



كتاب

في

الحق

ب

الكتاب

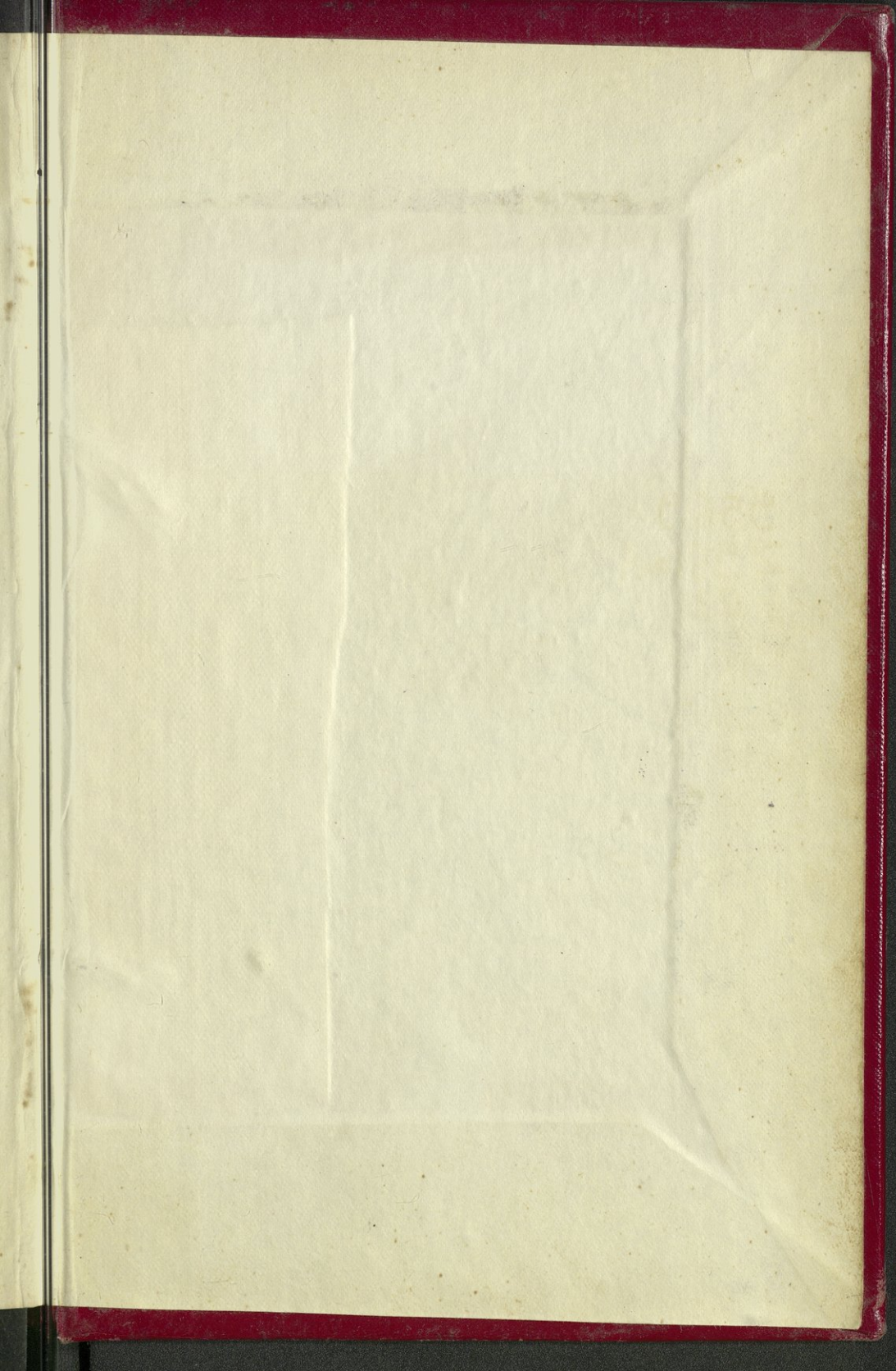
في

الحق

ب

الكتاب

في



956.9:Z961aA

C.2

زريق - فريدريك

العرب في نظر الغرب

956.9

Z961aA

C.2

EE 154

IN 154

175

MR 21'56

175

175

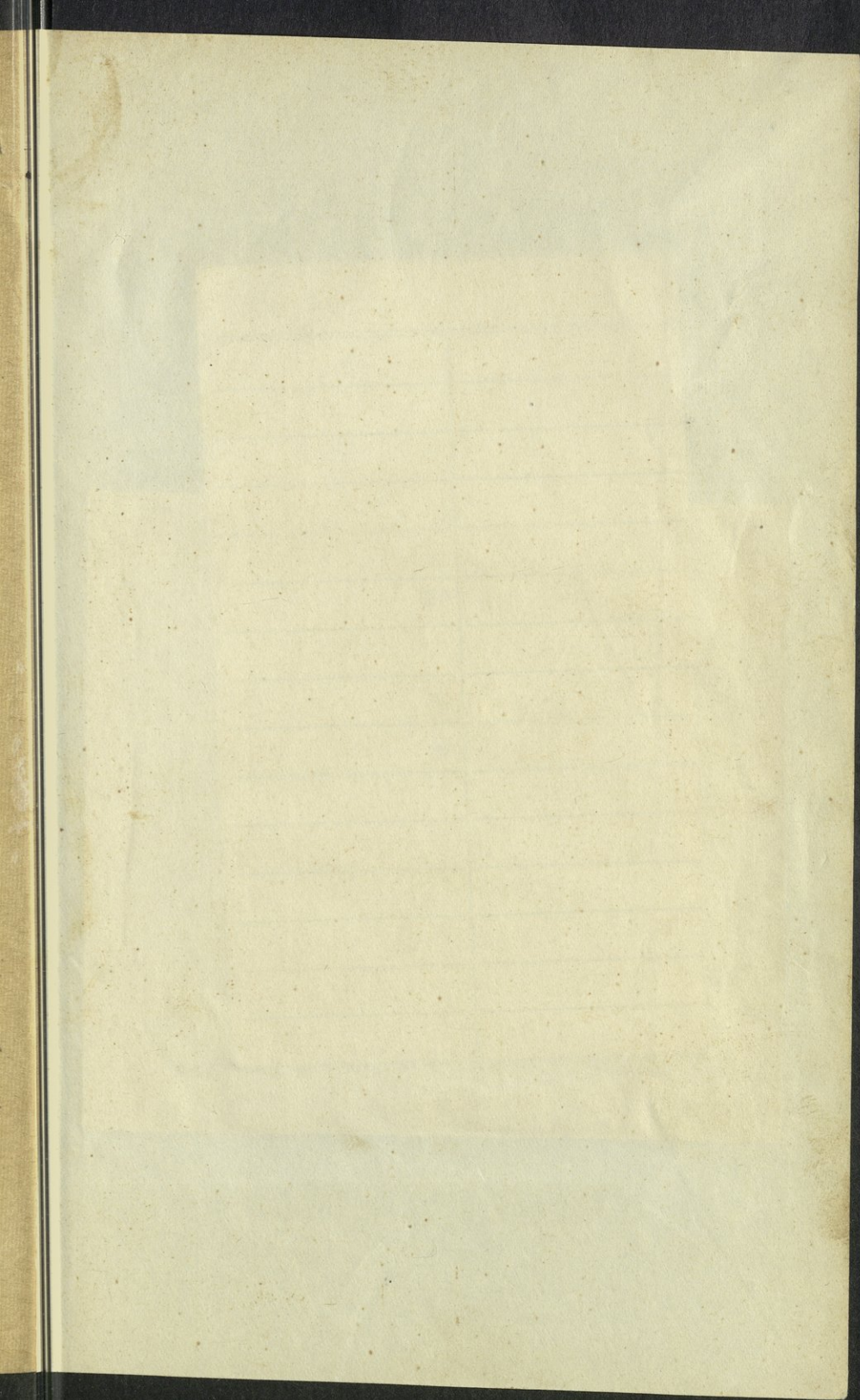
APR 11 1962

SEP 27 1962

25 Feb 64

LIB.

27 MAY 1981



956.9
Z961a A
c.2

فريدريك زريق

مستشار وزارة المعارف في لواء الإسكندرية السابق



العرب في نظر الغرب

آن للعرب أن تسير الى المجد
لذو تسعى لعزة الاوطان...

١٩٥١

مطبعة ابن زيدون بدمشق

cat. 7, Sept. 53

كلمة

هو ذا الثالث — من سلسلة أبحاث ضافية عن اوضاع الشرق العربي ومشكلاته لمسنا فيها الاصول والفروع والحقائق والاهام وكل ما له صلة بهذا الشرق المغبون . وأصدرناها في مؤلفين اولهما « حوض البحر المتوسط ومشكلاته » ، والثاني « نهضة العرب [المتحرروء ، فالاستقلال ، فالدولة] » — وهذا الثالث نصدره اليوم تحت عنوان « العرب في نظر الغرب » ونقدمه الى قراء العربية الكرام فائدة للوطن العزيز وعظة للمواطن الصالح .

المؤلف

فريدريك زربين

الفصل الاول

يقظة العرب غير ذات بال

١ - نظرة الانكليز

كتب السيد مونزو من موظفي دائرة الاستعلامات البريطانية -
عقب جولة في الشرق الادنى كلف للقيام بها من قبل مؤسسة رو كفلز
الشهرة - في احد تقاريره يقول :

ان الحركة العربية في شبه الجزيرة ما زالت غامضة وهي من الوهن
والهزال بحيث لا يرجى الاعتداد بها زمناً طويلاً . وتتمثل هذه الحركة
بمعقيدة غريزية يمتنعهم - العرب هي أن العربي أفضل المخلوقات البشرية
ظراً ... هذا واما القادرون منهم على التفكير بشيء غير الحيز اليومي
وتوابعه فيرون في الوحدة العربية مثلاً أعلى ، وانهم باسم هذا المثال
يستطيعون اذا ما سمنحت الفرص انزال الضربة القاصمة في رؤوس الاخصام .
اما من تخطى هذه المرحلة العقائدية فعدده ضئيل .

ويضم هذا العدد الضئيل بعض من تلقوا طرفاً من الثقافة العالية في
معاهد اجنبية او جامعات اسلامية . وهؤلاء يشعرون في الغالب بان العالم
العربي في حاجة ماسة الى الاصلاح والتنظيم بأية وسيلة كانت . وان العمل
في سبيل ذلك هو من الضرورات . ولكن رغم تهميدهم الفكرة قل من
يفكر منهم في بحث الوسائل المؤدية الى تحقيقها .

وفي ساحات الجامعة الاميريكية بميروت تتلاقى جماعات من الطلاب
واقدين من سوريا والعراق وفلسطين وسائر الاقطار العربية يتغننون بهذه

الفكرة بشدة وحساس . والواقع ان اتساع رقعة اقطارهم يولي الفكرة بعض
الاهمية اكثر مما توليه فكرة جماعات طلاب تونس المماثلة مثلاً . أما تفكيرهم
اجمالاً فيشويه عدم الاتزان ، اذ هو يخلو من اي فكرة انشائية لا غنى عنها
في مواضيع الشؤون العامة . ويلحظ هذا الضعف بادياً ايما كان في تونس كما
في بيروت بحيث اذا عن لك السؤال عن كيفية ازالة عقبة ما من طريق
مسألة معينة أجبت على الفور جواب نشوان : « ستزول وسوف تري » .
ولهم ثقة في نفوسهم تذهلهم عن ادراك كنه السؤال . على أنه يوجد بين
هؤلاء حفنة محدودة فقط تفكر في المصائب المتنوعة التي يقتضيها تأسيس
منظمات حديثة عديدة الاطراف متشعبة النواحي شاملة المدى ، ولكنها
تفكر وحسب !

وبعد البحث والتنقيب والاخذ والرد والسؤال والجواب في مختلف
الايوساط الاجتماعية يخرج المراقب وقد انطبعت في مخيلته حقيقة العربي بأنه
وان تطورت ناشئته شكلاً في بحر جبل او عدة اجيال فتبقى سيكولوجيته
هي هي كما كانت منذ ثلاثة عشر قرناً لما اندفع في غزواته الكبرى نحو
الشمال والغرب .

وهذا يأتي في رأس الاسباب الرئيسية التي ما زال يصطدم بها ذوة الوحدة
العربية اذ انهم يحابهون طبائع فطرية راسخة في شعب طاش ايامه خاضعاً إما
لجناء الصحراء او لنظام عسكري مخبل طافه في عهد الاتراك .

ومن المدهش ان ساسة العرب وشبابها المثقف في كل من مختلف بلادهم
يفترضون ان سائر الدول العربية الاخرى تشاطرهم الاهتمام بشؤون رفاههم
الخاص — وان كانوا عم ذاتهم لا يفكرون بمبادلتها هذا الشعور الطيب —
والحقيقة انهم من حيث المبدأ يعنون بشؤون الجوار ، اما في الواقع فلا يعيرونها
اي اهتمام ، اللهم الا اذا وجدوا فيها ما يفيد مصالحهم المحلية .

وقد كان يمكن ان يكون هذا التناقض اقل بروزاً لو ان العالم الذي
يتكلم العربية كان اكثر تجانساً .

مثال ذلك مصر التي تعيش في عزلة عن الدول العربية فهي ذات ثراء
ضخم مزودة بجميع الوسائل الحديثة اللازمة للدعاية في سبيل جمع شتات
العرب . وموقعها المتوسط يجعل منها محوراً ممتازاً للتألب حوله . والعرب
ينظرون اليها نظرة الياقة للقيادة العليا . ولكن المصري - كما يظهر - على
غير استعداد لقبول هذا الدور . اذ أنه يشعر قبل كل شيء ان دماء غزيرة
غير عربية تجري في عروقه كما شعر في الحرب العالمية الاولى - لما اقتيد الي
ما بين النهرين - بأنه غريب عن الامل والديار . عدا عن انه يكره
السوريين الذين وفدوا على بلاده في سبيل العمل . وأما نفوذه فما من شك
بانه بعيد المدى في البلاد العربية ، ولكنه ثمرة وضع القطر المصري الطبيعي
لا ثمرة نشاط المصري وجهاده .

ولا نجد في الدول العربية الاكثر بروزاً ما يسمى بالرأي العام ، وهذا
ما يشل ايضاً كل حركة يقام بها في سبيل تحقيق الوحدة العربية . وأما
المواثيق السياسية فحدث عنها ولا حرج . اذ لها سوق رائجة بين رؤساء
الدول العربية منقطعة النظير . ورغم ذلك فلا اعتبارات الشخصية لها المقام
الاول . خذ لك مثلاً تصرفات ملك الاردن فهو يدعو ويشجذ المهم احياناً
كثيرة لاجل التضامن بين العرب . ولكنه قبل يتقسيم فلسطين بكل ترحاب
وسعة صدر دون ان يعير التفاتة للمواثيق او لمعارضة العرب الصاخبة . لانه
يقبوله ذلك يستثمر الفرصة السانحة لتعزيز مكانته وتوسيع حدود مملكته
ورفع شأنها . ولا ريب ان زملاء رؤساء الدول الاخرى كانوا يتصرفون
عين التصرف لوانهم وجدوا أو يجحدون الى ذلك سبيلاً . والخلاصة ان العرب
يهتمون بشؤون الوحدة على الاكثر ما داموا في صفوف المعارضة خارج
الحكم لا على رأسه . لان الذين يهتمون بالحكم وخبرائه لا يتخلون عنه

طليعين وفي صدورهم من الحياة ومق . أما الآخرون أي البعيدين عن الحكم - وهم ليس يهدم شيء بحسرونة - فيبدأون العمل على إحراج موقف خصومهم السياسيين . وكل هذا يثبت أن للانانية أعظم شأن في الحياة القومية العامة في بلادهم .

ونمة عامل أساسي آخر يحول دون أسفار الحركة العربية من نجاح قريب ، فذاك هو العامل المالي وضعف موارده في حكومات البلاد العربية . وقد يستحيل معالجة هذا الضعف بالاقتراض مثلاً لأن الشريعة الإسلامية تحرم القرض المجزي . والعرب أجمالاً يفضلون اختزان المال على استثماره في أي مشروع عمراني ذي نفع عام . يستثنى من ذلك مصر التي أخذت تمحل نوعاً من ضغط هذا القيد .

والبلاط الطامحة التي تسعى إلى تحقيق أهدافها لا يرجى لها النجاح إن كانت لا تستطيع الاستعانة بقروض داخلية وطنية لتنفيذ برامجها العمرانية العديدة وتسليح قوى الدفاع الوطني فيها ولا سيما القوى التي تستنفد مبالغ طائلة في هذه الأيام لاجل تعزيزها والقيام بأودها تعجز عنها موارد الموازنات العادية وخزانات الملوك الشخصية .

ومع ذلك فالعرب المثقفون حملة الشهادات الجامعية العالية ذانهم لا يأبهون أو لا ينظرون نظرة جدية إلى ضعف موارد موازناتهم المالية فهم يتجاوزون كل ذلك ويشيدون بقولهم : « سيكون لنا جيش قوي ونصبح دولة عظيمة » وإذا ما أريد الإسقيضاح عن يقوم بالعبء الباهظ الذي يتطلبه تأليف مثل هذا الجيش وإيجاد مثل هذه الدولة ؟ كان الجواب : هي الحكومة . وإذا أريد التعمق في الحديث وقيل : إن إيجاد بريطانيا العظمى في وضعها الراهن يكلف الممول الإنكليزي من ٣٠ إلى ٦٠ في المئة من إيراده وهكذا سائر الدول المعروفة ! حينئذ ترسم الإبتسامة المهذبة على عيها الشاب المثقف ولكنها إبتسامة صفراوية تعني الشك والريب بما سمعه من قول هراء .

والحقيقة ان العالم العربي الذي يفتقر الى كل شيء وبخاصة الى المال
والسلاح لا يكون لبقظته كبير شأن يذكر ما دام العالم في سلام .
وقد قال الكولونيل لورنس الانكليزي الملقب بملك الصحراء العربية
غير المتزوج في كتابه « دعام الحكمة السبع » ما يأتي :

« أظهر العرب للعالم - في زحفهم الكبير الاول الى ضفاف البحر الابيض
المتوسط تحت سحر الحماس - ابان نشاطهم الوجيز المدهش - ما يستطيعون
فعله . ولكن ذلك كان اشبه باللهيب الذي لا يكاد يتأجج حتى يخمد . لان
طبيعة بني سام تخلو من الحزم وقوة الشكيمة والجلد . ومدنياتهم غامضة تعف
بالفصاحة والبيان اكثر من عنايتها بالحقائق . وفقدان روح الاهتمام بالصالح
العام في نفوسهم يقضي على مواهبهم الشخصية بالعم » .

والعرب لا ينتفخون وتبديل اشكالهم ويلعب في رؤوسهم الغرور الا
عندما يشعرون بوجود شقاق بين الدول العربية او هي في حالة حرب . ولكن
حتى هذه الظاهرة نفسها لا تقوي على التأثير في الاوضاع الراهنة وجذبها
الى ناحية الوحدة العربية . اذ أن طامع الانانية الضاغطة على الافراد معتلي
العروش كغيل بافساد الحركة كلها كما تقدم القول . واذا اغفلنا ذكر
صلات الصداقات او المعاهدات التي تربط الدول العربية ببعض الدول الغربية
لا يسعنا اغفال المساعي العديدة التي تبذل ضد اي دولة غربية يزعم بانها كانت
لها ماض سيء بحق العرب - او لمصلحة أي دولة غربية يزعم بانها كانت من
اهل الجود والكرم تقدم المال والسلاح للعرب بلا حساب .

٢ - نظرة الاميريكين

يتمثل الاميريكين في سياق البحوث كتبهم عن أساليب التقدم في الاعمال
بمثلهم القائل : « لا شيء ينتج مثل النجاح » . او في البيت العربي الشهير :

والناس من يلق خيراً قائلون له ما يشتهي ولا المخطيء المبل

فهم اشد الناس اغتباطاً بالناجحين ودعاء بالشكل لام المخطيء . والفقر في نظرهم لا بد ان يكون شخصاً كسولاً . والضعيف لا يكون كذلك الا بسبب قواكله وخموله . وما كان الشرق يخضع للغرب الا لنقص ظاهر في بنيته ومزاجه .

وهم يفتazon من العرب بوجه خاص لانهم يكثرزون من الضرب على وقرة « التاريخ » و « السيادة » و « الحقوق » . ويحييون بصوت عال بان ليس بين شعوب العالم من هو أدري منهم بشؤون السيادة والحقوق . ولكنهم يعتقدون بان العرب لا شك يسيئون استعمال سيادتهم ويتمسكون بحقوقهم لمنفعة الافراد القلائل من ذوي النفوذ والسلطان .

ولما كانت عقلية الاميريكيين تنزع الى العمل وتقدر الفجاح ، وترى أن الافكار الطيبة لا تفضل الاحلام الطيبة الا بالتنفيذ ، والتنفيذ يتطلب روح الاقدام والبناء والالتفات الى النواحي الايجابية في كل الامور ، فهي تجدد في العالم العربي عكس ذلك ، وإن تخلفه عن مسيرة الركب الزاحف الى الامام سببه الخمول والتواكل والتناحر ، واقعدام الثقة بين الاخ وأخيه ، والاكتفاء بتمجيد السلب الصالح والقناعة بوضع ثقافي واقتصادي واجتماعي يكاد لم يطرأ عليه في جملة أي تبدل أو تطور يذكر منذ عدة قرون . . وإن هذه الدلائل تقضي ولا شك على كل أمل باعتناق الديمقراطية الصحيحة الناعمة في العالم العربي وتحقيق مبادئها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية بحيث يتسنى لكل فرد ان يحيا حياة حرة كريمة ، وان يثبت نفسه باعتباره مواطناً معترفاً به في الجمهورية الكبرى « جمهورية الجنس البشري » التي أعلن عنها « رالف امرسن » ، فيلسوف امريكا الاكبر في الخامس عشر من شهر تموز سنة ١٩٣٨ « في انجيله الاميريكي » - انجيل البناء والطموح والحرية واثبات

الذات التي هي الخطوط الرئيسية للفلسفة الاميريكية التي يمثلها « امرسن » و « وليم جيمس » - الفلسفة التي تضع القانون الاخلاقي للانسانية على اساس عملي اميريكي لخصه بعض الاميريكيين في هذه الكلمات : « ان تحيا وان تدع غيرك يحيا ، وان تعاونه على ان يحيا » .

ولما كانت سيطرة المال الاميريكي شديدة في العالم كله فقد اصبح لصوت الاميريكيين في هيئة الامم المتحدة من النفوذ والقوة والتأثير ما ليس لصوت غيرهم . وهم والحالة هذه ينظرون الى النفوذ الغربي في هذه الاصقاع على انه نعمة يسبقها الله على الشعوب المشمولة به . وان اوضاع هذه الشعوب الراهنة كفيلة بالاثير أي قلق جدي في العالم مهما تنوعت حرارتها ودوت صيحاتها .

٣ — نظرة الصحافة العربية

ما زال العالم العربي في هذا العصر يعيش في جو من المتناقضات الوراثية لا مثيل له لدى سائر الشعوب . وكم تخلف هذه المتناقضات من متاعب وتثير من مشكلات يستحيل علاجها !؟

ولما كانت براكين الاحداث في البلاد العربية تنفجر بلا انقطاع وبدون استئذان ، بسبب او بدون سبب ، فلا يشاهد المراقبون او يسمعون الا اصوات الزعماء او الرؤساء تننادى اثر كل مناسبة للتشاور او لعقد الاجتماعات او المؤتمرات ، ويُعرض الحلاف على بساط البحث ، ويتنافس الخطباء في حسن البيان والالقاء ، وتستببط الحلول ، ويكثر التنقل من حل الى آخر ، وأحيانا يسفر الحل عن اتخاذ مقررات ، ولكنها مقررات لا ترى النور بل ظلمة سلة المهملات .. والخلاصة فان السنتار يبدل دوما على لا شيء ! . وما اشبه لعب هؤلاء الكبار بلعب الاطفال .

وتقوم في البلاد العربية حرب حامية الوطيس - هي حرب حياة او ممات - بين الاسرة الهاشمية وبين سائر الزعماء او الرؤساء الآخرين ، رغم

أن هناك شبكة من الارتباطات الدولية تقيد بشكل أو آخر حركات هذه البلاد . ولو أراد المدبرون الذين أوتمنوا على مقدرات بلادهم أن يزفوا الامور بميزان سليم أو أن يحلوا المشاكل بشكل جدي واقعي لانتضح لهم ان حرية التصرف بشؤونهم أو أهوائهم الخاصة لمي حرية نسبية . والدليل على ذلك ما حدث مؤخراً من وقوف الدول العظمى الثلاث موقف الخزم من الحركات والتصرفات المفردة في البلاد العربية الذي أدى الى صدور بيانهم الثلاثي المعروف . ويحذر ان نعيد الذكرى في هذه المناسبة بما كان يجري من أمثال هذه التدخلات بشؤون السلطنة العثمانية في عهد سلاطينها .

والواقع ان كل ما يشاهد من حماس واضعجيج في الشرق العربي ما هو الا تظاهرات مصطنعة يثيرها الخياليون عبدة الاوهام . وما كان هذا الشرق يعيش في جو المتناقضات لو استطاع التحرر قليلا من الخيالات الجوفاء ومجاهة الحقائق الفعلية . حينئذ فقط لكان ما يبذله من النشاط والجهود يتجه مباشرة خير الوطن واهله .

ولسكن للأسف فان سياسة العرب هي نعمة لحساكات الف ليلة وليلة . ومخاض اجتماعاتهم ومواثيقهم ليست هي أيضاً الا تكلمة لقصص الجن والعفاريت . اما الامور الواقعية والحقائق الملموسة فسياسة العرب يتحاشون ذكرها وينفرون منها . وهم ما داموا قادرين على تأجيل النظر في مشكلة ما ، طرحوها وراء ظهرهم . وهم ما داموا قادرين على الاكتفاء بالحجاز نبذوا الحقيقة .

ولم يلحظ في جدول الاعمال التي قام بها سياسة العرب حتى اليوم سوى المباراة الخطافية . ومصالحة المستأين . والاطناب بالنضمام . وقبيلات الترحيب والوداع . وذلك حسن ولا ريب . ولسكن ليس هو كل شيء . بل يوجد هناك ما هو اعظم : هو اليوم الذي يدركون فيه كلهم ادراكا حقيقياً اهمية استقرار بلادهم السياسي الذي يفرضه عليهم التاريخ والوضع الجغرافي . ففي هذا اليوم لا قبله يبلغ هؤلاء السياسة سنّ الرشد .

٤ — نظرة المصريين

في العروبة

يلاحظ ان رأي اكابر المفكرين وبعض الساسة المصريين يكاد يجمع على وجوب تمسك مصر بقوميتها المصرية ورفض اية فكرة دخيلة مما يدعون اليه . وهذا امر طبيعي كما يقولون . وانه ما كان لمصري يعرف تاريخ امته ومراحل نشوئها وعناصر تكوينها ويعتز بماضيها ومقومات حضارتها ان يقول بغير ذلك . ويرى هؤلاء المفكرون ان من العبث رفع الاصوات من حين لا آخر بقصد تنفيذ هذا الرأي الفطري السليم واقناع المصريين بوجوب تناسي ماضيهم وتاريخهم وخواص مقوماتهم المادية والمعنوية والانضواء تحت لواء « العروبة » ومن العبث ايضاً محاولة هذه الاصوات ان تسبغ على الدعوة مسحة من القوة والاعزاء بهولها ان مصر هي زعيمة العروبة والعالم العربي الطبيعية وغير ذلك من العبارات الرنانة . وان تذهب في فدائها الى حد ان تدعو الى الغاء الجنسيات القومية واتخاذ « العروبة » جنسية عامة لمصر وزميلاتها ، والغاء الحدود والحواجز الواقية وغير ذلك مما يحقق في نظر هؤلاء الدعاة فكرة الاندماج العربي والجامعة العربية مادة ومعنى .

ويقول المفكرون المصريون ان الحوادث تصهر الاعم وتجلو خواصها وفنائها . وقد صهرت حوادث الاعوام الخمسة الاخيرة الامة المصرية واقنعتها بان الانحراف الى اتجاه لا يلائم الحقائق الواقعة ولا يمثل الشعور الفطري ، انما هو تكلف لا تلبث ان تمافه النفوس الصادقة المخلصة . وانه من الخير ان نفرق دائماً بين العوامل والمصالح المشتركة وبين المبادئ القومية الراسخة . وان نعرف انه ليس من الضروري ان تنسى مصر شخصيتها ومقوماتها المصرية الاثيلة في سبيل تعضيد الجبهة المصرية المشتركة والعمل في ظلها بما يحقق المصالح والاماني المشتركة .

ولسنا نعود هنا الى قصة المحن والتضحيات المؤلمة التي طالتها مصر من جراء اخلاصها للغاية المشتركة ووفائها بالعهود المقطوعة ، بل ولسنا نشير الى ما طاقته مصر فوق ذلك من آيات الفكران والجهود . ولكننا نريد فقط ان نؤكد لاولئك الذين لا يزالون يرددون نفمة العروبة ، ان مصر لا يمكن ان تصغي لاية محاولة بقصد بها التعريض بعقيدتها القومية او التشكيك فيها . وان الوعي القومي الذي خبا حيناً امام العواطف الفياضة ، وتناسي الحقائق في سبيل المثل الخالابة ، قد صحح من غفوته واضحى بدرك الحقائق واضحة . وان المصري اشد ما يكون ايماناً بمصريته وحرصاً عليها .

والواقع اننا لا نفهم كيف يروم اصحاب هذه الدعوة ان نصفي اليوم . وهم يعلمون ان مصر بتاريخها ونشأتها العنصرية والاجتماعية قد تكونت تكوناً خاصاً واكتملت لها خواصها ومقوماتها المستقلة منذ اقدم العصور . ولم تفقد الامة المصرية خواص الوحدة والتجانس في اي وقت . ولم تذهب الاحتمالات الاجنبية بشخصيتها ووحدتها القومية . وقد كانت مصر ايام الفتح العربي بالرغم من وقوعها تحت حكم الرومان من ابرز ائمة العالم القديم شخصية . وقد ادرك الفاتحون العرب هذه الحقيقة فاحترموا شخصيتها المؤتملة . وكانت تحتل بين ولايات الخلافة مكانة خاصة ثم غدت فيما بعد مقراً للخلافة مستقلة . وورثت مصر من الفاتحين الاسلام والعربية ولكنها حافظت في ظل العهد الجديد على خواصها القومية . وكان توغل الاستعمار العربي في مصر ضئيلاً ولم يكن له أثر يذكر في تطور مقوماتها العنصرية او خواصها المصرية القديمة .

وهنا نحب ان نشير الى حقيقة تاريخية كثيراً ما ننسى . هي ان الامبراطورية الاسلامية التي انشأها الفاتحون العرب لم تحتفظ طويلاً بطابعها العربي . وانه منذ منتصف القرن الثاني للهجرة يفيض طابع العروبة عن الدول الاسلامية شيئاً فشيئاً وتبرز صفاتها القومية المحلية . وانه لم تقم في القرب الاسلامي من مصر الى الاندلس امة عربية بالمعنى العنصري الصحيح بل كانت كلها

انما اسلامية تحتفظ كل منها بخواصها العنصرية والقومية . بل لم تكن الدولة العباسية ذاتها وريثة الامبراطورة العربية الاولى دولة عربية لامد طويل . ولم تكن تحكم امة يغلب عليها طابع العروبة . ولم تكن عواصم الخلافة الكبرى بغداد والقاهرة وقرطبة تمثل في اي وقت حضارة عربية بالمعنى الصحيح . وانما كانت قبل كل شيء تمثل حضارة اسلامية تأخذ فيها العناصر القومية المحلية باعظم قسط .

ولما ازور نجم قرطبة وبغداد استأثرت القاهرة بزمامة العالم الاسلامي وأضحت الحفيظة الاولى على تراث الاسلام والحضارة الاسلامية . ولبثت زهاء ثلاثة قرون تحمل هذه الامانة الضخمة وتعمل على تنميتها وتدعيم عظمتها بقوة وبراعة . واتخذت حركة التفكير والآداب والفنون في مصر الى جانب طابعها الاسلامي طابعاً مصرياً عميقاً يميزها عما عداها من تراث الامم الاسلامية الاخرى .

وكانت شخصية مصر القومية دائماً طاملاً بارزاً في حياتها العامة نذيب في بوتقتها دول السلاطين المتعاقبة وتمصرها وتفرض طابعها المصري على كل تغيير او انقلاب يصيب حياتها العامة . ولبثت حتى خلال ظلمات العهد التركي ومحنة محمطة بشخصيتها وطابعها . ولم يستطع الترك في بحر ثلاثمائة عام ونيف ان يفرضوا عليها لغتهم ونظمهم كما فرضوها على بلاد اخرى . ولما انقضت محنة العهد التركي بدت القومية المصرية في ثوبها القديم قوية ناصعة تحمل امامها كل شيء وتخضع الحوادث اصولتها .

ولم تكن مصر خلال المصور الطويلة التي نولت فيها حكم الامم العربية الشقيقة من اقصى شمال الشام الى حدود اليمن سوى الدولة الام . ولم تكن المصرية موضعاً للتشكك او الجدل كما يراد ان تكون اليوم . ولم يك ثمة عروبة ولا جامعة عربية . وانما كانت شركة الامم الشقيقة التي تجمعها اواصر التاريخ والدين واللغة والمصالح المشتركة وكل منها تحتفظ بقوميتها وطابعها

المحلي الخاص .

وقد حاول محمد علي الكبير ان يعيد بفتوحاته مجد الامبراطورية المصرية في العصور الوسطى . وان يعيد الى الدولة المصرية وحداتها العربية القديمة ليعود الى تماسكها والى عظمتها المشتركة ولكن الحوادث تألبت عليه وفاقته عن بلوغ أربه .

تلك هي صفحة القومية المصرية الزاخرة على كر الاجيال والعصور . وهي اليوم أنصع لونا وأقوى عنصراً وأعرق جذوراً . وهي شعار مصر الحديثة . والمصريون لا يرضون عنه بديلاً مهما سميت او تعددت انواع التفخيم والاغراء . ويقول المصريون ايضاً ان مصر الحريصة على مصريتها هي في عين الوقت مصر الشقيقة العطوف على الاعم العربية . وهي شريكها في الاماني والمشاعر والاآلام . وانها ضربت بمواقفها العديدة في جامعة الدول العربية وفي قضية فلسطين خاصة اروع مثل في الاخلاص والوفاء والتضحية وانكار الذات . وان انتظامها في هذه الجامعة لم يكن منذ البداية الا لتحقيقاً لمبادئ سامية يجيش بها صدرها . وانها لم تجن من هذه الجامعة مغنياً او مزاياء . بل ما زالت منذ دخولها اليها تبذل التضحية بعد التضحية ولا تبغي بسبب ذلك جزاء ولا شكوراً .

وانه كان في ذلك كله ما يكفي لاقناع الجميع بان مصر قد أدت واجبها كاملاً نحو القضايا العربية او نحو « العروبة » وانها لا محل بعد ذلك لان يتقدم بعض الغلاة من الدعاة فيطلبون اليها ان تنزل عن صفتها المصرية لتتصوي تحت لواء العروبة وتعنتق القومية العربية . وان تشتري زمامة « العروبة » بالتشكر لماضيها وتراثها القديم . وانها لمن المؤسف ان تغدو اقدس العواطف القومية على هذا النحو موضعاً للجدل والنقاش . وان كلما أبدى مصري من ذوي الرأي رأيه صريحاً في هذا الموضوع مدافعاً عن مصريته تصدوا له يحاولون تفنيد رأيه وتقليب دعوتهم في الحاجة من القول لم يعد لحسن الحظ يصغي

اليه اليوم أحد .

ويعجبون لهؤلاء القلاة كيف ينهون على المصريين تمجيدهم عهد الفراعنة
والخضارة المصرية الخالدة وهم قد فاتهم ان مصر القديمة هي مصدر أصول
المصريين الاولى ومرد تاريخهم الطويل الخافل . وان تاريخ بلاد الفراعنة
او مصر القديمة ليفخر به اعظم شعوب الارض .

ويرددون القول بان مصر وجدت قبل الفتح العربي بازمان بعيدة .
ووجدت المصرية منذ فجر التاريخ . وان مصر ما زالت تحتضن تراثها واصولها
الغابرة بافتخار وتحملها من نفسها اعز مكانة . وان القومية المصرية ما زالت
باقية على الدهور شعارهم المفضل وعلمهم الخفاق .

٥ - الخلاصة

ليس اشد ايلاما لنفوس المفكرين في اقطار العالم العربي من ملاحظة
شيوخ مثل هذه الآراء السخيفة البالية في اوساط الساسة والكتاب الغربيين...
ويجدر التساؤل في هذا المقام عما اذا كانت البعثات السياسية الغربية في البلاد
العربية تجهل - ولها من عيون وكلائها وصنائعها المبهوثة في كل مكان اوثق
مرجع - او تفعل عمداً ذكر ما يستحق الذكر في تقاريرها عن مبلغ النشاط
البادي في جميع اتجاه الشرق العربي في سبيل ترقية شعوبه ورفع مستواها
وغهم العقبات الكأداء والصعوبات المتراكمة منذ اجيال في وجه كل اصلاح
مرغوب به ؟ او لم تر ان روح الاقطاعية فيه آخذة بالزوال وان ما أدخلته
الحكومات من الاصلاحات والتحسينات على شؤون الثقافة والتعليم والزراعة
الصناعة والتجارة والصحة والامن والمواصلات وغير ذلك في مختلف مرافق
ياة لا يفكره حكم عدل او مراقب نزيه ؟ ...

على ان الدافع الحقيقي الى اشاعة مثل هذه الآراء على ما يظهر هو استفحال
لبلية السياسية في البلاد العربية وتنوع اتجاهاتها ، وكثرة متناقضاتها ،

واختلاف مصالح الساسة الدائمة ، وغرور البعض منهم ، وعجز البعض الآخر
والاتفاق على الا يكون بينهم اتفاق . . . ثم فساد الادارات الداخلية رغم
العيش في ظل الانظمة الديمقراطية والحياة الدستورية . وأخيراً فشل الجامعة
العربية في تأدية رسالتها على الوجه الصحيح ، وانقسام اعضائها على بعضهم
البعض ، كما سيأتي تفصيل ذلك في الفصول الآتية . هذا كله يصلح في نظر
القرب كما يبدو وسيلة للتشهير وذريعة متينة يمكن التوصل بها لخدمة مصالحه
العديدة في هذه البقاع الحصية من العالم .

الفصل الثاني

الجامعة العربية

١ - أمنية العرب

انقضى على انشاء جامعة الدول العربية ستة أعوام . ففي الثاني والعشرين من شهر آذار سنة ١٩٤٥ تم تأليفها والتوقيع على ميثاقها . فحققت بذلك أمنية طالما سعت الدول والشعوب العربية لتحقيقها .

ولئن كان ميثاقها لم يجيء محققاً لما كان يرجوه البعض من كمال التقريب بين هذه الدول الجارات التي يربط بينها أكثر من سبب الا انه في نصوصه وأحكامه كان بداية مرجواً لها اطراد النمو وكمال الفصح على الايام .

وقد قوبل تأليف الجامعة ببهجة شاملة واقترن في آذان الكثيرين بأمال واسعة لم تكن طبيعة الميثاق ولا ظروف البلاد العربية وما يسيطر عليها من حكومات لتحتملها . ومع ذلك فان هذه الامال لم تضعف في السنوات الاولى من حياة الجامعة بل لعلها زادت في النفوس توثقاً بما صادفها من احداث وخطب وبيانات من رؤساء الحكومات العربية وممثليها . وما بدا في المجتمعات والمؤتمرات الدولية من تكتل الدول العربية تكتلاً جعلها تبدو في مظهر القوة المهيبة الجانب المحترمة الارادة .

وتفضل في حينه جلالة الفاروق المعظم فمبر عن خلجات النفوس التواقة الى رؤية الامة العربية مجموعة الشمل موحدة الكلمة - لان في قوة

الجامعة قوة لسكل من اعضائها - وذلك عندما قال يوم احتفلت مصر بمقدم جلالة الملك عبد العزيز بن السعود : « نحن نرغب ان تضرب جامعتنا المثل في تعاون صادق بين جماعة من الدول متضافرة على سلامتها المشتركة ، ومتكافلة في صيانة حريتها واستقلالها . ونحن واثقون ان جامعتنا وهي تؤدي هذه الرسالة بين العرب لا تريد علواً واستكباراً على أمة أخرى . بل نرى ان من اسمى مقاصدنا ومقاصدها التعاون مع أمم الارض كلها على البر والحق والعدل والسلم الدائم . ونحن كذلك نتق بأن جامعتنا التي تربأ بنفسها عن كل تفكير في العدوان على غيرها تحرص كل الحرص على ان تدافع عن الحق والعدل والحرية » .

« وانا انقدر كل التقدير ما يرمي اليه ميثاق الجامعة العربية من ان يكون لسكل قطر عربي حقه الواضح في تقرير مصيره والتمتع بحريته السكاملة . ويسعدنا ان تسير الاقطار العربية بخطى ثابتة نحو الوحدة وتضع من النظم ما يزيد في التقارب بينها واحكام صلاتها ، ويؤدي الى تبادل المنافع والخيرات لتسعد جميع طبقات الامة العربية وننعم بالثمرات التي وهبها الله سبحانه ارضها وبلادها » .

وتفضل جلالتة ايضاً في عيد ميلاد الجامعة الاول فوجه النطق الكريم التالي : « في مثل هذا اليوم من عام مضى ارتبطت مصر بميثاق الدول العربية لتتحميها اواصر الاخوة بيننا . واني ليسرني ان اري تقدماً مستمراً نحو تلك الغاية . وقد يمين على تحقيقها ان ننشئ فيها بيننا (قومية مشتركة) ويقيني ان الاجيال الناشئة في جميع البلاد العربية قادرة على حمل هذه الرسالة القديمة الجديدة التي نفتز جميعاً بالانقسام اليها . وتلك الرسالة هي ان نكون اعواناً على البر مقضامين في اقامة العدل والسلم الدائم » .

وتبمنت نفوس العرب بالتوجيه الملكي السديد الى القومية المشتركة . فاجتمع مجلس الجامعة العربية ليمتحن اخراج هذه « القومية » الى حيز الوجود فيتمكن كل عربي من النهوض بواجبه في حدودها . وتقدم الوفد السوري

في ذلك الحين باقتراح الى المجلس رآه كفيلا بان يحقق القومية المشتركة فطلب انشاء جواز سفر باسمها يعطي حامله حق السفر مدة سنة واحدة يجوز تجديدها في اي قطر من اقطار دول الجامعة كما يتيح الاقامة فيه . ويكون هذا الجواز واحداً في نصوصه وحججه ولونه .

وانار هذا الاقتراح تعليقات اعضاء المجلس فتباحثوا في تفسير « القومية المشتركة » وانتهى الرأي الى ان الاقتراح السوري الخاص بجواز السفر المطلوب يطابق معنى القومية المشتركة .

ثم تلا امين الجامعة العربية بيانا عن تفسير هذه القومية جاء فيه ما يلي :

« لا شك يا حضرات الاعضاء في انكم تعلمون ان الميثاق يستلزم ان تقبل البلاد العربية جميعاً أقصى ما تستطيع للتعاون فيما بينها ولرعاية مصالحها المشتركة . فتحسن نسير على هدى من نصوص الميثاق مع الاحتفاظ لكل دولة بحقوق سيادتها وكيانها القومي . ولا شك في انكم جميعاً تعتقدون كما اعتقد اننا نحن العرب لنا قومية مشتركة . واذا قلت قومية فلا أقصد بطبيعة الحال الجنسية القانونية . فقوميتنا العربية غير جنسيتنا القانونية . ولا شك ان هناك فرقاً بين الجنس والجنسية . وأظن ان جلالة الملك فاروق حين اشار الى القومية العربية اشار الى معنى مختلج في انفسنا جميعاً وهو ان كل واحد منا يشعر ان عليه واجبين كما ان عليه اخلاصين . واجب نحو وطنه كموطن . وواجب نحو الامة العربية كعربي . فعليه اخلاص لوطنه كدولة . واخلاص للجامعة كوحدة اي اخلاص لجميع العرب . كما ان الشخص منا يشعر في دخيلة نفسه ان عليه اخلاصاً لقومه واخلاصاً لدينه .

فلو كان الشخص مصرياً او سورياً فلا يتعارض ذلك مطلقاً مع شعوره المشترك نحو هذه الامة العربية وهو شعور لا نحسه بالنسبة للانكليز او الفرنسيين الخ .. فتحسن لنا في الواقع « قومية مشتركة » باعتبارنا عرباً . وهذا كما ذكرت لحضراتكم في اول حديثي فوق المعاني الاخرى التي نحن

قائمون عليها كدول. ولذلك نريد في هذا النطاق ان يمتنع كل عربي بامتيازات البلاد العربية وان يكون له فيها صلات غير صلات الاجانب . ولا يخفى على حضراتكم بطبيعة الحال ان كل اعمالنا في الجامعة ترمي الى تنظيم احوالنا الاقتصادية وشؤوننا الاجتماعية والصحية والتعاون فيما بينفسا الى ابعد مدى مستطاع . وهذا ما نص عليه الميثاق .

فبينما نحن العرب علاقة جامعة لنا . وهذه العلاقة بالجامعة في استطاعتنا ان نسميها « القومية المشتركة » او « الوطن المشترك » او « الامة العربية المشتركة » . ومن هذه القومية المشتركة او سموها ما شئتم نريد ان نخرج للعربي بامتيازات وصلات في البلاد العربية ليست لغيره .

ثم خاطب امين الجامعة اعضاء المجلس قائلا « خبروني يا حضرات الاعضاء لماذا نضع في وجه العربي العقبات التي نضعها في وجه غيره ؟ اننا ان لم نخرج من هذا الموضوع بتدليل هذه العقبات في وجه العربي فمعنى ذلك ان الجامعة لم تؤد رسالتها كما اعتقد » .

وانتهى من بيانه بقوله : « المجلس ان يفسر القومية المشتركة بهذا المعنى وان نجعل للعربي صلات خاصة وامتيازات خاصة في البلاد العربية ليست لغيره . وهذا بالطبع سيكون بناء على قوانين تصدرها دول الجامعة . ومعنى ذلك انه سيتمفرغ عن القومية المشتركة مسائل عديدة . فنحن مثلا مسألة جوازات السفر . وقد حان الوقت لان يقول المجلس كلمته في هذا الشأن . والواقع ان هذه الجوازات بدعة ! فقد قت من لندن في عام ١٩١٣ لا تطوع في حرب البلقان . فاخترقت عدة ممالك منها فرنسا وسويسرا . ومررت بدول الجبل الاسود والباينا واليونان ثم دخلت تركيا ولم اكن احمل ورقة واحدة تدل على جنسيتي ولا على شخصيتي ، فلم يكن لبدعة جوازات السفر وجود في العالم » .

وانتهى رأي المجلس بارسال هذا التفسير الى الحكومات العربية الموافقة

عليه وتنفيذ ما جاء فيه .

ولكن الزمن مضى دون ان تحقق هذه الحكومات شيئاً ..

وكان ثمة وفي عين الوقت الذي انشئت فيه الجامعة فريق من مفكري العرب يستقبل نشأتها بكثير من التحفظ والحذر على عكس ما استقبلها به الآخرون من فرط البشر ومزيد التفاؤل . وكانت حجة هذا الفريق انها تتألف من ممثلين سياسيين تتنافر فيهم الالهواء وتباين امزجتهم ولا تتسجم انظارهم فيما يهدفون اليه . فبين البعض والبعض ذكريات من خصومات تعكر غيومها ما يجب ان يكون من صفو تتلاقى فيه النفوس والعقول المجتمعة المتآلفة . وبين بعضهم من لا يرضى عن النظم والمظاهر الاجتماعية التي يرضى عنها آخرون . وفي بعضهم من يسار سياسات ويمالى اتجاهات لا يطعن اليها بعض آخر . وما قيل عن ممثلي جامعة الدول العربية قيل على غراره عن مختلف شعوب المروية اذ يعوزها تجانس في الطباع وفي مستوى الثقافات وانواعها وفي مختلف الاستعدادات ، وفي درجة النشاط وضروب المسمى ، وان في كل ذلك مدعاة للتفرق والشتات . وان ترابطاً لا يقوم على التجانس في أوسع مدى معرض لصنوف الاضطرابات والفشل .

وكان يقدر رغم ما قيل ويقال في الجامعة العربية ورابطتها ان القوم اذا هم تفرقوا لظروف واختلفوا في امور ونزعات وتناقضوا في مواقف ، فان الخطوب الملمة والمحن المهيأة لاصابتهم جميعاً في حياتهم وكيانهم وعزتهم قد تحول بينهم وبين ان يلقوا بالا الى ما تفرقوا فيه من شؤون قد تنخفض منزلتها عن منزلة الحياة والكيان والعزة . وكان يقدر ايضاً ان تباين الثقافات وتنوع الاستعدادات واختلاف الامزجة وتعدد مظاهر النشاط والمسمى في مختلف الاقطار العربية يقتضي الترابط في المروية لكي ينفع الجميع بانواع الاستعدادات والوان النشاط والاختصاصات عند ما يكون في ضمها وتضامنها واجمعها وتكثيلها حاميسر بلوغ غايات يرمي اليها المترابطون وينشدونها المتضامنون .

وقد مزت الايام وتوالت دورات جامعة الدول العربية وقررت شتى القرارات واتخذت مختلف التوجيهات والمواقف وكان في ذلك ما يستأهل اولى انتباه الملامة .

على انه مهما يكن من ترفيع او تخفيض لنشاط جامعة الدول العربية فان ما أصابها في بعض نواحيها من خذلان وما تسبب عن بعض تصرفاتها من مأساة فلسطين وفواجع لاجئها قد أضعف عند الكثيرين الايمان والثقة بنجاحها .

وقد يكون هؤلاء المشائين العديدين معذرتهم فان فترات الجامعة قد تعداها الاوان دون ان يبين قطافها . لان شجرة عهدت رايها لرجال الدول وتوجيه السياسيين وحدهم دون العامة من الشعوب ، تعرض لايد قلما يقاح لها حسن الرماية واكرمها ، فلم تحصب الشجرة ولم قسمد كما كان ينبغي ان تحصب وتسمد . اذ لم توفق جامعة الدول العربية الصلة بين نفسها وبين ذوي الايمان المستنير بالعروبة ، ولا بين نفسها وبين الشعوب التي تمثلها . ولم تعزز التآزر لابقاظ الشعور العربي الكامن ، واذكاه الوعي الشعبي الدفين والانتفاع بيقظته واذكائه . ولقد كان من الخير لجامعة الدول العربية ان تفعل ذلك لحماية نفسها ، ولصالح العروبة . لان الاعتماد على الشعوب نفسها وعلى ما يكون من صميم نفسياتها ومقوماتها يؤدي دائماً الى افضل النتائج عند النضال الصادق للمثل العليا وللاهداف السامية . ومن المعلوم ان سياسة المستقلين الفاصمين كثيراً ما يفسر لها ان تؤثر في رجال الدول وتطويعهم في خداعها وفي تيارها بأسرع مما تؤثر في غيرهم ممن يستمدون نفسياتهم من صميم نفسية الشعوب وآدابها ومقوماتها . ومن الادلة على ذلك ان المناضلين الشعبيين كانوا يجودون بنفوسهم في حرب فلسطين في حين كان من يسوسون جامعة الدول العربية يتناقضون ويختلفون وفقاً لتيارات السياسة الخارجية وتأثيراتها . وطبعي ان الاحرار المستنيرين الصادقين لا يتقيدون بما يتقيد به الرسميون . وان هؤلاء الاحرار اجراً من الآخرين واقدر على تكشف جهات السلامة في الامور

التي يتورط الرعيون في ملتوياتها تحت تأثير الخدع السياسية .

وعلى ذلك فان العروبة الواضحة المدعمة تقتضي اهلها بعث شعور عربي قوي حساس واقامة جبهة جامعة للشعوب العربية تتمثل في تمثيل الهيئات العاملة لخير العرب . وفي عقد المؤتمرات المعنية بامورهم . فاذا تحقق وجود هذه الجبهة الجامعة كانت حربة ان تسفيد من اخطاء الرعيين ونجارهم ومعلوماتهم . وأغلب الظن ان الاحوال حينئذ قد تقبل وتبين المنجى الذي يد المعين المناصب بالماء الصافي .

٢ — تمثيل الجامعة العربية

في هيئة الامم المتحدة

بحثت اللجنة السياسية للجامعة العربية تنظيم علاقة الجامعة بهيئة الامم المتحدة والسعي لتمثيلها في دورات الجمعية العمومية لهذه الهيئة باقتراح تقدم به احدي الدول العربية في اجتماعات الدورة في شهر ايلول عام ١٩٤٩ والاقتراح المنوه به يعتمد على اسامين : اولهما قانوني مستمد من صفة الجامعة العربية كهيئة اقليمية . والثاني عملي مستند على سبق دعوة الامم العام « لمنظمة الدول الاميركية » بقرار من الجمعية العمومية لهيئة الامم المتحدة في شهر تشرين الاول عام ١٩٤٨ . هذا نصه : « تكلف الجمعية العمومية السكرتير العام بدعوة سكرتير عام منظمة الدول الاميركية لحضور دورات الجمعية العمومية كمرقب » .

ثم اثار موضوع هذا التمثيل في الجمعية العمومية مندوب مصر ، وأبدى أكثر المندوبين الذين تكلموا في هذا الصدد مثل مندوبي المكسيك واليونان وكوبا وشيلي والبرازيل والارغواي وفنزويلا والولايات المتحدة الاميركية تأييدهم لدعوة الجامعة العربية وترحيبهم بها . وقرر رئيس الجمعية : « انه بعد ما تبين له بصفة أكيدة بان الجامعة العربية بوصفها هيئة اقليمية

يتفق نشاطها ومبدأ التعاون الذي تضمنته المادة ٥٢ من الميثاق يقرر بأن توجه اليها في الوقت المناسب نفس الدعوة التي وجهت الى منظمة الدول الاميركية. ولبثت هذه الجمعية العمومية تنتظر ان تتقدم احدى الدول العربية باقتراح - مماثل لاقتراح الارجننتين في منظمة الدول الاميركية - بدعوة الامين العام للجامعة الدول العربية لحضور اجتماعات هيئة الامم المتحدة .

وكان مفهوماً ومتوقعاً ان تتقدم احدى الدول العربية بذلك الاقتراح في اقرب فرصة ممكنة بعد ان تقرر هذا المبدأ وتبدأ الجول لقبوله اثر التصريحات المشجعة التي المعنا اليها . وكان مفهوماً ايضاً ان وفد مصر هو الذي سيتقدم بالاقتراح لان مثله هو الذي أثار الموضوع وجاهد في سبيل نجاحه (وكان قد بعث الى الامانة العامة للجامعة الدول العربية بصورة عن ذاك القرار مرفقة بمحاضر الجلسات وبمذكرة تنطوي على ظروف المسألة) وعلم ايضاً بان الامانة العامة للجامعة قد أبرقت الى رئيس الوفد المصري برأيها في الموضوع (وبقي وما زال باقياً هذا الرأي طي الكتمان) .

واستمرت دورة ذلك العام للجمعية العمومية لهيئة الامم المتحدة اكثراً من ثلاثة شهور دون ان يتقدم بالاقتراح احد . والا عجب من ذلك ان تمر دورة اخرى لها في عام ١٩٤٩ والسكوت تخيم على الجميع . . . وهكذا بقيت القضية تتأرجح بين الامانة العامة واللجنة السياسية ردحاً طويلاً من الزمن دون مبرر حتى سخر لها من يسيرها . وفي ٢ تشرين الاول ١٩٥٠ وافقت هيئة الامم على دعوة الجامعة العربية لايفاد ممثل لها في اجتماعاتها كمرآب .

وما من شك ان وجود ممثل للامانة العامة للجامعة اثناء دورات الجمعية العمومية هو ضروري لتنسيق التعاون او على الاقل للاتصال بين اعضاء الوفود العربية ومندوبيها . وقد أثبت العمل ان الاتصال بين هذه الوفود يكون عادة قاصراً على اجتماعات رؤسائها او اعضاءها الرئيسيين . اما الاعضاء الذين يحضرون اللجان فعلاً فالغالب انهم لا يتصلون ببعضهم البعض ولا يتعارفون .

وهناك ناحية أخرى أعظم أهمية هي ان وجود ممثل للأمانة العامة للجامعة العربية بجانب ممثل للأمانة العامة لمنظمة الدول الاميركية يترتب عليه حتما زيادة الاتصال وتوثق العلاقات بين الكتلتين وتنسيق التعاون بينهما . وقد لمس جميع من حضروا اجتماعات هيئة الامم مبلغ رغبة الدول الاميركية في التعاون مع الجامعة العربية لانها وجدت فيها الكتلة الاقليمية الوحيدة التي تستطيع التعاون معها لتقارب الاغراض والمصالح بين الكتلتين . ولا ينكر مبلغ ما استطاعت الدول العربية ان تجنيه من ثمار تعاونها مع الدول الاميركية . واقرب الامثلة التي يذكرها الحاضر قضية ليبيا والقرارات التي اتخذت بشأنها في الدورة الاخيرة واعتبرت نصراً عظيماً للدول العربية .

٣ - حسنات الجامعة

كما علق على الجامعة العربية في اول تأليفها اكثر مما ينبغي ان يعلق عليها من آمال ، عزي اليها بعد وقوع حوادث فلسطين اكثر مما ينبغي ان تحتمل من تبعات . وهكذا أسرف في رسم الصورة الاولى وهولغ في وضع الاطار الاسود حولها فيما بعد .

ولو كانت الصورة التي استقرت في الافهان يوم تألفت شمس الجامعة العربية صورة صحيحة دقيقة لها ، لما أصابت العالم العربي الخيبة المريرة التي أصابته يوم تبين انها لم تكن متكافئة مع الاحداث .

والحق ان الجامعة العربية كهيئة اقليمية تحرص الشعوب العربية على بقائها . والحق ان حرص هذه الشعوب على نجاحها وتقديمها ينبغي ان يدفعها الى الانتفاع من اخطاء الماضي لا في الانصراف عن الجامعة ولكن في العودة اليها بعزم مجدد ونية صادقة وفكرة ثابتة قاطعة في التماس اسباب الاصلاح لادائها ونظمها وميثاقها والغاية منها ودقة الادراك لما تستطيعه وما لا تستطيعه . وما نحسب الا ان مجلسها لا بد آخذ امرها مأخذ الجدد مدرك لضرورتها

وأهميتها ، حامل على أن يصلح من امرها ويوطد من بنيانها حتى يصبح سلما معافى .

فاذا تركنا الناحية السياسية الى ما عداها من ميادين الثقافة والاقتصاد والاجتماع فان الانصاف يقتضينا ان نسجل للجامعة العربية حسن بلائها في هذه الميادين وعظيم حرصها على ان توثق ما بين البلاد العربية من صلات ثقافية واقتصادية واجتماعية . فقد عقدت عدة مؤتمرات صحية وتعليمية . وساعدت على اجابة الحاجات الثقافية للبلاد العربية واستعانت بالخبير العالمي «فان زيلاند» لبحث مشروع توحيد النقد بين هذه البلاد . ودرست الامكانيات الاقتصادية لها واستعانت ببيئة الامم المتحدة في الناحية الاجتماعية ، وعقدت في بيروت حلقة للدراسات الاجتماعية في شبه مؤتمر مشترك بينها وبين المركز الاجتماعي في هذه الهيئة .

وقد انتهى المؤتمر الى اصدار قرارات وتوصيات تناولت حالة العمال واعانة المجزة والعاطلين وشروط تشغيل الصبيان والبنات اخذت الجامعة في وضعها موضع التنفيذ .

٤ - سيئات الجامعة

ومن المعلوم ان قضية فلسطين احتلت من جلسات مجلس الجامعة العربية ولجنته السياسية مكان الصدارة . وصدرت عدة قرارات رأى فيها ساسة العرب انها خير وسيلة لصيانة البقية الباقية من فلسطين . ولكنهم لم يصدروا اي قرار يحقق أمل الشعوب العربية في انقاذ فلسطين وعودة اللاجئين الى ديارهم .

لا نذهب مذهب من يضيف هذه القرارات الجديدة الى القرارات القديمة التي لم تحدث أي أثر . ولا نزع الى التشاؤم فنقول كما قال القير ان الجامعة فشلت في علاج قضية فلسطين لان الحقيقة الناصعة التي لا تقبل جدلا هي ان الحكومات العربية لم تنفذ قرارات الجامعة ، ولو نفذتها لما وصل الحال

الى ما هو عليه الآن .

اجتمع ملوك وامراء ورؤساء دول الجامعة في مؤتمر انشاص الكبير ، وقضية فلسطين تزحف الى اهداف مجهولة فكان من بين ما أصدره القرارات التالية :

١ - لقد أجمعنا على ان فلسطين قطر عربي لا يمكن ان ينفصل عن الاقطار العربية الاخرى اذ هو القلب في المجموعة العربية . وان مصيره مرتبط بمصير دول الجامعة العربية كافة وان ما يصيب عرب فلسطين يصيب شعوب الجامعة العربية ذاتها ، ولذلك فتعتبر قضية فلسطين جزءاً لا يتجزأ من قضايانا القومية الاساسية .

٢ - لقد أجمعنا على ان الصهيونية خطر دائم ليس لفلسطين وحدها بل للبلاد العربية والشعوب الاسلامية جميعاً . لذلك فقد اصبح الوقوف امام هذا الخطر الجارف واجباً يترتب على الدول العربية والشعوب الاسلامية جميعها .

٣ - لقد أجمعنا مع حرصنا الشديد على استمرار الصداقة والعلاقات الطيبة بيننا وبين حكومتي بريطانيا العظمى والولايات المتحدة الاميركية على ان اي سياسة نأخذ بها هاتان الحكومتان او اية حكومة اخرى تفاوض عروبة فلسطين هي سياسة عدوانية موجهة ضد فلسطين العربية وبالتالي ضد دول الجامعة العربية . ولذلك فأى أخذ بتوصيات مما فيه اجحاف بحقوق عرب فلسطين تعتبره دول الجامعة العربية عملاً عدائياً موجهاً ضدها .

وقد أحدثت تلك القرارات التساريحية أثرها المهود فاجتمع رؤساء حكومات الدول العربية في بلودان ليضعوا الخطة التي تكفل المحافظة على فلسطين طبقاً لهذه القرارات فأصدروا القرار التالي :

اذا قبلت توصيات لجنة التحقيق السياسية للحكومتين الاميركية والانكليزية بتقسيم فلسطين وشرع في تنفيذها فان الحالة بين هاتين الحكومتين والبلاد العربية تنتقل الى حالة تسوء فيها العلاقات لدرجة كبيرة بحيث يصبح

على البلاد العربية ان تدافع عن نفسها باتخاذ بعض التدابير الفردية . ومن هذه التدابير ما يأتي :

آ - العمل على عدم السماح للدولتين أو احدهما أو رعاياها بأي امتياز اقتصادي جديد .

ب - عدم تأييد مصالحها الخاصة في اية هيئة دولية .

ج - المقاطعة الادبية .

د - النظر في الغاء ما يكون لها من امتيازات في البلاد العربية .

ولكن حدث بعد ذلك ما جعل بعض الحكومات تتباطأ في تنفيذ هذه القرارات . وبذلت بعض الجهود لحل هذه الحكومات المتخلفة عن التنفيذ على السير في ركاب القافلة العربية ولكن المساعي لم تثمر ، وظلت القرارات حبراً على ورق .

واعتقد بعض ساسة العرب ان هذا التخلف في بداية مرحلة الجهاد من اجل فلسطين لن يستمر طويلا ، فأصدرت اللجنة السياسية قراراً أقوى من القرارات السابقة جاء فيه :

« توصي اللجنة حكومات الدول العربية بالمحافظة على الوضع الراهن في البلاد العربية ، وهو الامتناع عن منح امتيازات تتعلق بالناييب البترول . أو بتنفيذ الامتيازات التي منحت لهذه الانايب التي تمر داخل البلاد العربية لمصلحة شركات أجنبية تنتسب لدول تعمل على تقسيم فلسطين وتنفيذ التقسيم بالقوة ، سواء كانت مصادر البترول في المملكة العربية السعودية او في العراق ، وذلك ما دامت الدول التي تنتسب لها هذه الشركات تعمل على ارضام العرب على قبول تقسيم فلسطين » .

ومن المدهش ان بعض الذين وافقوا على هذا القرار هم الذين نقضوه فيما بعد بما دفع السيد صالح جبر الى كتابة مذكرة رسمية للجامعة العربية قال

فيها : « لم يبق هناك اي مجال للتباطؤ في تنفيذ القرارات السابقة . وان التباطؤ في ذلك سيؤدي الى نزول كارثة فجيعة بعرب فلسطين اخذت بوادرها تظهر منذ الآن في الحملات الصهيونية المنظمة التي يذهب عدد كبير من العرب ضحيتها » .
وتباطأت الدول عن التنفيذ للمرة الثانية ومن ثم حلت السكائرة بعرب فلسطين .
ولا غرو فان التفاهم لم يحصل بين الحكومات العربية على مستقبل الحكم في فلسطين كما لم يحصل اي تفاهم بين اهل فلسطين انفسهم . اي بين الجبهات المختلفة وبين بعض الزعماء الكثيرين ، فضلا عن ذلك فانه لم تكن للعرب سياسة خارجية موحدة ومستقرة . ولم يستطيعوا ان يكسبوا انفسهم قدراً يناسب مجموع دولهم في هيئة الامم . فحينما دخلوا المؤتمر الدولي وجابهوا مطامع الصهيونية خذلتهم كل الدول الكبرى في العالم ولم تلفت لا الى عدالة قضيتهم ولا الى مصالحهم المشتركة .

قال ملوك العرب وامراءهم ورؤساؤهم في أحد قرارات انشاص : « لقد اجمعنا في حالة الاخذ بسياسة عدوانية في فلسطين على ان تتخذ كل الوسائل الممكنة للدفاع عن كيان فلسطين الذي هو جزء لا يتجزأ من كيان البلاد العربية الاخرى » .

ما أعذب وقع هذا القول على الأذان !! .

٥ - ضم القطاع العربي من فلسطين

الى المملكة الاردنية الهاشمية

قررت اللجنة السياسية للجامعة العربية في اجتماعها المنعقد بسراي وزارة الخارجية المصرية في الساعة الحادية عشرة من يوم الاثنين ٢٧ آذار سنة ١٩٥٠ اعلان حكومة الاردن الهاشمية في مناسبة عزمها على ضم القطاع العربي من فلسطين الى المملكة الاردنية بانها لا تعترف بهذا الضم ولا بأية معاهدة صلح تعقدها منفردة مع اسرائيل . وهي بذلك تعتمد على الفقرة الثانية من المادة الثامنة

من الميثاق التي تنص على ما يلي :

« لمجلس الجامعة ان يعتبر اية دولة لا تقوم بواجبات هذا الميثاق منفصلة عن الجامعة وذلك بقرار يصدره باجماع الدول عدا الدولة المشار اليها » .
وعقب ذلك خطب جلالة الملك عبد الله في الخليل مشيداً بنضال الاسرة الهاشمية في سبيل الوحدة العربية . وأشار الى ما تبديه جامعة الدول من معارضة لاتحاد فلسطين العربية مع الاردن فنعت الجامعة بأنها « عدو » ثم قال : اما الوحدة المنشودة فستتحقق رغم أنف الجميع فتوعدنا الجامعة باخراجنا من حظيرتها ، ولكني لا أبالي بمثل هذا الوعيد . ولا بد من توحيد ما يتراعى على ضفتي الاردن من مناطق ، وسيتم ذلك بعد افتتاح البرلمان الاردني بايام معدودات .

وحذر السكان العرب من كل مناهضة ضارة . وأوصاهم بان يظلوا متمسكين بتقاليدهم الحميدة .

ثم قال : ان مجلس النواب سيفتتح في عمان بعد يومين وسيكون فيه الامناء ممن اخطأهم الشعب لتحمل المسؤولية في هذا الظرف العصيب . وان لكم لا عداء سافرين وآخرين بحوكون الدسائس لبلوغ اهدافهم التي لن تتحقق .
وبعد ان فوه بما بذلته الحكومة الاردنية من جهود لتحقيق الوحدة العربية تحدث عن الجامعة العربية فقال : لقد لوحت الجامعة بفصل الاردن ، فلما قلنا اننا نفر الفصل لمن يخرج على الاجماع اخذوا يلوحون مرة اخرى بالفصل لما علموا ان الضفتين ستتحدان . فاذا كان الفصل هو العقاب الذي يحل بهذه الامة المحصورة اذا قامت بتوحيد الضفتين فمرحياً بالفصل .

وقال في خطبة اخرى القاها في رام الله : ان الجيش الاردني بعد توحيد الضفتين سيستبدل في الدفاع عن كل شبر من ارض الوطن حرصاً على كيانه ومقدساته الاسلامية والمسيحية على السواء .

وقال ايضاً : ان المملوكة الاردنية لا يسعها ان تسير على سياسة الجامعة .

« وما دمنا قد خضنا غمار القتال وحدنا فعلينا ان نستقل في رسم سياستنا »
ثم قال : وقد كان المصريون اول من هرعوا الى رودس لعقد هدنة
مع اسرائيل ...

وأدلى السيد عبد الله الزريقات القائم بأعمال المفوضية الاردنية في بغداد
بمحدث الى وكالة الانباء العربية فقال : ان ضم الضفة الغربية للاردن الى
المملكة الهاشمية اجراء طبيعي ومنطقي ولا يمكن ان يعد انتهاكا للقرار الذي
اتخذته مجلس الجامعة العربية لان حكومتي امتنعت عن التصويت فيه .

واستطرد يقول : وهذا الاجراء لا يعد نقضاً للقرار الذي اتخذه اللجنة
السياسية في ٢٢ أيار سنة ١٩٤٨ الذي يقرر « ان دخول القوات العربية
فلسطين اجراء مؤقت خال من اية فكرة لاحتمال فلسطين او تقسيمها »
نظراً لانه قائم على اساس رفض التقسيم . اما وقد قبلت الدول الموقعة عليه
التقسيم واتخذته اساساً لمباحثاتها فلا مفر من اعتباره قراراً لاغياً .

ومضى يقول : ان أبسط القواعد الدولية تقضي باحترام ارادة الشعوب
وحقها في تقرير مصيرها ، وقد جرى الاستفتاء الاخير في جو من النزاهة
والحرية فجاء معبراً عن رغبة الشعب الفلسطيني وترحيبه بالاتحاد مع المملكة
الاردنية الهاشمية .

واحتفل في الساعة العاشرة من صباح يوم ٢٤ نيسان سنة ١٩٥٠ بافتتاح
البرلمان الاردني الجديد المؤلف من نواب وشيوخ يمثلون شرق الاردن ومنطقة
فلسطين العربية وحضر حفل الافتتاح الدبلوماسيون الاجانب والعرب الذين
تلقوا تعليمات من حكوماتهم بعدم التغيب عن شهود الاجتماع ومراسلو
الصحف ووكالات الانباء الذين وفدوا من جميع انحاء العالم لحضور ذلك
الاجتماع التاريخي .

وقد انعقد المجلس على هيئة مؤتمر يضم الاربعة نائبا والواحد وعشرين
شيخاً ، وجلس الملك عبد الله على العرش ، وتولى سعيد المفتي باشا رئيس

الوزراء لقاء خطاب العرش التالي :

حضرات الاعيان والنواب : يبعث السرور الى قلبي ان افتتح اليوم لأول مرة في الحياة الدستورية للمملكة الاردنية هذا البرلمان الذي يضم نواباً عن الاراضي التي تمتد على جانبي نهر الاردن . وهو برلمان من رغبة شعب واحد ودولة واحدة تجمعهم آمال واحدة .

فليبارك الله هذه الخطوة التي خطاها الشعب على جانبي الاردن تحذوه الرغبة في الوحدة القومية ورفعته رأسه ودعم مصالحه المشتركة .

تقف الاردن كالصخرة باسطة جناحيها الى الشرق وإلى الغرب ، وهي بموقعها هذا لما حق طبيعي لا ينكره عليها احد في توحيد شعوبها .

ووحدة جانبي الاردن حق من الناحية القومية والواقعية ، اما ان وحدتها القومية حق فتمثل في تشابه المصالح الحيوية للشعب على ضفتي النهر تشابهاً دقيقاً كاملاً مفصلاً . ووحدتها الواقعية حق لوجود علاقات وثيقة قديمة تمتد جذورها الى الاعماق وترجع الى عام ١٩٢٢ . وتلك علاقات قوية تقوم على وحدة الثقافة والنظم القضائية والعملية والدفاع المشترك واستخدام المواني والدفاع عن الحدود ونظم الجمارك والسفر .

كل هذه الاسباب دعت الى الجمع بين شطري البلاد داخل حدود واحدة . لما نزلت بريطانيا العظمى عن اقتدائها في فلسطين وبدأ النزاع بين العرب والصهيونية ، بدا ضرورياً توكيد حقوق العرب ومقاتلة العدوان بالتعاون المنسق بين الدول العربية .

ولكن الخلاف في الرأي بعد عقد الهدنة الدائمة أدى الى تجاهل « الامر الواقع » بين الاردن وفلسطين . ومنشأ هذا التجاهل دعاية منظمة تحاول حكومتها احباطها متذرة بالصبر والحكمة وفي روح من الود والصداقة والثقة والصراحة والاخلاص العميق ، وقد بذلت تلك المحاولات في مجلس الجامعة العربية وبالاتصالات الفردية مع الدول العربية الشقيقة .

وقد سلكت حكومتي هذا السبيل معتمدة على بصيرة العرب ، وبعد نظرهم وحسيتهم ، وتلك صفات تكفي للقضاء على كل خطأ ، ووضع الامور في موضعها الصحيح .

ونحن نرحب بفكرة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين الدول العربية على أسس سليمة . ولكننا نرى في الوقت ذاته ألا سلامة للامة العربية بدون « توحيد المناطق المكلمة لبعضها البعض » بقدر الامكان وفقاً لرغبات الشعوب دون الاخلال بأي اتفاق او معارضة لاية حكومة .

لقد تحقق اتحاد غربي الاردن وشرقيه باجتماع هذا البرلمان الذي يمثل السكان على الضفتين . وهذا الاتحاد لا يعرقل التسوية النهائية التي ستقرر حقوق العرب في فلسطين .

وستظل حكومتي ماضية في الدفاع عن الحقوق العربية وأمانى البلاد في التسوية النهائية متوخية ما وسعها توفير اسباب التعاون مع الدول الشقيقة في كل ما يعزز هذه الحقوق والاماني ، مقدرة أهمية السلام الذي لن يكسب بغير الثقة والاطمئنان لرجحان كفة الحق واقامة العلاقات الدولية على اساس من العدل والمزاهاة والوفاء بالوعود .

وفي ميدان السياسة الخارجية ستواصل حكومتي المحافظة على علاقاتها الودية مع الدول الصديقة كلها .

وفي المنهاج الداخلي ستعمل حكومتي على تعديل الدستور على اساس المسؤولية الوزارية البرلمانية مع حفظ التوازن بين السلطات الثلاث .

وستتألف خلال الدورة الحالية للبرلمان لجنة لوضع مشروعات التعديلات الدستورية على احدث الاسس واكثرها فائدة لمصلحة الامة .

وستمضي حكومتي في العناية بالاصلاحات الداخلية والاهتمام بمصير

اللاجئين على نحو يضمن لهم العمل ويحفظ عليهم كرامتهم .
وستعرض الحكومة على حضراتكم مشروعي قانونين الاول خاص بوحدة
البلاد . والثاني خاص بالميزانية لدراستهما واقرارهما بالوسائل الدستورية .
باسم الله العلي القدير أعلن افتتاح الدورة غير العادية للبرلمان الجديد .
وادعوكم الى بدء العمل ، وسدد الله خطاكم وهذاكم الى طريق الرشاد .
وبعد ان غادر الملك قاعة البرلمان عاد المجلسان على هيئة مؤتمر الى الانعقاد ،
وأقر المؤتمر بالاجماع مشروع قانون توحيد شرق الاردن وغربه باستثناء
واحد امتنع عن الاقتراح وطلب ارجاء النظر في المشروع .
وقد تمت الموافقة على قرار الضم بالاقتراح عليه وقوفاً ، وكان قد جاء في
نقبا سابق ان عضواً واحداً اعترض عليه . ولكن علم فيما بعد ان خمسة اعضاء
على الاقل اقترحوا على تأجيل القرار . وكان السيد موسى ناصر وستة من
أتباعه قد خرجوا قبل عملية الاقتراح لانهم كما قالوا لم يعطوا فرصة لابداء
وجهة نظرهم ثم عادوا فيما بعد .
هذا وقد صرح جلالة الملك عبد الله بعد ذلك بان قرار الجامعة العربية
التي صدر في نيسان سنة ١٩٤٨ وقضى بانسحاب الجيوش العربية من فلسطين
وتسليم البلاد لسكانها الاصليين قد اصبحت لاغياً بعد توقيع الدول العربية على
اتفاقات الهدنة الدائمة مع اسرائيل وقبولها قرار التقسيم ، وهذا يخالف قرار
اللجنة السياسية للجامعة .
وفيما يلي نص القرار الذي وافق عليه مجلس النواب والاعيان في الاردن
مجمعين على هيئة مؤتمر :

« المناطق الواقعة على ضفتي نهر الاردن المتحدة وستبقى كذلك تحت اسم
« مملكة الاردن الهاشمية » ونحت تاج الملك عبد الله بن الحسين ، وستكون
لهذه المملكة المتحدة حكومة دستورية برلمانية يتمتع فيها كل المواطنين
بحقوق وواجبات متساوية ، ولا تؤثر هذه الوحدة في حقوق عرب فلسطين

المحتلة . فستظل حقوقهم محفوظة » .

وقد بلغ هذا القرار بعد ان وقعه الملك الى ممثلي الدول العربية والاجنبية في عمان .

ثم صرح عقب الاجتماع توفيق ابو الهدى باشا رئيس الوزارة الاردنية الاسبق ورئيس مجلس الشيوخ الحالي « بان اتحاد فلسطين والاردن مسألة وافقت عليها مصر ولبنان والعراق وسوريا في نيسان سنة ١٩٤٩ اثناء انعقاد مجلس الجامعة العربية في بيروت ، وقد سبق ان كرر ابراهيم عبد الهادي باشا رئيس الوزارة المصرية حينئذ موافقته على ذلك .

وقال ابو الهدى باشا : « ان المملكة الاردنية اعترفت في مقابل ذلك لمصر بحقوقها في منطقة غزة وفي المناطق الاخرى الجنوبية التي يحتلها اليهود على ان تعترف مصر للمملكة الاردنية بحقوقها في المرور من منطقة غزة » .

وقال توفيق ابو الهدى باشا : ان المباحثات الخاصة بهذا الموضوع بدأت في باريس اثناء دورة هيئة الامم في أواخر عام ١٩٤٨ . وقد وافق احمد خشبه باشا وزير الخارجية المصرية آنئذ بالنيابة عن حكومته على ضم الاجزاء التي يشرف عليها الجيش الاردني ومنطقتي بيت لحم والخليل اللتين كانتا تحت اشراف الجيش المصري الى الاردن على ان تضم منطقة غزة والمناطق الاخرى التي يمكن الحصول عليها بعد التسوية النهائية الى مصر » .

وحدث ان الدكتور ناظم القدسي وزير الخارجية السورية سابقاً نفى انه هو وفخامة هاشم بك الاتاسي رئيس الوزارة السورية حينئذ وافقاً في نيسان عام ١٩٤٩ على ضم فلسطين العربية الى الاردن كما زعم توفيق ابو الهدى باشا .

كما اصدر دولة عبد الهادي باشا في هذه المناسبة البيان التالي :

« منذ ايام نشرت الصحف حديثاً لتوفيق ابو الهدى باشا أعلن فيه ان ضم الجزء الشرقي من فلسطين الى شرق الاردن كان محل موافقتي ، ولقد

نفيت ذلك فور اعلانه ، ونشرت صحيفة « الاساس » المصرية الخطابين المتبادلين بين دولته وبين لا عييد الى ذاكرة الناسى والمتناسى حقيقة الموضوعات التي انحصر فيها الحديث والنتائج التي انتهى الى تسجيلها .

« ويبدو جلياً من الخطابين المذكورين ان الحديث انحصر فيما يلي :

١ - نو كيد شرق الاردن وعدّها بالألا تنفرد بعقد اتفاق مع اليهود وألا تشذ عن اجماع دول الجامعة العربية .

٢ - ان الجيش المصري قد أدى واجبه في انقاذ هذه المناطق وحفظها .

٣ - ان شرق الاردن تقرر قدرتها على المحافظة على الاراضى والمواقع التي يخلها الجيش المصري في منطقة الخليل - بيت لحم . وأنها تتعهد بسلامة الاراضى وصونها لصالح العرب . والعبارات واضحة في دلالتها لا تترك شكاً في ان ما استخلص من اراضى فلسطين ودبعة لصالح العرب - اي عرب فلسطين . ولو مر بخاطر أحد الطرفين ان هذا اعتراف بحق شرق الاردن في ضم هذا الجزء من فلسطين الى حدودها لنص على ذلك بصراحة .

ولقد عجبت ان يكرر دولته نشر المعنى نفسه بصحيفةكم رغم نفيه القاطع من جانبي . ورغم نصوص الخطابات المتبادلة بين الحكومتين والتي تهدم دعواء هدماً ، لذلك أراي مضطراً لان أعيد نفي المزاعم التي نسبت الي . وانه لمن المحزن ان تبلغ جرأة الساسة على الحق الى هذا الحد ، وان يطوعوا لانفسهم او يطوع لهم الوهم ان يخلقوا من خيالهم دعاوى ينسبونها الى غيرهم معتمدين على خديعة الجماهير بسعة النشر والاصرار على ترديد الباطل .

اعتراف بريطانيا بالضم - اعترفت بريطانيا العظمى في ٢٧ نيسان سنة ١٩٥٠ بضم فلسطين الى الاردن واعترفت في الوقت نفسه بدولة اسرائيل اعترافاً قانونياً .

« واعلن المستر كينيث يونجر وزير الدولة البريطانى في مجلس العموم قائلاً : ان اعتراف بريطانيا باسرائيل يستلزم ايضاً ان نقضتين ، فبريطانيا لا يسمها

الاعتراف بسيادة اسرائيل على ذلك الجزء من القدس الذي تحتله ما دام مصيره لم يتقرر . وتبدي أيضاً تحفظات اخرى عن حدود اسرائيل مع الدول العربية .
وذكر أن بريطانيا لا تنوي انشاء قواعد عسكرية في اجزاء فلسطين العربية - التي ضمت الى الاردن - في وقت السلم . وتعلن انها تعد احكام معاهدة التحالف المعقودة بينها وبين الاردن سنة ١٩٤٨ سارية على جميع الاراضي التي يضمها الاتحاد . على ان الامر يستدعي ايضاحاً في صدد نقطتين اولهما تتعلق بالحدود الممتدة بين هذه الاراضي واسرائيل ، ولم يتقرر مصيرها بعد بصفة نهائية .

والحدود القائمة الآن قد خُطت بمقتضى اتفاق الهدنة التي وقعها اسرائيل والاردن في ٣ نيسان سنة ١٩٤٩ على ان يدخل عليها ما قد تتفق الدولتان من تعديل بموجب احكام الاتفاق او ما قد يحل محله من أية تسوية .

والنقطة الثانية تتصل بالقدس وذلك الجزء من فلسطين المتحد الآن مع المملكة الاردنية . ويشمل جزءاً من المنطقة الداخلة في مشروع تدويل القدس والذي أقرته الجمعية العامة لهيئة الامم المتحدة في ٩ كانون الاول سنة ١٩٤٩ .

وتود حكومة جلالته ان تقرر انه لا يسعها ما دام مصير هذه المنطقة لم يتقرر الاعتراف بسيادة الاردن على اي جزء منها ، وان كانت تعترف بان الاردن تباشر سلطة فعلية في الجزء الذي تحتله ، ولذلك ترى ان معاهدة التحالف الاردنية البريطانية تسري احكامها على هذا الجزء ريثما تباشر هيئة الامم سلطة فعلية فيه .

والالتزامات حكومة جلالته التي ترتبها المعاهدة تخضع وطبيعة الحال لالتزاماتها بموجب ميثاق هيئة الامم ، وتود حكومة جلالته ان تضيف كما سبق انها لا تنوي انشاء قواعد عسكرية في وقت السلم في منطقة فلسطين المتحدة مع مملكة الاردن .

وحكومة جلالة اذ تعان هذين الاعترافين نود ان تنوّه بما تعتقده من ان مشكلة فلسطين يمكن حلها بالوسائل السلمية اذا ما توفرت حسن النية والتفاهم عند اصحاب الشأن جميعاً .

وأملنا الحار ان تساعد الخطوات التي خطاها الطرفان حتى الآن الى تهيمّة الاستقرار في المناطق المشار اليها وتؤدي الى توطيد اركان السلم في الشرق الاوسط بوجه عام .

صدي قرار الضم في سوريا - واستقبلت الاوساط السورية قرار مجلس الامة الاردني بتقرير واعلان الوحدة التامة بين ضفتي الاردن الشرقية والغربية واجتماعها في دولة واحدة بكثير من الاهتمام وانتظار ما سيكون عليه الحال من دولة خرجت على اخواتها وخرقت قرار اللجنة السياسية الصادر في نيسان سنة ١٩٤٨ ، وصدرت الصحف السورية اليوم بمقالات حادة أنتحت فيها باللائمة على المملكة الاردنية التي استهدفت في قرارها هذا الحملات قاسية .

وجرت لرئيس مجلس الوزراء السوري محادثة تليفونية مع زميله رئيس الوزارة اللبنانية عن الموقف الذي ينبغي اتخاذه . ثم استقبل رئيس مجلس الوزراء السوري وزراء المملكة السعودية ومصر والعراق في دمشق .

وقد وضع رئيس الوزارة السورية الرد على بلاغ قرار عمان الخاص باتحاد فلسطين العربية مع شرق الاردن بالاتفاق مع رياض بك الصلح رئيس الوزارة اللبنانية وفحووا ان الحكومة السورية تبلغت هذا القرار وانها متمسكة بالقرار الصادر بالاجماع من مجلس جامعة الدول العربية في ١٣ نيسان ١٩٥٠ وينبغي بدعوة اللجنة السياسية الى الاجتماع للنظر في ضم فلسطين العربية الى الاردن .

صدي قرار الضم في العراق - وقبول قرار حكومة شرق الاردن بتوحيد

ضفتي الاردن في بغداد باهتمام كبير في جميع المحافل السياسية وان كان لم يحدث اي مفاجئة ، وقد لزمّت الجهات الرسمية الصمت ولم تنشأ التعليق بشيء على هذا القرار او على الموقف الذي تتخذه الحكومة العراقية منه ، ويلاحظ

ان هذه الجهات قد تواصل صمتها وتتجاهل تحديد موقفها بشكل رسمي حتى تقرر الجامعة العربية او لجنتها السياسية التدابير المناسبة . وكانت جريدة صوت الاهالي لسان حال الحزب الديموقراطي الوطني الوحيدة التي علقت على قرار الاردن بافتتاحية قالت فيها : « وهكذا تكون الحكومة الاردنية قد تحملت الآن مسؤولية عمل خطير يضر بمصلحة البلاد العربية ويقفاني مع أماني الشعب العربي الفلسطيني فن واجب الجامعة العربية ان تبادر بمعالجة الموقف بكل حزم مهما تطلب الامر من اجراءات ، كما ينبغي ان يكون العراق في موقف مستقل كل الاستقلال عن سياسة شرق الاردن . وألا يتردد في مشاركة الدول الاخرى في اي اجراء ترى اتخاذاً للحيلولة دون قيام هذا الامر الواقع الذي تريده الحكومة الاردنية » .

وفي مصر - صرح النحاس باشا بان الحكومة المصرية قررت ان تطلب الى الامانة العامة للجامعة العربية دعوة مجلسها الى الاجتماع في اقرب وقت مستطاع للنظر في القرار الذي أصدره جلالة الملك عبد الله بضم الجزء الشرقي من فلسطين الى المملكة الاردنية الهاشمية ، وقال أحد الوزراء المصريين: يجب ان تقف البلاد العربية موقفاً حازماً حاسماً ازاء قرار جلالة الملك عبد الله .

وقال الامين العام للجامعة : « لقد سبق ان بعثت الى كل من الدول العربية بكتاب طلبت فيه بيان وجهة نظرها في ضم القسم العربي من فلسطين الى شرق الاردن وتحديد الموعد الذي تراه ملائماً الى الاجتماع اذا طلبت احدى الحكومات العربية ذلك ، وما زلت في انتظار الرد » . وأضاف الى ذلك انه سيتصل بمعالي وزير خارجية مصر تمهيداً لابلاغ قرار الحكومة المصرية الى بقية حكومات الدول العربية والاتفاق على اجتماع اللجنة السياسية في اقرب وقت ممكن .

ثم انعقدت اللجنة السياسية للجامعة العربية في القاهرة بتاريخ ١٦ ايار ١٩٥٠ واتخذت قراراً بالاجماع - ما عدا الاردن طبعاً - ينص على ان قرار الاردن

بضم القسم العربي من فلسطين الى اراضيهِ يعتبر نقضاً لقرار الجامعة بشأن وحدة فلسطين وسلامتها الاقليمية وهي توصي بوجوب فصل الاردن من الجامعة ... غير ان مندوبي العراق واليمن طلبا تأجيل تنفيذ قرار الفصل ريثما تتاح لهما الفرصة كي يستشيروا حكومتيهما ، ولكن نمثلي مصر والمملكة العربية السعودية ولبنان وسوريا صوتوا الى جانب فصل الاردن مع دعوة مجلس الجامعة العربية الى الاجتماع في موعد لا يتأخر عن اليوم الثاني عشر من شهر حزيران سنة ١٩٥٠ اي بعد أقل من شهر لوضع هذا القرار موضع التنفيذ .

ومصر هي التي تولت زمامة الحملة لفصل الاردن من الجامعة العربية وأصرّت على ذلك اصراراً شديداً .

وبعث إثر ذلك السيد نوفيق السويدي - رئيس الوزارة العراقية ورئيس وفد بلاده الى اجتماعات اللجنة السياسية - بترقية الى الامير عبد الله الوصي على عرش العراق يناشده فيها التوسط لتفادي الازمة بين الاردن وبقية دول الجامعة باستعمال نفوذه لدى جلالة عمه الملك عبد الله .

وقد وافق رئيس الوزارة العراقية على ان الاردن هي المسؤولة عن الوضع الحالي بتحديثها قرار الجامعة العربية ، الا انه اضاف : ان الجامعة العربية اذا ما مضت قدما في خطتها بفصل الاردن ، فان هذا العمل قد تكون له نتائج وخيمة فيما يتصل بالعلاقات بين الدول العربية ، وأن الجامعة العربية نفسها قد تتعرض للانحيار .

وقال احد النواب في الجلسة التي عقدها مجلس النواب العراقي في تلك المناسبة : « ان قرار اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية هو مؤامرة مبيتة ضد الاردن » .

وصرح الاستاذ خليل كنه وزير الدولة في الوزارة العراقية بقوله : « لقد خالفت دول الجامعة المشتركة بمحادثات لجنة التوفيق التابعة لهيئة الاسم المتحدة القرارات الخاصة بفلسطين منذ قبلت المفاوضة على اساس التقسيم

لان مجلس الجامعة كان قد قرر رفض التقسيم ، فهل طلب احد فصل الدولة
المخالفة ؟ ام ان في الجامعة دولا فوق سائر الدول ؟ او ان هناك مخالفات تعتبر
خرقاً لميثاق الجامعة ومخالفات لا تعتبر كذلك مع انها من معدن واحد وفي
قضية واحدة ؟ يضاف الى هذا ان الاردن لم يخالف قرار مجلس الجامعة لانها
رفضت التصويت على قرار ١٣ نيسان ١٩٥٠ .

ثم قال : « ليس لتلك الدول العربية ان ترفع عقيرتها بعد قبولها قرار
التقسيم الذي يركز اسرائيل في هذه البقعة المقدسة » .

وتتالت بعد ذلك تصريحات ورجالات الاحزاب السياسية في العراق وفي
رأسها حزب الاتحاد الدستوري الذي يرأسه نوري باشا السعيد معلنة تشجيعها
كل اتحاد وتوحيد بين الدول العربية تحقيقاً لخطط المفور له الملك فيصل الاول !!!
وصدر في تلك الاثناء مقال في جريدة «التيمس» اللندنية جاء فيه مايلي :
« ان سكان الاردن وقد قدر عددهم بخمسمائة وخمسين ألفاً في عام ١٩٤٨
قد تضاعف الآن هذا العدد من جراء الضم لان الاردن وحدها تضم حوالي
٩٢ الف لاجيء بينما هناك ٤٠٢ الف لاجيء في منطقة فلسطين العربية . ولم
يتعكر صفو السلم بقرار التوحيد ، الا ان « مناحيم بيغو » زعيم عصابة
«ارغون زفاي لومي» الارهابية قيل بانه اعلن بان جماعته ستفضل الموت على السماح
بهذا التوحيد وقال : ان فلسطين يجب ألا تنجزاً وان كلا الضفتين هي لاسرائيل .
وما زالت المشكلة الاردنية الجديدة - بعد الضم - هي نفسها المشكلة التي
كانت تواجهها الاردن من قبل وهي كيفية تدبير شؤونها بنفسها والوقوف على
قدميها من غير معونة خارجية ؟ فهي في الوقت الحاضر تعتمد مالياً وعسكرياً
على بريطانيا .

رجل خيمة - ومع ذلك فان الاردن في عدد من النواحي تعد في وضع
حسن ، وشؤونها تدار بادارة هي احسن من اية ادارة اخرى في الشرق الاوسط
وهناك بين اللاجئين الفلسطينيين الكثير من رجال الادارة الذين تدرّبوا

واشتغلوا في عهد الانتداب البريطاني ، وهم نزيهون قديرون ، والفساد والتفسخ هما أقل في الاردن من أي بلد عربي آخر ، وليس فيها ذاك التباين الذي يصدف النظر بين الثراء الفاحش والفقر المدقع كما هو ظاهر في البلاد العربية الاخرى ، وليس هناك طبقة غنية من ملاكي الارض ، أو رأسماليون كبار ، أو تدمير اجماعي لطلاب فاقمين خابت آمالهم كما هو الامر في البلاد العربية الاخرى ، كما انه ليس هناك صحافة غير مسؤولة . والمملك وطائفة يعيشون في بساطة نذكر على الدوام ، ويقول الكثير من ضيوفهم بان المملك عبد الله هو في قرارة نفسه « رجل خيمة وليس رجل قصر وبلاط » . ويمكن لأي مواطن عادي ان يصل اليه .

تطور الدستور - وثمة اهتمام كبير من جانب الرأي العام في تطور الدستور ، وقد سبق للملك ان قبل بالمبدأ القائل بان الحكومة ستكون في المستقبل مسؤولة امام البرلمان وليس امام الملك (وأعلن ذلك في خطبة افتتاح البرلمان) ومن المحتمل ان يسمح للبرلمان بالاشراف على مالية الدولة والسيطرة على ميزانيتها ، وأن يضع أو على الأقل يصادق على المعاهدات المبرمة بين الاردن والجهات الاخرى ، وهناك الخاضع على جعل السلطة القضائية مستقلة تمام الاستقلال عن السيطرة السياسية المفروضة عليها الى حد في الوقت الحاضر ، وان الحريات العامة التي تضمنها الدستور لا ينبغي ان تحدو باوامر ادارية كما يجري الآن بمسكرار .

كل هذا حسن ، ولكن عندما تأتي الى الوسائل والاساليب تكون الصورة مختلفة ، فالاردن لم نجد حتى الآن أي منابع لثروة كبيرة مثل النفط أو المعادن الثمينة ، فهي بالدرجة الاولى بلد يعتمد على الزراعة . الا ان سكانها متقاعدون متفردون . والمياه التي تجري فيها غير كافية لترقيتها ذات الخصوبة غير الاعتيادية . ويفرق معظم المزارعين بالديون ، وتنتقل الارض تدريجياً الى ايدي المرابين والتجار .

مستوى المعيشة - أما مستوى معيشة الشعب فهو منخفض ، اذ انه بالرغم من ارتفاع اسعار المتوجات المحلية فان اسعار المواد الضرورية مثل الشاي والقهوة والسمن والسكر والملابس وغيرها لمي مرتفعة بنسبة كبرى .
ومعظم رؤوس اموال البلاد تنفق ونستثمر في تشييد المهارات ، ومع ذلك لو هيئت المياه ووسائل النقل وأدخل عليها التحسين لاصبح وادي الاردن غنياً بمحاصيله الشتوية والقواكه وغيرها .

ومهما تفعل الاردن ، وبالرغم من مشاريع الانعاش كمشاريع غوردون كلاب ، فان عليها ان تمر بظروف صعبة عسيرة حتى يتحقق لها الرخاء ...
فقد كان العجز في ميزاتها التجاري لعام ١٩٤٧ حوالي عشرة ملايين جنيه ، ولم يتبق لها من ارصدها الاسترلينية المجمدة ومن اموال حكومة فلسطين السابقة سوى مبلغ يتراوح بين ستة وعشرة ملايين من الجنيهات .

وتقوم بريطانيا بالاتفاق على الجيش العربي ويكلفها ذلك مليون جنيه .
ضرورة تقوية الاردن - وانه لني صالح العرب ان تكون الاردن قوية ، لذلك فان الكثير من المراقبين يبدون استغرابهم لمقاومة الجامعة العربية العنيدة لتوحيد القسم العربي من فلسطين والمملكة الاردنية ، او اتحاد سوريا والاردن ، الامر الذي يعزز جانب الطرفين اقتصادياً وعسكرياً ، فضلاً عن انه سيكون فتنظر العرب حاملاً مساعداً لتحرير بلاد عربي من اعتماده على قطر اجنبي (بريطانيا) .
ان الاتحاد كهذا لن يعزز وضع العرب بأسره تعزيراً كبيراً فحسب ...
بل يعد بمجد ذاته خطوة كبيرة نحو الوحدة العربية الحقيقية

وقد أبدى الوفد العراقي لدى الجامعة العربية نشاطاً يذكر في تدارك الامور ومعالجتها بالتي هي أحسن قبل فوات الاوان واجتماع اللجنة السياسية المحدد لها يوم ١٢ حزيران سنة ١٩٥٠ لاقرار فصل الاردن من جامعة الدول العربية ، وقام رئيس هذا الوفد باتصالات شخصية مع بعض اعضاء الوفود العربية ، وتكررت هذه الاتصالات مراراً عديدة ، ثم أوفد الوزير السيد

صالح جبر الى العواصم العربية ، وأسفرت المباحثات في كل مكان عن تطور محسوس في موقف سوريا ولبنان واليمن (ويقال مصر ايضاً) ازاء الاردن ، ولما اجتمعت اللجنة السياسية في الموعد المعين تقدم السيد توفيق السويدي رئيس الوزارة العراقية ووفد العراق باقتراح هذا نصه : « ان شرقي الاردن ضمت جزءاً من فلسطين فيجب الامتناع عن البت في امر هذا الجزء ريثما يتم البت النهائي في مصير الاجزاء الاخرى من فلسطين » . ولكن اللجنة السياسية لم توافق على هذا القرار بل اتخذت قراراً يقضي في جوهره بتأجيل البت في قضية توحيد ضفتي الاردن حتى موعد الاجتماع القادم لمجلس الجامعة في شهر تشرين الاول عام ١٩٥٠ .

وأعلنت الدوائر المطلعة بانه بات من المؤكد ان لا يتخذ فيما بعد اي اجراء حاسم - مهما كانت الظروف والاحوال - يؤدي الى فصل الاردن من عضوية الجامعة العربية .

وكانت قد نشرت جريدة « القيمس » اللندنية ما يأتي : « ان قطع العلاقات الدبلوماسية بين الدول العربية والاردن او فصل الاردن عن الجامعة لو حدث لكان له اثر ضئيل على الاردن ، اما العقوبات الاقتصادية لو فرضت فلنكان لها عواقب وخيمة جداً ... ولا يحتمل ان توافق سوريا ولبنان على ان تكونا أداة الجامعة العربية في تنفيذ السياسة القائمة على العقوبات الاقتصادية وان كانت ستحل المشكلة التي تواجه الجامعة ، وهي كيف تعاقب الاردن ؟ لكن ثمنها ستدفعه سوريا ولبنان الا اذا بادرت ذول الجامعة الى مناصرتها اقتصادياً وعسكرياً . اما العراق فانه لا يرى في اتحاد فلسطين العربية مع الاردن مبرراً لتوقيع عقوبات اقتصادية عليها .

وليس هناك ما يدل على ان الاردن ستضعف في موقفها ، أو يخيفها اي اجراء تتخذه الجامعة العربية » .

وعقدت جريدة « ليموند » الباريسية فصلاً افتتاحياً عن جامعة الدول

العربية تناولت فيه الصعاب الداخلية التي تواجهها الجامعة وترجع بصفة خاصة الى مسلك الاردن .

وبعد ان سردت الجريدة الصعاب التي واجهتها الجامعة منذ احدث فلسطين أشارت الى ان امام العرب طريقين لهم ان يختاروا احدهما ، فاما ان يعالجوا الامور في جو من الهدوء والحكمة ، واما ان يتوخوا الاسلوب الديماجوجي . وفيه الضرر كل الضرر على المصالح العربية .
ثم قالت : ان المنازعات المستحكمة في الجامعة العربية مصدرها عدم وجود سياسة سليمة نحو اسرائيل .

وأشارت الى ما اعترى الجامعة من اضطراب بسبب موقف الاردن فقالت : يتحدث البعض عن فصل الاردن من الجامعة ، ولا شك ان المتطرفين يودون ان يدفع الملك عبد الله ثمن تعاونه مع اليهود .

وأشارت الى الشعار الذي يردده العرب حيث يقولون « لا صلح مع اسرائيل » فذكرت تصريحاً للنفور له اسمعيل صدقي باشا أدلى به قبل وفاته « ليست لنا سياسة منسقة » .

ثم نوهت بان العراق هو ضحية هذا الشعار اذ يعاني خسائر جمة من جراء عدم تسير البترول الى حيفا .

وختمت الفصل بقولها : لقد عرف اتانوروك كيف يجعل من الرجل المريض « تركيا الحديثة » . فهل يستطيع العالم العربي ان يسلك السبيل الذي سلكه فيسترد العافية ويمضي في طريق التقدم .

اعتراف اميريك بالضم - وتلقى مستر جبرالد درو وزير اميريك المفوض في عمان من وزارة الخارجية الاميركية برقية تفيد ان الحكومة الاميركية اعترفت بتوحيد ضفتي الاردن .

وفي يوم اول ايار سنة ١٩٥٠ قدم المستر درو مذكرة الى رئيس وزراء الاردن ووزير خارجيتها يبلغها فيه قرار حكومته .

٦ - عودة بريطانيا الى فلسطين

وقد أصبحت الدول العربية بعد ضم القطاع العربي من فلسطين الى الاردن حيال امر واقع قد لا يقل خطراً عن قيام دولة اسرائيل ، فأثره يمتد الى القضية الفلسطينية والى علاقات الدول العربية بالدول الاجنبية عامة وبريطانيا والولايات المتحدة خاصة .

ولم تكن الخطوة التي اقدمت عليها عمان مفاجئة للذين تتبعوا التطورات التي مرت بها القضية الفلسطينية ، فلقد مهد لها الملك عبد الله منذ ايار سنة ١٩٤٨ ، وكان يسير على سياسة مرسومة تفضي الى هذه النتيجة ، وأخذ بأسبابها الدستورية والقانونية فكان من ذلك اطلاق اسم المملكة الهاشمية الاردنية على شرقي الاردن وتعيين الفلسطينيين في المناصب الحكومية بالمملكة الاردنية في ايار سنة ١٩٤٩ . تم ترشيح نواب يمثلون شرقي فلسطين في البرلمان الاردني ، وكل ذلك ليضفي على حالة الاحتلال التي تمارسها الاردن في فلسطين صفة شرعية .

وليس من حاجة الى كشف المناورات التي اقترنت بهذه السياسة المكيفيلية ، فهي طالقة بالاذهان . وليس يجدي تعقب الماضي بمحنه وكوارثه وانما القصد بيان ما لهذه الخطوة من آثار بعيدة المدى .

ومن أبرز آثار هذه الخطوة تحديد الوضع القانوني لفلسطين العربية على النحو الذي شاعنه سياسة الامر الواقع . فقد أسبغت الاردن سيادتها على الاراضي التي كانت تحتلها من قبل واصبحت في عرف عمان ومن يعترف بالاردن الكبرى جزءاً لا يتجزأ من المملكة الاردنية ، ومعنى ذلك ان ماتراه دول الجامعة العربية من الاحتفاظ بفلسطين لاهلها يقررون في شأنها ما يرون لا أثر له من الوجهة الفعلية ، ولما كانت هيئة الامم المتحدة قد درجت على اقرار الامر الواقع ، كما تدل على ذلك السوابق العديدة ، فقد دخل ألوهن

على حجة دول الجامعة امام هيئة الامم المتحدة بعد فلة الاردن . وبكفي
لتصوير ما ستلاقي هذه الدول من عنت اذ عليها ان تناضل سياسياً في جبهتي
الاردن واسرائيل بعد ان كانت تناضل في جبهة اسرائيل وحدها .

ومثل هذا المصير تؤول اليه القدس التي قررت هيئة الامم تدويلها في ٩
كانون الاول سنة ١٩٤٩ ، فقد جد عنصر السيادة الاردنية على القدس القديمة
بعد ان كان الامر مقتصرأ على الاحتلال العسكري والاداري . واذا كان
هذا الاحتلال قد عرقل تنفيذ القرار الصادر من هيئة الامم ، فالسيادة
كفيلة بالقضاء عليه ، وقد اصبحت القدس موزعة بين سيادتين سيادة الاردن
على القدس القديمة وسيادة اسرائيل على القدس الجديدة ، وأتى لها ان تفلت
من هذا الوثاق ؟ ومع ذلك فالتدويل قضى عليه من يوم تأمرت اميركا
وبريطانيا على وآده ، ثم جاءت روسيا فعدلت تأييدها له .

على ان نوحيد الاردن وفلسطين العربية لا يقتصر أثره على ذلك فهناك
بريطانيا وعلاقتها بالمملكة الاردنية . ولم يكن اعتراف لندن بما اقدمت عليه
عمان الا جهراً بانفاق سابق وتأييداً علنياً لخطوة مقروءة ، فقد ذكر بيفن
وزير الخارجية البريطانية في مجلس العموم في ايار سنة ١٩٥٠ : « ان بريطانيا
توافق من حيث المبدأ على ادماج فلسطين العربية في الاردن » .

ولذلك لم تكذ الحكومة البريطانية تنلقى التبليغ من الحكومة الاردنية
بالضم حتى اعلنت على لسان وزير الدولة اعترافها بهذه الخطوة ، وشفعت ذلك
باعترافها القانوني باسرائيل استدرأجاً للولايات المتحدة الاميريكية الى الاعتراف
بالاردن الكبرى لتضمن نجاحها لسياستها المرحومة . وقد تم ذلك .

وكانت نتيجة هذا الاعتراف سريان معاهدة التحالف الموقودة بينها
وبين الاردن في سنة ١٩٤٨ على اراضي فلسطين العربية التي يشملها الاتحاد ،
ومقتضى ذلك ان تعد هذه الاراضي بما تنطبق عليه المادتان الثانية والثالثة من
هذه المعاهدة . واولاها تقرر واجب احد الطرفين المتعاقدين اذا اشتبك

الطرف الآخر في نزاع مع دولة ثالثة بان يقو خيا من الوسائل السلمية ما يفضال
به النزاع . والثانية تتناول حالة اشتباك احد الطرفين في حرب اذ يتعين على
الآخر ان يخفف لئلا يجدته بمقتضى ما يضعانه من تدابير الدفاع المشترك .

ومعنى ذلك كله ان بريطانيا اصبحت طرفاً مباشراً في اي نزاع يتصل
بفلسطين ، وذلك بمقتضى ما ترتب لها المعاهدة من حقوق في فلسطين بعد ان
كانت تعمل وراء ستار .

وهكذا يعود الاخطبوط البريطاني مرة ثانية الى فلسطين ولم يكده يمضي
على خروجه منها طامان ... وهو يعود هذه المرة في ثوب الحليف الذي يتظاهر
بعدم رغبته في انشاء قواعد عسكرية في وقت السلم .
اما الجامعة العربية فستعمر على الاخذ بسياسة الترقيع الى ان يقضي الله
امراً كان مفعولاً ...

٧ - الضمان الجماعي

آ - سبيل الى الوفاق - برزت فكرة الضمان الجماعي الى الوجود إثر
الشائعات التي عمت الآفاق عن توحيد سوريا والعراق وكانت سبباً لانشطار
الدول العربية شطرين او كمتلين متنافستين تضم الواحدة مصر والمملكة
العربية السعودية واليمن ولبنان ، والاخرى العراق والمملكة الاردنية
الهاشمية ، واما سوريا فالتزمت الحياد ظاهراً لانها هي المعنية او بكامة أصرح
هي « كبش الفداء » كما سمين ذلك في الفصول التالية .

ولا يخفى انه ليس من المصلحة ان ينتهي الامر بالدول العربية التي انضمت
الى ميثاق واحد فتصبح كمتلين متعارضتين ، ولذلك انجبه تفكير المسؤولين
الى تحويل الضمان الخاص الى ضمان عام ، والى استبدال الاتحاد بين دولتين
بنوع أوثق من التعاون بين البلاد العربية كلها .

ولا ينبغي ان تغيب عن الازهان حقيقة ناصعة تمثل روح العصر واتجاهه هي ان الدول تتجمع ، وان الدولة المفردة لم يعد لها مكان في هذا العالم المضطرب ، وان الدول العربية تقوم بينها روابط عديدة ليست من صنع احد ، فالجامعة العربية اذا كانت قد انشئت منذ ست سنوات فانها او ما يشبهها من تقارب كان في ضمير الشعوب العربية منذ مئات السنين .

واذا كانت دولة اسرائيل وما ينطوي على وجودها في قلب البلاد من خطر يتهدها قد اضافت سبباً جديداً يؤيد التقارب بين البلاد العربية ، فان أحداً من اهل هذه البلاد لن يرضى ان يكون قيام هذا الخطر وسيلة لشطر الدول العربية شطرين وجعلها معسكرين .

وقد يكون اتحاد سوريا والعراق في ذاته مفيداً او غير مفيد ، ولكن اتحاد الدول العربية يُصدع ، فمن الخير ان يعدل عنه الداعون اليه ، وان يفكروا في نوع آخر من الضمان يكون مقبولا من الجميع وليس فيه ما يثير الاعتراض والخاوف .

ولا بد ان تصفو النيات ويتذرع قادة السياسة في البلاد العربية بالصراحة الكاملة ، ويحملوا سياسة الكلام المنمق الذي لا يدل على حقيقة النوايا ، ويتجهوا مباشرة الى تحديد الاهداف المقصودة ، ومن ثم التفكير في الوسائل المؤدية اليها تفكيراً عملياً سليماً بعيداً عن نزوات الاندفاع والمبالغة ، قريباً من الحقائق الواقعة وادراك شتى الملاحظات .

ب - ميثاق الجامعة العربية ومبدأ الضمان الجماعي - ومن المفيد ان نبين في هذه المناسبة المعنى القانوني لمواثيق الضمان الجماعي ومدى احتياج الدول العربية الى ميثاق من هذا النوع مع وجود ميثاق الجامعة العربية الموقع عليه في ٢٢ آذار سنة ١٩٤٥ :

ان موائيق الضمان المتبادل او الجماعي Pactes de garantie mutuelle ou collective تعقد بين دولتين او أكثر. فتتعهد كل منها باحترام حدودها والمحافظة عليها بحيث اذا وقع اعتداء على احدها التزم الجميع بالمساعدة ، وهذا النوع من الاتفاقات الدولية يتم عادة توقعاً لاعتداء يلوح في الافق من جانب عدو - لانه يحمل معنى ارهاب الغير - وتحوطاً للواقعين عليه .

واتفاقات الضمان المتبادل كثيرة الذبوع في ميدان العلاقات الدولية ، وأهم ما تم منها في الايام الاخيرة ميثاق الاطلسي الذي عقد توقعاً لاعتداء من جانب روسيا على احدي الدول العربية . وتنص احدي موادها على ما يأتي :
اتفق الاطراف على ان اي هجوم مسلح على واحد او أكثر منهم في اوربا او اميركا الشمالية يعتبر هجوما عليهم جميعاً ، ولذلك اتفقوا على ان يساعد كل منهم في حالة هجوم مسلح - بمقتضى حق الدفاع الفردي او المشترك المنصوص عليه في المادة الحادية والخسين من ميثاق هيئة الامم المتحدة - الفريق الذي يقع عليه الهجوم سواء أكان طرفاً واحداً او أكثر ، وذلك باتخاذ التدابير المقتضية ؛ ومنها استعمال القوة المسلحة .

فميثاق الضمان الجماعي او المتبادل يؤلف جماعة دولية الغرض منها تحقيق سلامة اعضائها وردع من تحدته نفسه بالاعتداء على احد افرادها .

ونبادر الآن الى شرح أحكام الضمان المقررة في ميثاق جامعة الدول العربية ومدى تحقيقها للغرض المقصود منها فنقول : تنص المادة السادسة من ميثاق الجامعة على ان مجلس الجامعة بقرار التدابير اللازم اتخاذها لدفع اي اعتداء يقع او يخشى وقوعه على دولة من اعضاء الجامعة ، وبصدر قراره بالإجماع ، فاذا كان الاعتداء واقعاً من جانب احدي دول الجامعة فلا يدخل في عداد الاجماع رأي الدولة المعتدية .

ان هذه المادة تشير الى اعتداء يقع أو يخشى وقوعه على دولة عربية ، وهي تقول هذه الدولة حق دعوة مجلس الجامعة الى الانعتاد ليقرر بالاجماع

التدابير اللازمة لدفع الاعتداء ، ولكنها لا تحقق الغرض الذي ترمي اليه ، اذ ان النص فامض والطريقة التي رسمتها لرد الاعتداء عقيمة لا تثمر . فهي مثال فاصع لتأرجح واضعي الميثاق العربي وترددهم في الزام الدول الاعضاء القيام بعمل جدي .. وتفصيل ذلك فيما يلي :

اولا - فرضت هذه المادة السادسة على الدول اعضاء الجامعة العربية وجوب التعاون لرد اي اعتداء يقع عليها ، غير انها عادت - احتراماً للسيادات الوطنية - فعمدت الى مجلس الجامعة بحق تقرير التدابير اللازمة تبعاً لظروف المكان والزمان ، ولذلك لم تقرر نوع التدابير الواجب اتخاذها فور حصول الاعتداء ، ولم توضح كيفية الانتقال من التدابير السياسية والاقتصادية الى التدابير العسكرية ، وهذه هي نقطة الضعف في ميثاق الجامعة نسبة الى غيره من المواثيق ، ويتضح ذلك من مقارنته بميثاق هيئة الامم المتحدة الذي ينص في مادته السادسة عشرة على الجزاءات التي توقع على المعتدي واعتباره في حالة حرب مع جميع دول الهيئة التي تقطع بالحال كل علاقة سياسية او اقتصادية او مالية بينها وبينه ، وبين رعاياها ورعاياه ، فضلاً عن قيام مجلس الهيئة بتحديد القوات البرية والبحرية والجوية التي يرى لزوم استعمالها .

ثانياً - القاعدة العامة - ان لمجلس الجامعة بمقتضى المادة السابعة من الميثاق ان يتخذ قراراته باغلبية الآراء ، على ان هذه القرارات لا تلزم الا العضو الذي يقيملها ، اما المادة السادسة من هذا الميثاق فحدت نوعاً من مرونة ومزايا القاعدة باشتراطها اجماع الآراء في حالات الاعتداء ، ولكنها على ما يظهر جهلت او تجاهلت بان الاجماع متعذر التحقيق في غالب الصور ، وكان اشتراط مثله في عهد (المنفور لها) عصبية الامم هو الصخرة التي تحطمت عليها هيئتها .

ثالثاً - لم تتحدد لنا المادة معنى الاعتداء Aggression ولا طريقة تعريف المعتدي بل تترك ذلك ايضاً للمجلس ليحدده باجماع الآراء ، فهل يتحقق الاعتداء بمجرد اعلان الحرب على دولة من الاعضاء ؟ او بدخول الجيوش

الى اراضي هذه الدولة ؟ او بطريقة عفيفة او غير عفيفة ؟ فعدم التحديد فيه فتح لباب من ابواب الخلاف والتعطيل .

والرأي الراجح لدى شراح القانون الدولي العام هو الاخذ في تحديد الاعتداء بالمعيار الذي وضعه مؤتمر نزع السلاح سنة ١٩٣٣ . وهو عبارة عن احصاء لافعال مادية يمكن التحقق منها ، وكل منها يكون فعل العدوان ، وهذه الافعال هي : اعلان الحرب ، ولو لم يعقبه أثر ما مثل الغزو الحربي او اجتياز الحدود ، وأعمال عنف تقع من جانب مجامع مسلحة او تسلس عصابات او عملاء مسلحين اجانب الى الاراضي الوطنية .

ويتضح مما تقدم ان عجز ميثاق الجامعة العربية عن الاتيان بحلول قاطعة منكرة في موضوع رد العدوان كان سببه تمسك الدول العربية بكامل سيادتها وعدم رغبتها في التفريط بأي مظهر من مظاهر هذه السيادة ، بحيث ان التوازن الذي حققه ميثاق الجامعة بين اسباب الوحدة وعناصر الانفصال لدى الدول العربية كان يفسح المجال دائماً لسيطرة الروح الانفصالي في العلاقات العربية . وليس المراد الا ان البحث في السياسة العليا للدول العربية وفيها الآراء مختلفة ، وانما القصد ان نقول بان النظام المرسوم لرد العدوان في المادة السادسة من الميثاق عاجز معيب ، وقد نتج عن هذا العجز الذي ظهر اثره في حرب فلسطين ازمة كبرى في العلاقات العربية ، وان ميثاق الضمان الجماعي يجب ان يوجه لسد هذا العجز ، فيأتي ميثاقاً سليماً للامن والدفاع المشترك ضد اي اعتداء ، حتى تسترد كل دولة عربية ثقها بأنها ان تقف بمفردها لجبهة العدو بل كتملة متراصة واحدة من الدول العربية .

ت - حلف « ضمان اجماعي للسلامة » - وقد قررت اللجنة السياسية

لجامعة الدول العربية بعد عدة اجتماعات اخرها في ٢٤ تشرين الاول سنة ١٩٤٩ بناء على اقتراح لمصر تقدمه رئيس اللجنة في تلك الدورة حسين مري باشا رئيس الوزارة المصرية ايجاد ضمان تقوم أسسه على جعل تدريب الجيوش

العربية ونظامها جميعاً على قاعدة واحدة تحت اشراف هيئة اركان حرب موحدة، وان يدرس الوضع العسكري لكل دولة من دول الجامعة العربية على حدة ليتمكن على ضوء ذلك اقرار خطة السلامة المطلوبة. وأن يأخذ هذا الضمان صيغة المعاهدات العسكرية التي تعرض على برلمانات الدول العربية لاقرارها والبدء في تنفيذها.

وقد لقي هذا الاقتراح من كافة الاعضاء ترحيباً خاصاً ولا سيما من نوري باشا السعيد الذي لم يجد فيه ما يمنع من قيام اتحاد بين «سوريا والعراق».. ولا يلقي المعاهدات العسكرية القائمة بين اي بلد عربي وآخر اجنبي.

وقال الاستاذ فؤاد عمون المدير العام لوزارة الخارجية اللبنانية وممثل لبنان في اللجنة التحضيرية للضمان الجماعي - وهو من رجال الحكومة اللبنانية الذين اشتركوا في وضع ميثاق الجامعة العربية منذ اربع سنوات - في صدد هذا الضمان ما يأتي :

« ان فكرة الضمان الجماعي التي طالعت بها مصر سائر الدول العربية فخرجت بها ترحيبها منذ اربع سنوات بالدعوة الى انشاء جامعة الدول العربية انما تهدف الى ما يهدف اليه ميثاق الامم المتحدة والمواثيق الاقليمية من اقرار السلام بين الدول وتوفير اسباب الرفاهية للشعوب ».

« فان الامم المتحدة اذ تسعى الى بسط رواق الأمن والعيش الرغيد في العالم بأسره لم تغفل ما يترقب على الشعوب من تبعات في ربوعها. فأفسح لها الميثاق سبيل العمل في النطاق الاقليمي. والشعوب العربية باقبالها اقبالا شاملا على اقتراح مصر انما تقدم الدليل على فضجها السياسي والاجتماعي، وعلى ادراكها ما يجب ان تضطلع به من اعباء في الشرق العربي من اجل هذا الشرق والعالم اجمع ».

« ولا يخفى ان البلاد العربية تحتل موقعاً منقطع النظير في سائر انحاء العالم سواء من الناحية الاستراتيجية او من الناحية العمرانية، وهذا الذي

مهد لها فيما مضى بالإضافة الى العنصر الانساني فيها اسباب الحضارة والرقى التي لا تزال آثارها بارزة في افضل وجوه المدنية الحديثة .

« فأي بلاد كبلادنا في مادتها وموقعها الجغرافي تقع على ملتقى قارات ثلاث ، وتحيط بها خمسة بحار تؤمن الاتصال بينها وبين ما حولها وما وراءها من اقطار ؟ انها نعمة اغدقها الله علينا ، وأقل ما يلمس منا نحو أنفسنا ، ونحو سائر البشر ان نعرف كيف نفيد منها ، فنعقد العزم على العمل متعاونين على ابعاد الشر عن هذا الجزء من العالم بالضمان الجماعي المنشود ، وعلى جلب الخير لبلادنا بما سيمرتب على هذا الضمان من تنسيق الجهود في الميدان العمراني . »

« اما ما تفيد به البلاد العربية من هذا الضمان فحسبي ان اقول ان كبار خبراء الاقتصاد والعمران في العالم قطعوا بان اتحاد بلجيكا وهولندا ولو كسمبورخ في نظام « البنلو كس » قد رفع هذه الدول الى المرتبة الثالثة في ميدان الاقتصاد العالمي بعد الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى ، كما يقطع خبراء الاقتصاد والعمران الذين يدرسون مسائل الشرق العربي منذ سنوات بان البلاد العربية تستطيع ان تحتل المرتبة الثالثة او الرابعة في العالم مثل « البنلو كس » اذا هي ملت شعثها ونسقت جهودها ونظمت اقتصادياتها ووحدت صفوفها لتجعل من الاقليم الاقتصادي العربي حقيقة « امة » .

« وغني عن البيان ان العمران رهن باستتباب الامن واشاعة الطمأنينة في النفوس . كما ان الامن منوط بوسائل مادية ولا سيما في عالمنا الحاضر . ينبغي ان تتوافر عليها الجهود وتتساند في سبيلها الدول . »

« لذلك كله اشارت اللجنة السياسية للجامعة العربية على لجنة الضمان الجماعي بان تتناول في بحثها الموضوع على وجهيه ، فلا تقفل ناحية من ناحيتيه لكي يبرز الميثاق كاملا شاملا كسواء من المواثيق فيقوى على تأدية الغاية التي وضع من اجلها . »

« واني وطيد الامل بان العمل الذي نباشره في اللجنة التحضيرية للضمان الجماعي بتوجيه من حكوماتنا الرشيدة ووحى من الشعوب الشقيقة التي ننتمي اليها سوف يقرن ان شاء الله بالنتيجة التي نتوخاها جميعاً » .

ث - نص الضمان الجماعي - وأخيراً بعد ان فرغت اللجنة العسكرية من وضع نصوص الضمان الجماعي وملحقه الذي كان قد عهد اليها بوضعه وافقت كل من مصر والمملكة العربية السعودية وسوريا ولبنان واليمن في الاجتماع الذي عقدته اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية في ١٧ حزيران سنة ١٩٥٥ على توقيع ميثاق الضمان الجماعي بين الدول العربية .

اما مندوب العراق فقال ان حكومته لا ترتأي توقيع الميثاق في الوقت الحاضر ، واما مندوب شرقي الاردن فقد كان بالطبع متغيباً عن اجتماعات اللجنة السياسية .

وقد صرح عزام باشا ان امتناع العراق عن توقيع الميثاق مرده الى اسباب فنية لا غير .

ولكن دولة صالح جبر الوزير العراقي اعلن عن امله بالفجاح في مساعيه لدى الماهل الاردني القائمة على تلافي الخلافات والنزاع بين دول الجامعة وعود الاردن والعراق الى توقيع الميثاق والتعاون مع سائر الدول العربية .

وها هو النص الكامل لمساعدة الضمان الجماعي كما اذيع رسمياً مع ملحقاتها العسكرية :

ان حكومات :

وحضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الاردنية الهاشمية .

وحضرة صاحب الفخامة رئيس الجمهورية السورية .

وحضرة صاحب الجلالة ملك المملكة العراقية .

وحضرة صاحب الجلالة ملك المملكة العربية السعودية .

وحضرة صاحب الفخامة رئيس الجمهورية اللبنانية .

وحضرة صاحب الجلالة ملك المملكة المتوكلية اليمنية .

رغبة منهم في تقوية الروابط ، وتوثيق التعاون بين دول الجامعة العربية ، وحرصاً على استقلالها ، ومحافظة على ترانها المشترك ، واستجابة لرغبة شعوبها في ضم الصفوف لتحقيق الدفاع المشترك عن كيانها وصيانة الامن والسلام وفقاً لمبادئ ميثاق جامعة الدول العربية وميثاق الامم المتحدة ولاهدافها ، وتعزيزاً للاستقرار والطمانينة وتوفير اسباب الرفاهية والعمران في بلادها ، قد اتفقت على عقد معاهدة لهذه الغاية وأتت عنها المفوضين الذين بيدهم تبادل وثائق التفويض التي تخولهم سلطة كاملة والتي وجدت صحيحة ومستوفاة الشكل قد انفقوا على ما يأتي :

التزامات الدولية :

المادة الاولى - تؤكد الدول المتعاقدة حرصاً منها على دوام الامن والسلام عزماً على فض جميع منازعاتها الدولية بالطرق السلمية سواء في علاقاتها المتبادلة فيما بينها او في علاقاتها مع الدول الاخرى .

الدفاع المشترك :

المادة الثانية - تعتبر الدول المتعاقدة كل اعتداء مسلح يقع على اية دولة او اكثر منها او على قواتها اعتداء عليها جميعاً ولذلك فإنها عملاً بحق الدفاع الشرعي الفردي والجماعي عن كيانها تلتزم بان تبادر الى معونة الدولة او الدول المعتمد على الفور منفردة ومجموعة جميع التدابير وتستخدم جميع ما لديها من وسائل بما في ذلك استخدام القوة المسلحة لرد الاعتداء ولاعادة الامن والسلام الى نصابها .

وتطبيقاً لاحكام المادة السادسة من ميثاق جامعة الدول العربية والمادة الحادية والتمسين من ميثاق هيئة الامم المتحدة يخضع على الفور مجلس الجامعة ومجلس الامن بموقع الاعتداء وما اتخذ في صدده من تدابير واجراءات .

نوحيد الخطط والمساعدى :

المادة الثالثة - تتشاور الدول المتعاقدة فيما بينها بناء على طلب احداها كلما هددت سلامة اراضي اية واحدة منها او استقلالها او أمنها ، وفي حالة خطر حرب دائم او قيام حالة دولية مفاجئة يخشى خطرها تبادر الدول المتعاقدة على الفور الى نوحيد خططها ومساعدتها في اتخاذ التدابير الوقائية والدفاعية التي يقتضيها الموقف .

تعزيز القوى العسكرية :

المادة الرابعة - رغبة في تنفيذ الالتزامات سالفة الذكر على اكمل وجه تتعاون الدول المتعاقدة لدعم مقوماتها العسكرية وتعزيزها وتشترك بحسب مواردها وحاجاتها في تهبة وسائلها الدفاعية الخاصة والجماعية لمقاومة اي اعتداء مسلح .

لجنة عسكرية دائمة :

المادة الخامسة - تؤلف لجنة عسكرية دائمة من ممثلي هيئة اركان حرب جيوش الدول المتعاقدة لتنظيم خطط الدفاع المشترك وتهبة وسائله وأساليبه ، وتحدد في ملحق هذه المعاهدة اختصاصات هذه اللجنة الدائمة بما في ذلك وضع التقارير اللازمة المتضمنة عناصر التعاون والاشتراك المشار اليها في المادة الرابعة ، وترفع هذه اللجنة الدائمة تقاريرها عما يدخل في دائرة اعمالها الى مجلس الدفاع المشترك المنصوص عنه في المادة التالية .

مجلس للدفاع المشترك :

المادة السادسة - يؤلف تحت اشراف مجلس الجامعة مجلس للدفاع المشترك يختص بجميع الشؤون المتعلقة بتنفيذ احكام المواد الثانية والثالثة والرابعة والخامسة من هذه المعاهدة ، ويسمى على ذلك باللجنة العسكرية الدائمة المشار اليها في المادة السابقة ، ويتكون مجلس الدفاع المشترك المشار اليه من

وزراء الخارجية والدفاع الوطني للدول المتعاقدة او من يقولون عنهم .
وما يقرره المجلس باكثرية ثلثي الدول يكون ملزماً لجميع الدول المتعاقدة .
التنوض بالاقتصاديات :

المادة السابعة - استكمالاً لاغراض هذه المعاهدة وما ترمي اليه من اشاعة
الطمأنينة وتوفير الرفاهية في البلاد العربية ورفع مستوى المعيشة فيها تتعاون
الدول المتعاقدة على التنوض باقتصاديات بلادها واستثمار مرافقها الطبيعية
وتسهيل تبادل منتجاتها الوطنية والزراعية والصناعية وبوجه عام على تنظيم
نشاطها الاقتصادي وتنسيقه وابرام ما تقتضيه الحال من اتفاقات خاصة لتحقيق
هذه الاهداف .

انشاء مجلس اقتصادي :

المادة الثامنة - سينشأ مجلس اقتصادي من وزراء الدول المتعاقدة المختصين
بالشؤون الاقتصادية او من يمثلونهم عند الضرورة لكي يعرضوا على حكومات
تلك الدول ما يرونه كفيلاً بتحقيق الاغراض المبينة في المادة السابعة .
ويستعين المجلس المذكور في اعماله بـلجنة الشؤون الاقتصادية والمالية
المشار اليها في المادة الرابعة من ميثاق جامعة الدول العربية .
المادة التاسعة - يعتبر الملحق المرفق بهذه المعاهدة جزءاً لا يتجزأ منها .

تعهد الدول الموقعة :

المادة العاشرة - تعهد كل من الدول المتعاقدة بان لا تعقد اي اتفاق
دولي يناقض هذه المعاهدة وبان لا تسلك في علاقاتها الدولية مع الدول الاخرى
مسلكاً يتناقض مع اغراض هذه المعاهدة .

الحقوق والالتزامات :

المادة الحادية عشرة - ليس في احكام هذه المعاهدة ما يمس او يقصد به
ان يمس باية حال من الاحوال الحقوق والالتزامات المترتبة او التي قد تترتب

للدول الاطراف فيها بمقتضى ميثاق هيئة الامم المتحدة او المسؤولين التي
يضطلع بها مجلس الامن من المحافظة على السلام والامن الدولي .

شروط انسحاب الاعضاء :

المادة الثانية عشرة - يجوز لاية دولة من الدول المتعاقدة بعد مرور
عشر سنوات من تنفيذ هذه المعاهدة ان تنسحب منها في نهاية سنة من تاريخ
اعلان انسحابها الى الامانة العامة لجامعة الدول العربية ، وتولى الامانة العامة
ابلاغ هذا الاعلان الى الدول المتعاقدة الاخرى .

تنفيذ المعاهدة :

المادة الثالثة عشرة - يصدق على هذه المعاهدة وفقاً للاوضاع الدستورية
المصرية في كل من الدول المتعاقدة ، وتودع وثائق التصديق لدى الامانة
العامة لجامعة الدول العربية ، وتصبح المعاهدة نافذة بعد انقضاء خمسة عشر
يوماً من تاريخ تسلم الامانة العامة وثائق تصديق اربع دول على الاقل .

حررت هذه المعاهدة باللغة العربية في القاهرة بتاريخ التوقيع من نسخة
واحدة تحفظ في الامانة العامة لجامعة الدول العربية ، وتسلم صورة منها مطابقة
للاصل لكل دولة من الدول المتعاقدة .

الملحق العسكري

البند الاول - تختص اللجنة العسكرية الدائمة المنصوص عليها في المادة
الخامسة من معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة
العربية بالامور الآتية :

أ - اعداد الخطط العسكرية لمواجهة جميع الاخطار المتوقعة او اي اعتداء
مسلح يمكن ان يقع على دولة او اكثر من الدول المتعاقدة او على قواتها ،
وتستند في اعداد هذه الخطط على الاسس التي يقرها مجلس الدفاع المشترك .

ب - تقديم المقترحات لتنظيم قوات الدول المتعاقدة وتعيين الحد الأدنى لقوات كل منها حسباً تلميحه المقتضيات الحربية وتسمح به امكانيات كل دولة .
ج - تقديم المقترحات لزيادة كفاية قوات الدول المتعاقدة من حيث تسليحها وتنظيمها وتدريبها لتتشمى مع أحدث الاساليب والتطورات العسكرية وتنسيق كل ذلك ونوحيده .

د - تقديم المقترحات لاستثمار موارد الدول المتعاقدة الطبيعية والصناعية والزراعية وغيرها لصالح المجهود الحربي والدفاع المشترك .

هـ - تنظيم تبادل البعثات التدريبية وتهيئة الخطط للتأرين والمناورات المشتركة بين قوات الدول المتعاقدة وحضور هذه التأرين والمناورات ودراسة نتائجها بغية اقتراح ما يلزم لتحسين وسائل التعاون في الميدان بين هذه القوات والبلوغ بكفايتها الى اعلى درجة .

و - اعداد المعلومات والاحصاءات اللازمة عن موارد الدول المتعاقدة وامكانياتها الحربية ومقدرة قواتها في المجهود الحربي المشترك .

ز - بحث التسهيلات والمساعدات المختلفة التي يمكن ان يطلب الى كل من الدول المتعاقدة ان تقدمها وقت الحرب الى جيوش الدول المتعاقدة الاخرى العاملة في اراضيها تنفيذاً لاحكام هذه المعاهدة .

البند الثاني - يجوز للجنة العسكرية الدائمة تشكيل لجان فرعية دائمة او مؤقتة من بين اعضائها لبحث اي موضوع من الموضوعات الداخلة في نطاق اختصاصاتها ، ولها ان تستعين بالاختصاصيين في اي موضوع من هذه الموضوعات ترى ضرورة الاستعانة بخبرتهم او برأيهم فيه .

البند الثالث - ترفع اللجنة العسكرية الدائمة تقارير مفصلة عن نتيجة بحوثها واعمالها الى مجلس الدفاع المشترك المنصوص عليه في المادة السادسة من هذه المعاهدة كما ترفع اليه تقارير سنوية عما انجزته خلال العام من هذه البحوث والاعمال .

البند الرابع - تكون القاهرة مقراً للجنة العسكرية الدائمة ، واللجنة مع ذلك ان تقدم اجتماعاتها في أي مكان آخر تعيينه ، وتنتخب اللجنة رئيسها من بين اعضائها لمدة طميين ويمكن تجديد انتخابه ، ويشترط للرئيس ان يكون على الاقل من الضباط القادة (الضباط العظام) ومن المتفق عليه ان يكون جميع اعضاء هذه اللجنة من ذوي الجنسية الاصلية لاحدى الدول المتعاقدة .

البند الخامس - تكون القيادة العامة لجميع القوات العاملة في الميدان من حق الدولة التي تكون قواتها المشتركة في العمليات اكثر عدداً وعدة من كل من قوات الدول الاخرى الا اذا تم اختيار القائد العام على وجه آخر بإجماع آراء حكومات الدول المتعاقدة ، ويعاون القائد العام في ادارة العمليات الحربية هيئة اركان مشتركة .

وعاد السيد توفيق السويدي رئيس الحكومة فشرح اسباب عدم توقيع المعاهدة بقوله :

ان العراق مرتبط مع شرق الاردن بمعاهدة عسكرية تنص على ان ما من دولة من هاتين الدولتين تستطيع توقيع حلف عسكري بدون موافقة حليفها مسبقاً ، وقد بوقع العراق المعاهدة قبل موعد دورة المجلس المقبلة في تشرين الاول القادم .

وذكر بشأن قضية الاردن ان وساطة لبنان والعراق قد نجحت في الحيلولة دون فصل الاردن من الجامعة وانقاذ الجامعة من الانهيار ، وقال انه سيواصل مساعيه لدى الاردن لتقبل اقتراح الجامعة اعتبار فلسطين العربية وديعة لديها حتى التسوية النهائية للقضية الفلسطينية .

٨ - دورة مجلس الجامعة العربية

مناقضات والغاز !!

وكان من اثر الاحداث والتطورات التي سبقت انعقاد مجلس جامعة

الدول العربية في آذار سنة ١٩٥٠ والظروف التي اكتنفت الجلسات الاولى ان اقتصرت الدورة طابعاً من الاهمية ازدادت معها حدة بعض المشكلات الرئيسية التي تواجه الشرق الاوسط العربي ، واذا كنا لا ندرى على وجه التحديد جليلة ما دار فيها من المناقشات فاننا - رغم مطالعنا البلاغات الرسمية والمصريحات الشبهية بها - نعترف باننا لم نفهم الشيء الكثير ، اذ لا زلنا نقسمال عما اذا كانت هذه الدورة قد اسفرت عن نتائج ايجابية ذات صبغة عملية ؟ .

يلاحظ اولاً كيف دعا المجلس « حكومة عموم فلسطين » وكيف اتخذ موقفاً - وصفوه بالحزم - لكنه أبقي الاردن متربهاً في مقعده ؟ اذن كان هناك تبييت للنية وعقد للعزم على عدم مس الوضع الراهن بسبب القطاع العربي من فلسطين ... وهنا نلقى اول المتناقضات والانماز ، ذلك انه في الوقت عينه وتحت سمع وبصر الجميع جرت الانتخابات الاردنية لاختيار اربعين نائباً نصفهم يمثلون هذا القطاع ، وبحكم هذه الانتخابات حدث « الضم الواقعي » وواصلت الاردن تنفيذ سياستها على ان يعقب ذلك « الضم الرسمي » بعد وقت قصير ، حقاً ان الشعوب العربية لا الحكومات طبعاً لتعجز عن ادراك كيفية التوفيق بين هذين الامرين المتناقضين ، أفلم يكن الاجدر - لو لم يكن ثمة لفتن - اتخاذ قرار حاسم منذ البداية بحيث يجعل اشتراك الاردن في الدورة مشروطاً بقصر الانتخابات على بلادها الاصلية ؟ .

وللساسة والقادة ان يعقبطوا اذ فرغوا من مشروع « الضمان الجماعي » والعرب بشاطروهم الشعور ويأملون ان يكون هذا الضمان أداة لها خطرهما لانه مستمد من جوهر فكرة قيام جامعة الدول العربية ، على ان هذا المشروع يثير طائفة من الملاحظات والاسئلة تشير الى البعض منها مما له صلة بالجوهر لا بالعرض والمظاهر .

ان نجاح السلامة الاجماعية للدول العربية يتطلب قوة عسكرية كافية ، وهذه بدورها تستند الى طاقة صناعية لها قيمتها ، فهل وضعت الدول العربية

او عزمت على ان تضع خططاً شاملة لتصنيع بلادها تصنيعاً واسع النطاق ، ام تريد الاكتفاء بالاعتماد على الغير في تزويدها بالاسلحة ، وقد اثبتت تصرفات هذا الغير بانه غير مأمون الجانب دائماً ؟ .

هذا وقد علم انه لدى بحث المادة الخاصة بتقرير الحد الأدنى لقوات الدول العربية ان لاحظ بعض الاعضاء ان دولاً قد لا تستطيع النهوض بالتزاماتها العسكرية ، وأنه يحسن ان تدفع ما يوازي تجهيز القوات المطلوبة على ان يتولى الغير سد النقص ؟ وحينذا لو تعرف هذه الدول وتعرف اسباب عجزها الحقيقية ؟ اذ ان هذا الاقتراح خطير يفقد التوازن النسبي في الاعباء ويثير طائفة من المشكلات ... ثم يلاحظ ان من مقصيات نجاح الضمان المتجانس بين الاعضاء من حيث النيات والاهداف ، فهل يكتب للتجانس حياة طويلة بعد تأليف البرلمان الاردني الشامل للقسم العربي من فلسطين ؟ وهل توارت نهائياً المشروعات الاتحادية التي كثيراً ما عكرت جو السياسة العربية ؟؟ وأخيراً فالضمان الجماعي ينطوي على أسرار وأهداف عسكرية وغيرها ، وهذه ربما تتعارض مع مصالح دول كبرى ، فما هو الضمان لعدم تسرب الاسرار اذا كانت ثمة معاهدات ذات طابع معين بين هذه الدول ودولة عربية من الاعضاء ؟ .

والجامعة لكي تمثل الشعوب العربية لا بد لهذه الشعوب ان تثق بها وان تؤمن بمجدواها . وما من سبيل الى الثقة في جو من الجهل بما تقوم به من اعمال . ومن دواعي الاسف ان يرفض المجلس الاقتراح الخاص بعملية الجلسات ، فما الذي يراد ان يخفي ، ولماذا هذه الحشية من القاء النور على المناقشات في هذا العصر عصر الصراحة حيث للرأي العام مكانة رئيسية ؟ وقد يلجأ الى جلسات سرية اذا كانت هناك دواع خطيرة ليس من المصلحة الوطنية ان تناقش علناً ، وهذه لا تقع كل يوم .

قيل ان للجنة التوفيق لفلسطين مقترحات وأن قبول المقترحات مشروط بإعادة اللاجئين الفلسطينيين الى ديارهم وان هذه المقترحات نوقشت في المجلس

ولكن الرأي العام الذي يعنيه معرفة الحقيقة كاملة بقي جاهلاً كل شيء الا
من نقف ووردت في الصحف ، ومن بلاغات دبلوماسية تشيع عدم الاطمئنان .
والواقع لو كانت المناقشات علمية منذ قيام الجامعة لكان بالإمكان تجنب
الكثير من الأخطاء والتخلص من الألفاظ والمقنعات .

٩ — مجلس الجامعة لم يحل مشكلاتها

والضمان الجماعي غير ملزم لموقعيه

إذا خالفوه

نشرت جريدة « ليموند » الباريسية تطبيقاً على نتيجة الاجتماعات الأخيرة
لمجلس الجامعة العربية قالت فيه : « في الواقع ان تلك الاجتماعات لم تؤد الى
حل أية مشكلة من المشاكل التي تحدى بالجامعة فهي لم تسو مثلاً الخلاف الناشب
بين سوريا ولبنان كما انها لم تنه المعركة القائمة بين الهاشميين وغيرهم من رؤساء
الدول العربية الاخرى ، بل المشاهد ان الحرق اتسع على الراتق .

لقد وافقت الجامعة بالاجماع ما عدا شرقي الاردن على عدم ضم القسم
العربي من فلسطين الى حكومة عمان ، ومع ذلك فقد أجرت شرقي الاردن
الانتخابات في ذلك القسم وكان غرضها الواضح هو ضمها اليها ، ولا ريب في
ان هذه الحقيقة تدعو الى ان يتساءل الانسان : كيف يمكن بعد ذلك التقريب
بين وجهتي نظر أغلبية دول الجامعة ووجهة نظر عمان ؟ .

ومضت الجريدة فقالت : هل سيجل ميثاق الضمان الجماعي محل دكام
الجامعة ؟ ان من يتأمل الامر يجد ان ذلك الميثاق لا يغير كثيراً من الوضع
الحالية كما انه لا يلزم الموقعين بأية التزامات في حالة عدم تنفيذهم له .

ومن بين الاعضاء السبعة الذي تتألف منهم الجامعة العربية توجد مصر
والعراق والاردن ، وثلاثها مرتبطة بمعاهدات عسكرية مع بريطانيا والملاحظ

ان الجماعة لم تفعل شيئاً في اجتهاداتها لمقاومة التحالف مع انكلترا ، مما يدل على ان ثمة تطورات جددت في الشهور الاخيرة وأرغمت قادة الدول العربية على المخاطرة بقبول التعاون مع الانكليز وان خالف ذلك الرأي العام في بلادهم . ويمكن القول - من حيث الناحية العسكرية البحتة - أنه اذا كانت لتوحيد وسائل الدفاع عن الدول العربية قيمة ايجابية في نظر اولئك الذين يسعون لعقد حلف دفاعي من دول البحر الابيض المتوسط ، فان ميثاق الضمان الجماعي بين الدول العربية لا يهيء لتلك الدول اية فرصة - على ما يبدو - لكي تتقدم لا من الناحية الاجتماعية ولا من الناحية الاقتصادية .

الفصل الثالث

المشكلة الفلسطينية

١ - فلسطين شغلنا

وليس ثمة منطق أبغ من منطق الحقائق ، وليس ثمة حجة أقوى من حجة الحق الذي لا جدال عليه .

وقضية فلسطين هي نزاع على الحقائق ونصيب العرب منها أوفر ، من نصيب اسرائيل ، ولكن الصهيونيين عرفوا كيف يظهرون باطلهم صواباً وكيف يلبسون الاحداث صفات ليست لها ، قالوا ان فلسطين ميراثهم منذ ايام ابراهيم ولم يقولوا ان فيها شعباً عربياً عاش نحو النبي عام في الارض لم يرحمها ، وقالوا عن « مناحم بيجن » عند ما زار الولايات المتحدة الاميركية انه بطل ، ولم يقولوا انه زعيم عصابة ارهايية ، وقالوا ان بريطانيا وعدتهم بدولة في فلسطين ولم يقولوا ان « الوطن القومي » مختلف كل الاختلاف عن « الدولة » .

وقد عز على احد الاساتذة الكبار في جامعة « ييل » الاميركية ان يرى الحقائق في قضية فلسطين مقلوبة والرأي العام الاميريكي ضالاً فعكف على كتابة كتاب بعنوان « فلسطين شغلنا » لم يتخذ فيه موقف المحامي عن ناحية واحدة بل موقف الباحث الذي يريد ان ينصف الحقيقة وان يرجح مايدعو المنطق السليم الى ترجيحه فانتهى الى أنه لا يسهه الا ان يقول : « ان الصهيونية خاطئة من أساسها وخطأها فاحش ، وسأبسط ذلك لاصدقائي اليهود الذين أعجب بهم وأحترمهم وان كنت اختلف معهم اختلافاً بيناً في صدد هذه القضية » . ثم قال : ان مشروع تقسيم فلسطين الذي وافقت عليه الجمعية

العمومية لهيئة الامم في تشرين الثاني سنة ١٩٤٧ كان مشروعاً جائراً لانه
 قضى باقطاع ما يزيد قليلا على نصف مساحة فلسطين لما يقل قليلا عن ثلث
 عدد السكان الذين يملكون ما يقل عن عشر مساحة الارض وهذه قسمة
 خنثى ، ولكن هذا المشروع الجائر لم يرض اسرائيل ذات المطامع فدخلت
 القوات العربية ببناء على استئجاب من أهل فلسطين ، وبرغبة منهم ورضاً . ثم
 أعلن الصهيونيون أن أرض فلسطين ضاقت بساكنيها العرب الذين ذبحوا في
 « دير ياسين » ولجأوا الى المناطق المجاورة ... ولكن أرض فلسطين لم تضيق
 امام الهجرة اليهودية من دول اوروا ، فقالوا وازمان وهو يزور نيويورك :
 « اننا نسمح للمهاجرين بدخول اسرائيل بدون قيد ولا شرط ، وحتم علينا
 ان نبذل جهوداً تزيد على طاقة البشر لنتزع اليهود من اوروا ونمنحهم مسكناً
 في بلادنا » .

ويقول المؤلف : هل أحسنت اسرائيل صنعاً بفتح ابوابها امام المهاجرين
 من كل ثقافة ، ومن كل سن ، ومن كل دولة ؟ كلا . فان حكومة اسرائيل
 تواجه مشكلات اقتصادية واجتماعية بسبب هذه الهجرة ، لان سكانها أصبحوا
 خليطاً من ذوي الياقات البيض ، ومن فقراء يهود اليمن ، ومن مشرقي اوروا
 الذين اعتادوا الاجرام ، ومن خريجي معسكرات الاعتقال التي سلت زلاها
 من كل قيمة خلقية . ولا عجب ان نجد الحكومة نفسها أمام شعب مضطرب
 نفسياً واقتصادياً واجتماعياً وصحياً ولا عجب ان يبدو من تصرفات هذا الشعب
 ما يخل بالامن .

اما الخطأ الذي ارتكب في حق العرب فهو ان الارض التي أصبحت
 الآن تسمى « اسرائيل » كانت قبلاً مأهولة بالسكان . فلم تكن صحراء
 قاحلة ، ولا كانت بلاداً بلا شعب تصلح لايواء شعب بلا بلاد ، بل كانت
 حاضرة يسكن من العرب يملكون الارض والدور ويحملون في انتاج ما يعوزهم
 من مطعم ومشرب وملبس ، فاذا كانت دولة اسرائيل قد نشأت في هذه

الارض ، واذا كانت قد فتحت ابوابها على مصراعها لدخول المهاجرين اليهود فان ذلك لم يتم الا على حساب السكان العرب الذين طردوا من بلادهم وأصبح نحو مليون في عداد اللاجئين او المشردين .

وقد يقول قائل ان الاسرائيليين اشتروا الارض من اصحابها العرب فأصبحت لهم دولة اسرائيل ، وهذا القول مردود لان شراء الارض لا يكسب المشتري حقاً سياسياً ولو كان يفعل لاستطاع الروس ان يشتروا اراضي في الولايات المتحدة ويؤلفوا لهم دولة حمراء في وسط القارة الاميركية .

واذا قيل ان اليهود دخلوا غزاة واستولوا عليها كما فعل العرب من قبل فالحقائق تنقضه .

ولو نشأت دولة اسرائيل برضاء العرب لما كان في ذلك ما يثير القلق ، اما وهي قائمة بحد السيف وسلطان القوة ، فان التدبجة الوحيدة لذلك هي أن روح الحق الذي لم يكن العرب يعرفونه من قبل ، أخذ اليوم يشد ويلتهب في قلوبهم تجاه اسرائيل ، وكما بدت من هذه الدولة رغبة في التمحش والتهديد فأصل هذا الحق وتأجيج وأصبح خطراً يهدد السلام في هذه الرقعة .

وقد يقول قائل ان اليهود شعب عامل كفء ، وانه سيجعل من فلسطين دولة صناعية متحضرة حديثة ، ولكن هذا القول واه لان لكل شعب في الحياة منهاجاً خاصاً يؤثره على ما عداه ، واذا كانت للعرب عيوب فهل في العالم شعب اخلا من العيوب ؟ واذا كان في اليهود ميزات فهل تخولهم الحق بان يقرضوا أنفسهم على شعب أجنبي عنهم ، وهو شعب أعرب بكل لسان عن مقتله لهم وعدم رغبته فيهم ، وما جوهر الاستعمار الا أن تفرض جماعة أجنبية نفسها على شعب في بلاده على الرغم منه ، وهذا هو عين ما صنفته اسرائيل في فلسطين مع العرب .

وقد يقال ان القدس مدينة مقدسة عند اليهود ، وأن من حقهم ان يستولوا عليها ، وهذا قول لا يعززه منطق ، لان القدس مقدسة عند الاديان الثلاثة ،

«وإذا كان لليهود في القدس مناسك روحية فذلك لا يكسبهم سيادة سياسية على المدينة ، وللمسيحية والاسلام مناسك روحية فيها أيضاً .

وليس من ريب في أن الديموقراطية الصحيحة تقضي لـكل شعب بأن يختار بحرية الحكومة والنظام اللذين يهواهما ، ولكن هذا المبدأ لم يؤخذ به في فلسطين ، وقد أبى الصهيونيون أن يأخذوا به الا بعد ما أصبحت الاغلبية من اليهود ، وهي أغلبية اصطناعية غير طبيعية ، ولذلك ظل العرب يعارضون معارضة تامة في سياسة فتح أبواب الهجرة الى فلسطين في عهد الانتداب البريطاني ، لانهم كانوا يدركون ان الهجرة ستؤدي ذات يوم الى تغليب السكان اليهود على السكان العرب .

وناقش المؤلف حق بريطانيا - وهي دولة الانتداب - في أن تسمح لليهود بدخول فلسطين وقال ان تصرفها خاطئ ، لانها تصرفت في ما لا تملكه ، فلم تكن فلسطين دولة بريطانية ولذلك ما كان للورد « بلغور » ان يعد اليهود مواطن قومي ، وهو وعد جائر ، وما كان يحق للحكومة الانتداب ان تسمح بالهجرة .

وبقال الآن ان اسرائيل أصبحت حقيقة مقررة فيجب ان ندوم الى الابد ، ولكن لم يجعل هتلر من المانيا دولة تشمل القارة الاوربية وقال انها ستدوم ألف سنة ؟ .. ولكن هذه الامبراطورية لم تكتسب صفة الدوام ... ثم ان النجاح في انشاء دولة اسرائيل لا يبرر الخطأ الذي اقترف في انشائها .

من المعلوم اذن عن مأساة فلسطين والظلم الذي حاق بأهلها ؟ المعلوم ليس واحداً بل كثرة وهم :

بريطانيا العظمى « دولة الانتداب » فانها ملومة أشد الملوم للسياسة التي سلكتها في فلسطين ، وهيئة الامم المتحدة ملومة لانها وضعت مشروعات كشرع التقسيم ليست عادلة ولا تتفق مع القدرة على تنفيذها ، وحكومة الولايات المتحدة مسؤولة لانها تدخلت في قضية فلسطين تدخلا فجأً هدت

آثاره في وسائل الضغط والتشديد التي لجأت اليها في هيئة الامم ، والشعب
الاميريكي مسؤول كذلك لانه أيد الارهاب اليهودي بما قدمه من مال واكتتاب
والعرب انفسهم ملومون لانهم وقفوا سليماً من كثير من المساعي التي بذلت
لتأليف دولة عربية يهودية في فلسطين ، ولا أنهم لم يؤلفوا حكومة لفلسطين
تستطيع ان تتولى زمام الموقف عقب انتهاء الانتداب ، والصهيونيون ملومون
وهناك عشرات البراهين التي تدينهم ، والمسيحية في العالم تقحم كذلك نصيباً
من التبعة لان ما لقيه اليهود في الدول المسيحية من اضطهاد جعلهم يبحثون
عن دولة تضم شملهم .

واذا قيل ان فلسطين كانت يهودية فوجب ان تؤول الى اليهود لما لهم
من حق تاريخي فيها امكن ان يقال اليوم ان ولاية كاليفورنيا الاميريكية
يجب ان تؤول الى المكسيك ، وأن المكسيك يجب ان تؤول الى اسبانيا ، وان
اسبانيا يجب ان تؤول الى العرب .

ثم خاطب كل اميريكي فقال : ان فلسطين شغل لنا معشر الاميريكيين
ومعشر المسيحيين لانها معهد الذكريات الدينية ، ولا أنها مشكلة تقصل اتصالاً
وثيقاً بمصالح اميريكا العالمية في الشرق الاوسط . وقال ان المسيحيين يجب ان
يقلقوا على مصير هذه الارض المقدسة لان الصهيونيين أساءوا استغلال المقدسات
في الاراضي التي وقعت في أيديهم حتى بلغ الهوى بهم ان أخذوا يرقصون رجالاً
ونساء في المعابد المسيحية وانتكحوا كثيراً من المقدسات ، واذا كان هذا مثلاً
على الحكم الاسرائيلي للبقاع المقدسة وجب بذل كل مسعى للحيلولة دون شمول
فلسطين بالحكم الصهيوني .

واذا كنا نشفق على المباني والحجارة ونفتخ بأننا مقدسة أفلا يحق لنا
ان نشفق على الشعب نفسه الذي حاصر أجداده المسيح في ارض فلسطين ؟ أفلا
يحق لنا ان نشفق على التراث الثقافي الذي تتضمنه مكتبات الاديرة والمعابد في
فلسطين وهو تراث بحر ص عليه رجال التاريخ أشد حرص ؟ .

ثم أشار الى ضرورة السعي لانقاذ ما يمكن انقاذه عن طريق السماح للاجئين بالعودة الى بلادهم اذا رغبوا في ذلك ، والسماح ببيع أملاك العرب اذا أبوا ان يعودوا الى فلسطين ، ودفع تعويضات للاجئين ، وانشاء دولة عربية اذا كان ذلك ما يبغيه العرب ، والانتفاع بأموال « النقطة الرابعة » من برنامج الرئيس ترومان في تخفيف اعباء الحياة عن العرب وتنمية مواردهم ، وتدويل القدس والبقاع المقدسة المحيطة بها ، ووضع المقدسات المسيحية والاسلامية واليهودية في جميع ربوع فلسطين تحت اشراف دولي ، وتيسير مهمة الانتقال الى الاديرة والبيع لاغراض البحث العلمي والتاريخي ، واجراء استفتاء بين العرب لنوع الحكم الذي يرتضونه ، ثم حث الاميريكين على التبرع بسخاء لاغاثة اللاجئين .

هذا عرض عام لكتاب « فلسطين شغلنا » الذي يعد خير دفاع عن قضية العرب نشر في الولايات المتحدة . لانه كُتب بأسلوب موضوعي علمي سديد . وقد وهب المؤلف كل دخله من بيع الكتاب للمؤسسة الاميركية لمعونة الشرق الاوسط .

٢ — كان بإمكان العرب ان يتفادوا

التنكبات !

ما زال يوجد في العالم نفوس أبية نبيلة تشور لمشاهد الظلم ، وتنفعل لاقتصاص الباطل على الحق ، وتنادي بفضائل العدالة والانصاف كما مر بنا في العرض الموجز لكتاب « فلسطين شغلنا » من الآراء السديدة المنصبة على اسمى دفاع علمي منطقي تناول قضية العرب في مشكلة فلسطين ، ولكن ما هي قيمة الحقائق في مجال المصالح والقوائد والغايات ؟ .

انتهى رسمياً الانتداب البريطاني على فلسطين في منتصف أيار سنة ١٩٤٨ ، وأعلن اليهود قيام دولة لهم توالي الاعتراف بها حتى انتهى الاسر بقبولها عضواً

في هيئة الامم المتحدة . اما العرب الذين تدخلوا في المعركة الفلسطينية في سبيل انقاذ البلاد وأهلها فانهم في أسرع من لمح البصر تركوا السلاح وقبلوا ما يسمى « بالهدنة الدائمة » ولماذا ؟ أكان ذلك عن ضعف ام عن ايماء او عن الاتنين معاً ؟ أو أنهم بلغوا جميع الاهداف المرسومة ؟ لا ندري ... ولكن حدث بعد ذلك اعلان ضم القطاع العربي من فلسطين الى جاريته الشرقية لتكوين « الاردن الكبرى » وحدث ايضاً سعي كل من مصر والعراق الى اعادة تنظيم العلاقات مع بريطانيا ، وما زال كل منهما لم يصل الى غايته ، فاذا أخذنا كل ذلك بعين الاعتبار وجب علينا ان نعترف بكل مرارة بان السياسة العربية في كافة مراحلها ، ومن مختلف جوانبها ، صارت الى الاخفاق ، وهذه النتيجة ليست وليدة المصادفة أو المفاجأة اذ انها كانت مرتقبة ، او على الاقل كان يتوقعها الكثيرون من شاعت الظروف السعيدة الا تضعهم في مصاف القادة والساسة المسؤولين .

ولسنا نقصدى الواقع او نتجنى على أحد اذا قلنا في صراحة تامة ان في مقدمة اسباب الاخفاق هو اننا فعلاً لا ندري ماذا نريد او أن ليس لنا هدف معروف تكافح جميعاً من اجله ... فنذست سنوات أنشأنا « جامعة » وأحسن الناس استقبالها ظناً ان البلاد وفقت أخيراً الى احراز الاداة التي تيسر للعالم العربي تحقيق التحرر من السكابوس الاجنبي ، غير ان هذه المنظمة التي شغلت نفسها بليبيا او اريتريا او اندونيسيا لم تحاول مرة رسم سياسة جماعية موحدة لتحرير أعضائها وتحقيق ما يصيبون اليه من الاستقلال ، ولذلك قد تضائل أثرها وقلت الثقة بها ، بل حاول البعض - بحق او بغير حق - أن يرى فيها أداة مشبوبة للزائم تزعزع القوى القومية بسلو كما سبلا متمرجة متمبة بدلا من اتخاذها الصراط المباشر المستقيم الذي قد يؤدي الى الغاية .

ونعمة حقيقة أخرى تلفت النظر - هي اننا نؤمن بالظواهر ونهيم بها - مثال ذلك انه لما اقرت هيئة الامم المتحدة تقسيم فلسطين غضب القادة وأرغوا

وأزهدوا وفهم الناس من اقوالهم أنهم اعتزموا اسقاط القرار ، اذ في عين الوقت كانت تتوارد الانباء نافقة تصريحات اميريكية يتم ظاهرها عن احتمال تدخل اميريكي لصالح القضية العربية ، ولم يفتن أحد الى ان هناك مناورة الا بعد اعلان قيام اسرائيل واعتراف بريطانيا بها اعترافاً واقعياً ، عندئذ سخطنا ونار غضبنا ولكننا عدنا الى محاولة اقناع نفوسنا ان ثمة فرقاً حقيقياً بين الاعتراف « الواقعي » والاعتراف « القانوني » .. وهذا كله خطأ كان بالامكان تحاشيه لو كننا ندرك الحقيقة الثابتة بان الدول الكبرى لا تنصرف الا وفقاً لمقتضيات مصالحها ، ولو كننا نجعل علاقاتنا ومساوماتنا تقوم على مبدأ تبادل المصالح ونخفف من حدة الوهم المتصل بالتاريخ وبحقوقنا التي يدعها . أما لماذا وقع في مثل هذا الخطأ فلأننا لم نحسن درس السياسة من الناحيتين النظرية والتطبيقية على ضوء الظروف المعاصرة .

واكثر من هذا اننا دائماً ننظر حتى اللحظة الاخيرة لنبدأ بالتفكير ومعالجة الامور ، مثال ذلك انه خلال النظر في مشكلة فلسطين لاول مرة روج البعض فكرة انشاء حكومة فدرالية (اتحادية) ، وسواء كانت الفكرة صائبة أم خاطئة فاننا استقبلناها بالرفض القاطع والتصميم على عدم الترحيح عن وجهة نظرنا ، ولما حان موعد التصويت على التقسيم رجونا ان يعاد البحث على ضوء قيام النظام الفدرالي ... ثم لما أعلنت انكسار عزمها على التخلي عن الانتداب وضربت لذلك أجلاً ، لم نأخذ العدة فوراً لا سياسياً ولا عسكرياً ، فصرنا تحت رحمة الغير وقبلنا ما لم نشته من تسويات .. ولما اعترفت الدول الكبرى بدولة اسرائيل ونحن في الميدان لم يخطر ببالنا ان نفكر في مصير القسم العربي الباقي من فلسطين وقبلاً اذا كان يستطیع البقاء بذاته او لن تقوم له قائمة وهو منفرد ، وهذا كان بدء الخلافات الجديدة التي أدت الى ضمه للاردن . ولعل اللجنة السياسية تعترف به على اساس « الامر الواقع » ... وهذا كله يدعى (خبط عشواء) مرده الى عدم التفكير في مختلف الحلول قبل ان

تنشأ المشكلة ويتفاقم أمرها .

ولا يقف الامر عند هذا الحد بل هناك التصريحات المترجلة المتناقضة ،
ففي غمرة من الخس - وقد يكون ذلك بدون سبب او بسبب اخفاقات - تتوالى
التصريحات السياسية ، فمنها ما يعاق مصير العرب على اشارة الدولتين
الانكلوسكسونيتين ، ومنها ما يدعو الى عقد موثيق عدم اعتداء مع الدولة
السوفيتية نكاية بهاتين الدولتين ، وكان قد صرح في مناسبات مثل هذه
التصريحات احمد خشمه باشا احد وزراء خارجية مصر السابقين بقوله : « بما
يدعو الى الاسف ان هذه الآراء السياسية التي ظهرت أخيراً تدل على ان
بعض ساستنا لا يسيرون وفق سياسة ثابتة مستقرة درسوها واقتنعوا بمجدها
فالخطط السياسية التي تنطوي على مثل هذه الآراء هي خطط رجل الشارع
أي انها نتيجة التأثير بتقلبات الظروف وتطورات الحوادث ، وبعبارة أخرى
هي الخطط التي تملها العواطف لا الخطط التي تقوم على التفكير والتقدير والتدبير » .
« وأدعى الى الاسف ان هذه السياسة غير الثابتة وغير المستقرة من شأنها
ان تضر بقضايانا العادلة ، لانها تدعو الى اساءة الظن بنا وعدم الاطمئنان الى
جانبنا ... ولعل هذا هو سر موقف التردد الذي تقفه الدول الكبرى الآن
فيما يختص بتسوية المسائل المتعلقة بيننا وبينها » .

« ان لروسيا السوفيتية مذهباً تؤمن به الايمان كله ونحاول بكل الوسائل
ان نحمل غيرها على مجاراتها في هذا الايمان ، فهل يظن أصحاب فكرة التحالف
مع روسيا او عقد ميثاق عدم اعتداء معها انها تحيئنا الى ذلك - بما يسود عيوننا ؟
أم هم على يقين من أنها لا تطلب ثمناً لذلك أقل من اعتناق مذهبها ؟ لكنهم
يحسبون أنهم بذلك يهددون الدول الديمقراطية ويحولونها على الرضوخ لمطالبنا ! »
« ان كان هذا التقدير هو ما قصده ، فليعلموا انهم أخطأوا التقدير
وأساءوا الى القضايا الوطنية من حيث لا يشعرون » .

والواقع ان كل ما كسبناه من هذا التخبيط هو وقوف العالم منا موقفاً

جافاً غير ودي .

فلهذا لا تكون لنا شخصية قوية محترمة وسياسة حكيمة ثابتة مستهدفة منها لا تستوحي سوى المصلحة العربية العامة ؟ .

٣ — هذا اللاجئي العربي

يجب ان يعود الى مسكنه

اذا كانت هناك بقية باقية من أمل في استعادة فلسطين (وهذا حلم من الاحلام) فان من أئزم الواجبات على الدول العربية ان تصون لها سكانها وترعى ابنائها ، وتستطيع هذه الدول اذا جدت في مطلبها ان تحرز في ذلك المضمار نجاحاً يتيح لها استعادة بعض ما فقدته ، فقد اصدرت هيئة الامم في جلستها المنعقدة يوم ١١ كانون الاول سنة ١٩٤٨ القرار التالي : « يسمح للاجئين الذين يرغبون في العودة الى اوطانهم ويعيشون في سلم مع جيرانهم بالعودة في أقرب وقت ممكن عملياً ويدفع تعويض عن ممتلكات اولئك الذين يفضلون عدم العودة » . وقد اشارت البعثة الاقتصادية التي زارت الشرق العربي لبحث المشكلة الى هذا الموضوع عندما قالت في تقريرها المعروف « بانها تؤكّد ان اغفال امر اللاجئين وتركهم في تعاستهم الحالية يجعل السلم أعسر منلا في هذه البلاد المبلطة الفكر والمضطربة الحاطر » .

وقد يقون قائل ان الدول العربية لم تجد سبيلاً رأّت فيه اعادة اللاجئين الا سلكته ، وان القرار الذي أصدرته هيئة الامم المتحدة تؤكّد فيه حقهم في العودة هو نصر لها ، وان الذنب كله يقع على طاق الصهيونيين الذي يقفون حجرة عثرة في سبيل تنفيذ هذا القرار ، ولكن نقول لمؤلاء ان اليهود غير جادين في موقفهم من عودة اللاجئين الى بلادهم ، وليس أدل على ذلك من تحييطهم في أقوالهم الرسمية ، فقد سجلت لجنة التوفيق في الفقرة الثالثة عشرة من تقريرها الثالث الذي أرسلته الى هيئة الامم « ان الوفد اليهودي رفض ان

يسلم بمبدأ عودة اللاجئين لان مزارعهم تلفت وبيوتهم دمرت . ولو افترضنا ان هذا الزعم حقيقي ، فهل يبرر ذلك حرمان العرب من بيوتهم ومزارعهم ؟ وهل يقوم على اساس من الحق والمنطق والعدل ان يحال بين اللاجئين ومزارعته وبيته ؟ فلا يجوز ان تمسك الدول العربية عن تنفيذ خططها لاعادة اللاجئين بمجرد ان السلطات اليهودية قد اختارت ان تصف املاك العرب بانها خربت . وحق هذا الزعم نقضه اليهود انفسهم ، فقد ارسل الوفد اليهودي الى لجنة التفويق كتابا بتاريخ ٣٠ ايار سنة ١٩٤٩ يقول فيه : ان اليهود يطالبون بشقة غزة الساحلية كشرط سابق لقبول اللاجئين المكتظين في تلك المنطقة ، ويؤكد ذلك الكتاب انه لا سبيل الى قبول اللاجئين الا على هذا الاساس ، ويبدو من هذا ان عودة اللاجئين مرهونة بالمساومة ، وان التوسع الاقليمي هو السبيل الوحيد الى الاعتراف بحقوق اللاجئين في العودة الى اوطانهم . وقد ارتكبت الدول العربية خطأ ظاهراً عندما تعاونت مع اللجنة الاقتصادية لانه من الظلم الفادح ان نبحث عن مسكن للاجئيء وله مسكن في وطنه ، وان نبحث له عن عمل ، وله عمل وصناعة وزراعة في وطنه . ان اللاجئين ليسوا معدمين ، لقد تركوا وراهم الوفاً من البيوت والمصانع والمزارع فاذا خرب منها شيء فهناك مجال المساعدة الاقتصادية من هيئة الامم لمجال المساعدة لاسكانهم خارج ديارهم .

ان اللاجئين ليسوا في حاجة الى المال فهم يمتلكون ١٨ مليون دونم من مساحة فلسطين التي تبلغ ٢٦ مليوناً من الدونمات (الدونم الف متر) فيكون اليهود قد استولوا بعد نزوح اللاجئين على ٧٠ بالمئة من مساحة فلسطين ، مع انهم لا يملكون منها نتيجة شرائهم الاراضي مدة مائة سنة اكثر من ١٨٠٠٠٠٠٠٠ دونم اي ٧ بالمئة من اراضي فلسطين مع كل المساعدات التي بذلتها لهم حكومة الانتداب في الثلاثين سنة الاخيرة ، وبين هذه المساحات العربية ١٢٠٠٨٠٠ من الحمضيات و ١٥٠٠٠ دونم من بساتين الموز و ٥٣٠ الف دونم من كروم

الزيتون والاشجار و ٥ ملايين دونم من اجود الاراضي الزراعية .
و ١٢ مليون دونم من اراضي المرعى ونصف الزراعية .

وقد استولى اليهود على ١٢ مدينة عربية هي : يافا وحيفا وعكا والناصرة
واللد والرملة وصفد وطبريا وبيسان وسمخ والمجدل وبئر السبع وشفا عمرو
وجميع الاحياء العربية في القدس الجديدة غير ٧٠ قرية منتشرة في أنحاء فلسطين .
ولكي تعرف الدول العربية مقدار الثروة التي تركها هؤلاء اللاجئين
العرب نضع امامها الارقام الواضحة للنسبة المئوية للملكية اليهود في جميع
مناطق فلسطين وهي :

اسم المنطقة	ملكية اليهود
صفد	١٨ %
عكا	٣ %
طبريا	٣٨ %
بيسان	٣٤ %
الناصرة	٢٨ %
حيفا	٣٥ %
جنين	١ % اقل من
ناپلس	١ % اقل من
طولكرم	١٧ %
رام الله	١ % اقل من
القدس	٢ %
الخليل	١ % اقل من
رملة	١٤ %
غزة	٤ %

ملكية اليهود
١٪
٢٩٪
اسم المنطقة
بئر السبع
يافا
فإذا عرفت الدول العربية هذه الحقيقة المرة امكن تقدير الخسارة الفادحة التي حلت بهؤلاء اللاجئين ، ولكي تزداد اقتناعاً بهول المأساة نضع امام المسؤولين فيها تقدير الخبراء لثروة اللاجئين التي هي بين ايدي اليهود موزعة كما يلي :

١٠٠	مليون جنيه فلسطيني ثمن بساتين البرتقال
١	الموز
٢٧	كروم الزيتون
٣٠	الاراضي الزراعية الجيدة
٢٢٠	الفضاء
١٥١٠٠	العمارات والمباني
٢٠٠	قيمة الاموال المنقولة
٥	المجمدة بالمصارف
١	عند شركات التأمين
١٥٦٨٤	المجموع

وقد تلقت الجامعة العربية تقريراً رسمياً عن هذا الموضوع تضمن ان ارجاع هذه الثروة الى اصحابها لا يكون الا باحدى طريقتين: الاولى استرداد فلسطين . والثانية ارجاع اللاجئين الى ديارهم واملاكهم او تعويضهم عنها ، والتعويض غير ممكن لان ثروة العرب في المناطق المحتلة من قبل اليهود تقدر بحوالي اثني مليون من الجنيهات ، فاذا قدرنا ان ما يمكن اليهود دفعه تقسيطاً يتراوح بين ٢٠ و ٥٠ مليون جنيه في السنة ، فان دفع التعويضات سيستغرق من ٥٠ الى ١٠٠ سنة ، ومن هذا يتضح عدم القدرة لتنفيذ فكرة التعويض .

ومن بين اللاجئين ما يقرب من ٥٣٧ ألف طفل اي ما يزيد على نصف مليون يكونون الجبل الجديد لفلسطين والامل البسام لانقاذها - مضاجعهم اليأس والحربان - فمن يجد منهم المأوى لا يجد الكساء ، ومن يجد الكساء لا يجد الغذاء ، ومن يجد الغذاء لا يجد العلم والدواء ، ومن يذكر لنفسه ماضياً فانه لا يرى مستقبلاً ، انهم يتعاملون في مدارس فريدة لم يألفها البشر من قبل ، لانها قائمة على رمال ويدون أدوات مدرسية تذكر .

ان السياسة التي تنشئ مدرسة على الرمال هي سياسة قائمة على الرمال .
والآن ماذا أنتم فاعلون أيها العرب بهذه المجموعة البشرية التي خلفها جهادكم في فلسطين ؟ .

ونحن لا نعرف جواباً عن هذا السؤال ، ولكن نرجو ان نخب الايام ظننا فترى العرب وقد تساندوا لعادة اللاجئين الى ديارهم وعملوا بتلك الوثيقة الدولية التي وقعوها عندما اعلنوا حقوق الانسان وقالوا « ان من حق كل انسان ان يترك اي بلد بما في ذلك بلده ، وان يعود لبلده » .

٤ — سياسة العرب ومواقف العناد

لعل من أبرز الخصائص التي كان يتميز بها السياسي المصري المحنك المففور الله اسمعيل صدقي باشا نظره الواقعية الى الامور ، فكان يؤمن بحق ان المصالح القومية والسياسة العليا ميدان طابعه التحرر من مؤثرات العاطفة ، وعلى ضوء هذه الحقائق ادلى بمحدث مستفيض الى وكالة « الاسوشيتد برس » بمصر في اوائل نيسان سنة ١٩٥٠ حول موقف العرب حيال اسرائيل .

قال رحمه الله « ان اسرائيل من الصغر بحيث لا تشكل خطراً واذا شكلته فلن يقع قبل انقضاء ثلاثين او اربعين عاماً . فالخطر اذن قائم ، والسياسي البعيد النظر هو الذي يتخذ للامر عدته مسبقاً . اما ان اسرائيل صغيرة وقد

تظل كذلك فقول صحيح اذا كنا نعني المساحة الاقليمية وعدد السكان ،
ونستطيع الذهاب الى ابعد من ذلك فنقول انه بالرغم من تدفق الوافدين من
اليهود - الذين بلغ عددهم اربعمائة الف بين منتصف ايار ١٩٤٨ وأول كانون
الثاني ١٩٤٩ « وهم الآن يبلغون المليون ونصف المليون نسمة » - واستقرارهم
في اسرائيل ومن امكان اجتذاب عدد آخر ليحل محل المهاجرين او اللاجئين
من العرب فان طاقة اسرائيل على امتصاص السكان محدودة ، ولكن المسألة
هي نوعية اكثر منها كمية ، فالوافدون اليهود هم من العناصر الاوربية ذات
الكفاية والاستعداد ، ناهيك عما يضمون من الخبراء والفنيين ، فمن هذه
الناحية يُعْتَاض الى حد بعيد عنصر العدد .

والناحية الصناعية في اسرائيل هي مصدر التهديد والخطر على البلاد
العربية ، وهي في نمو مستمر كما يتضح من البيان الاتي الذي لا يتضمن
الحرف اليدوية :

ففي سنة ١٩٢٥ كان عدد المنشآت الصناعية ٥٣٦ يعمل فيها ٤٨٩٤
شخصاً ورؤوس أموالها ٥٤ الف جنيه فلسطيني وقوتها المحركة ٣٦١ حصاناً ،
قفز هذا الرقم في سنة ١٩٣٧ الى ١٥٥٦ مصنعاً وعدد العمال الى ٢١٩٦٤
شخصاً ، وبلغت رؤوس أموالها ١١ مليوناً و ٦٣٩٧٠ جنيهاً وقوتها المحركة
١٠٤٨٦٦ حصاناً ، كما بلغ انتاجها السنوي سبعة ملايين و ٨٩١٥٩٤٠ جنيهاً ،
ثم قفز بالرقم مرة اخرى في سنة ١٩٤٣ فبلغ عدد المنشآت ٢١٢٠ وعدد
ملاكها وعمالها ٤٥٥٠٤٩ شخصاً كما بلغت رؤوس أموالها ٢٥ مليوناً و ٥٢٣
الف جنيه ، وقفز انتاجها السنوي الى ٣٦ مليوناً و ٢٨٧ الف جنيه فلسطيني .

ولا ريب انه نمو عظيم وسرعة اطراده مذهشة ، ويبدو مغزاه واضحاً
اذا ذكرنا انه وليد المجهود الفردي لا دخل لدولة الانتداب به ، لانه لم يتمتع
بأية حماية جبركية ، ولهذه الصناعات صلة وثيقة برؤوس الاموال الاجنبية
القوية ، وقطاعنا الانباء الخارجية عن اعتزام بعض المنشآت الصناعية الاجنبية

انشاء فروع لها في اسرائيل ، وهذا من شأنه متى عادت الامور الى مجاريها ولم
تتخذ التدابير العاجلة الحكيمه ان تخضع اقتصاد الاقطار العربية برمته لسلطانها .
والذي نود ان نؤكده انه سواء ساد السلام بين الطرفين او ظل الموقف
معلقاً ، فالخطر قائم ، وفي رأينا ان السبيل الوحيد لدرئته لا يكون بالاقتوال
أو بالمواقف السلمية وانما بسياسة واقعية سريعة أهمها تحقيق الانعاش الاقتصادي
والتقدم الاجتماعي .

ومن رأي المغفور له صديقي باشا انه « آن الاوان لان يشرع العرب
واليهود في محادثات لعقد اتفاق للصلح ، وانه يخالف الشعار القائل : لا
اتفاق مع اليهود ، اذ بعد ان قبل العرب الهدنة جاز لهم ان يقبلوا اتفاق الصلح ... »
ويستخلص من هذا الرأي ان المسؤولية عن بقاء النزاع بين العرب
واليهود تقع على الدول العربية اكثر مما تقع على اسرائيل ، هل هذا صحيح ؟
ان شواهد الواقع تجيب « بنعم » او « لا » عن هذا السؤال الخطير .

لقد استجابت الدول العربية الى دعوات هيئة الامم المتحدة وقراراتها في
جميع مراحل النزاع على قضية فلسطين استجابة تامة اجماعية ، فعند ما قررت
هيئة الامم الهدنة كانت مصر وسائر الدول العربية ، اول من اقلت سلاحها
وكفت عن القتال ، في حين ان اسرائيل انتزعت هذه الفرصة فراحت
تسبغ قواها وتعززها بمختلف العتاد والسلاح ، وكان هذا العتاد والسلاح
يتدفقان عليها من البلقان والولايات المتحدة وغيرها من بلدان اوربا .

ولما انشأت هيئة الامم لجنة التوفيق الدولية لتنفيذ قراري تدويل القدس
واعادة اللاجئين العرب الى ديارهم وأوكلت اليها الى جانب ذلك مهمة التوفيق
بين العرب واليهود لاقامة صلح بينهما ، لم تتردد العرب في قبول هذه الوساطة ،
وبعثت كل منها بوفدها الى لوزان للاجتماع بلجنة التوفيق هناك .

ولما وضعت لجنة التوفيق بروتو كول ١٢ ايار سنة ١٩٤٩ في لوزان وهو
ينص على بدء مباحثها مع العرب واليهود لحل مشكلة اللاجئين ووضع نظام
لتدويل القدس تنفيذاً لقرار هيئة الامم الصادر في ١١ كانون الاول سنة
١٩٤٨ مع ما يترتب على ذلك من ابحاث اقليمية وفقاً لخريطة تتضمن تقسيم
فلسطين الى دولتين احدها عربية والاخرى يهودية دون الاشارة الى مشروع
التقسيم ، كانت الوفود العربية اول من وقعته ثم تبعها وفد اسرائيل فوقعه
بعد أخذ ورد طويلين .

ومع أن هذا البروتو كول يشمل خريطة فلسطين على اساس مشروع
سنة ١٩٤٧ وينص على اعادة اللاجئين وتدويل القدس فقد رفض اليهود رغم
توقيعهم عليه الموافقة على اعادة اللاجئين ، كما اعلنوا جهاراً في برلمانهم عزيمتهم
على ضم القدس الى اراضي اسرائيل وجعلها عاصمة لدولتهم الجديدة .

ويجدر الذكر انه بعد ان وقع اليهود هذا البروتو كول بايام قليلة صرح
« ايتان » احد اعضاء الوفد اليهودي بان اسرائيل لا تعد نفسها مقيدة سواء
بمشروع التقسيم الصادر في سنة ١٩٤٧ او بمشروع « برنادوت » بل تصر على
ان تكون حدودها عند المناطق التي تسيطر عليها قواتها في الوقت الحاضر .

ثم ان لجنة التوفيق ألقت لجنة فرعية لتوجيه المباحثات بين العرب واليهود
على اساس هذا البروتو كول ، فقدمت الوفود العربية كل معونة لهذه اللجنة ،
بينما كان الوفد اليهودي يقيم في سبيلها المراقيل والعقبات حتى انتهت الى الاخفاق
التام ، فاضطرت الى تأجيل دورة الاجتماعات في لوزان ، ثم عادت في شهر آب
سنة ١٩٥٠ لجلس النبض .

ولا يزال جميع الذين يتبعوا مباحثات لوزان يذكرون المساعي العديدة
التي قام بها اليهود لحل لجنة التوفيق على اقناع وفود الدول العربية بالتفاوض
مع اليهود كل دولة على حدة ، ولم تكن تلك المساعي بدافع من النيات الحسنة ،
بل تهدف من وراء الستار الى تفريق كلمة العرب لكي تقال اسرائيل من

وراء هذا التفريق أكبر غم بأقل ثمن ، ولكن هذه السياسة الخبيثة لم تخف على الوفود العربية فأصدرت قرارها المعروف ووقعه جميع رؤسائها ، وهو ينص على ان لا تدخل اية دولة من الدول العربية في أية مفاوضات فردية مع اليهود بل تكون مفاوضاتها ككتلة واحدة عن طريق لجنة التوفيق .

وهكذا كانت سياسة اليهود في «لوزان» شأنها في «ليك سكسيس» و«جنيف» ثم في «عمان» ترمي الى الكسب عن طريق تفريق كلمة العرب ، فاذا كانت اسرائيل قد لجأت الى شرقي الاردن لعقد صلح منفرد معها ، فان هذا السعي لا يدل على حسن نيتها بقدر ما يعد برهاناً قاطعاً على سعيها لاثارة الوقيعة بين الدول العربية عن طريق سياسة «فرق تسد» . ويذكر ايضاً ان «الياهو ساسون» رئيس وفد اسرائيل في لوزان ووزيرها المفوض بعد ذلك في استنبول كان قد صرح في ايار سنة ١٩٤٩ بان اتفاقية الصلح بين الاردن واسرائيل «في جيبه» . وهي ورقة رابحة سيلقيها على المائدة في الوقت المناسب . ولعل اسرائيل وجدت في اجتماع الجامعة العربية بمناسبة مشكلة فصل الاردن الوقت المناسب لالقاء هذه الورقة على المائدة .

فاذا كانت اسرائيل تسعى حقاً الى الصلح مع العرب فأمامها لجنة التوفيق .. وعليها ان تخطو الخطوة الاولى في هذا السبيل بتنفيذ قرارى هيئة الامم المتحدة فيما يتعلق باعادة اللاجئين وتدويل القدس ، وهما القراران اللذان قال بصددهما السيد بالشين العضو التركي في لجنة التوفيق (وقد استبدل بعد بالسيد رشدي آراس) : «انه ليس للجنة اي خيار فيها بل ان مهمتها نقضي بتنفيذها بحذافيرها ...» وبذلك تدلل اسرائيل على حسن نيتها نحو العرب ، فاذا فعلت وأحجم العرب عن المضي في تعاونهم مع لجنة التوفيق حقاً اذن ان تلقى تبعات الاخفاق في الصلح على طاق الدول العربية .

ولفت النظر واجب ، والالحاح فرض على الدول العربية في الدرجة

الاولى ان تعيد الكرة في الجمعية العمومية لميثا الامم عند اجتماعها في دورة
تشرين الاول سنة ١٩٥١ حول حالة المليون فلسطيني الذين أرغموا على مغادرة
ديارهم وممتلكاتهم (واسرائيل تأبى اعادتهم ونعويضهم) وعما اذا كانوا سيظلون
مشردين الى الابد ؟ . اما مشروع الامم المتحدة بشأن توفير الاعمال لهم فعناء
في غير غموض او التواء ان عليهم البقاء حيث هم وألا امل في عودتهم ، وهذه
ظلم فادح لا تقبله الانسانية ولا يجيزه الشرائع السماوية والارضية .



الفصل الرابع

١ - سوريا الكبرى او الهلال الخصيب

حقائق رسمية يحفلها العرب ...

طغى البحث وقتاً ما في موضوع الاتحاد بين سوريا والعراق على غيره من البحوث الوثيقة الصلة بسائر مشكلات الشرق العربي ، ثم تشعب البحث على أثر ما اذاعته عمان من ان الخطوة الاولى في سبيل هذا الاتحاد هو قيام سوريا الكبرى .

وما يذكّر انه حينما تناول مجلس الجامعة العربية في إحدى جلساته موضوع المواصلات بين دول الجامعة على خرائط أعدت خصيصاً لهذا الغرض ، ناز السيد جميل مردم بك وطالب بجمع هذه الخرائط وحرقها لانه لا يعترف بوجود حدود بين الدول العربية ، ووافقه الاعضاء على ذلك ...

وحينما أثير موضوع سوريا الكبرى بصفة رسمية في مشاورات الوحدة العربية سنة ١٩٤٣ ، سأل رئيس وفد مصر رئيس وفد شرقي الاردن توفيق أبو الهدى باشا عن رأيه في موضوع الوحدة فقال ما نصه : « لقد فهمت من مباحثاتي مع بعض الانفكيز ان هذه الاقطار الاربعة اي سوريا وشرقي الاردن وفلسطين ولبنان ، اذا اتفقت على امر فلن تقوم دونه موانع قطعياً الا فيما يختص بتأمين وضع مناسب لليهود في فلسطين ، وقد يسهل التقابل على هذه العقبة . وعلى كل حال فليس هناك ما يمنع من اتحاد شرقي الاردن وسوريا غوراً اذا اتفقتا على ذلك لعدم وجود أية صعوبة خارجية » .

ثم دار بين الرئيسين بحث في موضوع الوحدة والاتحاد انتهى الرأي من بعده على ضرورة استبعاد فكرة الوحدة بين الاقطار الاربعة سالفة الذكر ، غير ان

توفيق ابو الهدى باشا قال : يمكن تكوين وحدة بين سوريا وشرقي الاردن
ثم يدعى لبنان وفلسطين الى الاتحاد معها .

وعندئذ سئل ابو الهدى باشا عن كيفية الاتحاد الوحدة بين البلدين فقال :
انها تكون على اساس النظام الذي ترتضيه الاغلبية .

فسأله رئيس وفد مصر عن رأيه الخاص فقال : ان يكون النظام ملكياً .
ف قيل له : ولكن سوريا جمهورية . فرد بقوله يمكن ان يستبدل النظام
الملكي بالنظام الجمهوري . غير ان يقضي ان القائمين بالامر في سوريا يأبى اخلاصهم
ان يجعل من قضية الملكية او الجمهورية حائلا دون تحقيق مصالح البلاد .

ثم استؤنف بحث هذا الموضوع في الجلسة الثانية التي عقدت يوم ٣١
آب سنة ١٩٤٣ ، فأدلى توفيق ابو الهدى باشا ببيان مسبب عن كيفية اعادة
تأليف سوريا الكبرى جاء فيه ما يلي : « وجدت » ان احسن ترتيب محلي هو
تكوين وحدة من الاقطار الاربعة « سوريا وشرقي الاردن وفلسطين ولبنان » .
فاذا اعترضت ذلك قضية فلسطين أمكن اعطاء اليهود في فلسطين استقلالاً
ادارياً على ان يتم ذلك بالطبع بالاتفاق مع سكان الاقطار الاربعة ، فاذا قامت
موانع دون الوحدة الشاملة أمكن تحقيق الوحدة بين سوريا الصغيرة الداخلية
« حماه وحمص وحلب والشام وتوابعها » وبين شرقي الاردن ، ثم يكون الاتحاد
منها ومن القطرين الآخرين . اما عن نوع هذا الاتحاد فاني لا أرى فائدة
عملية منه الا اذا كان على طراز الولايات المتحدة او على طراز الاتحاد السويصري .

وهكذا انكمش مشروع سوريا الكبرى برغبة الداعين اليه ، على ان
البحث أثير في جلسة أخرى حيث تحدث الوفد السوري وكان مؤلفاً من المغفور
له سعد الله بك الجابري وجميل مردم بك . فقال سعد الله بك : ان المشكلة
السورية تتعلق باربعة اقطار هي سوريا ولبنان وفلسطين وشرقي الاردن ، وان
هناك عوامل اساسية تدعو الى توحيد هذه الاقطار دون النظر الى صيغة هذا
التوحيد وشكله ، وهذا التوحيد هو الهدف الذي كنا نسعى اليه في الماضي

لنعمل على تحقيقه بلا قيد ولا شرط ، ورضاء او كرهاً . غير انه بعد مرور
عشرين سنة تعود فيها كل قطر على خيائه الخاصة وطابعه الخاص... قد استدعى
ذلك تبديل الاسلوب وسلوك طريق الاسترضاء والاستقالة . فمع المحافظة على
دمشق كعاصمة والنظام الجمهوري كأساس ، فاننا مع اصرارنا على التوحيد
نترك لسكان البلاد الخيار في صبغته .

ثم مضت الايام فاذا بالدول العربية مجتمعة تقرر استقلال لبنان بحدوده
الراهنة اي خروجه عن دائرة سوريا الكبرى . ولم يلبث الامران اثير مرة اخرى
في مجلس الجامعة يوم ٢٦ تشرين الثاني سنة ١٩٤٦ حينما تراشقت عمان ودمشق
ويبروت الاحاديث حوله . فقال ممثل الحكومة الأردنية مانصه : « انه
لعل يجب ان نحاسب على امانتنا القومية في الوحدة او الاتحاد وهو ما استهدفه
ميثاق جامعةنا العربية نفسه نصاً وروحاً . ومما يلفت النظر حقاً ان تعتبر امنية
الوحدة او الاتحاد المنبثقة من الوجدان العربي العام تجاوزاً على نظام الحكم في
اية دولة عربية . مع العلم ان الامنية الوطنية شيء ، والتجاوز على النظام القائم
شيء آخر . هذه عقيدة مردها الى حرية الرأي والاجتهاد في الشؤون القومية
العامة والمناهج السياسية غير الملزمة للغير . ومردها النهائي الى ارادة الشعب
الذي هو مصدر السلطات جميعاً . »

وبعد اخذ ورد بين ممثلي سوريا ولبنان والاردن تقدم السيد جميل مردم
بك الى المجلس باقتراح طلب فيه توصية جميع الحكومات المسؤولة وذات
العلاقة المباشرة بالموضوع عدم اثارته والكف عن الاستمرار فيه . فأصدر
المجلس القرار التالي : « درس وزراء خارجية الدول العربية الامر من جميع
وجوهه فتبين ان احداً لم يقصد من تناوله التعرض لاستقلال او سيادة احدي
دول الجامعة او النيل من نظام الحكم القائم فيها . وعليه فقد اكدوا ان كل دولة
منهم مستمسكة بميثاق الجامعة وعاملة وتعمل على احترامه وتنفيذه نصاً وروحاً . »
وقد وضع هذا القرار حداً لمشروع سوريا الكبرى ازاء الخلاف الكبير

القائم حوله وحول كيفية تنفيذه . وما زال الخلاف قائماً حتى اليوم لم يتبدل .
وليس هذا معناه ان الوحدة غير مرغوب فيها بل ان الطريقة التي تؤدي اليها
لم يتفق عليها بعد .

اما فيما يتعلق بالاتحاد بين سوريا والعراق « اي الهلال الخصيب » فيلوح
ان زعماء البلدين متفقون عليه اذا اسقطنا النتائج التي رتبها البعض على الحلقة
الاخيرة من حلقات الاتحاد . لان نظام البلدين سيمتقي كما هو . واستقلالهما
لا يمس بسوء بل سيكون الاتحاد بينهما اتحاداً اقتصادياً عسكرياً وثقافياً يتمشى
وفقى نصوص ميثاق الجامعة ومبادئها . ويذكر ان المغفور له سعد الله الجابري
قال لرئيس وفد مصر في مشاورات الوحدة العربية عند الحديث عن الاتحاد
بين الدول العربية ما نصه : « اننا مستعدون ان نسلم لكم ورقة يضاء موقعة منا
تخطون فيها ما تشاؤون من الحلول ونحن ننفذها بلا تردد . ان احب انواع الاتحاد
لدينا هو الاتحاد ذو الصبغة التنفيذية . ومع ذلك فنحن لا نتأخر عن قبول اي
نوع آخر اذا تعذر هذا النوع . حتى ولو كانت الاداة انفاقاً اقتصادياً او
تعاوناً ثقافياً وهذا « اضعف الايمان » . ثم قدم السيد جميل مردم بك مذكرة
مكتوبة جاء فيها ما يلي :

« ان سوريا تريد ان تؤدي واجبها الذي هو العنصر الاول للحق على
اكمل وجه . فهي تقبل القيود كلها برغبة واثار غير مشترطة شرطاً وغير
محمجة عن بذل أية تضحية في سبيل تحقيق الاتحاد العربي ، وثائق العرى
بين أبنائه ، فترضى بالتعاون السياسي الذي يشمل الدفاع والشؤون الخارجية ،
وحماية الاقليات (؟) وضمانة مصر لها بما توحيه من الثقة والطمأنينة ، وببذل
المساعدة في سبيل تسوية امورها ، وترضى بالتعاون الاقتصادي الذي يشمل
النقود ، والمواصلات ، والجمارك ، والتبادل التجاري ، والغاء الجوازات ، وما
يتصل بذلك ، وترضى ايضاً بالتعاون الثقافي والاجتماعي الذي يشمل التعليم
والتشريع . »

وبلغ من تحمس الوفد السوري في هذه المشاورات انه أعلن ان سوريا ترحب بالحكومة المركزية لتكون اداة للتعاون المشترك بين الدول العربية ،
 فإذا تعذر ذلك أقیم نظام آخر من الاتحاد أو الانفاق أو الحلف تستمد قواعده
 ونظمه من اوضاع متشابهة عند غيرنا من الأمم التي عاجلت مثل هذه المشاكل .
 وليس هذا القول جديداً على سوريا بل ان السيد خالد المظم أعلن في
 مجلس النواب السوري - عند ما كان وزيراً للخارجية - ان سوريا ما زالت
 منذ فجر الفكرة العربية تعمل للتقريب والاتحاد بين الاقطار العربية ولم
 تكن تفرق في جهادها بين استقلالها وبين هذه الفكرة العزیزة على كل عربي .
 وكان ينادي بأن تقوم فكرة الاتحاد على اساس من العزة والسيادة ، وبأن
 ان تستغل هذه الفكرة السامية للانتقاص من استقلال وسيادة اي قطر
 من الاقطار .

من هذا يتبين ان سوريا تؤمن بالاتحاد مع أية دولة كانت مادام نظامها
 غير ممسوس بسوء واستقلالها غير محفوف بالاشواك .. ولكن هناك اموراً
 لا يد من تصفيتها قبل الاقدام على اية خطوة في سبيل الاتحاد المنشود ..
 وهذه يعرفها جيداً ساسة مصر وسوريا والعراق .

٢ - الهلال الخصيب

يقول نوري باشا السعيد انه لم تبق في البلاد العربية نقطة ضعف غير
 سوريا التي لا ترتبط مع اية دولة بمعاهدة ما ... ووضعها الداخلي معروف ،
 وهذا هو الدافع الاكبر الذي دفع رجال سوريا قبل اكثر من سنة الى التفكير
 في ضرورة الاتحاد مع العراق ، وانه بدون هذا الاتحاد لا يوجد ضمان لسلامة
 سوريا التي نظم اسرائيل في قسم غير قليل من اراضيها ، ويشير الى ان حديث
 الاتحاد كان قد جرى بين السيد شكري القوتلي والسيد جميل المدفعي ، وان
 اندفاع السوريين في الدعوة الى الاتحاد لم يعد شهوة بل رغبة ملحة نشأت بعد

ظهور الخطر الصهيوني .

وقال ايضاً في صدد الضمان الجماعي - وكان ذلك في المحاضرة التي القاها في قاعة الملك ببيقداد وحضرها الأمير عبد الآله الوصي على العرش واعضاء الوزارة وجمع غفير من كبار الساسة وزعماء العراق - قال : « ان مصر هي التي اقترحت مشروع الضمان الجماعي وكانت تهدف من وراءه الى تجنب البحث في موضوع الاتحاد السوري العراقي اثناء انعقاد الجامعة العربية . وأن سري باشا رئيس الوزارة المصرية حينئذ قد حاول اقناع ممثلي سوريا بقبول المشروع وصرف النظر عن موضوع الاتحاد » .

وكانت سوريا في تلك الآونة اي في بدء عام ١٩٤٩ تعاني ازمة سياسية لم تعرف لها مثيلاً منذ ان تمتعت باستقلالها التام . وقد وجدت نفسها في أخرج المواقف لا تدري أهل تولي وجهها نحو العراق وتقبل بالانضمام اليه في اتحاد قدر الى ظاهره خلاب من حيث انقاء شر الخطر الصهيوني المزعوم - على رأي ساسة البلدين ... - وباطنه شائك يكتمفه الغموض من حيث المحافظة على استقلال البلاد والخوف من تسرب النفوذ الاجنبي . ام تظل وفيه لمبدأ النظام الجمهوري والحياة النيابية الديمقراطية اللذين اختارتهمما لنفسها بملء ارادتها وحريتها دون ضغط او اكراه ؟ .

وبينما كانت الحالة قلقة والافكار مضطربة اذ يصل الى دمشق في العشرين من شهر ايلول سنة ١٩٤٩ الجنرال طه باشا الهاشمي احد اركان هيئة حرب الجيش العراقي في زيارة خاصة كما ورد في التصريحات الرسمية . ولكن لم يلبث ان افترض امر هذه الزيارة قبل ان يغادر الجنرال دمشق الى أنقرة . وقيل وقتئذ انه كلف رسمياً من قبل حكومته لوضع سياسة عسكرية مشتركة بين الدولتين الهاشميتين من جهة ، وبين سوريا من جهة اخرى ، في سبيل وقف الخطر الصهيوني . ولقد شغلت هذه الزيارة افكار الامة السورية التي لم تكن على استعداد لمضم فكرة الاتحاد بل بعكس ذلك كانت ترى في تحقيقه - ماعدا

فئة ضئيلة لا تذكر - ضياع الاستقلال وتسرب النفوذ الانكليزي عن طريق المعاهدة العراقية البريطانية الى البلاد ، وهي كانت قد صرحت مراراً وتكراراً عن نزعتها الاستقلالية والتمسك بنظامها الجمهوري في مجالسها النيابية المتعاقبة منذ عهد القوتلي وما بعده .

وفي نهاية ايلول ١٩٤٩ شوهد بعض الرجال الرسميين في سوريا بقومون بزيارات الى العراق وشرقي الاردن . فالسيد عدنان الاتاسي الوزير المفوض في باريس قيل ان يعود الى مقر المفوضية بباريس قام برحلتين الى العراق وهبط في مطار الحبيانية العسكري بالقرب من بغداد ، وبعد زيارة استغرقت بضع ساعات لرجالالات العراق المسؤولين عاد الى دمشق . وفي الوقت عينه بعد عودة الملك عبد الله من زيارته لاسبانيا قام الدكتور نجيب الارمنازي برحلة الى عمان من قبل رئيس الدولة السورية ليسلم الملك رسالة خاصة . ولم تمض ايام قلائل حتى شوهد الامير عبد الآله الوصي على عرش العراق يهبط في مطار المزة وذلك في الخامس من شهر تشرين الاول ١٩٤٩ قادما من بلاد الانكليز فيستقبل رسمياً ويتحدث على افراد الى رئيس الدولة والسيد ناظم القدسي واللواء سامي الحناوي والسيد صبري العسلي . وبعد ذلك بيومين نشرت الصحافة السورية اخباراً عن وصول الجنرال طه باشا الهاشمي الى دمشق للمرة الثانية حيث يلحق به فيما بعد السيد صالح جبر الوزير العراقي .

فهذا النشاط وهذه الابحاث المحاطة بسقار من الكتمان زادت في قلق الرأي العام وخاصة بعد ان اذاع الحزب الوطني بياناه الاول حول الاتحاد مع العراق في الشؤون السياسية والعسكرية والاقتصادية ، ثم بياناه الثاني حول تعديل الفقرة الخاصة بنظام الحكم في سوريا .

وتساءل الناس عن مبلغ حقيقة هذا الاتحاد المنشود وموقف الحكومة منه ؟ ولكن ما من رجل مسؤول كان يجيب بصراحة عن هذا السؤال . ومن المعلوم ان حزبي الشعب والبعث السوريين اللذين سمحت لهما الحكومة آنشد

يأستثناف نشاطهما السياسي بعد ان ألغيا في عهد المنفور حسني الزعيم ، لم يبديا في ذاك الحين اية معارضة لمشروع الاتحاد . وفي تلك الساعات الخرجة سمع صوت رسمي يرتفع في الولايات المتحدة الاميركية وهو صوت السيد فانز الحوري وزير سوريا في واشنطن ويمثلها لدى هيئة الامم المتحدة بقول : « ان سوريا ليست دولة بالمعنى الذي يفهمه الغربيون فهي في الواقع ليست الا جزءاً من الاراضي العربية الواسعة الواقعة في القسم الشرقي والجنوبي من البحر الابيض المتوسط . كما ان الوحدة العنصرية هي حقيقة حية متأصلة في نفوس اينائها » . وقد فهم من هذا التصريح ان قضية الاتحاد كانت مطروحة على بساط البحث .

٣ — صدى الاتحاد في العراق

ولم تحدث هذه التصريحات اية دهشة في الاوساط الرسمية العراقية التي قالت ان هذه القضية (قضية الاتحاد) لا تزال مفتوحة منذ عام ١٩٢٠ حينما نادى المؤتمر السوري في دمشق بملكية فيصل . وازافت ان الاتحاد ضروري اليوم اكثر من اي وقت وذلك للقضاء على الازمة الاقتصادية التي تمسك برقاب البلدين . وان التجربة دلت على ان سوريا لا تستطيع العيش بمعزل عن العراق كما ان هذه الاخيرة لا تستطيع ان تعيش بمعزل عن الاولى لانه ليس لها منفذ على البحر الابيض المتوسط ، وان الحاجة تقضي بقيام رابطة تربط مقدرات البلدين ، وان هذه الرابطة تقوى وتشتد في تحقيق وحدة وادي الفرات . وفي الساعة التي تهتم فيها الولايات المتحدة بنمو بلاد الشرق الاوسط وتطورها بمقتضى النقطة الرابعة من برنامج الرئيس ترومان فان الوحدة الاقتصادية يجب ان تتم في اقرب وقت بين القطرين السوري والعراقي ...

وسئل نوري باشا السعيد زعيم الحركة الاتحادية عما هو اتحاد سوريا والعراق؟ ما حقيقة وما مقزاه ؟ ولماذا يعمل على انشاء الاتحاد في هذه الفترة

بالذات بينما يشكو الجميع من تعدد التيارات في الجامعة العربية ... ويحاولون
جهدهم لوقفها ؟ ولماذا تخلق هذه المشكلة الجديدة ؟ فأجاب : « ان حقيقة الامر
في هذا الموضوع ان حوادث سوريا الداخلية وما اقترنت به من قيام دولة
يهودية لا تبعد عن دمشق باكثر من ٦٥ كيلو متراً قد جعلت السوريين
يفكرون في البحث عن سلامتهم، ولقد هداهم البحث الى ان يتجهوا نحو
أقرب جهة - باستعدادها الخاص - ان تضمن لهم شيئاً من هذه السلامة !!! ... »
« وان هناك حقيقة أخرى يهمني ذكرها هي أن اتحاد سوريا والعراق
ليس بالشيء الجديد فقد كان امراً واقعاً في عهد العثمانيين ولم يتحزق الا تنمة
لسياسة الاستعمار التي جعلت من الدولة العربية دولا عديدة مختلفة » .
والمدحش ان يلقى هذا المنطق الغريب آذاناً صاغية عند بعض الساسة
السوريين الاذكياء فيتمسكون به ويطرحون جانباً جميع الاعتبارات الجديدة
الواقعية البعيدة عن الوهم والخيال .

٤ - صدى الاتحاد في شرقي الاردن

أعربت شرقي الاردن في بادئ الامر عن ارتياحها لمشروع الاتحاد الذي
تبنته بغداد ، ولكن لم تمض بضعة ايام على ظهور هذه الفكرة وبجنتها بصورة
جديدة حتى ابدت عمان دهشتها حيث نشرت جريدة النهضة الاردنية لسان حال
قصر رغدان في ٢ تشرين الاول ١٩٤٩ مقالا حملت فيه حملة شعواء على
المشروع وقالت انه ناقص من جميع الوجوه .

وأضافت قائلة « ان النداء التاريخي الصادر في ٨ آذار لم يبلغ ابدأ ، وان
الحكومة السورية تقوم بوظيفة الحارس المؤقت للبلاد بانتظار انضمام البلاد
السورية الى التاج الهاشمي » .

والهاشميون يحكمون في بغداد وعمان ، ولذلك فان كل وحدة لا تضم
مجموع البلاد الهاشمية فهي ليست ناقصة فحسب بل تعد جريمة ، وستخلق انقساماً

جديداً بين البلاد العربية .

اذن فعمان فكره كل مشروع لا يحقق احلام الملك عبد الله ... وعلى ما يظهر ان بغداد تشك في ان يقوم الملك عبد الله بمحاولة شخصية تثير كوامن نفوس الشعب السوري ونوقظ دمشق من رقادها .

٥ — صدى الاتحاد في لبنان

وكان لبنياً مشروع الاتحاد في لبنان اثر سيء اقصى مضجعه ، لان بقطة اطماع الهاشميين تمسه في الصميم وتهدد استقلاله وتزعزع كيانه فنشطت الحركة في الدوائر الرسمية وتبوءت الزيارات بين رجال الحكومة المسؤولين وبين ممثلي الدول الاجنبية ، وأعرب الاولون للوزير البريطاني عن مخاوفهم من المشروع فكان جواب الوزير : « ان حكومته تهمسك باستقلال لبنان » . ولما لم يقنع رجال حكومة لبنان بهذا الجواب (التقليدي) اعادوا شرح المخاوف للوزير الاميركي فأجابهم مؤكداً ما كان قد صرحه منذ شهرين بهذا الصدد وفحواه « ان اميركا حازمة على المحافظة على الحالة الراهنة في الشرق الاوسط » مضيفاً الى ذلك بأنه سيتصل مجدداً بواشنطن ويبيط لها الحالة . وكان لبنان في خلال ذلك بانصال مستمر مع مصر والمملكة العربية السعودية اللتين تعارضان كل اتحاد او تحالف يخل بتوازن القوى في الشرق الاوسط ويحجر الى حوادث خطيرة .

٦ — ما ذا حال دون تحقيق مشروع الاتحاد السوري العراقي

ويظهر ان تزايد قوى المعارضة وتضاورها في البلاد العربية والاجنبية ادى الى فشل مشروع الاتحاد السوري العراقي ، كما يبدو من تصريح الاستاذ خليل كنه وزير الدولة في العراق حيث قال :

« لا نتسكر ان الفرصة قد أتتحت لنا لتحقيق هذا الاتحاد ولكن انصار

الاتحاد ربا للاستف لم يكونوا مهيبين له عملياً، فقد أخذتهم الحوادث على حين غرة وفاتهم القطار .

« ولم يكن هذا السبب الوحيد بل هناك ظروف دولية لها شأنها ويجب على الرأي العام في البلاد العربية ان يدركها قبل ان يلقي باللائمة على العراق . ففي الوقت الذي سمنحت فيه الفرصة لتحقيق الاتحاد أخذ جلالة الملك عبد الله يدعو الى اتحاد سوريا والاردن، وراحت اسرائيل تهدد بالتدخل، وأعلنت الدول الكبرى عن معارضتها له وأخص بالذكر فرنسا « أجل فرنسا التي تحاول استقلال الظروف لتستعيد مركزها في بلاد المشرق . » وحذرت بريطانيا وأمريكا العراق من استخدام القوة لتحقيق هذا الاتحاد، وأبدت تركيا معارضتها لقيام دولة عربية كبرى على حدودها . »

« هذا من الناحية الدولية ، اما من الناحية الداخلية فان الحكومة العراقية كانت مترددة مخافة ان تفشل في تحقيق الاتحاد فتواجه مشاكل داخلية خطيرة . » « فلو أرسلت حكومة العراق جيشاً الى سوريا وأرغم هذا الجيش على القتال لثار العراقيون على حكومتهم ... أجل . العراقيون أنفسهم الذين استمعتم اليهم يحملون على الحكومة لاحتجاجها عن تحقيق الاتحاد . »

« والواقع ان الاتحاد هو أمنية كل عراقي وكل عربي ، ولكننا أردنا ان نتحاشى الازمات الدولية التي يمكن ان تنشأ عن استخدام القوى المسلحة لتحقيق الاتحاد . وقد جرت أثناء نولي الزعيم الحناوي مقاليد الحكم في سوريا مخاضات واتصالات ثم عقدت اجتماعات اتفقنا خلالها مع السوريين على تفاصيل الاتحاد . »

٧ - مشروع الضمانة الجماعية

وحتى أشهر قليلة مضت كان العرب ما يزالون يحسبون حساباً لسوريا . وكان الاعتماد على الحيوية السورية من داخلية وعربية محط آمال ومرجى خلاص . ولكن أين هي سوريا اليوم ؟ أين هي في الداخل ؟ أين هي في

الخارج ؟ أين هي من القضية العربية وفيها ؟ من يذكرها ؟ من يسمع يذكرها ؟
هذه الاسئلة نلقها بقلب دام ، لاننا كنا وما نزال في طليعة الذين يعتبرون
سوريا قطب الرحى في القضية العربية ... وقد أثبتت تجارب « الاستقلالات »
انه ما من قطر عربي يستطيع ان يحل محل سوريا في المجال العربي ، فاذا كبت
فليس من ينهض مكانها ، وعلى هذا فالقضية العربية اليوم في شلل كامل
لان سوريا في شلل !

ورب قائل يقول ان سوريا تتجاوز مرحلة انتقال ، وان الدستور الجديد
— الذي ضاقت ببطء صياغته الارواح — سيشفيها من علتها . وقد يكون في
هذا القول بعض الواقع ، ولكنه لا يفسر الواقع كله ، ثم ان الدول لاتعيش
بديساتيرها بل برجالها ، فهم الذين يديرون امورها بشخصياتهم وكفاءاتهم
لا بالنصوص والخبر على الورق . وقد أثبتت الحوادث ان الدساتير في بلاد
العرب لا تمثل اي دور في حياة الشعوب ، فلا الحكماء يحترمونها الا عندما
تخدم أهواءهم ، ولا الاهلون يؤمنون بها ليدافعوا عنها ، فالعبرة اذن ليست
بالدساتير بل بالرجال ، ولن تنهض سوريا — ومعها القضية العربية — من كبوتها
الا برجال خالص العقيدة ، يعرفون ان العلي ينال بالاحترام والتضحية والعمل
لا بالنصوص والخطب والتهويلات .

والنتيجة فان الشعب السوري قد اصبغ اليوم اكثير من اي وقت مضى
موضع عطف واهتمام الشعوب العربية الاخرى (غير العراق والاردن اللتين
تريدان ربطه بمعجلتها وهما لا تزالان مربوطتين بمعجلة الانكليز . اي ان سوريا
المستقلة ، دماغ العروبة المفكر ، وقلبها النابض ، تستبدل الانتداب الفرنسي
السابق بانتداب عراقي او اردني هو نفسه خاضع لانتداب البريطانيين ، وما
أبرع هذا المنطق الذي يقاب الآيات ويفسد الحقائق ويحذب عقول بعض الساسة
طبيي القلب من السوريين بحجة ان هناك خطراً مزعوماً هو خطر الدولة الصهيونية
التي لا تنزع شعرة من رأسها الا بأمر ساداتها وحمايتها الانكلوساكسونيين) .

وما أصدق ما صرح به الى الصحافة السورية في ٢٨ آب سنة ١٩٥٠
فأجاب حماد في المجلس التأسيسي وأحد وزراء الدفاع السابقين الأستاذ اكرم
الخوراني رئيس الحزب العربي الاشتراكي في هذا الصدد : « ان النهضة السورية
تقلق بال الدول الاستعمارية ذات المطامع في الشرق العربي التي لا تكف عن
اذاعة المساواة بسعة سوريا عن طريق بعض الصحف العربية . للأسف ،
ولا حاجة للتدليل بان القطر السوري ارقى بكثير من البلدان العربية الاخرى
التي عليها ان تنتظر طويلا قبل ان يتاح لها : اولا خلع النير الاجنبي عن رقابها
ونم بلوغ مستوى نظامنا السياسي والاجتماعي .

ولا ريب ان من مصلحة دولة الاستعمار ان يرسوا سوريا ضمن اطار قائم لكي
يعزوا دعاتهم الاقطاعية الرجعية التي تحبذ الاهداف الاستعمارية في البلدان
العربية حيث هي تقيض على زمام السلطة .. ولكن النظام الجمهوري في سوريا
مقيم وثابت بدليل تأييده في الدستور الجديد .

على ان سوريا ما فتئت تعصد الوحدة العربية ، ولكنها تربدها وحدة
حقيقية صحيحة تقبلها الشعوب العربية بملء حريتها عن رضى وطيبة خاطر
لا عن قهر وارغام تشاؤه وتديره الوسائل الاستعمارية كمشروع « الهلال
الخصيب » الذي اقترح على احد حكامنا يوماً ما ولم يحسن مقترحوه او مخترعوه
ان يقدموه تحت شعار لبق لائق من مغريات الاتحاد بل قدموه لنا عرشاً يجلس
عليه أمير مفتون بمصالح الاستعمار .

وفي الايام الماضية أعريت الدول العربية الاخرى عن رغبتها في الاشتراك
بسياسة واحدة لمعاوضة الشعب السوري ومساعدته للتغلب على المصاعب التي
تحيق به في الظروف الراهنة واعطائه جميع الضمانات الضرورية لسلامته ورفاهه ،
ومن المؤكد ان الضمانة الجماعية التي اقترحتها مصر على مجلس الجامعة العربية

هي أكثر فعالية من التسويات الثنائية الموضوعية في قالب شركة اسمية ولكنها في الواقع مفككة الاوصال كثيرة الاخطار ...

وهذه الضمانة الجماعية لجميع الدول العربية التي لها حدود مشتركة مع اسرائيل هي أجدى وأعم نفعاً من ضمانات دولة واحدة (شبه بريطانية) ليست لها حدود مشتركة مع الدولة اليهودية ، كما ان عقد ميثاق للأمن تشترك فيه كافة الدول العربية يجبر اسرائيل على توزيع قواها لمجابهة الاخطار التي تحيط بها من كل جانب . ولكن اذا لم يكن تجاه اليهود سوى جهة واحدة دون ان تشترك الدول العربية الاخرى في حرب (مزعومة) تقع بين الطرفين ، فان اي عمل عدائي من قبل اسرائيل قد يعد مجازفة خطيرة ولكنه أكثر سهولة بالنسبة لها وبشكل خطراً في الوقت نفسه على الشعب السوري .

وحيث ان الدول العربية قدمت الضمانة العسكرية لسوريا في توقيعها على معاهدة الضمان الجماعي ضد اي اعتداء من قبل اسرائيل فيعد ذلك مدعاة للاطمئنان والارتياح .

وهكذا نرى ان هذه الدول بعملها المجيد اتاحت لدمشق عاصمة الامويين والمدينة الكبرى في تاريخ العرب والمدنية العربية ان تبقى عاصمة شعب سيد حر له من العزيمة الصادقة ما يمكنه من التغلب على جميع الصعاب بروح الحكمة والشرف العزيز والوطنية .

الفصل الخامس

١ - الازمة الاقتصادية بين سوريا ولبنان

ورثت الجمهوريتان العربيتان الشقيقتان سوريا ولبنان نظام المصالح المشتركة الشؤونهما الاقتصادية عن عهد الانتداب الفرنسي اذ كان المفوض السامي يومئذ يجمع في يده سلطة التشريع الاقتصادي يوحدّها ويطبّقها دون اعتراض.

وبعد الجلاء عن البلدين وتسلم الحكومتين زمام الامور انفقتا منذ عام ١٩٤٣ و١٩٤٥ على بقاء الوحدة الاقتصادية مع مراعاة ظروف كل بلد وحاجاته الخاصة ، وبمقتضى ذلك الاتفاق أنشئ مجلس المصالح المشتركة السوري اللبناني ، على ان يقيم هذا المجلس ستة اشهر من السنة في دمشق وستة اشهر في بيروت .

ولما كانت سوريا بلداً مفتتجاً مصدراً وكان لبنان مستهلكاً يعتمد على التجارة والتراخيص في مرافقه فقد تعارضت منذ اللحظة الاولى نظريات البلدين ومصالحهما ، فكان رجال الحكومتين خصوصاً في عهد المرحوم سعد الله الجابري ، وفارس الحوري ، وجميل مردم بك ، يعملون على إيجاد حل وسط للتوفيق بين الرأيين ، وكانت الخلافات خلال السنوات الخمس الاخيرة شتت عصي أحياناً .

وكم من مرة اضطرت الحكومتان الى عقد المؤتمرات للتشاور في دمشق وفي بيروت ، وكم من مرة اضطرت رئيسا الجمهوريتين الى التدخل وحضور اجتماعات رجال الحكومتين لاقرار التعاون والسلام ؟ .

ونذكر ان الحكومة المصرية تدخلت في الخلاف الذي شجر حول اتفاقية النقد مع فرنسا ، وتدخل كذلك رجال الجامعة العربية وكانت النتيجة

أن عادت سوريا الى اعتراف النظرية اللبنانية ، ولما انتهت مدة اتفاق المصالح المشتركة منذ ثلاث سنوات حدث ان عمدت كل من الحكومتين الى لوم جارتها واتهامها بالتوسع على حساب مصالحها ، وظهرت الدعوة الى الانفصال الاقتصادي مما اضطر الحكومة المصرية وجامعة الدول العربية الى التدخل مرة اخرى ، وكانت النتيجة عقد اتفاق (جنيف) مؤقت في القاهرة في اوائل آذار سنة ١٩٤٨ بين رياض بك الصلح رئيس الوزارة اللبنانية من جهة وجميل مردم بك رئيس الوزارة السورية من جهة ثانية بقضي بمد الاتفاق القديم حتى آخر تلك السنة . ثم تقرر مواصلة العمل بالاتفاق المؤقت في اول عام ١٩٤٩ . ومدة اجله مرة اخرى مع بعض التعديلات في اجتماع بلودان اثناء حكم النفور له حسني الزعيم في شهر حزيران سنة ١٩٤٩ ، الى ان جاءت حكومة خالد بك العظيم فنقضت بعض أحكامه عندما قررت وقف تصدير القمح السوري الى لبنان بينما كانت سوريا تبيع قمحها كما يقال الى اليونان وتركيا وابطاليا . وبرزت دمشق هذا العمل بأن لبنان قد استكمل تمويقه للعام الحالي وبأن سوريا في حاجة الى العملة الصعبة .

وكان وقع القرار السوري بوقف تصدير القمح الى لبنان على الرأي العام اللبناني شديداً لانه يُعد مخالفة صريحة لاتفاق بلودان الذي يقضي بتصدير القمح السوري الى لبنان دون قيد ولا شرط بالسعر الدولي ، في مقابل ان ترفع لبنان الرسوم الجمركية على القمح الاجنبي الى خمسين في المائة .

وطلبت الحكومة اللبنانية الى حكومة دمشق الغاء الحظر على تصدير القمح الى لبنان فلم تتردد حكومة خالد العظيم في الرفض ، وتعاقبت الحوادث وتوقفت المخبرات وأخذت صحافة بيروت ودمشق تطلب الانفصال .

وفي هذه الاثناء عقدت سوريا معاهدتها التجارية وقرض الستة ملايين دولار مع الحكومة السعودية العربية . وبدأت الاعمال التمهيدية في توسيع عرفاً الادقية دون ان تبلغ شيئاً حكومة لبنان شريكتهما في الوحدة الاقتصادية .

وهذا ما حمل الاستاذ حميد فرنجية وزير الخارجية اللبنانية وقتئذ على الوقوف في احدى جلسات مجلس النواب اللبناني يطالب بوجوب تبادل التمثيل الدبلوماسي بين لبنان وسوريا والاسراع في انشاء مفوضية لبنانية في دمشق لتمتولى الاتصالات الاولى مع وزارة الخارجية السورية في مختلف القضايا العارضة ، ولتوافي الحكومة اللبنانية بأصدق المعلومات عما يجري في البلد الشقيق ، بدلا عن ان تضطر وزارة الخارجية اللبنانية الى استقاء اخبار مشوهة إما من المفوضيات الاجنبية او من الصحف .

وأرسل لبنان الى دمشق مذكرة يقترح فيها عقد اجتماع مشترك لفض الخلاف ، وجاء السيد حسن جبارة رئيس الهيئة السورية في مجلس المصالح المشتركة الى بيروت وقابل السيد حسين العوفي وزير المالية ولكنها لم يتفقا على شيء .

وقيل ان رجال الاقتصاد في بيروت متفقون على وجوب بقاء الوحدة الاقتصادية دون مساس بمصالح لبنان الحيوية .

٢ - الضائقة الاقتصادية في سوريا

أما سوريا فكانت تعاني أزمة اقتصادية ومالية شديدة لم تعرف لها نظيراً الا خلال الفترة الواقعة بين عامي ١٩٣٠ و ١٩٣٥ . وقد تجلت أهمية هذه الازمة في البيانات التي أدلى بها اعضاء الجمعية التأسيسية رداً على بيان وزير المالية السورية بشأن الوضع المالي في البلاد .

ولا بد من مراجعة الوضع الاقتصادي في البلاد خلال السنوات العشر الماضية لمعرفة الاسباب التي أدت الى الحالة المالية المشار اليها ، فنجد ان الارقام الرسمية تدل على ان عجز الميزان في تجارة الصادر والوارد في سوريا ولبنان خلال السنوات العشر الاخيرة قد أخذ في الازدياد حتى بلغ حداً يبعث على القلق . وخاصة بعد ان بلغ في سنة ١٩٤٩ الاخيرة ما يقرب من اربعمائة مليون

ليرة سورية وهو مبلغ يتنذر بمخطر الافلاس اذا لم يعتمد الى تلافيه او وضع حد لتفاقم أمره .

وقد أصدر المجلس الاعلى للمصالح المشتركة تقريراً ضمنه ان سوريا ولبنان صدرتا خلال عام ١٩٤٩ الى فرنسا ما قيمته ٢٧٩ مليون فرنك بينما بلغت صادراتهما في العام الذي سبقه ٦٣١ مليون فرنك . وبلغت وارداتهما من فرنسا وحدها ما قيمته ٩٥٤٦٠ مليون فرنك بينما لم تتعدّ الواردات خلال عام ١٩٤٨ ما قيمته ٣٥٦٤٥ مليون فرنك .

وتبين ايضاً من الاحصاءات الرسمية ان ما استورده لبنان وسوريا خلال النصف الثاني من عام ١٩٤٩ الماضي بلغ ٢٣٣٥٣٤٥٥٩٥١ ليرة سورية وقيمة ما صدرتاه ٦٠٥٧٩٢٥٩٣٥ ليرة سورية فيكون مقدار العجز ١١٦٥١٢٥١٧٢٦ ليرة سورية في ستة اشهر فقط . واذا اضعفنا الى ذلك مجموعة العجز في النصف الاول من عام ١٩٤٩ وهو ٢٣١ مليون ليرة سورية فيكون مجموع العجز في الميزان التجاري والاقتصادي خلال عام ١٩٤٩ مبلغ ٤٠٤ ملايين ليرة سورية . وهذه النتيجة هي التي دعت المجلس الاعلى للمصالح المشتركة الى ان يتوجه للحكومة السورية ولبنان باعتبارهما الهيئة العليا المهيمنة على اقتصاديات البلدين يتنداء يقول فيه ان هذه الحالة تسترعي الانتباه والمعالجة السريعة خوفاً من حدوث انهيار اقتصادي .

واقترح المجلس الاعلى ايجاد سياسة اقتصادية مشتركة تخفض الواردات بمعدل ٢٥ بالمئة وتشجع الصادرات .

والواقع ان هناك اسباباً اخرى للاسراف المالي الذي تعانيه سوريا وفي مقدمتها الاسراف في النفقات وازدياد عدد الموظفين . ففي عام ١٩٣٩ كان عدد الموظفين في سوريا لا يتجاوز ٩٥٢٠٠ موظف لكنه بلغ في عام ١٩٤٩ عشرين ألفاً . ومرتبات هذا الجيش من الموظفين تستنزف نحو خمسين بالمئة من الميزانية حتى أصبح رقم الدين العام على الخزنة سبعة ملايين بينما لم يتعد المليون الواحد في

عام ١٩٣٧ .

ولكن لبنان لم يصبه من هذه الفاجعة الاقتصادية ما أصاب سوريا لان لبنان موارد كثيرة يتلقاها من ابنائه في المهجر ومما يجنيه من ارنيا السائحين والمصطافين في فصلي الشتاء والصيف وهي موارد لا تدخل في حساب الاستيراد والتصدير الا انها تساعد على تلافى بعض ما يصيبه من عجز . اما سوريا فاذا استثنينا موارد الحار جية من حصة الجمارك في مرفأ بيروت والعوائد القليلة المتقطعة من شركات البترول لوجدناها بلداً ليس لديه من الموارد غير ما تصدده من منتجاتها كالحبوب والزيت والاقطان تضاف اليها ما تخرجه مصانعها الحديثة من خيوط ومنسوجات قطنية واسمت وزجاج وأثمار مجففة وغير ذلك من انواع الانتاج .

ويقال ان الحكومة السورية تحاول ان تضع برنامجاً شاملاً لزيادة الثروة القومية في البلاد وموازنة الصادرات والواردات وخفض نفقات الحكومة . وترى الدوائر المطلعة ان التغلب على تلك المصاعب لن يكون كما اثبتت الوقائع الا بقسوة الموقف مع لبنان او تصفيته واعتماد سياسة اقتصادية جديدة تكسب فيها سوريا على تخفيف الاستيراد واكثر التصدير وانشاء علاقات اقتصادية جديدة مع جميع الدول ذات المصالح المتقابلة مع سوريا . ولكن القطيعة بين البلدين سبقت للأسف ما كان يجب ان يتخذ في البدء من تدابير حكيمة لا يهد منها ، وكان لذلك نتائج سيئة لم يشعر بها سوى الاقتصاديين الواعين ومم حفنة او اقل .

٣ — قطيعة ضد الطبيعة

المنتج والمستهلك وحدة تقيهما المصاحبة والحقيقة الواقعة قبل ان يقبها القانون . فالمنتج يحتاج الى سوق يبيع فيها ما ينتجه ، والمستهلك يحتاج الى موارد يستطيع ان يشتري منها ما يحتاج اليه . فان لم يكن يملك مواد يصدرها

وجب عليه ان يصدر خدماته ، كخدمات الاصطياف والاشقاء في لبنان وسويسرا ، وخدمات استقبال السياح في مصر وفرنسا وإيطاليا ، وخدمات الصيرفي والتاجر الذي يستورد البضائع لبيعها ويكسب من بيعها شيئاً ليستطيع ان يشتري به ما يحتاج اليه .

فاذا كان المنتج والمستهلك في ارض واحدة . وان كان بين جزئها حدود سياسية ، فالوحدة الاقتصادية بينهما قائمة بقانون او بقانون . لان المصلحة والحقيقة تقيمانها . فخير للمنتج ان يبيع جاره المستهلك . وخير للمستهلك ان يشتري من جاره المنتج . لان نفقات النقل في هذه الحالة تكون اقل ما تكون . وبذلك يظل سعر السلعة عند المستهلك اقل ما يكون ، ونظل الثقة بتصرف السلعة عند المنتج أعظم ما تكون . فتم المصلحة والفائدة من الناحيتين .

وهذا هو وضع سوريا ولبنان في أصوله الاقتصادية . سوريا تزرع القمح وتربي الانعام وتنتج الالبان وما يصنع منها . ولبنان يحتاج الى مقادير كبيرة من القمح والانعام والالبان لتقيم أوده . فان لم تبع سوريا في لبنان ما تنقجه في هذه الابواب وجب ان تبيعه لغيره . وان لم يشتري لبنان ما يحتاج اليه من هذه المنتجات من سوريا فلا غني له عن ان يشتريها من غيرها . وفي الحالين خسارة على سوريا ولبنان جميعاً . ذلك بان سوريا تضطر ان تدخل في حسابها جميع مسائل التعبئة والنقل في البر او البحر او كليهما فيزداد ثمن سلعتها التي تريد ان تصدرها الى غير لبنان . وقد تصبح بعد هذه الزيادة غير قادرة على منافسة مثيلاتها في الاسواق العالمية . ولبنان اذا اشترى من غير سوريا وجب عليه ان يدخل في حسابها انه اذا تساوى ثمن القمح مثلاً في سوريا وكندا ، فعليه ان يدفع اضافة الى الثمن الاصلي فرق اجور النقل من كندا والتأمين على الشحن . وان يضيف الى ذلك وجوب التوفية بالقطع النادر ، وهو ليس بالشيء الذي لا يحسب له حساب .

وقد كان اللبناني منذ عهد الفينيقيين تاجراً في المقام الاول في العرف

الاقتصادي لان ارضه الجبلية قلما تنتج له ما يكفيه فهو يستورد السلع ويبيعها فيكسب منها ما يمكنه من ان يبتاع ما يحتاج اليه من القمح واللبن والخبز واللحم . وأرضه تصلح للاصطياف والاشقاء ايضاً في حدود ضيقة . فهو يصدر خدمات الاصطياف والاشقاء ويضيف ما يصيده منها الى ما يكسبه من عمله كتاجر مستورد يشتري به ما يحتاج اليه . ومن الخير له ان يشتري من سوريا ما تستطيع سوريا ان تصدره ، ومن الخير لسوريا ان تبيع ما تستطيع ان تصدره . فان لم يفعل فربما أرهاقه استيراد ما يحتاج اليه من الخارج . وان لم تفعل سوريا غرباً بارت سلعها او تعقدت الوسائل التي تمهد لها المنافسة في الاسواق العالمية ، لانه قد يكون مما يتسرب اليه الفساد عاجلاً .

فاذا وضحت هذه الحقيقة الاصلية في اقتصاد البلدين وجب ان يهون الاتفاق على كل تفصيل من شأنه ان ينظم هذه العلاقة .

يبدو ان المسألة ليست اقتصادية وكفى بل لها ناحيتها السياسية التي لا يجوز ان تغيب عن الاذهان . كيف تستطيع الدول العربية ان تجمع شملها السياسي ، في حين ان شملها الاقتصادي شتيت ؟ والقوة الاقتصادية في الدول العربية لا تزال بكراً على الاكثر ، وليس في الوسع تنميتها وتعزيزها ان مان الرأي الى تنمية اقتصاد كل دولة على حدة ، وبمعزل عن اقتصاد كل دولة اخرى ، فالتفكير ينبغي ان ينصرف الى تنمية اقتصاد الدول العربية على أنها رقعة واحدة يكمل بعضها البعض الآخر في الانتاج والاستهلاك ، فتتوفق الاوضاع وتتوفق المصالح ، وتنهج جميعها يداً في ميداني السياسة والاقتصاد العالميين ، وكيف تأمل الرقعة العربية ان تواجه مشكلات اليوم الجديده واسرائيل تبذل ما تبذل لتكون مركز الصناعة والتوزيع في الشرق الاوسط ان لم يكن اقتصاد الرقعة العربية متكامل ؟ اليس من المتخلف عن انحاء العصر ان نجد دول اوروبا الغربية تسعى الى ضرب من التنسيق الاقتصادي لتتغلب على مشكلاتها وبينها ما بينها من فوارق التاريخ واللغة والثقافة والمنافسة على حين نرى بعض الدول العربية يميل الى القطيعة مع ما بينها من

وشائج التاريخ واللغة والتكامل الاقتصادي الطبيعي ؟ .

وليس في الدنيا دولة تستطيع ان تستوفي فيها تكبر مواردها وتترام
وقعتها وتوسع أسواقها .

وهذا على الدول الصغيرة أصدق ، وعلى كل حال فان بين الدولتين شركة
قائمة على اتفاقات مكتوبة وعلى ممارسة ، والشركة لا تنفص باملاء من شريك
على آخر حتى اذا كان فضاء امراً لا بد منه ظلت قائمة الى ان يتم الاتفاق على
تنظيم تصفيتهما ، فاذا كان قيامهما ضرورياً وناهماً فالخير في الاتفاق على تعديل
نظامها حتى يظل نفعها متصلاً .

هذا هو قضاء العقل والمنطق بل هو قضاء الطبيعة ، وما جمعتها الطبيعة
حرام ان يفرقه انسان .

وقد ورد في تقرير الحبير الاقتصادي العالمي الذي كانت قد استدعته لبنان
وسوريا في ٢٣ نيسان ١٩٤٨ لاستشارته في مشروع الاتفاق النقدي المؤرخ في
٢٤ كانون الثاني ١٩٤٨ بين فرنسا من جهة ولبنان وسوريا من جهة اخرى مايلي :
« انه بمقتضى المهمة التي أوكلت البنا قصرنا البحث على الوجهة الفنية من
الاتفاق مدركين ولا شك ما يحوطه من وجوه سياسية عديدة أخصها تلك
المقدمة الحادة الناجمة عن اتخاذ سوريا ولبنان ازماءه حتى اليوم موقفاً متعارضاً
او على الأقل مختلفاً ، على انه لا يمكن التفاوضي عن الحقائق والسكوت عن
الحاذير والمتاعب التي تعرض لها سياسة الوحدة الجمركية والمصالح المشتركة
القائمة بين البلدين اذا ما وقع الطرف الواحد الاتفاق ورفض توقيع الطرف
الآخر ، وسنبيدي باختصار ملاحظتنا في هذا الصدد : » .

١ - ان التحليل الذي بسطناه عن وضع لبنان ينطبق ايضاً على وضع سوريا
مع بعض التعديل .

٢ - نفقده ان الاحتفاظ بالوحدة الجمركية والعلاقات الاقتصادية والنقدية
الثامة بين البلدين هو من مصلحتها المشتركة وان الانفصال يؤدي الطرفين .

٣ - ان انشاء عملتين مستعملتين في سوريا ولبنان - وان كان يوجد تشويشاً وبلبله - لا يستوجب فصل الوحدة الجمركية .
وأخيراً نصرح بحسب المهمة الفنية التي اضطلعنا بها ان ابرام الاتفاق على اساس دراستنا هو من مصلحة البلدين .
وقد سبق ان نشرنا هذا التقرير برمته في كتابنا « نهضة العرب » الصادر في عام ١٩٤٩ .

٤ - الحركة التجارية في سوريا

بعد القطيعة

ونرى من الفائدة قبل ختام هذا الفصل ان نشير الى الحركة التجارية في سوريا خلال الربع الثاني من عام ١٩٥٠ ملخصين أكثرها من « النشرة الاقتصادية » التي تصدرها غرفة تجارة دمشق :

تأثير الانفصال - كان لتأثير الانفصال الجمركي عن لبنان ان اسقطت سوريا ارتباطاتها الخارجية ونشطت تمام النشاط في توسيع انصالاتها بالخارج . وهكذا بدأت تجارة سوريا الخاصة بتبليور لتتكيف بمحاجات الاسواق الداخلية وعلى اكبر تقدير دون ان تفرقها يسيل من المواد الضرورية وغير الضرورية .

على ان لفترة الانفصال الاولى كما قدرنا نتائج سوف تستمر لاكثر من عدة أشهر . وسوف تعاني أسواقنا خلالها نقصاً في بعض مخزونها كما حدث فعلاً . ولقد أدى هذا النقص الى ارتفاع بعض اسعار المواد نسبياً وأغلبها مما كان يخزن في لبنان ويوزع على سوريا وعن طريقها على المدن الداخلية . ولكن دوائر التجارة الخارجية سجلت في الأشهر الاخيرة نشاطاً محسوساً في عدد الطلبات المربوطة مع الخارج وهكذا لن نمضي ايام قليلة ولن يفتري الربع الثالث من عام ١٩٥٠ حتى تعود الاسواق الى الامتلاء واستعادة مخزوناتنا السابقة .

على انه الى جانب ذلك يجب ألا ننسى ما نجم عن هذا الانفصال من مفاصلة
قائلة بين لبنان وسوريا كان من نتائجها ان عمدت لبنان الى تخفيض رسوم
جماركها لتجذب اليها اكبر عدد ممكن من السلع والبضائع التي يمكن ان توزع
عن طريقها الى سوريا وباقي الاقطار المجاورة مباشرة او عن طريق الترانزيت.
ولقد كان الربع الثاني مجال نشاط واسع تموجت فيه الاسعار وازدادت
بنسبة زيادة الطلب بصورة تدرججية ، فقد صادف بدء شهر رمضان خلال شهر
حزيران كما صادف خلال الربع الثاني موسم استهلاك بعض المواد مما ادى
الى ارتفاع اسعارها . ولقد انحصر هذا الارتفاع بالاسعار في المواد الغذائية
على الاغلب ومواد مال القبان دون غيرها من المواد الاخرى التي تستورد
من الخارج .

وقد دخل في عامل نشاط الاسواق وتطور اسعارها انباء الاضطرابات
الخارجية والحرب في كوريا . وقد عمد اغلب التجار الى رفع اسعارهم بصورة
جنونية . ودخل الاسواق كثير من الممولين الغريبيين عنها وشكلوا عنصراً
من عناصر المضاربة والتلاعب بالاسعار مما ادى الى دفع الحكومة الى القيام
بتدابير زجرية لبعض هؤلاء فشدت المراقبة وأبعدت الغرباء ، ووقفت
المتلاعبين بالاسعار عن قصد وعمد .

ولا ريب انه كان لهذه التدابير أثر فعال اذ لم تمض ايام قلائل حتى عادت
الاسعار الى نحو مستواها السابق . على انها وقفت عند حد أعلى بالحقيقة مما
كانت عليه في اوائل حزيران قبل وقوع الاضطرابات العالمية ونشوب حرب
كوريا . وسبب ذلك ان سعر الفرنك أصبح يساوي ١٣ سنتيماً اي اكثر من قرش
سوري واحد . او ان كل (١٢٠) قرشاً سوريا كانت تعادل مئة فرنك في حين
ان السعر الرسمي لم يكن يساوي اكثر من ٦ سنتيمات او ستمين قرشاً سوريا
لكل مئة فرنك . كما ان سعر الدولار قد ارتفع نحواً من ١٥ بالمئة او اكثر ،
كذلك سعر الاسترليني الذي تراوحت نسبة ارتفاعه بين ١٥ و ١٠ بالمئة

اعتباراً من الاسبوع الاخير لشهر حزيران لان الطلب اشتد على العملات الاجنبية في تلك الفترة لاجل تثبيت الطلبات الخارجية وتسييد قيمتها . وما زال سعر النقد الاجنبي مرتفعاً وهو الذي أدى الى ارتفاع ائمان البضائع بنسبته تقريباً ، ناهيك عن الصعوبات التي وقفت حائلاً دون الاستيراد من بعض البلدان التي ارتفعت اسعار عملتها .

اسعار القطن - ولقد كنا طالبين الحكومة باتخاذ خطة ثابتة لادارة شؤون الاقطن من انشاء مكتب خاص بقولي ارشاد المزارعين وتوجيههم وينظم تصنيف انواع الاقطن ورتبها .

في الموسم الماضي كانت الحكومة قد سمحت بتصدير القطن الى الخارج دون ان تلتفت الى مقدار المحصول وتؤمن ما يلزم منه للاستهلاك المحلي . وكان ذلك خلال الموسم لما لم يكن بإمكان المفازل تأمين حاجتها بسبب عدم وجود الاموال الكافية لديها . بحيث لما وزعت القروض على الشركات لاجل المشتري لم يكن باقياً في الاسواق التجارية من الاقطن سوى الفزر اليسير . وكانت اسعار المحلوج منها قد ارتفعت من ١٧٠ الى ٢٧٠ قرشاً سورياً للكيلو الواحد فتضررت هذه الشركات من جراء ذلك ولم يربح سوى جماعة الزراع والمحتكرين . واضطر اصحاب المفازل الى استيراد حاجاتهم من تركيا باسعار تتراوح بين ٢١٠ و ٢٤٠ قرشاً سورياً للكيلو الواحد بينما كانت اسعار القطن المصدر تتراوح بين ١٧٠ و ٢٠٠ للكيلو الواحد .

وفي هذا العام سترتفع اسعار القطن لان انتاجه في العالم سوف يقل عن السابق بعكس انتاج سوريا الذي سوف يزداد . واما حاجة المفازل السورية فتقدر بكمية تتراوح بين ١٢ و ١٥ الف طن سنوياً . كما ان مفازل لبنان تحتاج من ٧ الى ١٠ آلاف طن في السنة . وعلى ذلك فتكون الكميات اللازمة لمصانع سوريا ولبنان ٢٠ الى ٢٥ الف طن سنوياً .

اسعار الحبوب - تميز الربع الثاني من عام ١٩٥٠ بهبوط تدريجي في

اسعار القمح بعد ان ظهرت سلامة الموسم الزراعي وبدأ الحصاد . على ان الشعير خلافاً للقمح ارتفعت اسعاره اقله الكميات المعروضة منه بسبب تصدير قسم كبير منه الى الخارج وتقدير تصدير كمية هامة من محصول موسم عام ١٩٤٩ وعام ١٩٥٠ ايضاً . اما الحبوب التي تعتبر زراعتها صيفية والتي يعتبر الربع الثاني نهاية لموسمها فقد ارتفعت اسعارها قليلاً .

الحضر اليابسة - اما الانواع الاخرى من المنتجات الزراعية الداخلة ضمن نطاق الحضر المجففة كالعدس والبقول والحمص واللوبياء والفاصوليا والكرسنة فقد هبطت اسعارها قليلاً لان الربع الثاني واشهر الصيف لا تعتبر من مواسم استهلاكها .

مواد الاستهلاك الغذائية - واما مواد الاستهلاك الاساسية فقد سجلت ارتفاعاً هاماً خلال الربع الثاني من عام ١٩٥٠ بصورة عامة وسبب ذلك وقوع بعض المواسم والاعياد خلال هذه الفترة وخاصة اعياد الفصح ورمضان وعدم وجود فترات بينهما ، كما ان هذا الموسم يزداد فيه استهلاك السكر لصنع المربيات ومحفوظات الفواكه ، فقد سجل السكر ارتفاعاً يعادل ١٠ بالمائة ، والارز ١٠ - ١٥ بالمائة والشاي ٥ بالمائة والزيت ٢٢ بالمائة ، والصابون ١٦ بالمائة والسمن البلدي ١٢ بالمائة الخ .

الورق - وارتفعت اسعار الورق بالنظر لكثرة الطلب وقلة المخزون منه وخاصة بعد الانفصال الجزائري حيث كان أغلب مخزون الورق مجمداً في مستودعات جمارك لبنان وعلى أرصفته وبلغت نسبة الارتفاع حداً يقدر بين ٤٥ و ٦٠ بالمائة .

الصوف - وبالنظر للسماح بتصدير الصوف دون قيد أو شرط وارتفاع اسعاره في العالم ، وازدياد الطلب عليه من الخارج فقد ارتفعت اسعاره ارتفاعاً كبيراً وبلغ ثمن الرطل من الصوف الخام ٥٥٠ الى ٧٠٠ قرش سوري . وقد

اشترت جميع الكميات الموجودة في سوريا كما استوردت أيضاً كميات كبيرة من شرقي الاردن تمهيداً لتصديرها الى الخارج .

الخيوط القطنية - من المعلوم ان سوريا كانت تستدرك نقص حاجتها من الخيوط القطنية عن طريق انتاج المعامل اللبنانية، على انه بعد الانفصال التركي بين البلدين زاد الطلب على الخيوط القطنية المصنوعة في سوريا، وبالتالي ازدادت اسعارها بازدياد الطلب مما اضطر الحكومة الى اعادة التفكير في السماح باستيراد قسم من الغزول اللبنانية بغية حل الازمة القائمة .

وفي نهاية حزيران اصاب اسواق الغزل ارتفاع طارىء على اثر الشائعات المتواترة عن تفاقم حركة المعارك في كوربا وتوقع نشوب الحرب . ولقد دخل في الاسواق مضاربون غريباء رفعوا الاسعار في اليومين الاولين من شهر تموز . على ان الحكومة اتخذت اجراءات صارمة بحق هؤلاء المضاربين وأسفر ذلك عن عودة الاسعار الى الخيوط ولم تستمر هذه الفترة اكثر من ثلاثة الى اربعة ايام .

مواد البناء - اما مواد البناء فقد كان ارتفاع الاسعار فيها ملحوظاً وقد تجاوز بعض اصنافها كالصفائح الحديدية اكثر من ٣٥ بالمئة . وكان الارتفاع الاجمالي في انواعها يتراوح بين ٢٠ و ٣٠ بالمئة .

وأما اسعار الخشب فقد تجاوز ارتفاعها ١٥ بالمئة في نهاية الربع الثاني عما كان عليه في اوله كما ان الاسمنت سجل ارتفاعاً قدره ١٣ بالمئة في الفترة ذاتها .

الفصل السادس

الانقلابات العسكرية في سوريا

١ - الانقلاب الاول

كنا قد ختمنا كتابنا "نهضة العرب" الصادر في عام ١٩٤٩ بموجز الانقلاب العسكري الذي قام به المففور له الزعيم حسني الزعيم في ٣٠ آذار سنة ١٩٤٩. وقد نفذ هذا الانقلاب باحكام وسرعة عجيبة من غير ان تعكر الجو السوري رصاصة واحدة. ودون ان تهدر في سبيله نقطة دم من دماء المواطنين العسكريين والمدنيين، كما ألمعنا الى ذلك في كتابنا المتقدم ذكره.

وسرطان ما اصطف به هذا الانقلاب بالصيغة الدستورية فتحول من انقلاب عسكري الى انقلاب شعبي ودستوري ولما تنقض على حدوده ثمان وأربعون ساعة. والسر في نجاحه ليس هو السلاح الناري القاطع، بل سلاح طالما استهان به العهد الماضي فتلقفه بطل الانقلاب ورماه به كقنبلة ذرية نذك العروش وتخلع القائمين عليها: الا وهو استياء الشعب ونزع ثقته من الحكم. ولا يمكن القول ان الدستور السوري لم يحذر هؤلاء من هذا السلاح الفتاك فقد جاء فيه ان سورية دولة ذات سيادة، وأنها جمهورية نيابية، وأن الامة مصدر جميع السلطات. وهذه النصوص الدستورية الصريحة ان دلت على شيء فانها تدل على ان الحكم انما هم وكلاء عن الشعب في ادارة شؤونه، وعليهم التزامات هذه الوكالة من وفاء واخلاص له، والعمل بما هو في صالحه، ودرء المساوىء عنه دون ان تشوب أعمالهم الاثمانية والمنفعة الشخصية التي تؤدي الى الدهول عن صفتهم المؤقتة واعتبار أنفسهم اصليين لا وكلاء. فينزع الشعب صاحب السيادة والسلطات ثقته بهم ويترقب الغرض لنزع الوكالة منهم طوعاً أم قسراً.

فاستياها الشعب السوري من العهد الماضي وبيان ارتياحه للانقلاب الخاطف
قد جملا من هذا الانقلاب انقلاباً شعبياً .

وهناك أيضاً ما أسبق على هذا الانقلاب الحلة الدستورية وهو أن ستة وسبعين
نائباً قد اجتمعوا في اول نيسان سنة ١٩٤٩ في فندق الشرق أي داوريان بالاس ،
بدمشق وتذاكروا وأقروا بالاجماع الاشتراك بالحكم الانقلابي وعينوا وفداً
منهم مؤلفاً من الاساتذة فارس الخوري ومصطفى برمدا وطادل ارسالاً للاتصال
بالقائد العام الزعيم حسني الزعيم والاتفاق معه على تسمية الوزارة المقبلة . وهذا
القرار الاجماعي دستوري لا غبار عليه من حيث ان المجلس النيابي يستطيع
في مثل هذا الظرف أن يجتمع في اي مكان كان ويتخذ ما يراه مناسباً من
القرارات ، وهكذا فيكون المجلس النيابي قد وافق على حكم الانقلاب باقراره
الاشتراك بالحكم ، وايس في القول — بأن هذا الاشتراك كان مبدئياً لانقاذ
الوضع الحاضر — ما يزيل عن الموافقة صبتها الدستورية الفورية ، واذا كان
الوفد البرلماني لم يحسب للوقت حساباً وأدى تلكوه الى حل المجلس النيابي ،
فذلك ايضاً لا يزيل عن هذا العمل حاقه الدستورية ما دامت الموافقة على الحكم
الانقلابي والاشتراك به قد سبقته مما جعل حل المجلس النيابي مققاً وحكم المادة
٧٧ من الدستور لاجتماع سلطة رئيس الجمهورية وسلطة مجلس الوزراء في يد
القائد المشرف على هذا الحكم الانقلابي . واذا اجتمعت هاتان السلطتان في
شخصية واحدة لم يعد لهذه الشخصية ان تقترح على نفسها اجراء هذا الحل .

اما السادة النواب الذين اجتمعوا في بهو فندق الشرق « الاوريان بالاس »
بعد ان منح الزعيم وفدهم البرلماني المتقدم ذكره الوقت الكافي لتأليف وزارة
دستورية قومية وضرب له موعداً ظهر يوم الجمعة الموافق اول نيسان ١٩٤٩
ثم مدد الموعد الى الساعة السادسة من مساء اليوم ذاته ولم يؤد اجتماعهم الى
نتيجة ايجابية . فهذه اسماؤهم : فارس الخوري ، الامير عادل ارسال ، رشدي

الكيميا ، عبد الرحمن العظم ، فرزت المملوك ، رياض عبد الرزاق ، ناظم
القدسي ، أدب نصور ، توفيق الهنيدي ، خليل الجرجس ، رشاد برمدا ،
عبد القادر برمدا ، الدكتور عبد السلام العجيلي ، جهاد الهواش ، كل كنفج ،
عبد السلام حيدر ، عادل العجلاني ، لطفي الحاج حسين ، الدكتور فرحان
الحمدلي ، هاني السباعي ، فيضي الاناسي ، مصطفى برمدا ، نسيب البكري ،
زكي الخطيب ، محمد المبارك ، محمد السراج ، عبد الوهاب حومد ، مسلم الحداد ،
الامير فاعور الفاعور ، هابل السرور ، حمد عزام ، حسين الشوفي ، جميل
ابو عسلي ، داود الهنيدي ، محمد محمود بركات ، محمد الاسود ، طarf الغباري ،
صالح الحريب ، شواخ البورسان ، خلف الختمان ، مبرر عبد المحسن ، ناصر
الملحم ، الدكتور منير العجلاني ، عثمان اسبر ، اسعد هرون ، حبيب كبحالة ،
علي ملحم رسلان ، الياس النجار ، احمد علي كامل ، نوري بازيدو ، نديم شومان ،
عبد الرحمن الصائغ ، محمد آقبيق ، نوري ايدش ، لطيف غنيمة ، رزق الله
انطاي ، يوسف ليان ، ديكران جيرا جيان ، احمد قنبر ، اسعد الدرويش ،
وهبي الحريري ، غالب العياش ، ابراهيم صانح الفاصر ، محمد الغانم ، شفيق
البيطار ، عيسى السرياني ، فريد اوسلانيان ، عبد الله الفتال ، جبرائيل غزال ،
عقلة القطامي ، عبد الحميد الدويدري ، حسن الجباري ، الامير مجرم بن مويده ،
عيسى اليونس ، محمد سعيد الدرويش الخ ..

وبعد ان فشل النواب في تأليف حكومة دستورية قومية وجه الزعيم
القائد العام للجيش السوري والقوى المسلحة الى رئيس الوفد البرلماني رئيس
مجلس النواب الاستاذ فارس الحوري كتاباً ومرسوماً بحل مجلس النواب .
وهذا نص الكتاب :

الى دولة رئيس المجلس النيابي الموقر

لما كان الجيش السوري الذي ساندته الامة على اختلاف طبقاتها في الانقلاب

الوطني القومي الذي قام به والذي كان يستهدف انشاء عهد ديمقراطي صحيح يعيد فيه الى الشعب حقوقه المسلوبة وحرياته المغتصبة وكان المجلس النيابي الحاضر لا يمثل في اكثرية الساحقة رغبة الناضحين وارادتهم وانما جرى انتخابه تحت ضغط الفئة الحاكمة وبشقي ضرور والتزوير والعنف والاكرام .

وكان قد ثبت بمشرات الادلة الدامغة تزوير انتخاب النواب والطعن في نياتهم . وكان الاساس الاول في اقامة حكم ديمقراطي هو القيام بانتخابات صحيحة حرة يعبر فيها الشعب عن ارادته في جو حر لا زيف فيه ولا ضغط ولا اكرام .

ولما كان هذا المجلس النيابي الحاضر الذي زورت انتخابات اكثر اعضائه والبعض الآخر أقرب الى التعيين منه الى الانتخاب قد ماشى طغيان الفئة الحاكمة ووافق في اكثر من موقف على مخالفات شائنة لدستور البلاد وقوانينها وكان في اكثرية اداة طيعة في أيدي هذه الفئة تسيّر ها كيفما تشاء الى ان أوكل الشعب السوري أمره الى جيشه الباسل فانقذه من الاوضاع الشاذة غير الشرعية الموجود فيها .

فقد قرر المجلس الحربي الاعلى للقيادة العامة للجيش السوري اصدار المرسوم المرفق ودمتم .

القائد العام للجيش والقوى المسلحة

التوقيع : الزعيم حسني الزعيم

المرسوم رقم ٢

ان الزعيم القائد العام للجيش والقوى المسلحة

استناداً على قرار المجلس الحربي الاعلى للجمهورية السورية واستناداً على

الامر العسكري رقم ٢ وتاريخ ٣١ - ٣ - ١٩٤٩

برسم ما يلي :

مادة ١ - يحل المجلس النيابي السوري وتؤلف لجنة دستورية لوضع مشروع دستور للبلاد وقانون للانتخابات النيابية العامة بالسرعة الممكنة .

مادة ٢ - تعين اللجنة الدستورية المذكورة في المادة السابقة بمرسوم يصدر عن قيادة الجيش والقوى المسلحة .

مادة ٣ - يعين موعد الانتخابات النيابية فور انتهاء اللجنة الدستورية من مهمتها المبينة في المادة الاولى من هذا المرسوم .

مادة ٤ - ينشر هذا المرسوم ويبلغ لمن يلزم .

دمشق في ١ - ٤ - ١٩٤٩ القائد العام للجيش والقوى المسلحة

التوقيع : الزعيم حسني الزعيم

وقد دعا القائد العام الزعيم حسني الزعيم اصحاب الصحف ومراسلي وكالات الانباء والصحف الاجنبية الى مكتبه في وزارة الدفاع الوطني وأدلى اليهم بتصريح جاء فيه ما يأتي :

« ان الاسباب التي دعمنا لهذا العمل ترتكز على العوامل الآتية :

اولا - الهجمات المتكررة على الجيش في مجلس النواب .

ثانياً - اظهار الجيش في مختلف المناسبات بمظهر غير لائق بشعبته كجيش عربي فني . وآخر تهمة وجهت اليه هي اتهام فريق من رجاله بالسارقين وما الى ذلك ...

ثالثاً - ما لمسناه من الشعب عامة من عدم رضاء عن الحالة في البلاد بوضعها الحاضر . وضرب القائد العام مثلاً على ذلك بعض الضباط الذين زجروهم في السجون بتهمة السرقة في حين ان التحقيق اظهر براعتهم . واتضح انهم مهملون واجبايتهم الرسمية فقط .

وانتقل الى الكلام عن الموقف الراهن فقال : لقد اضطررنا لاتخاذ هذا

الموقف للأسباب التي أوضحناها لكم وقد أدى الامر الى احتجاز حرية بعض الشخصيات مؤقتاً .

واننا ناملون على تشكيل حكومة دستورية . وقد يكون أعضاؤها من المجلس او من خارجه كلهم او بعضهم . على ان هذا لا يمنع الحكومة المقبلة من اجراء انتخابات جديدة تستفتي فيها الامة لتعرب عن ارادتها اذا رأّت ذلك ضرورياً . واجاب الزعيم عن الحركة التي وصفها بالتحريرية بأنها حركة داخلية محضة وقال : نحن جماعة عرب مؤمنون واننا لنعلن بان كل دولة عربية كانت او اجنبية تفكر في الاعتداء على حدودنا فاننا سنقاومها بقوة السلاح كما انه ليس هناك اي اتصال بهذا الشأن او غيره مع الحكومات الاجنبية .

وأضاف : اننا نهبنا المسؤولين الى مقبة التثهير بالجيش والتنكيل بسمعته ولكنهم لم يستمعوا الى نصائحنا . وقال ان هذا العمل هو عمل مؤقت وليس حكماً ثورياً ياي وجه من الوجوه . .

ثم اذاعت القيادة العامة للجيش والقوى المسلحة البيان الآتي :

الى الشعب السوري النبيل :

« اليوم افتتحت صفحة جديدة في حياة الشعب العربي في سوريا . وطويت صفحات . فتحت صفحة مجيدة لتسجيل البطولات والامجاد . وطويت صفحات ملامى بالذل والعار .

لقد رأى الجيش السوري الباسل ما آلت اليه حالة البلاد من فوضى واستئثار وخذلان . ووجد العهد الحاضر مليئاً بالمساويء والمخازي من خيانات وسرقات . من قضاء على الحريات الديمقراطية الى مخالفة الدستور والقوانين . لقد رأى الجيش كل ذلك وأيقن ان الامة سائرة بخطى متسعة نحو الانهيار والفناء فأبّت عليه وطنيته وكرامته ان يقف مكتوف الايدي . وأبّت على لبنانه نفوسهم النبيلة ان يرضوا بالذل والمبودية والفناء مصيراً لامة عظيمة

كتب لها المجد والخلود . فصمم على ان يقف هذا الموقف الشريف ويتدخل
ليعيد الامور الى نصابها . ليعيد الى هذه الامة شرفها وكرامتها وحريتها .

أقدم الجيش السوري على هذه الحركة المجيدة بنفس ملؤها الايمان
والتضحية فسجل نصراً للحرية على العبودية وللشرف على القتل . أقدم الجيش
فهز للمعالي همماً توشك ان تهمد . وذكّر بالمجد نفوساً تكاد ان تنسى . و اضاف
اسم سوريا الى اسماء الامم التي روت بدمائها جذور الحرية والديموقراطية .

اليوم اثبت الجيش السوري للعالم اجمع انه لم يزل في سوريا شعب عربي
كريم بأبى الخنوع والاستسلام . وبأبى الموت مصيراً له تحت الشمس . شعب
عربي مصمم وراء جيشه على انتزاع الاحقاد وارتقاء المعالي سلباً للخلود .

اما الشعب السوري الكريم فقد قبل هذا الانقلاب بما يستحق من اعجاب
وتقدير وتقدير . فاذا الناس يستفيقون اليوم مهللين مكبرين واذا الجماهير تزحف
لرفع افراد الجيش على الاكف وسط زغاريد النساء وتهليل الاطفال .

ان الشعب العربي في سوريا عبر أصدق تعبير عن اخلاصه لجيشه الباسل
الذي أنقذه من الهاوية وأعاد له حقه السليب ، الذي ادرك بسائق وطنيته ووعيه
فضاعة الكارثة التي جرت اليها الفئة الحاكمة ، والتي أنقذه منها جيشه الباسل .
يقف اليوم من هذا الجيش موقف الاعجاب بالبطولة الحقة والاخلاص البريء .
لقد تم هذا الانقلاب دون إراقة نقطة من دم ودون اطلاق أية رصاصة .

واليوم ان شاء الله ستتألف حكومة قومية ديموقراطية تنفذ البلاد من
أحوال الاوضاع السابقة فتؤمن للشعب جواً هادئاً للتمتع بحرياته الدستورية
وتضمن له مستوى رفيعاً من العيش الكريم يتناسب مع وطنيته الصادقة وتضحياته
السابقة ، اليوم شقت الطريق امام الشعب العربي في سوريا ليمسير قدماً الى
الامام ويحقق رسالته الخالدة .

وقد أرسلت القيادة العامة الى السكرتير العام لهيئة الامم المتحدة السيد

ترغبني لي في ليك سكسيس برقباً ، والى جميع المفوضيات العربية والاجنبية
في العاصمة السورية ككتابة ، نبأ الانقلاب الآتي نصه :

« ان القيادة العامة للجيش والقوى المسلحة في سوريا بعد ان لمست مساوىء
الحكم القائم وتأكدت أنه يؤدي بالبلاد الى الفوضى ويهدد بقيام اضطرابات
دامية ، علمت على اقامة نظام برلماني ديمقراطي صحيح ينقذ البلاد من المساوىء
الجلية ، ويبعد عنها خطر الفوضى والاضطراب ، والقيادة العامة باقدامها على
هذا العمل انما تستجيب لأماني ورغبات جميع عناصر الشعب السوري وطبقاته .
كان الشعب السوري يشكو من استهتار الفئة الحاكمة بمبادئ حقوق
الانسان وسعيها الدائم للقضاء على الروح الديمقراطية المتأصلة في قلوب السوريين .
وقد عبر الشعب السوري في شتى المناسبات بايمان وطيد وعقيدة راسخة عن
ارادته الملحة بقيام حكم ديمقراطي صحيح يحرر الشعب من العوز والجهل والمرض
والخوف وينقذه من الاضطهاد ويدعمه ليسام مع بقية الامم الديمقراطية بتحقيق
الحبر المشترك .

وبهم القيادة العامة ان تؤكد ان الدولة السورية الجديدة حافظة لالتزامات
سوريا وتعهداتها الدولية ، وملتزمة بالمبادئ الديمقراطية الصحيحة ، ومحترمة
لميثاق هيئة الامم المتحدة ، وطاملة جهدها على تحقيق آمال الشعب ورغبانه
وحماية استقلال البلاد من اي تدخل مع اقامة أحسن العلاقات وأوسعها مع
الاقطار العربية الشقيقة ونوطيد اركان جامعة الدول العربية ونوثيق الصلات
وتتميتها مع جميع الدول الديمقراطية .

وقد عمت مظاهر الابتهاج والارتياح جميع البلاد السورية مدنها وقراها
وقامت التظاهرات على قدم وساق في كل مكان ، والقيت الخطب في المساجد
والمعابد بتأييد الانقلاب والثناء على الجيش السوري الباسل وتمجيد مواقفه
وتحييد اعدائه والثناء للزعيم المنفذ لسوريا الحرة المستقلة ، وتدفت سيول
برقيات التهاني والتأييد من قواد الاطوية وآمري الكتائب ومنظمات الجيش

والهيئات الروحانية والمدنية والطلاب والنقابات ، وبالجملة من جميع طبقات الشعب السوري في مختلف أنحاء البلاد ، وقدمت الوفود من البلاد العربية المجاورة - وكانت السباقة مصر - لتقديم التهاني والتعظيمات للجيش وزعيمه ولاستطلاع الاخبار الصحيحة .

هذا وبعد اخفاق النواب في تأليف حكومة دستورية قومية واللاجوء الى حل المجلس النيابي كما تقدم الكلام ، عهد الزعيم بمهمة تأليف وزارة قومية موقفة الى السيد فيضي الاتاسي الذي لم يأل جهداً في سبيل توفيق الآراء . ولكن الحظ خانته وأخفق بدوره ، عندئذ لم يجد الزعيم مناصاً من تأليف الحكومة المؤقتة بنفسه ، وهكذا تقلد رئاسة الحكومة والدفاع والداخلية وكلم الامير عادل ارسلان بنباية الرئاسة ووزارة الخارجية ، والسيد فيضي الاتاسي بوزارة المعارف والصحة والشؤون الاجتماعية ، والسيد حسن جبارة بوزارة المالية ، والاستاذ فتح الله صقال بوزارة الاقتصاد الوطني والاشغال العامة ، والاستاذ سعد الكوراني بوزارة العدلية ، والسيد نوري ايش بوزارة الزراعة . وبدأت هذه الحكومة بدرس مشروع تأليف لجنة دستورية لوضع دستور جديد للبلاد وقانون للانتخابات العامة .

وقد أحدث الانقلاب العسكري في سوريا كثيراً من الاهتمام في عواصم العالم التي تعنى حكوماتها بالوضع العام في الشرق الاوسط وهاك ما قيل :

في هيئة الامم المتحدة - صرح المستر تريفني لي الامين العام لهيئة الامم المتحدة بقوله : ان الانقلاب العسكري الذي حدث في سوريا قد جرى وفقاً لرغبة الشعب السوري ، وانه قد تلقى بريقة رسمية تؤيد ذلك .

في بريطانيا العظمى - حصل انقلاب سلمي في سوريا حيث تسلم الجيش جميع السلطات ، ولقد صرح الزعيم حسني الزعيم القائد الاعلى بان الجيش لا يطمع بالاستيلاء على الحكم وانما يهدف السبيل للحكومة ديمقراطية صحيحة ،

وينتظر أن تؤلف حكومة دستورية في الاقرب العاجل ، وقالت « التايمس » اللندنية : ظن في أول الامر ان حركة الانقلاب في سوريا ستؤثر في علاقات سوريا الخارجية ، ولكن بيان الكولونيل حسني الزعيم بان سوريا مستقلة متمسكة بمبادئها الدولية ، وان اتفاق الهدنة الدائمة سيجري التفاوض بشأنها مع اسرائيل تدل على ان الامور الداخلية هي التي سببت الانقلاب .

وتضيف « التايمس » قائلة : « انه في اللحظة التي اصبحت فيها سوريا على قيد خطوات من الهوة - وعند ما بدأ الجيش بنهار - حدث الانقلاب » .

وصرح دبلوماسي بريطاني خبير الشرق الاوسط وعاش فيه منذ الحرب العالمية الاولى معرباً عن رأيه وعن الرأي السائد بين المراقبين الانكليز الذين يهتمون بالشرق الاوسط والشرق العربي على الاقل . قال : « ان الشرق الاوسط يتطلع الى رجل تتوفر لديه القوة الدافعة . ولا يشترط ان تتوفر فيه كل ما كان يتصف به قادة آخرون امثال مصطفى كمال او رضا شاه ولكن يجب ان يكون حازماً قوياً تنطق أفعاله اكثر مما تنطق اقواله . ولهذا السبب رحبت لندن بحكومة الزعيم في سوريا لانه وعد بعمل حاسم » .

« ومن بين الاقوال التي يرددها المستر بيغن كثيراً « الطبيعة تأبى وجود فراغ » وفي رأي المسؤولين في وزارة الخارجية البريطانية ان تلك المنطقة من العالم مهيأة اكثر من غيرها لقيام زعيم قوي يملأ ذلك الفراغ » .

وفذهب بعض الدبلوماسيين في العاصمة البريطانية الى الاعتقاد بان النظام القديم في سوريا قد أصيب ببلطمة لا يرجى له قيام بعدها . وان البلاد قد دخلت عهداً جديداً يعتمد فيه على الطبقة المتوسطة لا على الانبياء من كبار ملاك الاراضي . وان عهد « روتين » السياسة المتعثرة التي يجها عدد من الساسة السوريين الذين لا يستطيعون ان يعملوا شيئاً قد ولى وزال .

وقال السفير ولیم سترانغ الوكيل الدائم لوزارة الخارجية البريطانية في مؤتمر صحفي - اثر عودته من رحلة قام بها في بلدان الشرق الاوسط - بصدد زيارته

لسوريا : ان في مقدور السوريين الآن ان ينظروا الى مستقبل بلادهم باطمئنان
وتفاؤل في ظل النظام الذي أقامه فخامة حسني الزعيم .

وأضاف قائلاً : ان مقابلته للزعيم كان لها أثر طيب في نفسه . وانه يكنّ
لشخصيته المتوقدة كل الاعجاب والتقدير .

واستطرد بقول : انه لمس حاجة البلاد العربية الى زعماء من الشباب الناهض
لقيادتها .

واختم حديثه قائلاً : ان مشروعي الهلال الحبيب وسوريا الكبرى غير
عمليين في الظروف الحاضرة .

في امريكا - تلقت الحكومة الاميركية التقرير الثالث من وزيرها
المفوض في دمشق حول تطورات الموقف الفاشي عن الانقلاب العسكري
في سوريا . وتدرس وزارة الخارجية الاميركية هذا التقرير باهتمام . ونشرت
جريدة « نيويورك هيرالد تريبون » تعليقاً على حركة الانقلاب التحريري في
سوريا . فقالت ان قائد الجيش السوري قد قدر موقف بلاده الحاضر وحاجات
الامة وانه لا شك سيعمل على تحقيق اهدافها .

في فرنسا - تتابع وزارة الخارجية الفرنسية التطورات الناشئة عن الانقلاب
العسكري في سوريا بمحذر شديد . وتوالي درس التقارير التي تفقد عليها تباعاً
من وزيرها المفوض في دمشق .

ونشرت جريدة « لوموند الباريسية » بعد الانقلاب بقليل مقالا عن حركة
حسني الزعيم في سوريا اشارت فيه الى الاطوار التي مرت بهذه الحركة وموقف
الدول العربية منها وموقف فرنسا وبريطانيا وامريكا من الاتجاهات الجديدة في
سياسة سوريا . ثم قالت ان الزعيم دل على انه يجيد المناورات . فقد وُفق في
حركته دون ارافة قطرة واحدة من الدماء كما وُفق في التظلم على جميع التيارات
المعارضة له والتنسيق بين حركته ومختلف التيارات السياسية في الدول العربية .

ومضت الجريدة فأشارت الى موقفه الودي في بادىء الامر من الهاشميين
ثم انقلابه وتقربه الى مصر والمملكة العربية السعودية وهما الدولتان المؤيدتان
له وخاصة في الوقت الحاضر .

وقالت الجريدة : ان فرنسا تقبعت حركة الزعيم بكثير من العظم منذ
البداية . وان هذا الرجل استطاع ان يكسب انتصاراً لا بمواقفه السديدة الحازمة
فحسب بل بتصرّحاته المناهضة للشيوعية ايضاً ومع انه من انصار الولايات
المتحدة ومن مناهضي الاسرة الهاشمية فان وزارة الخارجية البريطانية لم تتناوئه
لانه يهم الحكومة البريطانية ان تكون لها السيادة والسيطرة في ميدان البترول
بالشرق الاوسط . ولهذا فانها كانت اسبق من امريكا في الحصول اخيراً على
حق تكرير ما تفتحه من البترول على شاطئ البحر الابيض المتوسط .

واستطردت الجريدة فقالت : ان الزعيم كفّل لنفسه تقريباً صداقة الجميع
وتأييد الدول الاجنبية في ميدان السياسة الخارجية . اما فيما يتعلق بالسياسة
الداخلية فانه اعتمد على انصار النظام الجمهوري الذين يعدونه الرجل الوحيد
القدير على الخيلولة دون انضمام سوريا الى الهاشميين . كما ان ميوله الوطنية
العربية تمت الامل في امكان الثأر من اليهود .

وختمت الجريدة مقالها بالاشارة الى الانقلابين اللذين وقعا في العراق .
وأولهما على يد بكر صدقي الذي اغتيل . والثاني على يد رشيد عالي الكيلاني
اثناء الحرب العالمية الاخيرة . ثم قالت ان الزعيم يستطيع ان يحقق حلمه باستعادة
عهد صلاح الدين الايوبي .

في مصر - ان الاوساط المصرية قد التزمت جانب الصمت حيال الانقلاب
في سوريا وامتنعت الجرائد عن التعليق الا البعض منها كجريدة الزمان فقد
اشارت الى ضرورة وجود عناصر جديدة في الادارات بالقطار العربية . ثم
اهابت بالبلدان العربية الى الاتحاد والتضامن .

وقالت الجريدة ان جلالة الفاروق ارسل مبعوثاً خاصاً الى سوريا لمقابلة

الزعيم القائد العام رئيس حركة الانقلاب . وقد وصل فعلاً المبعوث الخاص القائمقام محمد يوسف بك عن طريق لبنان حيث اجتمع برئيس الوزراء اللبناني اجتماعاً طويلاً قبل قدومه الى دمشق .

وعقد وزير خارجية مصر والامين العام لجامعة الدول العربية والسير رونالد كامبل السفير البريطاني بمصر اجتماعاً خاصاً طويلاً بحثوا فيه الموقف في سوريا .

في عمان - رحبت الدوائر الشعبية في العاصمة الاردنية بهذا الانقلاب وهي في انتظار وصول الاخبار الصحيحة عنه نظراً لأن جميع ما وصلها من اخبار حتى الآن جاء من مصادر أجنبية .

وقد أوفد الملك عبد الله العقيّد عبد الله التل من قواد الجيش الاردني ومتصرف مدينة القدس الى دمشق . وقصد فور وصوله دار وزارة الدفاع الوطني حيث قابل الزعيم القائد العام للجيش والقوى المسلحة في مكتبه مقابلة طويلة ثم فادر العاصمة الى عمان .

في العراق - وقد وصل الى مطار المزة على متن طائرة عراقية الاستاذ جلال بابان نائب رئيس الوزارة العراقية موفداً من قبل نوري باشا السعيد رئيس الوزارة العراقية للاجتماع الى الزعيم القائد العام للجيش والقوى المسلحة . وقد تم الاجتماع في وزارة الدفاع الوطني في مكتب الزعيم الخاص واستغرق ساعة من الزمن عاد بعدها الوزير العراقي الى مطار المزة واستقل الطائرة التي أقلته الى دمشق عائداً الى العاصمة العراقية .

وقد أعرب الوزير عن ابتهاجه لما شاهده في دمشق من الهدوء والاستقرار في لبنان - أوفد الزعيم حسني الزعيم الدكتور فريد زين الدين الى الحكومة اللبنانية وعملي الدول العربية في بيروت مرفقاً برسالة شفوية منه . وقد استقبله الاستاذ حميد فرنجية وزير الخارجية اللبنانية . ثم وفد على قصر

الوزارة رئيس مجلس الوزراء فاختمت الثلاثة للتداول في أمر الحالة في سورية وموقف حكومة لبنان من السلطات السورية الجديدة .

وقصد بعد ذلك الشيخ يوسف ياسين وكيل الخارجية السعودية ، والسيد وجيه رستم وزير مصر المفوض ، والسيد عوني الخالدي مندوب العراق لدى لجنة التوفيق ، والاستاذ فرحان الشبيلات وزير شرق الاردن المفوض في بيروت . وعقدوا في ديوان مدير الخارجية اجتماعاً سرى دام أكثر من ساعة . وبعد ارفض الاجتماع صرح وزير مصر المفوض أن البحث تناول الموقف بصورة عامة . وأن المجتمعين اتفقوا على اعتبار ما جرى في سورية قضية داخلية صرف .

في اسرائيل - بدأت الاوساط اليهودية تنظر بخوف وهلع الى السلطات الجديدة في سوريا ، وصرح ناطق يهودي رسمي بقوله : بالرغم من أن قائد حركة الانقلاب في سوريا صرح بإمكانية التفاوض معنا كما كانت قد قررت الحكومة السابقة إلا أن أملنا بالحصول على شروط مرضية قد أصبح الآن أكثر صعوبة مدة في العهد السابق .

وفي الحقيقة ان الانقلاب السوري كان حدثاً بارزاً في مجرى السياسة العربية العامة خاصة ، ولذلك اهتز العالم العربي هزة عنيفة عند حدوثه واختلقت آراء الكثيرين من سياسة العرب في تفسير أسبابه ، والتكهن عن أهدافه ، وإلى دمشق شخصت الانظار ، وإلى جاق هفت القلوب تنتظر البشائر أو النذر ، وتطارت اشاعات مثيرة عن أسباب الانقلاب وترددت أقوال خطيرة عن نوايا رجاله فوق بعض السياسة العرب ضحية لها وأشفقوا أن تكون ضحية ، وتملكهم الخوف والجزع وتمثلت امام أبصارهم أبشع الصور لمصير سوريا العزيزة على قلب كل عربي ، ومرت ساعات دقيقة رهيبة كان الوطنيون يحبسون خلالها أنفاسهم ناهياً إلى سماع أخبار الشام والزعيم حسني الزعيم ، وفي وسط هذا الجو القائم لفاق كان رجال من المؤمنين الصادقين واثقين كل الثقة من حسن

النتيجة فبذلوا جهودهم ومساعدتهم لازالة قلق الخائفين واعادة الطمأنينة الى نفوس القلقين .

وبأسرع من لمح البصر هبط دمشق رسل زبانية الاستعمار وصنائع الاجني ومطايا الصهيونية ، هرولوا اليها لتهنئة الزعيم وللشادة بعمله الفذ الرائع ، وظهرت على اولئك الرسل وعلى من أرسلهم معالم الحماس ومظاهر الزهو ، وكانوا كالمذنب الولمان ينتظر حبيته لضمها الى صدره !! فقد كان الامل بل الطمع او قصر النظر وسوء الفهم يحدوهم الى ان يحدوا بطل الانقلاب وقد وضع (الجمهورية السورية المستقلة) على صينية ذهبية أو فضية من صنع الاستعمار ليقدّمها هدية فاخرة أو قل ضحية جديدة تنحدر على مذبح مشاريعهم (الكبرى) وبرامجهم (الخصمية) .

وشخصت العيون مرة أخرى الى دمشق ، ولكنها لم تر المأساة - التي كان يبيتها الاستعمار وأنصاره سوريا - تتحقق بل رأت ما بهرها ودهشها وأزال كل غشاوة عن أبصارها ، رأت الزعيم كسياسي داهية لبق هادى ، وكمسكري صريح جريء . نابت الجنان بقضي على المناورات ، والمؤامرات ، والاقاويل ، والاشاعات ، وير كل مقدمه موأند الاستعمار ، فيذهب ما عليها من مشاريع هباء منثوراً !! فهذأت النفوس ، واطمأنت القلوب ، وابتهج المؤمنون الصادقون ، وأيقن العرب بأن حسنى الزعيم ليس بالرجل الذي يفرط قلامه ظفر بحقوق بلاده ، ووثق الناس بأن بطل الانقلاب السوري ليس بالحاكم الذي يسمح للدسائس أن تفتت سمومها الى الجسم السوري السليم .

ولما انهزم الاستعمار ومشاريعه أمام اخلاص الزعيم وتمسك السوريين بحريتهم ، وباستقلالهم الذي شيدوا صرحه على جماجم شهادتهم الابرار ، عمد بطل الانقلاب الى دعم الجامعة العربية - ذلك البنيان الذي أراد رجال الاستعمار تقويضه - الى توثيق أواصر المودة والصداقة بين سوريا والدول العربية المستقلة التي تسير على الصراط المستقيم ، والتفت الى تمكين أسباب الاخوة

والوحدة بين الشعوب العربية جمعاء ، وجاءت زيارة الزعيم لحلالة الملك فاروق المعروف بحميتيه وغيرته ، والمشهور بهبطنه الصحيح على العرب وتأييده الخالص لقضاياهم أقوى برهان وأصدق دليل على حسن نوايا الزعيم وسلامة اتجاهه .

ولاسباب كثيرة لا نرى مجالاً لذكرها انطبعت السياسة العربية العامة بمطامير الخور والوهن والاختلاف والشقاق ، وكان من جرائمها ان ضاعت فلسطين الشهيدة ، وأصبحت كرامة الامة العربية بابشع اهانة واقطع مذلة .

فطمع الاستعمار بالعرب واشتهر الخصوم بها وصار اليهود ، نعم اليهود ، يقرعون للامة العربية بالعصا ويوجهون اليها التهديد تلو التهديد ، والوعيد تلو الوعيد ! ولما تولى حسني الزعيم الامر في سوريا حاول اليهود ان يتبعوا معه عين السياسة التي اعتادوا على اتباعها مع العرب ولكنه أحبط محاولتهم ، لان يطل الانقلاب السوري أدرك سوء مغبة السياسة التي سار عليها العرب بعد ان اقتنع بما جرته تلك السياسة على العرب وعلى فلسطين من يؤس ومحن ، فدفعه اخلاصه وجراته وإيمانه الى الوقوف من اليهود الموقف الذي يفهمونه ، ومخاطبتهم باللغة التي يحترمونها ، فاذا باليهود ولاون مرة منذ ١٥ أيار ١٩٤٨ يجابهون صلابة عربية ، وحمية قومية ، فهمتوا لها وصعقوا ونكسوا امامها على اعقابهم اذلاء .

وكان يدري ان استقلال سوريا امانة في عنقه ، وكان حريصاً على حفظ هذه الامانة ، وكان يشعر ويعتقد بأن واجباً عظيماً يقع على كاهل سوريا للنأر للعروبة واستعادة كرامتها المهانة ، لذلك دأب على تقوية الجيش السوري ، الجيش العزيز الباسل الذي دلت جهود الزعيم في سبيله على انه سيكون قوة يعتمد بها لا لسوريا فحسب بل وللامة العربية .

هذا ومطمع الاستعمار بسوريا والسعي الى تحقيقه من وراء ستار كان السبب الاول لانحياز سوريا الى المعسكر المصري السعودي وهو وضع لها في الجانب الخالص للقضايا العربية ، واتجاه طبيعي يتخذ تفكير كل سوري بعيد عن المؤثرات غير القومية ، لا سيما بعد ظهور نتائج معركة فلسطين ، وسلوك

المعسكر الثاني سبيلا أدى الى عرقلة مهمة التحرير ، وابتلاء المعركة بفشل ذريع .
هذا هو الوجه البارز لتفكير الامة السورية الذي أملى عليها اتجاهها نحو
المصريين والسعوديين وما كانت سوريا لتستطيع ان تتجاهل موقف مصر
وتضحياتها الجسيمة في فلسطين حين وقف جيشها يقاتل وحده ويحابه عبء
القوات اليهودية كلها ، وكانت جيوش الهاشميين خلال ذلك تقهطى وتتشاب
وتتفرج على المذبحة ، مذبحة الكرامة والمروءة ولا تحرك ساكناً .

ولما هبت سوريا للنجدة وأزادت ارسال طابور مصفح الى فلسطين عبر الاراضي
الأردنية لم يسمح (الحلفاء) الهاشميون بمرور الطابور السوري ليقا تل في الجبهة
الجنوبية الى جانب الجيش المصري ، فالزعيم والحالة هذه يكون قد سلك سبيل
المنطق الصحيح والمبدأ القومي السليم في تحالفه مع مصر والسعوديين .

وقد تحدث الزعيم الى المستر « ليتل » المدير العام لوكالة الانباء العربية
في الشرق الاوسط في صدد سياسته العامة فقال : « لقد صرحت مراراً بأن
سياسة حكومتنا الخارجية هي محاربة الشيوعية واننا لهذا السبب سنقف الى
جانب الامم الانكلوسكسونية طامه » وبريطانيا خاصة .

ولكن الروابط التي تربد ان ناشئها مع بريطانيا يجب ان تكون على أسس
وطيدة من الصراحة المطلقة التي تكفل لها اسباب التوثق والاستقرار .

واذا كانت لبريطانيا مصالح في الشرق فان لنا مصالح في بريطانيا ، وعلى
ضوء هذه الحقيقة يجب ان تزدهر علاقتنا مع بريطانيا وتتوطد ، وهو ما
أرجوه وأتوخاه .

ثم قال ان سوريا ستصبح في السنين الخمس القادمة دولة حديثة في تقدمها
صناعياً وزراعياً وعلمياً واجتماعياً وعسكرياً ، واننا سنجهل الجيش السوري
من القوة بحيث يتسنى له مساعدة ايران وتركيا اذا هوجمتا .

وانتقل الحديث عن الدول العربية فقال : ان موقف نوري باشا السعيد

لم يكن موقفاً مشرفاً له ، وكيف يمكن دولة غير مستقلة أن تتدخل في شؤون دولة مستقلة استقلالاً تاماً ؟ وان نوري السعيد بعمله هذا فوت علينا الفرصة التي كنا نريد اقتهازها لتقوية الروابط بيننا وبين العراق .

ومضى يقول : أصار حكم القول بان مشروع سوريا الكبرى أصبح مشروعاً قديماً ، أو طرازاً عتيقاً ، لسببين أولهما ان التقدم السوري والازدهار الصناعي الزراعي اللذين ستمتتع سوريا بهما قريباً سيفتحان ثمرة كبيرة بين سوريا والحكومات الهاشمية ، وثانيهما انني قررت الانضمام الى المعسكر المصري السعودي لان هاتين المملكتين أظهرتا منتهى النبالة والمروءة نحو سوريا الجديدة .

ومن رأيي ان هذا الاتحاد المكين بين سوريا ومصر والمملكة السعودية سيؤلف جبهة قوية ضد مشروع سوريا الكبرى .

وفي وسعي ان أؤكد لكم ان حسن التفاهم بين الدول العربية وتضامنها وتعاونها لا يزال الحلم الذي يداعب شعوب هذه الدول جميعاً .

وكان للصراحة والدقة في تحديد نوايا العهد الجديد وأهدافه في سوريا أثر بليغ لدى الاوساط الدولية ، فانها لات الاعترافات والتمانيات والتوفيق والنتاج من كل جانب .

وكان من ابرز المظاهر في هذا المضمار تجلي ارادة الزعيم ورجال حكومته على الاحتفاظ اسوريا - مهما كلف الثمن - بشخصيتها الوطنية والدولية ضد اي مطمع او عبث او مؤامرة تحاك في الخفاء او العلانية تؤدي الى المساس بهذه الشخصية .

والواقع ان الزعيم وفي سوريا نكبة من أشر النكبات التي ذاقها على مر العصور ، ولم يكن الشعب السوري المفقون بلذاذ الاحلام الاتحادية الحصرية الذهبية (المبتسرة على الأقل) ليعبر ذلك اي انتباه ، فال مؤامرة على استقلالة

حيكت وراء الحجاب من نسيج راق يبهز الابصار كاد يغريه ويودي به الى
الذلة والخنوع وعبودية الصحراء ... ويكفي سوريا التاريخية أن تعود فتذكر
مسير المملكة القديمة المتعسة بعد غياب زنوبيا !!! ..

ولكن دمشق وحلب هما مدينتان عظيمتان لها من وضعها العالمي الممتاز
شأن يرفعها عن الاستسلام لمشية « اول سار غره القمر » وقد ثور سوريا
التاريخية بأجمعها اذا ما تحققت الفكرة الهزلة المقترحة لمصيرها كما نار الزعيم
مدوره ، وبدأ ذلك في قوله : « ان سوريا تقترب من العالم الحر حيث نجد
مكانها التقليدي الصحيح الذي هيأته الطبيعة لها وأنذرتة هي لنفسها ، وسوريا
بوضعها الجغرافي الراهن ومكانة شعبها لم تعد تصلح ممرأ للقوافل او مرطأ لها .
والواقع ان انتاج الزعيم سياسة الاخوة ازاء مصر التي لها اكبر شأن في
الجامعة العربية ، والمملكة العربية السعودية الثابتة في اخلاصها وصداقتها ،
ولبنان ذي المصلحة المتضمنة لمصالح البلدين الشقيقين ، والصداقة الصميمية
لباقى الدول اعضاء الجامعة العربية على شرط المقابلة ، والكف عن حركات
التشويش التي تنخر في جسم سوريا منذ سنوات كما تنخر الدودة في الثمرة
بغية اتلافها ، كانت سياسة حكيمة .

ومما يجدر ذكره ان احمد خنبله باشا وزير الخارجية المصرية صرح على
اثر الشائعات بمحشد جيوش عربية على الحدود السورية بان مصر تقاوم كل
تدخل اجنبي في شؤون سوريا ، ولفت في الوقت عينه انظار سفراء الولايات
المتحدة ، وبريطانيا العظمى ، وفرنسا ، والقائم باعمال مفوضية العراق بمصر
الى وضع سوريا ، وطلب اليهم ان يحذروا حكوماتهم من نتائج القيام بأي عمل
حربي ضد سوريا .

وقام بدوره الملك ابن السعود في ذات الوقت بإبلاغ المعتمدين السياسيين
للدول العظمى في عاصمته بأنه يعتبر اي هجوم على الحدود السورية ، كأنه
هجوم على حدود بلاده ، وانه والملك فاروق لا يقفان مكتوفي الايدي امام

سبل هذا الهجوم .

ولكن هل كان هناك في الواقع حشد جيوش عربية على الحدود السورية؟
فقد نفت بغداد على لسان وكيل وزارتها الخارجية احمد بك الراوي هذه
الشائعة رسمياً ، وبلغ هذا النفي الى الامانة العامة لجامعة الدول العربية وإلى
الحكومة المصرية عن طريق المفوضية العراقية بالقاهرة .

على أنه رغم هذا التكذيب فالأوساط العراقية في مصر فسرت الحركة
بأن حكومة بغداد عادت فاحتلت المحافر العسكرية في بعض الجهات الشمالية
التي كانت أنشأتها لمراقبة أعمال التهريب بينها وبين سوريا وتركيا ، وأن عودة
هذه الحاميات القليلة الى مراكزها القديمة لا توجب القلق والاضطراب .

أما الجهة السورية فقد أصرت على تشكيكها بقولها ان حركات القوى
العراقية جرت في ثلاث مناطق :

١ - في المنطقة التي يجتاز بها نهر الفرات الحدود السورية العراقية .

٢ - حول معسكر المفرق في اراضي شرقي الاردن قرب حدود سوريا
الجنوبية بمحاذاة خط السكة الحديدية بين عمان ودمشق .

٣ - في النقطة التي يجتاز بها طريق دمشق - بغداد الحدود السورية العراقية .

هذا وقد وقفت الازمة السورية العراقية عند هذا الحد .

أما حكومة الزعيم فقد سارت في تحقيق منهاجها المادف الى ازدهار البلاد
وعمراتها شوطاً كبيراً . فبدأت في ابرام اتفاقية النقد بين سوريا وفرنسا .
واتفاقية شركة التابلان الاميريكية المتعطلين وأدخلتها في حيز العمل . ثم
أصدرت بضعة قوانين هامة استمدت نصوصها من روح العصر الحديث .
كالقانون المدني والتجاري . والاعواق التدريية والعقوبات الجديد . ومشاريع
توزيع بعض املاك الدولة على المعوزين . وتعزيز الجيش الخ ... وعنت بصورة
خاصة برأي الشعب السوري في الانقلاب . وفسحت أمامه المجال ليقول كلمته

في هذا الانقلاب ، وفي سياسته زعيمه . وحددت يوم ٢٥ حزيران ١٩٤٩ موعداً للاستفتاء . وكان قد صدر في ٢٢ حزيران ١٩٤٩ مرسوم تشريعي يتضمن تشكيلات وزارة الدفاع الوطني جاء في مادته الاولى ما يلي :

« ان رئيس الجمهورية هو القائد الاعظم والمرجع الاعلى لجميع القوات المسلحة ، ويستمد جميع القادة سلطتهم منه . وهو الذي يعين رئيس الاركان العامة للجيش وقادة الفرق . ويقاض على اقتراح وزير الدفاع وموافقة مجلس الوزراء يحمل فخامة الرئيس اذا كان من العسكريين أعلى رتبة عسكرية في الجمهورية ويتراأس مجلس الدفاع الاعلى . »

ويظهر ان الرأي العام في البلاد السورية كان شديد الميل لترشيح الزعيم الى رئاسة الجمهورية . وبدا ذلك في اجماع الصحافة السورية على تأييد هذا الترشيح وقدم الوفود الى العاصمة بهذا القصد . فقد قدم وفد من منطقة العلويين بينهم عدد من حزب الشعب ليعرب للزعيم عن ولاء واخلاص سكان محافظتهم . وعن شكره للعناية الخاصة التي أبدتها في برنامج لرفع شأن اللاذقية وخاصة ما يتعلق منها بتنظيم مينائها . وعن تهنيئته مقدماً بالرئاسة المرشح اليها . وكتبت جريدة الجبل التي تصدر في السويداء ان جبل الدروز بأسره يرشح الزعيم للرئاسة العليا . وان يوسف باشا الاطرش بن عبد الغفار باشا أعلن الولاء للزعيم . وان هائل وعلي ونجيب الاطرش ورؤساء أسرة طامر أرسلوا البرقيات بتأييد ترشيح الزعيم لرئاسة الجمهورية .

وكتبت جريدة « القبس » الدمشقية تقول : لا يوجد أحد - على علمنا - يفكر بترشيح نفسه للرئاسة العليا . وليس من ينكر بان فخامة الزعيم هو المرشح الاوحد لها . فانتخابه بالاجماع دون منافسة يساعده على تحقيق برنامج الاصلاح في وقود البلاد في طريق النجاح .

وقالت جريدة « النصر » الدمشقية : ترفض الامة السورية اعفاء الزعيم من العبء الثقيل الذي قسم له . وان انتخابه بالاقتراع العام - اي الاستفتاء

الشعبي - لا يضعه تحت مظلة مجموعة من الساسة ، أو سلطة طائلية ، أو نفوذ طائفي ، بل يعيده الى فضل الله والجيش الوطني الذي تتكون عناصره من الحمقى ودمنا .

أما الاستفتاء الملمع اليه فكان يقوم على الاجابة عن اربعة أسئلة هي :

١ - هل تريدون ان ينتخب رئيس الجمهورية لأول مرة من الشعب بإقتراع السري العام من بين السوريين المتمتعين بحقوقهم المدنية الذين أكملوا عند ترشيحهم سن الأربعين ، ويعلن انتخابه من لدن مجلس الوزراء ، وتحدد مدة رئاسته في الدستور ؟

٢ - هل تريدون أن يخول رئيس الجمهورية بمقتضى مرسوم اشتراعي يتخذ في مجلس الوزراء وضع دستور جديد خلال مدة لا تتجاوز اربعة شهور من تاريخ انتخابه على أن يصدق من الشعب بطريق الاستفتاء المباشر او من قبل مجلس النواب ؟

٣ - هل تريدون تخويل رئيس الجمهورية فيما يقوم وضع الدستور وتصديقه حق اصدار المراسيم التشريعية بما فيها المراسيم ذات الصفة الدستورية المتخذة في مجلس الوزراء ؟

٤ - هل تريدون اعتبار السلطة الممنوحة لرئيس الجمهورية المبينة في السؤال الثالث ذات مفعول يشمل المراسيم التشريعية الصادرة منذ ٣٠ آذار سنة ١٩٤٩ ؟

وفي يوم ٢٥ حزيران ١٩٤٩ أجريت الانتخابات السورية . وأقبل الشعب عليها اقبالا منقطع النظير . وأظهر الناخبون حماساً ونشاطاً في ممارسة حقهم الانتخابي . وطاف بالدوائر الانتخابية رجال السلك السياسي الاجنبي وفريق كبير من الصحفيين من مختلف الجنسيات وشاهدوا عملية الانتخاب والحرية التي تمتع بها الناخبون .

وفي الساعة العاشرة والنصف من صباح ٢٦ حزيران ١٩٤٩ اجتمع

مجلس الوزراء برئاسة نائب الرئيس الامير حادل ارسلان وكانت غرفة الاجتماع
تفص بالصحفيين والمصورين ومراسلي وكالات الانباء .

وبعد قليل أعلنت نتائج الانتخاب والاستفتاء بقرار تاريخي موقع من
جميع الوزراء ، وقد بلغ عدد الناخبين ٨١٦٠٣٢١ وعدد الذين اشتركوا فعلاً
في الانتخابات ٧٣٠٠٠٣١ نال حسي الزعيم منها ٧٢٦١١٦ صوتاً ، ولما كان
هذا الرقم يتجاوز الأغلبية المطلقة فقد أعلن انتخاب الزعيم رئيساً شرعية
للجمهورية السورية .

اما نتائج الاستفتاء فهي كما يلي :

١ - نال السؤال الاول ٧٢٨٠٧٢٠ صوتاً بالايجاب .

٢ - ونال السؤال الثاني ٧٢٧٠٤٨٢ صوتاً بالايجاب .

٣ - ونال السؤال الثالث ٧٢٧٠٤٣٥ صوتاً بالايجاب .

٤ - ونال السؤال الرابع ٧٢٧٠٥٥٢ صوتاً بالايجاب .

وبنص هذا القرار على نشر هذه النتائج وابلاغها لمن يلزم لتنفيذ أحكامها
واعلنت هذه النتائج بحضور الزعيم وأمين سره الخاص السيد نذيرفنصه
وعلى اثر ذلك أطلقت المدافع مائة طلقة وطلقة في العاصمة والمحافظات
وأعلنت وزارة الخارجية النتائج المتقدم ذكرها الى جميع الهيئات السياسية في
دمشق والبعثات الدبلوماسية السورية في انحاء العالم ، وكان قد انتظم في حين
الوقت موكب الرئيس المشير متوجهاً نحو القصر الجمهوري وسط الزينات والاعلام
السورية ، والجماهير المحتشدة تحميه بهتافات صاحبة ، والنساء يزغردن وينثرن
الزهور عليه وعلى الموكب .

وفي الساعة الحادية عشرة وصل الموكب الى القصر الجمهوري حيث اخذت
تقد وفود المهنيين .

ووجه الامير حادل ارسلان كتاباً الى فخامة الرئيس قدم فيه استقالة

الوزارة متمنياً للامة عهد مجد ورخاء وتحقيق أمانى سوريا والعرب . وهذا
قص الكتاب :

« أما وقد رفعكم الاقتراع الشعبي العام الذي تم يوم السبت الموافق ٢٥
حزيران ١٩٤٩ الى منصب رئاسة الجمهورية فاني اتشرف باسمي واسم زملائي
أصحاب المعالي الوزراء بان أقدم اليكم باستقالة الوزارة التي كان لي شرف
رياستها بالنيابة عنكم ، وفي هذا اليوم الذي يحطو فيه الانقلاب بالبلاد خطوة
جديدة ويظهر فيه لحكم الشعب عن طريق الاستفتاء وانتخاب الرئيس الاعلى
يسعدني وزملائي ، بعد ان رافقنا العهد الجديد في احوال كان رائدا فيها
التعاون على تذليل عقباتها في سبيل اهدافه العامة ان نعرب لفضاحتكم عن حسن
تفانياتنا بان يكون عهد رياستكم عهد مجد ورخاء في ظل حكم ديمقراطي قائم على
دائم وطيدة من الثقة بكم والاخلاص له ومحقق لآمال الشعب في نهضة حقيقية
عامة ، وزيادة في قوة جيشنا المجيد خاصة ، وان يتولى الله فضاحتكم بتأييده
وتوفيقه لصيانة البلاد في حريتها وكرامتها وتحقيق ما نصبو اليه العروبة من
أمان رفيعه .

« وتفضلوا يا صاحب الفخامة بقبول اسمى شعور الاجلال والاحترام » .

وهذا رد الزعيم :

تلقيت كتاب معاليكم الذي قدمتم به استقالة الوزارة التي توليت قيادتها
رياستها بإدارة واخلاص ، وأرى من الحق على اذ اقبلها اذ اشيد بما لقيته لديكم
ولدى زملائكم خلال المدة التي شاركتهم فيها مسؤولية الحكم من وطنية
صادقة وغيره شديدة على الصالح العام ، وان أسجل الاعمال التي قصتم بها في
غضون مدة قصيرة محققين بذلك قسما وافراً من غايات التقدم والاصلاح التي كان
يهدف اليها الانقلاب ، واني اذ اشكر لكم وللسادة الوزراء ما أعريتم عنه في
كتابكم الكريم من تمنيات لشخصي وللعهد الجديد ارجو ان تتأكدوا من اني
أحفظ في نفسي اجل ذكرى لمعاونتكم واخلص المودة لكم ولزملائكم الاكارم .»

وأصدر فخامة رئيس الجمهورية في ٢٧ حزيران ١٩٤٩ مرسوماً بقبول
استقالة الوزارة وتكليف السيد محسن البرازي وزير سوريا المفوض بمصر
بتأليف الوزارة الجديدة . وقد ألفها على النحو الآتي :

السيد محسن البرازي	للرياسة والحارجية والداخلية
السيد حسن جبارة	للمالية والاقتصاد الوطني
والواء عبد الله عطفه	للدفاع
والامير مصطفى الشهابي	للمدلية
والسيد فتح الله صقال	للاشغال العامة
والسيد خليل مردم بك	للمعارف
والسيد نوري ايش	للزراعة

وأذاع الزعيم بياناً على الشعب يشكره على ثقته ويعاهد الله على خدمة
الامة باخلاص الى النهاية .

وأملت العاصمة السورية بعثات الشرف العربية لتهنئة الزعيم وحكومته
بالعهد الجديد . وفي رأسها بعثة مصر الملكية المؤلفة برياسة الفريق عمر فتحي
باشا كبير ياوران جلالة الملك فاروق ومن الميرالاي محمد يوسف والبكباشي
شفيق مهنا بك ياور جلالاته . وصرح سعادة الميرالاي بان سوريا في عهدها
الجديد ستقفز قفزة نحو المجد والعلى . وسيستطاع التاريخ صفحة جديدة انقضتها
وحبها للقدم والازدهار في ظل فخامة رئيسها الاعلى الجديد المهبر حسني الزعيم .
ثم بعثة جلالة الملك عبد العزيز آل سعود المؤلفة من معالي الشيخ فؤاد حمزة
وسعادة الشيخ عبد العزيز بن زيد . وبعثة ليمان المؤلفة برياسة دولة السيد
رياض الصلح من معالي الاستاذ فلييب تقلا وزير الاقتصاد وسعادة السيد ناظم
العكاري مدير مكتب رئاسة الوزارة والجنرال فؤاد شهاب القائد العام للجيش .
وتوافد على القصر الجمهوري للتهنئة رجال السلك السياسي الاجنبي الممثلين

الذى الحكومة السورية وهم الوزراء المفوضون لروسيا وامريكا وبريطانيا
العظمى وفرنسا وتركيا وبلجيكا والارجنتين واطاليا واسبانيا واليونان
والافغان الخ .

وكانت من جملة الوفود الكثيرة التى أمت القصر الجمهوري وفد من جبل
الدروز ضم نخبة مختارة من ذوي المكانة الرفيعة يمثل الجبل على اختلاف احزابه .
وقد أعرب هذا الوفد لفخامة الرئيس عن عظيم سرور سكان الجبل قاطبة
بانتخاب فخامته باجماع البلاد رئيساً اول . وأكد لفخامته بلسان زعماء الجبل
الاخلاص والتأييد لفخامته ولعمدة الزاهر وتعليق الآمال بوصول البلاد الى
ما تصبو اليه من الرفعة والازدهار والرفاه في هذا العهد . وكان لهذا التأييد
أبلغ الصدى وأطيب الأثر .

وقد تبودل اهداء الاوسمة الرفيعة بين جلالة ملك مصر ورئيس الجمهورية
السورية . كما ان المسيو سير وزير فرنسا المفوض بدمشق قدم الى القصر
الجمهوري يرافقه الكومندان ده سين مكلفاً من قبل المسيو راماديه رئيس
الوزارة الفرنسية ووزير الدفاع بأن يقدم الى الرئيس المشير هدية الحكومة
الفرنسية . وهي عبارة عن بندقية شرف كان قد أهداها المجلس الاول في عهد
نابليون الثالث لعريف في جيش الحملة الايطالية ، وبندقية للصيد كانت تخص
نابليون الثالث ، وسيف شرف للخيالة من العهد البونابرتي . وذلك ضمن
حافضة مرفقة بالعبارة التالية : « تذكاراً لشعور الاحترام والصداقة الدكان بين
جيوش البلدين » .

هذا وقد أخذت الحكومة الجديدة تطرق أبواب الإصلاح ومعالجة العمال
الموزونة . وأول عمل باشرفته كان منصبياً على جهازها الداخلي فعزمت على
تفقيته من الادران . وأصدرت مراسيم التسريح التي جاءت بحملتها صائبة وان
لحق بعض المسرحين الذشيطين غبن كان سببه رؤساؤهم غير العادلين او غير

المنصفين... وفرضت على سائر موظفي الدولة أن يؤدوا القسم التالي المنصوص عنه في المرسوم رقم ٥٢ :

« أقسم بالله ان أقوم بتأدية مهام وظيفتي بشرف وأمانة وألا انتسب في الحال او الالةقبال الى أي حزب سياسي ، أو أن أقوم بأي نشاط سياسي دمت في الوظيفة » . أما موظفو وزارة الخارجية فيقولون :

« ألا أقوم ما دمت حياً بأي نشاط سياسي لا يتفرع عن مهام وظيفتي » .

أما الجيش دطمة الذود عن سلامة الوطن وحارس الحركة التحريرية الداخلية فقد اولت شؤوننه حكومة الزعيم عناية خاصة لتحقيقاً لرغبة القائد الاعلى في قوله : « سنجعل الجيش السوري من القوة بحيث يتسنى له مساعدة ايران وتركيا » ، وبدأت يتمخض بص يوم أفسحت فيه المجال للامة السورية للقيام بما يتوجب عليها نحو الوطن أسمته « يوم الجيش » . في هذا اليوم تدفقت التبرطات على خزائن الدولة بشكل مدهش تجلى فيه السخاء والجود بأنهم معانيتها إذ بلغت (٨٥٥٠٠٠٠٠) ليرة سورية . وكان كبار علماء العاصمة قد وجهوا نداء راعياً الى الشعب السوري في هذا الصدد جاء فيه ما يلي :

ما عرف التاريخ عزاً ولا مجدداً ولا مدنية ولا حضارة كالتي كانت للعرب . سادوا العالم وفتحوا الارض وملأوها علماً وعدلاً وأمناً ورخاء . واذ بهذه الامة اليوم على كثرة عددها وسعة مالها واقتباسها الشيء الكثير من مدنية الغرب وتعاليمه تصاب بضربة قاصمة وهزيمة شنعاء منكرة من قبل حفنة من اليهود أبعد الناس عن تفهم معنى الانسانية تساندها أمم جعلناها قبلتنا في كل شيء حتى أضحي من العار أن يتحرك أحدنا حركة او يخطو خطوة دون أن ينال موافقة تلك الامم . فالى اين يا أمة العرب ولماذا هذا الاسترسال ؟

لقد كان اسلافنا يتمسكون بالتعاليم التي فرضها خالق البشر لمصلحة البشر . وهو أعرف بما يصلح أمرهم بينهم . فكان لا سلافنا ذلك العز والسود والمجد والمنعة .

لقد تفهموا حقيقة هذه الحياة وعرفوا ان لا فضل لقوي على ضعيف ، ولا لسيد على مسود ، فكانوا جميعاً أخوة متحابين كالجسد الواحد اذا اشتكى منه عضو اهتز له ساير الجسد . فلا أحزاب ، ولا أنساب ، ولا عشيرة ، ولا قربي ، ولا عصبية ، ولا زلفى .

تعلموا من رسول الله صلى الله عليه وسلم التضحية وبذل النفس وانكار الذات والتودد عن حياض الوطن فضحوا بأرواحهم وأموالهم وأولادهم . فهذا ابو بكر الصديق يأتي بماله كله فيضعه بين يدي رسول الله (صلى الله عليه وسلم) فيقول له : ما أبقيت لـمـالك ؟ فيقول : الله ورسوله . وهذا هو عمر بن الخطاب رضي الله عنه يأتي الى رسول الله بنصف ماله . وهذا هو عثمان بن عفان يجهز جيش العسرة بالم جمل بأقتابها ومائة فرس وعشرة آلاف دينار . لقد استقبلوا الموت فكتبت لهم الحياة .

أيها الشعب الكريم

لا عذر اليوم لأحد في الاحجام عن بذل المال الا الشح وضعف الايمان . لا سيما وقد تولت تسليح الجيش يد صادقة مخلصة نزيهة أخذت على طاعتها محو العار والسير بنا الى طريق الفخار بمزيمة صادقة وايمان راسخ فعلينا واجب بذل المال ، وعلينا واجب الالتفاف حول المخلصين من الرجال .

ولقد أوجب الله علينا هذا وذلك لان ذلك من أعظم الواجبات وأفضل المقدسات .

فيا أيها الشعب الكريم

انها لطخة عار في جبينكم لا يمحوها الا السلاح والعتاد والعدة وبذل المال والسخاء وجمع الكلمة وتوحيد الصفوف فساهموا بذلك كله وضحوا في سبيل تقوية سواعد أبنائكم الذين برهنوا عن عقيدة وايمان وشجاعة وثبات . فان تقاسمتم عن هذا الواجب ، لا سمح الله ، فسوف تذوقون سمرارة هذا التقاسم .

السوف يدعو عليكم أولادكم وأحفادكم لأنكم ستورثونهم ذلاً وعاراً قد لا يقدرّون على دفعه .

قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) من جُمز غزياً فقد غزا ، ومن خلف غزياً في أهله فقد غزا . وقال الله تعالى : قل إن كان آباؤكم وأخوانكم وعشيرتكم وأموال اقترفتكموها وتجارة تخشون كسادها ومساكن ترضونها أحب إليكم من الله ورسوله وجهاد في سبيله فتربصوا حتى يأتي الله بأمره . والله لا يهدي القوم الفاسقين .

محمد سعيد حمزة - محمد عزيز الحاني
محمد شكري الاسطواني - احمد الفاسمي
محمد مكي الكتاني - ابو الخير الميّداني
احمد الدقر

وقد وضعت الحكومة موازنة استثنائية للتسليح . وفرضت لتغطية نفقاتها ضرائب استثنائية ايضاً عرض تفاصيلها وزير المالية في مؤتمر صحفي حيث قال : كانت حالة سوريا في مختلف أوضاعها قبل بدء العهد الجديد شديدة الخطورة إذ كان هناك جيش رديء التسليح وخزينة خاوية خالية . ورغم ان الموازنة كانت ضخمة محتقنة بأرقامها البالغة ١٦٠ مليون ليرة سورية لم يكن يلحظ فيها شيء مبلغ لشراء خرطوشة واحدة . وكانت اسرائيل قد بدأت تجهيل بنظرات الشهوة حول اللقمة المغربية ، فالتسلح والحالة هذه أصبح اليوم من الضروريات البالغة التي تفوق كل اعتبار . ولكن التسليح يحتاج الى المال !

وليس من الانصاف ان يؤخذ هذا المال من جميع المواطنين ، والحكومة لا تريد فرض ذلك على الطبقات الوسطى والفقراء ، بل تريد ان تشترك الأثرياء في هذا الواجب المقدس ، فهناك أفراد وشركات درت عليهم الحرب الأخيرة أرباحاً طائلة . فمن العدالة ان يساهموا اليوم في تعزيز الدفاع عن وطنهم .

وهذا بيان النفقات الملحوظة :

٧٧٦٠٠٠٠٠٠٠ (١)	للمدفعية والطيران والبحرية
٥٠٠٠٠٠٠٠ (٢)	للاسلحة الميكانيكية
٢٠٠٠٠٠٠٠ (٣)	للتحصينات والطرق الاستراتيجية
٥٠٠٠٠٠٠٠ (٤)	للابسة والتجهيزات
١٠٠٠٠٠٠٠ (٥)	لنفقات الجباية والفائدة
٩٠٠٠٠٠٠٠٠	المجموع

وصدر بلاغ رسمي يشير الى ان مجلس الوزراء قرر منح وزارة الدفاع الوطني اعتماداً اضافياً قدره ٢١ مليون ليرة سورية .

وشرعت الحكومة باتخاذ التدابير الالة الى تحقيق برنامج الجيش، وأعلن الزعيم رسمياً بعد ذلك بقليل « أن الجيش السوري أصبح اليوم أقوى من الجيش العراقي ، وانه يتوقع ان يقطع هذا الجيش شوطاً كبيراً في طريق الكمال بعد فترة قليلة » .

وكانت لجنة الدستور التي شكلها الزعيم ووضعها تحت اشراف القانوني الكبير الدكتور عبد الرزاق السنهوري باشا (رئيس مجلس الدولة بمصراليوم) قد انتهت من وضع القواعد الاساسية للدستور الجديد ، وسوف تنشر بعد الفراغ منه نهائياً بوضع قانون جديد للانتخابات تمهيداً لاعادة الحياة النيابية الى البلاد بأسرع وقت ممكن .

وسئل الاستاذ العلامة فارس بك الحوري عن رأيه في الدستور الجديد فأجاب :
« لا أستطيع ان أبدي رأياً في الدستور الجديد ما دمت لم أطلع عليه وأن كفت قد علمت انه دستور نسخ الكثير من الدستور القديم واستوحى أكثر مواده من دساتير عالمية مختلفة ، أما اعادة الحياة الدستورية في سوريا فأمر ضروري ، وفترة الانقلاب يجب الا تطول . على ان تصريحات الرئيس المباشر

تنص على رغبته في ذلك ، واني لارجو ان يوفق الى استقرار عاجل يدعو الى الطمأنينة ، ويثبت على الخير والرفاهية .

على انني استطعت الوقوف من مصادر مسؤولة على بيانات كثيرة عن الدستور السوري الجديد واعادة الحياة الدستورية الى سوريا ، والدستور الجديد يستند في كثير من مواده الى ميثاق هيئة الامم المتحدة وخاصة ما تعلق منها بالحريات الشخصية وتأليف الاحزاب والعقيدة السياسية ، كما انه نص على إلغاء الطائفية بصورة قاطعة . أما أسسه فقد بنيت على المبادئ الأساسية للتشريعين اللاتيني والاميركي ، وحدد اختصاصات السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية وأقر ان تكون شؤون التربية والتعليم على هدى ميثاق «الاونسكو» كما منحه للمرأة السورية كثيراً من حقوقها .

وما يذكر في مجال المقارنة بين الدستور القديم والدستور الجديد ، ان الاول نص على ان يكون الحكم جمهورياً في حين ان الثاني نص على ان يكون الحكم جمهورياً ديمقراطياً ، كما نص على ان يكون رئيس الجمهورية متمتعاً بالحقوق المدنية التي تؤهل لهذا المنصب دون التعرض لدينه بينما كان الدستور القديم ينص على ان يكون الرئيس مسلماً .

أما مدة الرئاسة فقد حددها الدستور الجديد بسبع سنوات ولا يجوز اعادة انتخاب الرئيس من الشعب مرة اخرى بأي حال من الاحوال بل اشار الى انه في حالة انتخاب الرئيس للمرة الثانية يكون مجلس النواب وحده هو صاحب الحق في ذلك ، وبستدل من ذلك على ان فخامة الزعيم سيكون رئيساً للجمهورية السورية مرة واحدة وسبع سنوات فقط ، ومن المعلوم ان الدستور القديم كان يحدد مدة الرئاسة بخمس سنوات على الا يترشح الرئيس مرتين متعاقبتين ، غير ان البرلمان السوري السابق أجاز تجديد انتخاب السيد شكري القوتلي ، فكان ذلك سبباً رئيسياً من الاسباب التي أدت الى انهيار النظام القديم على يد الانقلاب السوري .

ولم يجعل الدستور الجديد الوزارات مسئولة امام البرلمان بحيث تستمر في الحكم اذا منحها ثقته ، وتقدم استقالتها اذا لم يمنحها هذه الثقة ، بل انه وان التي مسئولية على الوزارات امام البرلمان جعل اقالتها من حق رئيس الجمهورية في اي وقت .

كما جعل الدستور الجديد مدة مجلس النواب خمس سنوات بدلا من اربع ، ومنح رئيس الجمهورية حق حل المجلس مرتين فقط في غضون مدة رياسته على الا يزاول هذا الحق الا في المدة الواقعة من بعد توليه الرئاسة بسنة واحدة الى ما قبل انتهاء مدة هذه الرئاسة بسنة ايضا ، والغاية من هذا التحديد في المرة الاولى هي ايجاد الفرصة لمعرفة ما اذا كان مجلس النواب جديراً بالبقاء ام كان الامر على العكس ، والغاية منه في المرة الثانية هو العمل على ايجاد جو صالح لانتخاب مجلس جديد نهض بما لم يتم من الاصلاحات في عهد البرلمان المنحل دون ان يكون لرئيس الجمهورية مطمع شخصي مادام الدستور قد جعل رياسته مرة واحدة في العمر ، وهذا على عكس الدستور القديم الذي كان يجعل من حق الرئيس حل مجلس النواب في اي وقت يشاء .

وبينا كانت الامور جارية في مجراها الطبيعي السائر في طريق الاصلاح والازدهار والاستقرار ، واذا تفاجأ البلاد السورية بانقلاب عسكري ثان يطوح بالروؤس المدبرة ويفصلها عن اجسادها كما سيأتي الكلام عنه بعد .

٢ - الانقلاب الثاني

في الساعة الثالثة من صباح يوم ١٥ آب سنة ١٩٤٩ وقفت امام قصر المشير حسني الزعيم في دمشق سيارات مصفحة ، وفي دقائق كانت السيارات تحاصر الدار ، ثم نزل منها ضابط كبير يتبعه عدد من صفار الضباط والجنود واشتبكوا مع حرس القصر في معركة صغيرة تبودلت فيها الطلقات النارية ، وبعد قليل ساد الهدوء المكان واقتحم الضابط القصر حتى وصل الى غرفة المشير حسني الزعيم رئيس الجمهورية السورية وطلب الى الرئيس ان يتبعه ففعل ، ثم اقتاده الى الخارج وأركبه سيارة مصفحة وسار الركب الى قلعة المزة التي تبعد حوالي عشرة كيلو مترات عن دمشق .

وفي الوقت ذاته كانت بضع سيارات مصفحة تحاصر منزل الدكتور محمد البرازي رئيس الحكومة الذي اقتيد هو الآخر الى قلعة المزة ، وتألف مجلس عسكري برئاسة الكولونيل سامي الحناوي وحوكم فضيلة الزعيم والدكتور البرازي بتهمة خيانة البلاد ، وصدر قرار المجلس باعدامها رمياً بالرصاص ونفذ القرار بالحال .

وتولى الكولونيل سامي الحناوي مقاليد الامور مؤقتاً ، وقد أعلن انه سيعتزل الحكم عند ما يتولى تصريف الشؤون رجال السياسة وقد يكون ذلك في غضون يوم او يومين ، وأكد انه متى تألفت الوزارة سينسحب الجيش من السياسة .

وقد تزعم حركة الانقلاب عشرة من كبار الضباط في الجيش السوري كانوا من أخلص أعوان الزعيم حتى تولى مقاليد الامور في سوريا .

وكوّن هؤلاء العشرة مجلساً حريباً لتصرف الشؤون الادارية والتشريعية في البلاد الى ان تقام « وزارة تمثل الشعب » .

ويتألف المجلس من الزعيم سامي الحناوي رئيساً وعضوية الضباط : ربيع الكلاس ، وعلم الدين القواس ، وأمين ابو عساف ، ومحمد معروف ، وعصام مريود ، وخالد جادا ، ومحمود الرفاعي ، ومحمد دياب ، وحسين الحكيم .

وعند الظهور دعا رئيس المجلس الحزبي عدداً من رجال السياسة الى الاجتماع فيه ومن بينهم السادة فارس الحوري ، وفيضي الاتاسي ، وزكي الخطيب ، ومفيد العجلاني ، وسامي كبراء ، واكرم الحوراني ، وحسن الحكيم ، وصالح البيطار ، وأمين الجمفري ، وشاكر العاص ، ومعرف الدواليبي ، وعيسى السرياني ، ووافيقاً من النواب السابقين .

وقد افتتحت الجلسة بحضور صاحب الدعوة واللواء عبد الله عطفة في مقام وزارة الدفاع وبدأ الحديث اللواء عطفة بقوله :

ان انقلاب ٣٠ آذار الفائت كان يقصد منه ازالة اسواء الحكم الماضي وتوطيد دعائم الحكم لضمان العدل والسعادة للامة ، ولقد قام الجيش بذلك الانقلاب وساند بعمله هذا الذين دعوه اليه مخلصاً فيما قام وما كان يرغب من وراء ذلك اي هدف سياسي ، ولما بدا للجيش بعد ذلك ان الغاية من الانقلاب تحولت الى استثمار وغايات تجاوزت الاسواء السابقة من عبث بالقوانين وضفت على الحريات الشخصية والتلاعب باموال الامة ، ثارت ثائرتة . ان رجال الجيش الذين قاموا بالانقلاب الاول هم الذين قاموا اليوم بالانقلاب الثاني ، وقد استهدفوا في ذلك غاية نبيلة جداً ، ولا يريدون من وراء هذا العمل الا اعادة الحق الى فصايه وتسليم امور الدولة الى الشعب .

لذلك دعوت أصحاب الرأي من الموجودين في العاصمة كما دعونا اشخاصاً

آخرين من بقية المدن لنضع بين أيديهم مقدرات البلاد وليتخذوا القرارات اللازمة لتأسيس حكومة صالحة تقوم على أساس العدل واحترام القانون والحريات الشخصية والاجتماعية ، وسيقف الجيش بعيداً عن كل تدخل سياسي لمراقبة الاعمال حتي اذا قامت الحكومة بتسيير الامور بما يعود على الوطن بالسعادة والطمأنينة ترك لها حرية العمل . ويكون رجال الجيش قد ادوا بذلك أفضل الخدمات لوطنهم ، وحسبهم هذا الفخر من القيام بالواجب .

وهنا قدم اللواء عطفة بطل الانقلاب الزعيم سامي الحناوي وقال :
أقدم لكم الزعيم سامي الحناوي بطل الانقلاب الثاني ومن اركان الانقلاب الاول فوقف الحاضرون وحيوه بكل احترام .

فارس الحوري - لا بد من الرجوع الى الوراء قليلا ، لقد زارني الزعيم حسني الزعيم يوم الانقلاب الاول ، وأكد لي بان الجيش لا يريد التدخل في ادارة البلاد ، وهو يريد فقط انقاذها من الميومة السابقة وافراغ الحكم في قالب صالح ، وأكد لي مراراً بأنه لا يريد شيئاً لنفسه ولا للجيش سوى ان يكون احد الضباط وزير دفاع اذا أردنا .

هذا ما قاله الزعيم ، وطالما حدث ما حدث ويقطع النظر عن ان ذلك كان قانونياً ام لا فان نجاحه ورضى الشعب عنه جعلاه قانونياً وقد قلت : ان الانقلاب مخالف للدستور وتنفي ان تعود الحياة الدستورية للبلاد باقرب ما يمكن ، فأكد لي ان هذه هي نيته ، واعتبرت الامر واقماً ولا يمكن ازالته الا بمثله ، واتكلنا على الجيش لتستقر الامور ويعود الحكم الديمقراطي الى سابق عهده ، وقد ساعدت الدول هذا الامر فراراً من حرب اهلية .

وأبلغني الزعيم المنهاج الذي سيسير عليه فكان حسناً ، ولكن التحول بدأ فيما بعد ، وفي الاجتماع الثاني طلب ان يتولى وزارتي الدفاع والداخلية وتذاكر النواب عندي في الموضوع ، وساند اكثرهم الانقلاب تخلصاً من اسواء الماضي ثم لعبت روح الفرور والطمع دورها .

وحدث ما حدث وبدأ الاستياء ، ومن حسن الحظ ان اخواننا الضباط انتبهوا للامر وعرفوا اتجاه الشعب وأعادوا الكرة لوضع حد للحالة وقاموا بالخطوة اللازمة ولا تعرض للشكل الذي رأوه .

والان وقد وصلنا الى الامر الواقع فلا رئيس جمهورية ولا رئيس وزارة . وأعلمني حضرة الزعيم الخناوي ان مجلس الدفاع يقوم على مصلحة البلاد ريثما تتألف حكومة .

ان لي الثقة التامة بمن قاموا بالانقلاب بان يحافظوا على الامن وهذا يمكن لهم ، لان الشعب مطمئن بحمد الله ولا يريد شرأ وهو يرضى بما وقع مادام يستهدف المصلحة العامة .

بقي أمر خارجي ، تعلمون ان صدى انقلابين في الخارج موجب للنقمة ولكن بما انه وقع فلا بد من افراده في قالب قانوني ولا يجوز ان يطول امد استلام السلطة العسكرية زمام الامر ، وكنت قلت للزعيم السابق انك في جو ارباب وانك معذور . ولكن لا يجب ان يطول ذلك لانك تخسر الموقف داخلا وخارجاً . والعمل المنتج الان هو الاسراع بافراغ الحالة الحاضرة في قالب قانوني يعبر عن ارادة الامة ولا أعرف بماذا يفكر حضرة الزعيم واللواء وان دعوتها لرجال الامة لبحث الموقف خطوة اولى حسنة . ولكن لا بد بالنسبة للخارج من شكل آخر لاظهار ان الحالة شعبية .

اللواء عطفه - نحن لم نضع برنامجاً معيناً وكل ما أردناه هو ما تفضلتم بهما لجنه . وغابنا ان تسير الامور بشكل ترضى عنه الامة . وهذا ما ننتظره لاصحاب الرأي في البلاد .

الدكتور سامي كباره - لقد كرر معالي اللواء وحضرة الزعيم ما سمعتموه منها الا ان ، وقد تركا الامر لنا ونحن نشكرهما على تصریحهما ونرجو من

دولة الرئيس فارس بك ان يقترح .

فارس الخوري - تسلموا انتم .

الدكتور كباره - أنت أولي بالكلام .

الدواء عطفه - اذا شئتم خرجنا وتركناكم للبحث .

فارس الحوري - لا .

الزعيم الحناوي - نحن نريد تسليم مصير البلاد والدولة لسلطة الامة .

زكي الخطيب - ان الامة شعرت بالحاجة الى الانقلاب بسبب ما أصابها من خيبة أمل . ولقد لبى الجيش رغبة الامة فقام بالانقلاب وهو يريد تسليم الامور الى رجالات مسؤولة تعمل لمصلحة البلاد . أنا أعتقد ان كل انقلاب هو نقطة الانطلاق . ونحن نشكر القائمين به ونرجو ان نسير في طريق جديد . وأعتقد بلزوم تأليف حكومة مؤقتة قوية ، ويؤدي هذه الحكومة اذا دخل فيها ما يؤدي من حيث الاخلاق ، لذا يجب ان لا يدخلها المشبهون اخلاقاً ، والحكومة الجديدة تبحث في دعوة المجلس القديم او تدعو مجلساً جديداً على ضوء البحث لا على السرعة حتى لا تقع في أمور نخاف منها ، لقد رحب الشعب بالانقلاب سابقاً ورحب بالانقلاب محاضراً ، وانقلب على الاول عندما تحول عن غايته كما انقلب الجيش عليه . ان الناحية العملية هي تأسيس حكومة مؤقتة من عناصر نظيفة حزبية وغير حزبية . وهذه الحكومة تضع برنامجها ولا شيء قبل تأليف الحكومة .

الحوري وعطفه - مذاكرة حول الاجتماع المقبل .

عطفه - استدعوا من شئتم للبحث معه بما يضمن مصلحة البلاد .

اكرم الحوراني - يجب أن تستهدف المذاكرات تأليف حكومة واقامة وضع مشروع بسرعة .

الحوري - ما يجري في الماضي هل يعتبر ذا صبغة ثابتة ؟ وفي ذلك نظر عليه .

الدكتور كباره - ان هدف الانقلاب الجديد هو انقاذ البلاد من الطغيان

وما حدث بعد الانقلاب الاول ، واذا وافقنا على عودة المجلس السابق فعناء انفسنا
سألنا بما كان يجري .

الحوري - ان اجتماع مجلس النواب السابق يفهم منه اعطاء صفة شرعية
للدخل فقط ولا أفكر بالخارج ، ومع ذلك فنحن لا نريد رجوع الماضي
بمعجره وبجره .

عطفه - ان اجتماعنا هذا تمهيدى لاجتماع المساء ، ونحن نريد الاسراع
في اعطاء الحكم صفة شرعية ، وكل حكم يأتي ولا يفي على ثقة الشعب فهو
خاسر ، ثقة الشعب هي اول كل شيء ، ان العدل اساس الملك وكل التصرفات
السابقة يجب ان تزال .

الحوري - يؤيد الدعوة الى اجراء انتخابات حرة .
كباره - يؤيد هذه الفكرة .

منير العجلاني - يجب ان نعمل عملاً نهائياً هذا اليوم ، وأن نخرج على
الامة بحكومة قومية قوية ، وأنا أحيي الانقلاب لانه أزال عنا ذلاً ، وفرج
عنا غماً .

الحوري - طمنوني هل الجيش كله متساند ؟
عطفه والحناوي - مطمئنان الحاضرين بان الجيش كله يد واحدة .
عطفه - نكرر القول اننا لا نفكر بأي منصب طال ، ومبدؤنا التضحية
وما هدفنا سوى اقامة حكومة تنال ثقة الشعب .

وهنا انتهى الاجتماع ، وخرج المجتمعون على ان يعودوا الى الاجتماع في
الساعة السابعة مساء .

وقد استقبل الزعيم ساي الحناوي عصر يوم الانقلاب بمثلي الدول الاجنبية
وأبلغهم اسباب الانقلاب .

وصرح عسكري كبير لهندوب وكالة رويتر بان الانقلاب الثاني قد تم

لتخليص البلاد من الحكم البوليسي الذي فرضه حسني الزعيم ، ولإقامة حكم ديمقراطي صحيح تنعم به سوريا وتتعاون في ظله تعاوناً ودياً خالصاً مع جاراتها .
وفي صباح يوم الانقلاب أصدر المجلس الحربي امره باعتقال عدد من انصار الزعيم ومن بينهم السيد نذير فننصه سكرتيره الخاص ، وكانت الحالة هادئة في البلاد ، وقد استأثفت سكان دمشق عملهم كأن لم يحدث شيء وان كان رجال الجيش قد احتلوا بعض المواقع الرئيسية والدور العامة في المدينة .
وقد أصدر الزعيم الحنواوي ستة بلاغات رسمية ، تضمنت الاول اهداف الانقلاب وجاء فيه :

لقد قام جيشكم الباسل بالانقلاب يوم ٣٠ آذار الماضي لينقذ البلاد من الحالة السيئة التي وصلت اليها الامة من قبل ، واستقبلت الامة ذلك بالفرح .
ولكن حسني الزعيم بعد ان استقرب له الامر تطاول هو ورجال حاشيته الى اموال الامة والى كرامة البلاد ومقدساتها وعشوا بقوانينها وحریات الافراد وما صاحب ذلك من سوء السياسة الخارجية والادارة والفوضى حتى أخذ الناس يستخرون من الجيش ورجاله .

لهذا عزم الجيش على تخليص البلاد من الطاغية حسني الزعيم ووزيره الخائن ، وقد تم للجيش ما أراد ، وانه يعاهد الشعب السوري امام الله بأنه سترك مقاليد الامور لرجال السياسة فهم ادرى بها .

وتضمن البلاغان الثاني والثالث تأليف المجلس الحربي الاعلى على النحو المشار اليه في غير هذا المكان ثم محاكمة حسني الزعيم ومحسن البرازي بتهمة الخيانة العظمى .

اما البلاغ الخامس فكان نداء موجهاً الى الشعب السوري من الزعيم الحنواوي وقد جاء فيه : « ان الانقلاب الحقيقي قد تم بحمد الله ونجت البلاد من طاغيتها يمد ان خدع الخاصة والعامة وسار بالبلاد على حسب أهوائه ؛ واعتمد على

رئيس وزراء يمت الحرية والوطنية ويحيد عن الاساليب الديمقراطية .
وتضمن البلاغ كذلك اتهاماً صريحاً للزعيم بأنه « زور انتخابات
رياسة الجمهورية فضلاً عن افساده ضمائر الشعب وتقريبه الجهلة والخنوة واعتماده
على اذئاب المستعمر ، وتحطيم أوصال الامة العربية وخرقه الدستور وتعطيله
القوانين وثورته على اللجنة التي أمرت بتعديلها وتشريد لرجالها بعد ان كانوا
من أقرب المقربين اليه » .

وانتهى البلاغ الى تنفيذ بعض اعماله الخاصة والى ان « ديار الشام لها
تقاليدها المرعية ، وان الزعيم سامي الحناوي وأعوانه سيمتخلون عن مراكمهم
ببعيد عن التدخل في السياسة معتمدين على رجال يؤمنون بالفكرة القومية
والاخلاق ونزاهة اليد ليدبروا دفة الحكم » .

وصدر بلاغ سادس فيه دعوة الى الموظفين بالاستمرار في عملهم وكل من
يتخلف عنه بعد مفصولا .

وقدم مراسل رويتر الى الزعيم أسئلة يستفسر فيها عن اسباب الانقلاب .
وفيما يلي الاسئلة والاجابة عليها :

— متى بدأ التفكير في الانقلاب ؟

يوم اخذت اغلبيية الشعب تتناقل في همس فضائح الحكومة القائمة .

— هل يؤيدكم كل رجال الجيش ؟

نعم ان رجال الجيش كافة يؤيدون الانقلاب .

— ما هي خطواتكم التالية ؟

تأليف وزارة دستورية ديمقراطية تعتمد على تأييد الشعب وتنال موافقة .

— متى يتم تأليف الوزارة ؟

سيمقد الميلة اجتماع عام يحضره رجال السياسة الاحرار وسيتشكل الوزارة
بعد ذلك .

هل للانقلاب علاقة بآية دولة اجنبية ؟

كلا ليست لنا اية علاقة بآية دولة اجنبية على الاطلاق .

وعلم فيما بعد ان الاستعداد للانقلاب اخذ شكلا جديا منذ اسبوع ، وكان الضباط الذين قرروا تنفيذه ثلاثة هم : الزعيم سامي الحناوي . والرئيس عمام حريود ، والرئيس محمد دياب ، وانهم انصرفوا الى اعداد الوسائل اللازمة الضامنة انقاذ البلاد من طغيان « الزعيم » ، وكان تفكيرهم قد اتجه في اول الامر الى اغتياله في عدة أماكن فلم يكتب لهم النجاح ، وكان آخرها في حفلة فندق بلودان فخافوا ان يصاب غيره ، وهم لا يريدون غير شخصية .

ورأوا بعد ذلك ان الضرورة تدعو الى السرعة فعدوا اجتماعاً مساء السبت ١٣ آب في « قفنا » ووضعوا خطة مدهمة في داره ، واشترك معهم في الامر ضباط آخرون ، وفي الساعة المحددة زحفوا على المدينة في تسع مدرجات مع قوة صغيرة من الجيش وتوزعوا المهام فيما بينهم .

واجتمع المجلس الحربي الاعلى بعد عمليات الاعتقال فحاكم الزعيم والبرازي على اعمالهما وتصرفاتهما فحكم عليهما بالاعدام رمياً بالرصاص بعد ثبوت الخيانة العظمى عليهما ونوجيها سياسة البلاد نوجيهاً خطراً ، وقبل بزوغ الشمس أسندوا الى عمودين وفُذ فيهما حكم الاعدام في سجن المزة .

وفي الساعة السابعة من مساء ١٥ آب ١٩٤٩ عقد الاجتماع الثاني في رئاسة اركان الحرب ، وتصدره فخامة الرئيس هاشم الاتاسي وصاحباً الدولة فارس الحوري وحسن الحكيم ومعالى اللواه عطفه وسعادة الزعيم الحناوي .

وقد بدأ الكلام الزعيم الحناوي فقال :

أشكركم على تلييتكم الدعوة وأقدر وطنيتكم واخلاصكم ثم أتشرف باعلامكم انني قمت بالانقلاب الاول ، ولما رأيت سوء الحالة التي صارت اليها البلاد أنذرت الزعيم حسني بالامر ولكنه كان يماطلني دوماً ويسير بالبلاد من سيء الى اسوأ

فهمزمت على انقاذ سمعة البلاد وقمت بالعمل بعد ان انتهكت على الله ، واني
أضع مصلحة البلاد بين أيديكم لتختاروا الحكومة التي تريدونها في وقت قريب
واني اؤكد لكم ان المجلس الحربي الاعلى ليعتبر آراءكم السديدة ليسير بمقتضاها
والله الموفق .

ونكلم دولة الاستاذ فارس الخوري شاكر الجيش على عمله المجيد الذي
أعاد الى البلاد الطمأنينة والثقة والهدوء .

ثم تكلم فخامة الرئيس الاتاسي بحماسة الشباب ورزانة الشيوخ فأعرب
عن ألمه لما وصلت اليه حالة البلاد من الحكم الكيفي والسيطرة الفاشية والتصرفات
الشخصية والاضطراب على الحريات ودوس الكرامات ، ثم نوه بفضل زعماء
الجيش ورجاله في انقاذ البلاد من الفوضى التي استحكمت والتصرفات السيئة
التي اتبعت ، ونظم كلمته راجياً ان تثار ايدي وتمكثات للخروج بالبلاد من
المأزق الذي وصلت اليه .

ثم جرت المناقشات في جو من الهدوء والحرية وانتهت بالاتفاق على
انتخاب لجنة مؤلفة من السادة : هاشم الاتاسي ، فارس الخوري ، رشدي
كبيخيا ، ناظم القدسي ، مصطفى برمدا ، سامي كباد ، اكرم الخوراني ،
فقيه العظمة ، فيضي الاتاسي ، الامير حسن الاطرش ، ميشيل عفلق ، لتتولى
وضع الخطة الاخيرة .

وقد اختارت اللجنة بنفسها ، وبعد المذاكرة قرر اعضاؤها بالاجماع تكليف
فخامة الرئيس الاتاسي ، بتأليف الوزارة واختيار معاونيه .

فاختار الرئيس الاتاسي وزرائه وأبلغهم ذلك وأصر عليهم الاصرار كله
بالقبول ولم يقبل اعتذار أحد منهم . وعلى الاثر صدرت المراسيم ، بتأليف
الوزارة على الشكل الآتي :

للرئاسة	هاشم الاتاسي
للمالية	خالد العظم

رشدی الکیمخیا	للداخلية
الدكتور ناظم القدسي	للخارجية
اللواء عبد الله عطفه	للدفاع الوطني
الدكتور سامي كباره	للعربية والصحة والشؤون الاجتماعية
فيضي الاناسي	للاقتصاد الوطني
حادل المظنة	وزير دولة
فتح الله اسيمون	وزير دولة
اكرم الحوراني	للزراعة
ميشيل عفلق	للمعارف
محمد الدين الجباري	للاشغال العامة

وبعد ذلك صافح الزعيم الحناوي رئيس الحكومة واعضاءها والتي كلمة شكرهم فيها على قبولهم اعباء الحكم ورجاهم التوفيق ، وعلى الاثر عقد مجلس الوزراء اول جلسة له درس فيها الحالة الحاضرة ، وفي اليوم التالي اذاعت رئاسة مجلس الوزراء بيانها الوزاري الآتي :

« علم الشعب الكريم ما كان من أمر الانقلاب الذي تم في ٣٠ آذار الماضي وكيف ان الامة علقت عليه الامل ثم ما لبثت ان اخلف ظنها وخيب رجاءها وانحرف عن السبيل السوي حتى انتهى الى اوضاع افضت الى الحرركة الانقلابية الاخيرة .

ولقد جاءت الحرركة الاخيرة سالمة من كل غرض شخصي مريب ، اذ ان القدين قاموا بها كان اول ما انصرف اهتمامهم اليه هو ان يتصلوا على متن السرعة بطائفة من رجالات البلاد ليبحثوا معهم اسرع الطرق لاسلام الامور الى حكومة مدنية يثق بها الشعب .

وفي اجتماعين اثنين عقدا يوم ١٤ الجاري كشفت القيادة العسكرية عن

نواياها السليمة ، وأعلنت عن أمنيتها العاجلة الملحة وهي ان تتخلى عن مقاليد السلطة الى وزارة قومية يحيد الشعب فيها الضمانات الكافية لخدمة مصالحه ورعاية شأنه بتجرد واخلاص .

وعلى هذا وبعد ان اطمأن الجميع الى سلامة نوايا الذين قاموا بالحركة الاخيرة وجد ان داعي الوطنية يستدعي قبول المهمة فأسفر الاجتماع الثاني عن تأليف هذه الوزارة .

وهي اذ تقدم اليوم الى الامة مزودة بصلاحيات رئيس الجمهورية وبالسلطتين التنفيذية والتشريعية لتعلن انها حكومة مؤقتة مهمتها ان تعد العدة اللازمة لاقامة اوضاع دستورية مشروعة في البلاد ، وذلك في اقرب وقت ممكن وأن تتعهد في غضون هذه الفترة الانتقالية بتصرف شؤون الدولة ومصالح الشعب مع تحكيم القاتون في جميع الامور دون الوسواس والاهواء .

وفي سبيل اقامة الاوضاع الدستورية المنشودة سوف تعمد هذه الحكومة الى دعوة الامة الى انتخاب جمعية تأسيسية تضع دستور البلاد في جو من الحريات العامة يكفل اخراج شرعية البلاد الاساسية على ما فيه خيرها وازدهارها مع السلامة من خطيئات الماضي وزلاته .

وفي غضون هذه الفترة الانتقالية سوف تجعل الحكومة نصب عينيهما وجوب احكام اسباب المودة وأواصر القرى في علاقات الدول العربية مع بعضها ورفع شأن الجامعة العربية على وجه يكفل خير البلاد العربية ويدراً الشرور عنها . وأما سياسة الحكومة الخارجية فهي تهدف الى الابقاء على صلات المجاملة والصدقة مع الدول الاجنبية ضمن نطاق الصالح القومي وفي حدود ميثاق الامة المتحدة مع رعاية احكام الشرع الدولي .

ذلك ما تقطع الحكومة عهداً به على نفسها ملتزمة العون من المولى القدير ومن تأييد الشعب الكريم .

وعلى أثر صدور هذا البيان الوزاري أبرق وزير الخارجية الدكتور فاضل
القدسسي الى المفوضيات السورية في الخارج يشرح لها الاسباب الحقيقية
للانقلاب ويعلمها باسماء اعضاء الوزارة الجديدة ، ثم أدلى ببيان قال فيه : ان
حكومة الاناسي ستحترم الالتزامات الدولية التي عقدت قبل قيام النظام الجديد ،
ومعنى ذلك احترام اتفاق النقد السوري الفرنسي والاتفاق الذي منحت فيه
سوريا شركات البترول الانكلو اميريكية حق مد خطوط للانابيب تنقل
الزيت من ايران والمملكة السعودية عبر الاراضي السورية الى موانئ البحر
المتوسط ، وكان قد أبرم هذين الاتفاقين الرئيس الراحل المرحوم حسني الزعيم .
اما موقف البلاد العربية من الانقلاب فكان على الوجه التالي :

في عمان : أدلى جلالة الملك عبد الله تعقياً على هذا الانقلاب بقوله :

« ستكون المملكة الهاشمية الاردنية اول دولة تعترف بالنظام الجديد في
سوريا اذا ثبتت صلاحيته وجاء ممثلاً لرغبات الشعب . وقال : اني آسف للمصير
الذي آل اليه حسني الزعيم ، ولكنني كنت أتوقع ذلك لانه أقام بناء على اسس
غير سليمة ، فاذا كان الزعيم قد ترك ادارة البلاد لمن يجيدون الحكم ،
واذا كان قد ترك مهمة تغيير الدستور لمن يصلحون لتعديل الدستور ، لسار في
الطريق الصحيح واستحق الثناء وخلف سمعة طيبة ، ولكنه لم يفعل ذلك
فأغضب شعبه وجاءت نهايته على ذلك النحو ، ولا شك ان الرجال الذين دبروا
الانقلاب الجديد ونفذوه سيقعلمون من تجارب الماضي وينتهجون سياسة تعود
على الحكومة والشعب بالفائدة . »

وتلقى الرئيس الاناسي برقية تهنئة من الملك عبد الله وبرقية من رئيس
الوزارة الاردنية .

في العراق : عقدت الوزارة العراقية اجتماعاً في البلاط الملكي برئاسة سمو
الامير زيد نائب الوصي على العرش - الموجود في لندن - لاستعراض الحوادث

الاحيرة بسوريا التي كان لها وقع مفاجيء في الرأي العام العراقي .

ولم تبد المقامات الرسمية شيئاً يدل على كيفية استقبالها هذه الاحداث .
ويلاحظ ان الجهات الرسمية تميل الى التزام جانب الحيطة والتريث الى ان ينجلي
الموقف ، على انها ترحب بالحكومة السورية الجديدة على اعتبار انها ممثلة
للاحزاب والمنظمات السياسية .

وتلقى الرئيس الاتاسي برقية تهنئة من السيد نوري السعيد رئيس الوزارة
العراقية صادرة عن لندن .

في لبنان : كان موقف الحكومة اللبنانية من الانقلاب موقفاً رصيناً ،
فقد منعت الصحف من التعليق وطلبت اليها الاكتفاء بنقل الانباء المجردة
فقط ، واستقبلت الاوساط الرسمية الانقلاب بالرضا والارتياح ، وارسل السيد
رياض الصالح ، رئيس الحكومة اللبنانية برقية تهنئة الى الرئيس الاتاسي متمنياً
لحكومته كل نجاح في خدمة سوريا العزيزة .

في مصر : أعلن البلاط الملكي الحداد على الزعيم حسني الزعيم ، وعقد
مجلس الوزراء المصري اجتماعاً خاصاً لبحث الموقف في سوريا معتمداً على ما
تلقاه من معلومات رسمية وتقارير شفهية بالرسومية .

وصرح الدكتور محمد هاشم وزير الدولة على أثر انفضاض مجلس الوزراء
بان الحكومة المصرية ستفترح تأجيل انعقاد الاجتماع المقبل للجنة السياسية
التابعة للجامعة العربية الذي كان مقرراً عقده في ٢٠ آب ١٩٤٩ نتيجة لوقوع
الانقلاب السوري .

في المملكة العربية السعودية : أذاعت المفوضية السعودية في القاهرة انها
تلقت من الديوان العالي الملكي بالرياض البيان التالي :

« اذاعت محطة الشرق الادنى خبراً يتعلق بالوضع الراهن في سوريا وبمبعاد
اجتماع اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية ذكرت فيه ما يستشتم منه ان

الحكومة العربية السعودية تنظر الى الموضوع بغير العين التي تنظر اليه الحكومة المصرية ، والواقع ان حكومتي مصر والمملكة العربية السعودية متفتتان كل الانفاق في جميع الخطط والمناهج الخاصة بالسياسة العربية خاصة ، والسياسة الدولية عامة ، وان المشاورات بينهما لا تكاد تنقطع . ولذلك فانه لا يستغرب مطلقاً ان تقوموا معاً بدراسة الوضع الراهن في سوريا ، وتبادلاً وجهة النظر فيه حتى يكون ما يصدر في ذلك الامر في احدهما كأنه صادر عن الآخر .

ونذكر في هذه المناسبة انه وصلت في صباح ١٦ آب ١٩٤٩ الى دمشق طائرة خاصة قادمة من بغداد تقل بعثة عسكرية دبلوماسية عراقية ، وقد توجه اعضاء البعثة ساعة وصولهم الى سراي الحكومة حيث عقدوا اجتماعاً شهده من الجانب السوري السيد هاشم الاتاسي رئيس الوزراء ، واللواء عبد الله عطفه وزير الدفاع ، والسيد ناظم القدسي وزير الخارجية ، ودامت المباحثات حوالي ساعة ونصف الساعة ، ووصل في الوقت ذاته من عمان ، رئيس ديوان الملك عبد الله يحمل رسالة خاصة الى الرئيس الاتاسي ، وقد تكتمت الدوائر المسؤولة في ذكر اسماء اعضاء البعثة فلم يعلم بوصولها الا الخاصة من الناس التي لم تعرف هي ايضاً اسماء اعضائها ، ولكن تصريح الاستاذ خليل كنهه وزير الدولة في العراق بعد ذلك كشف النقاب عن مهمة البعثة بقوله : « وقد جرت اثناء تولي الزعيم الحناوي مقاليد الحكم في سوريا مخبرات واتصالات ، ثم عقدت اجتماعات اتفقنا خلالها مع السوريين على تفاصيل الاتحاد السوري العراقي » ، وقد أوردنا التصريح برمته قبلنا تحت عنوان [٦ - ماذا حال دون تحقيق مشروع الاتحاد السوري العراقي ؟] على انه رغم كل ذلك فقد صدر بلاغ رسمي سوري ينفى وصول هذه البعثة واجتماعها برئيس الحكومة .

وأما صدى الانقلاب في البلاد الاجنبية فكان كما يلي :

في امريكا - أعلنت وزارة الخارجية الاميركية ان الوزارة تتلقى بانتظام

تقارير دورية من المفوضية الامريكية في دمشق ، ولكن تحديد موقف الحكومة من الانقلاب يعد سابقاً لاوانه .

اما ما يثير الدهشة في واشنطن فهو تلك السرعة التي اعدم بها رئيس الجمهورية ووزيره الاول ، وخاصة وان سوريا لم تشهد قبلاً انقلاباً دمويًا كهذا الانقلاب .

وقال « البيون روس » مراسل النيويورك تايمس : علمت من اوثق المصادر غير الرسمية ان حسي الزعيم قد قتل اثناء معركة في داره وهو يقاوم رجال الجيش الذين قدموا للقبض عليه فقد حاول القاء قنبلة يدوية عليهم فأطلق واحد منهم عليه رصاصة أردته قتيلاً ثم نقلت جثته بعد ذلك الى قلعة المنزة .

وتبدي الدوائر الامريكية شبه الرسمية أسفها لتطور الحوادث على ذلك النحو وتندد بالعرف الذي استخدم فيها على اعتباره « مناقضا للمبادئ الدبلوماسية » وتشعر بان حكومة الولايات المتحدة تراقب بشيء من القلق حوادث سوريا . وصرح مصدر سوري مسؤول في ٢١ آب ١٩٤٩ الى مراسل جريدة « الامرام » حول مقتل الزعيم بقوله : « اذا كان هذا الانقلاب قد اقتضى قتل الزعيم السابق ورئيس وزرائه فما كان ذلك الا لتلافي وقوع انقسام في الجيش السوري ، ومنجذب خطر مضاعفات شديدة » .

في بريطانيا المظمى — ان وزارة الخارجية البريطانية تدرس الآن عدداً من التقارير التي تلقتها عن الانقلاب السوري ، والرأي السائد في لندن هو ان الانقلاب جاء نتيجة لعوامل عسكرية بحتة دبرها رجال الجيش دون الرجوع الى رجال السياسة .

وقال متحدث بلسان وزارة الخارجية: ان بريطانيا تبحث الموضوع الخاص بالاعتراف بالنظام الجديد في سوريا ، وقد تلقت الحكومة البريطانية مذكرة من حكومة دمشق تتضمن اسباب الانقلاب وسياسة الوزارة الجديدة ، ولم

ترد بريطانيا على هذه المذكرة لان الرد معناه الاعتراف ، فمثل المتحدث هل التحول في الرد دليل على ان بريطانيا ليست على استعداد للاعتراف بالانقلاب .
فأجاب : لم نجر العادة في مثل هذه الاحوال بالرد في وقت معين .

ويبدو ان وجهة نظر السياسة البريطانية الى ثورة الجيش هي ان هذه الثورة قد أشاعت الحيرة والشكوك في الشرق الاوسط ، وهي لذلك تلتزم سياسة الحذر تحسباً لوقوع اضطرابات جديدة في سوريا .

هذا وقد أثار الانقلاب تعقيب الصحف البريطانية كافة ، فكتبت « الديلي تلغراف » المحافظة تقول انه ليس ثمة ما يدعو الى اللظن بان هناك دافعاً سياسياً خلف الحركة العنيفة التي قام بها الزعيم الحناوي للقبض على ناصية الحكم بل توحى البوادر الحالية بانه قام بحركته « تحت تأثير اعتبارات شخصية وغيره وتنافس ، فقد اشتد استيائه هو وأصحابه من انهم لم يثقلوا ما كانوا يحسبونهم نصيبهم الحق من المناصب والاسلاب في عهد الزعيم الراحل » .

ولا يخفى ان لسوريا بسبب موقعها الجغرافي ومرور خط الانابيب من أراضيها أهمية استراتيجية ، ولكن مركزها من حيث الحالة الاقتصادية والادارة وتصريف الحكم أخذ من عهد قريب يسوء ، وجاءت الحوادث ، التي جرت أخيراً دليلاً على ان البلاد لا تزال نهياً مقسماً للعنف السياسي .

وكتبت « التيمس » تقول : ان عهد حسني الزعيم كان بلوح مؤيداً كثير الانصار حتى ليشير حمية الجماهير وحماسة الشعب في جملته ، ولكنه في الوقت ذاته كان هدفاً لسيخط الاحزاب والطوائف القوية النفوذ في البلاد .

وكتبت جريدة « النيوز كرونيكل » تقول : ان اعدام حسني الزعيم قوبل بصدمة بالغة ودهشة مقنّاهية في الشرق الاوسط بعد ان بدأت اقطاره ترى فيه سلطاناً جديداً قوياً مستقراً في جزء غير مستقر من هذا العالم .

في فرنسا - صرح المسمو روبر شومان وزير خارجية فرنسا في صدد الانقلاب الجديد في سوريا بأن كل ما يهم فرنسا هو المحافظة على السلام في تلك المنطقة التي تسعى الى النهوض والانتعاش ، وان سياسة فرنسا هي احترام رغبات الشعوب في اختيار الحكومات التي تريدها .

اما صحف باريس فقد أعربت بصفة عامة عن أسفها لوقوع الانقلاب ولم يفتها اتهام لندن بتدبير الانقلاب والتخلص من « حكومة معادية » .

فقال « كوميلا » اليسارية ان اعدام الزعيم مرحلة من مراحل الصراع بين واشنطن ولندن وباريس للسيطرة على الشرق الاوسط ، وقد كتب البريطانيون الفوز في هذه الجولة ، وقالت ان واشنطن وباريس لا ترحبان بذلك الحادث ولكنه على أية حال - وتلك حقيقة لا يمكن اخفاؤها - نصر لوزارة المستعمرات البريطانية وقلم المخابرات السرية في انكلترا ، ثم أشارت الى الخطوط الرئيسية في سياسة الزعيم والى موقف فرنسا واميركا وانكلترا منه ، وقالت ان الانقلاب الجديد يعد ولا بد فشلا لفرنسا التي اسقطت ان تسترد نفوذها في الشرق الاوسط بعد تولي الزعيم الحكم في سوريا ، فلا شك ان زوال الزعيم يعد ضربة قاسية لوزارة الخارجية الفرنسية وللمكتب المخابرات السرية في باريس .

ثم قالت انه لا يمكن ان يكون الحناوي قد قام بحركته لاسباب داخلية بحجة اذ يبدو ان هذا الانقلاب ليس الا فصلا من فصول النزاع والتنافس القائم بين واشنطن ولندن للسيطرة على الشرق الاوسط ، وتعد انكلترا هي الفائزة الآن في هذا الفصل . وختمت مقالها بالاشارة الى الدور الذي لعبه الزعيم بين مصر وأنصارها والاسرة الهاشمية وأعوانها مما كان له اثر طيب في حفظ التوازن في الشرق الاوسط .

وخصصت جريدة « لوموند » حيزاً كبيراً من صفحاتها لانباء الانقلاب السوري وصوره والتعليق عليه .

وكتب رئيس تحرير الجريدة المسمو سابلبيه الحبير بشؤون الشرق الاوسط يقول : ان حسني الزعيم بعد ان قضى على النظام الذي لم يقبله عكف على العمل لتقدم البلاد ، فكان يعمل ٢٠ ساعة كل يوم ضاربا المثل للشعب السوري في شجذ الهمم واحترام العدالة والحربة ، وفي استقامة الرأي والخلق حتى تمكن من تسوية الحالة المالية في البلاد ووضع المشروطات الخاصة بتحسين حالتها الاقتصادية مع المحافظة على الامن والنظام .

ثم تسائل الكاتب ماذا سيفعل السادة الجدد في سوريا ، وهل سيعيدون الى البلاد النظام القديم الذي قضى عليه الزعيم ، او سيعملون على تحقيق اهداف الثورة الوطنية التي يقولون ان الزعيم خانها ، أم انهم سيفتحون ابواب دمشق للملك عبد الله الذي ضاق ذرعاً بالانتظار ؟

وختم المسمو سابلبيه مقاله بان الامور ستستتب بعد قليل ، ثم حين ذكري الزعيم بقوله انه اذا كان الرجل لم يستطع ان يعلم مواطينيه كيف يعيشون فقد ضرب لهم أعظم مثل كيف ينبغي ان يموتوا .

وعادت الجريدة فخصصت مقالا رئيسيا للانقلاب أشادت فيه بالسياسة التي سار عليها الزعيم في جمع الصفوف في داخلية سوريا وفي توثيق العلاقات مع البلاد العربية .

ثم قالت انه من العسير التعليل على الانقلاب الجديد لان النهاية المؤلمة التي آل اليها الزعيم تدل على انه من المستحيل وضع سياسة طويلة الاجل الان لاي نظام في سوريا ، ولان ذلك الانقلاب قد يؤدي الى انهيار كل المشروطات والجهود التي بذلت في ليك ساكس وفي واشنطن ولوزان وغيرها من اجل رفع مستوى الحياة في الشرق الاوسط بصفة عامة .

وتدل تلك الحوادث على أنها لم تحقق ما تصبو اليه بعض الدول الاجنبية من بسط نفوذها في سوريا .

وقالت «لوموند» انها تستطيع ان تذكر بصراحة انه من المؤكد ان الحكومة البريطانية لا تقر الاعمال الارهابية في دمشق لان النتائج التي كان حسني الزعيم قد حصل عليها أثارت اهتمام بريطانيا ودلت على انه في الامكان تقدم الشرق اقتصادياً واجتماعياً...

ولم يكن في مقدور القين قاموا بالانقلاب الاخير ان يقوموا به الا اذ كانوا قد حصلوا على ضمانات من دول اجنبية ! ..

وقالت ان الزعيم كان قد رخص بعد كثير من التردد مرور أنابيب البترول الامريكية عبر الاراضي السورية وبعد ان تأكد من ان ترخيصه سيوقف التطاحن بين امريكا وانكلترا على هذه المسألة .

وختمت الجريدة مقالها بقولها ان مصيبة الشرق في الوقت الحاضر هي ملاحك ناجحة عن التنافس الشديد بين بريطانيا وفرنسا وقالت انه من مصلحة الجميع وضع حد لهذا التنافس ، وذكرت انه يبدو ان مؤتمر لندن الاخير قد سوتى هذه المسألة بين انكلترا وفرنسا .

وفي مقال آخر للجريدة ذاتها عن الانقلاب السوري قالت : انه اذ كانت هناك عوامل داخلية ادت الى قيام حركة حسني الزعيم فما لا شك فيه ان نهايته نجمت عن اصطدام المصالح السياسية ، وان الانقلاب الجديد ليس الا انتقاما ... ولا يبعد ان نكون هناك يد للجنرال سبيرز ويد لكلوب باشا وانصارهما ممن اقض مضاجعهم نظام وطني صميم في سوريا .

شهدت سوريا في يومي ٣١ آذار و ١٤ آب سنة ١٩٤٩ اي خلال ١٢٥ يوماً انقلابين عسكريين ، طوح الاول منها بهد دستور فطوى صفحة كانت عمرة جهاد لربع قرن كامل ، وفتح صفحة جديدة لم يكتب لها البقاء اكثراً من اربعة اشهر ونصف الشهر ، كان مصيرها الزوال ايضاً ، وقد قيل ان ماتيحه القوة تهدمه القوة ، والثورة أهدأ آكلة أبنائها .

وقد واجهت سوريا في اشخاص الذين آلت اليهم مقاليد الحكم في البلاد عقيب الانقلاب الثاني طائفة من القضايا الكبرى بين داخلية وخارجية لم تواجه نظيراً لها في تاريخها الحديث وبخاصة منذ فجر الاستقلال حتى اليوم .

ذلك ان انقلاب ٣٠ آذار كان ثورة على الوضع السابق الذي الحقت به شتم شتى . ثم جاء الانقلاب الثاني فوصفه المختصون بأنه تحقيق لمبادئ الانقلاب الاول ، فالوزارة السورية الجديدة التي تألفت من اكثر الاحزاب في البلاد تزولا على رغبة الجيش الذي يحرص على ابعاد نفسه عن ميادين السياسة ، لكنه يرقب سير الامور عن كثب ، هذه الوزارة وجدت نفسها الان مدعوة الى تصفية تركه عسيرة ، وانقاذ سفينة البلاد من خضم تعصف به الانواء من كل جانب ، ولا ريب في ان اعادة الحياة الى طبيعتها والنقطة بما كانت عليه ، وكذلك اعادة الصلات الحسنة مع العالمين العربي والاجنبي اثر انقلابين عسكريين ، كل ذلك ليس عملاً عادياً او امراً هيناً .

وإزاء هذه الحقيقة السائرة التي لا تخفى على البصائر الواعية ، أخذ الحاكمون في سوريا يعملون في اكثر من ميدان ، ويجهدون في اكثر من سبيل . فقد كان من بدعي الامور ان تنشط الوزارة لاصلاح الحلل في الميدان الداخلي ، فتبعد عن الازدهان لون الحكم الدكتاتوري ، ولذلك شرعت في وضع قانون جديد للانتخابات يراعى فيه كثير من الآمال التقدمية ولكن مهدقة وحذر . على ان تنهياً بعد ذلك لدعوة الامة الى انتخاب جمعية تأسيسية تضع دستوراً جديداً يسائر رغبات الامة في نموها وطموحها ، ويتولى تنفيذه مجلس نيابي يفدو مصدر السلطة التشريعية في البلاد .

ولم تكن الحكومة - وهي دائبة على تكييف الجهاز الحكومي واحكام صلاته مع الشعب - لتنسى ان عليها واجباً كبيراً تجاه اخواتها العربيات ، وان هناك موقفاً فامضاً لا يد من جلالة ، وخلافاً لا يد من القضاء عليه .

فحكومة حسني الزعيم سلكت في علاقاتها مع دول الجامعة العربية مسلكاً

سينصفه التاريخ بما له او عليه ، ولكن الراهن الثابت ان هذا المملك الذي جاء عقب كارثة العرب في فلسطين قد وضع حداً لسياسة التآرجح التي سارت عليها الحكومات المتعاقبة في سوريا ، فقد أسفرت حكومة الزعيم عن غاياتها وأعلنت عن وقوفها الى جانب المملكتين المصرية والسعودية .

ولو ان قليلا من الدراية ساد الامور وقمئذ لما وقع ما وقع بين بعض دول الجامعة في اشد ايام العرب محنة في فلسطين .

تلك هي السياسة التي تمتت عليها حكومة الزعيم ، وقد كانت من اقوى العوامل التي أدت الى الخلاف بين بعض دول الجامعة ، وقد كاد يشطرها الى معسكرين اثنين .

اما الوزارة التي يرأسها الاتاسي ، وهو من رجال الرعيل الاول في خدمة القضية العربية ، فلم يأخذ عليها المراقبون السياسيون ميلا معيناً الى جانب دون آخر ، وهي في بيانها الرسمي قررت على ما يظهر ان تكون طامل خير في سبيل الجميع لا لفريق دون آخر في وقت اشتدت خلاله الانواء الدولية وبات على العرب ان يدركوا اي زمن اضاعوا واي حصاد جنوا في خلافتهم الماضية .

هذا وقد أخذت بوادر المعركة الانتخابية تلوح في الافق ، فنشطت الاحزاب للدعوة لمرشحها ومبادئها ، والاهتمام بالانتخابات اماراة طيبة لانه دليل النضج السياسي ودليل العناية العامة بشؤون الحكم .

وتعد المعركة الانتخابية في البلاد العربية في الديمقراطية ام حداث في حياتها السياسية لانها مظهر سلطة الشعب وتذكير للحاكمين بانهم لا ينفردون بالحكم ولكنهم يتلقون سلطتهم عن جمهور الناخبين ، ثم ان المعركة الانتخابية فرصة لتقوية الوعي السياسي في الامة وزيادة نضجها وتبصيرها بما يفعل المنتصرون للحكم فيها والمشتغلون بالمسائل العامة في الامانة العظمى التي يحملونها .

ولا تزال الحياة الديمقراطية جديدة في بلاد العرب فانها تكاد تبلغ ربيع

قرن من الزمان ، وهو أجل لا يقاس بأعمار الأمم ، والديمقراطية ليست
فصوصاً فحسب ، ولكنها روح واحساس قبل كل شيء ، ولا ريب ان الروح
الديمقراطية قد نما نوعاً ما في هذه البلاد وأضحى أكثر ثباتاً واستقراراً مما كان
عليه عندما بدأ تطبيق النظام منذ ربع قرن .

والايام وحدها هي الكفيلة بتثبيت هذا النظام واقاراره ، وليس لنا ان
نجزع للاخطاء التي تقع فيها ، فانها اخطاء لا بد منها ، وقد وقعت فيها قبلنا
الشعوب والأمم التي مارست النظام الديمقراطي وتحملت هذه الاخطاء ، ولكنها
تخلصت منها شيئاً فشيئاً حتى استقر فيها وذاق روحه في الشعب بين الحكام والمحكومين .
ولا ذنب للنظام ، فاذا كان لم يبلغ ما نريده فان الخطأ ليس خطأه ، ولا بد
ان نعمل على ان نفر قواعد ونقشب تقاليد ونخضع لها ، لا لان النصوص
المكتوبة تقضي بها فحسب ، ولكن لان روحنا تقبلها راضية سواء أكانت
لنا ام علينا .

ولا بأس ان نتمد المعركة فان شدتها دليل الحموية ولكنها ينبغي ان تظل
في دائرتها المتفقة مع تقاليد الدستور والديمقراطية ، وأساسها في كلمة واحدة
هو الرأي ، تحترم رأي غيرك وعلى هذا الغير ان يحترم رأيك . والسلاح هو
الحجة والبرهان والاقناع ، فاذا تجاوزها الى اية اعمال اخرى غير مشروعة
كالنفوذ والمال والتلاعب ضاعت الحكمة من النظام .

ولا معدى لنا اذا اردنا للامة العربية تربية سياسية سليمة من ان نضرب
للشعب المثل على الروح الديمقراطية الصحيح والتمسك بالتقاليد البرلمانية
الصحيحة ، فاننا ان فعلنا نكون قد أقدنا من تجارب الماضي ويكون مستقبل
الحياة البرلمانية في سوريا مكفولاً .

وفي ١٥ تشرين الثاني سنة ١٩٤٩ جرت الانتخابات الاولى للجمعية
التأسيسية السورية ، وفي ٢٥ منه تمت الانتخابات التكميلية ، ولم يشترك بها
الحزب الوطني المنتسب الى رئيس الجمهورية السابق السيد شكري القوتلي ،

وقاز حزب الشعب بخمسين مقعداً من مجموع مقاعد الجمعية التأسيسية وعددها (١١٤) مقعداً .

وقد انتهت هذه الانتخابات في سوريا دون ان يقع خلالها حادث ينخل بالامن او يستحق الذكر ، وقد ثبت لمتدعي سير الانتخابات انها كانت مثالا رائعا للانتخابات الحرة النزيهة في سوريا كما هي الحال في أرقى الامم الاوروبية تمسكا بالمبادئ الديمقراطية الصحيحة .

وقد أشرف عليها السيد رشدي كيخيا بوصفه وزيراً للداخلية ورئيساً لحزب الشعب الذي خاض أفراداه معركة الانتخابات فخسروا في اكثر من من ميدان ولكنهم ربحوا في ميادين . وقد صرح هذا الوزير خلال معركة الانتخابات ، وكان بعيداً عن حلب (دائرته الانتخابية) « بأنه بفضل ان يخرج حزبه من المعركة خاسراً عن ان يربحها بطريق التزوير والفساد المشروعة » .

والجمعية التأسيسية التي تجمع اعضاءها من فئات كثيرة تختلف آراؤهم ومذاهبهم السياسية اختلافات شتى مدعوة لوضع دستور جديد للبلاد يكفلها السير حثيثاً في مضمار الحياة التقدمية فيقرب بين عادات البلاد وتقاليدها المدنية وبين ما هي بحاجة اليه من خطوات جريئة تقدمية .

ووضع دستور جديد لبلد كسوريا لما يعض على استقلالها بضع سنوات شهدت خلالها انقلابين عسكريين هزاً أوضاعها هزاً عنيفاً - بعيد اليها حياة الاستقرار وبهيء لها مستقبلًا وطيد الاركان - ليس أمراً يسيراً . ولهذا نجد الفياثي على مستقبل البلاد بدفهم وعيهم لآخطار السياسة والمطامع الاستعمارية الدولية للبحث عن علماء القانون الدولي والمطالعين على الدساتير العالمية ، فلا يجدون بين اعضاء الجمعية التأسيسية المنتخبة الا نفرًا قليلا من هذا الطراز من الرجال ، بينما ظل اكثر الذين تمسوا بهذه القضايا من ابناء البلاد بعيدين عن

الساحة لا يشتركون موضع الدستور العتيق كما كان شأنهم في الدستور الماضي والتعديلات التي أدخلت عليه .

واذا تجاوزنا ناحية الاختصاص المفقود في اكثية الاعضاء نجد ان عنصراً جديداً من ممثلي العلماء والمشايع يدخل البرلمان ليكون له رأي مسوع في اسس الدستور العتيق وما يجب ان يكون عليه من راية لما يأمر به القرآن الكريم والتعاليم السمحاء بما يتفق وتقدم العلم وتطور الازمان ، الا ان هذا العنصر الجديد الذي نحن في صده اتي معارضة عنيدة في معركة الانتخابات من قبل السميدات والآنسات اللواتي مارسن حقهن لاول مرة في التصويت دون ان يكون لمن الحق بالتريع في أرائك النياية ، ولو قدر لمن ذلك لجمع المجلس بين اعضائه ففرين متشاكسين يمثلان أقصى اليمين وأقصى اليسار ترقى المحصومة بينها لهد أثبتت فيه حرب شعواء بين انصار السفور ودعاة الحجاب !

ثم يأتي بعد الذي تقدم موضوع شغل افكار الكثرين ، وهو هل تجتمع الجمعية التأسيسية فتضع الدستور ثم تلغي نفسها وتدعو الامة لانتخابات جديدة ام تمحول بطبيعة الحال الى مجلس نيابي ؟

ان علماء الحقوق في سوريا يرون ان في الشق الثاني مخالفة صريحة لاسط القواعد الدستورية ، لان المبادئ المقررة في الاصول المتبعة تقضي بانتخاب جمعية تأسيسية تنتهي مهمتها بوضع دستور للبلاد يراعى فيه التوازن التام بين السلطتين التشريعية والتنفيذية ، اما ان تترك الجمعية تضع الدستور ثم تعلن نفسها مجلساً نيابياً - مصدر السلطة التشريعية - فمن شأنه ان يزلزل التوازن بين السلطتين الا فتفي الذكر بشكل يجعل طبيعة التناسق والانسجام في الاعمال مضطرباً بينها الى حد كبير .

واذا كان الحكم على ما سوف نقول اليه الحال في المستقبل بهذا الصدق غير

مستساغ الآن ، فان هناك رأياً له انصاره ومريده لا يد من الاشارة اليه .
فالطلعون على بواطن الامور والراغبون بالانصراف الى اصلاح ما فسد
من اوضاع البلاد بسبب ما تعرضت اليه من انقلابات وانتخابات يحدون ان
دعوة الامة لانتخابات نيابية جديدة بعد وقت قصير يعتبر مجازفة غير محدودة
العواقب .

فقد اشترك في هذه الانتخابات احزاب وهيئات أخرى ، وعلى الرغم من
الجهد الذي بذلت لتقريب المتبايعين من هؤلاء فقد انتهى الامر - نظراً
لاختلاف وجهات النظر - الى ترك الامر للاحزاب والاشخاص الذين تصدوا
لحمل عبء الحكم في البلاد ، على ان يقف الجانب الآخر موقف الرقيب البصير
لما كان وسوف يكون .

لهذا كله كان لحزب الشعب الذي ربح اكثر المقاعد في الجمعية التأسيسية
النصيب الاوفى من وضع الدستور والاضطلاع بالحكم بعد تحويل هذه الجمعية
التأسيسية الى مجلس نيابي وصرف النظر عن دعوة الامة لانتخابات جديدة .
وقد عقدت الجمعية التأسيسية اول اجتماعاتها في الثاني عشر من شهر كانون
الاول ١٩٤٩ وانتخبت السيد رشدي الكيخيا زعيم حزب الشعب رئيساً لها
حيث ظفر بتأييد ٩٨ مندوباً من ١١٤ مندوباً . وعلى اثر ذلك وقف الرئيس
والقي كلمة أعرب فيها عن شكره ، ثم اعلن أن الدستور الجديد سيكون
دستورياً تقديمياً ضمن الحريات الديمقراطية للبلاد ويرعى تقاليدنا الراسخة .
وفي جلسة ثمانية عقدتها في الرابع عشر من كانون الاول ١٩٤٩ انتهت
الجمعية بعد نقاش طويل الى التصديق على المواد الدستورية المؤقتة التي تقدمت
بها الحكومة وذلك باكثرية ٧٣ صوتاً . وهذا نصها :

اولا - تنتخب الجمعية التأسيسية رئيساً للدولة باكثرية أعضائها المطلقة
وان لم يحصل على هذه الاكثرية ، فباكثريةهم النسبية في المرة الثانية ، ويتجمع

الرئيس بحقوق وصلاحيات رئيس الجمهورية .

ثانيا - يمارس رئيس الدولة بعمونة مجلس الوزراء صلاحيات التشريع باستثناء الاتفاقات الخارجية وصلاحيات التنفيذ وفقا للاحكام النافذة اعتباراً من ١٤ آب سنة ١٩٤٩ حتى يتم وضع الدستور موضع التنفيذ على ان لا يتجاوز ذلك ثلاثة اشهر .

ثالثا - تعتبر هذه المواد الدستورية المؤقتة نافذة المفعول فور صدورها .
ثم انتقلت الجمعية التأسيسية بعد ذلك الى انتخاب رئيس الدولة فانتخب السيد هاشم الاتاسي رئيس الحكومة لهذا المنصب الاول باكثرية ٨٩ صوته من مجموع ١٠٨ اصوات .

وعلى اثر ذلك قصد فخامة رئيس الدولة الى القصر الجمهوري حيث توافد عليه كبار الساسة وزعماء الاحزاب ورجال الحكومة لرفع تهنيتهم في هذه المناسبة .

وأعلن الرئيس أنه لا يعهد بتأليف وزارة جديدة الى احد قبل ان يؤدي اليمين الدستورية امام الجمعية التأسيسية . وانه طلب الى اعضاء الوزارة الحالية الاستمرار في عملهم الى ان يتم تأليف الوزارة الجديدة . وانه سيعهد الى احد الوزراء باعمال وزارة الداخلية ، بدلا من وزيرها السيد رشدي الكيخيا الذي انتخب رئيسا للجمعية التأسيسية .

هذا ولم تسر الامور أبعد من هذا الشوط لان البلاد فوجئت بانقلاب عسكري ثالث أوقف النشاط الحكومي عند هذا الحد .

٣ - الانقلاب الثالث

أفاق سكان دمشق صباح يوم الاثنين في ١٩ كانون الاول سنة ١٩٤٩ على لعلمة الرصاص ينبعث من رشاشات ومصفحات ، ولما همعوا الى منطقة صراي الحكومة شاهدوا بعض المصفحات والرشاشات تقجول في الشوارع المحيطة بالسراي وتقف في منافذ الطرق . عندئذ خطرت بأذهانهم حالا فكرة انقلاب جديد ، وقد تبينت لهم تفاصيلها فيما بعد وهي كما يلي :

ذهبت قوة من جنود اللواء الاول وعلى رأسها بعض الضباط الى دار اللواء سامي الحناوي (وكان قد رفع الى رتبة لواء بعد الانقلاب الثاني) في الساعة الخامسة صباحاً وطرقوا الباب . ولما خرج لمقابلتهم طلبوا اليه الاستسلام فأذعن ، واركبوه مصفحة سارت به الى مكان مجهول ، واتجهت قوة اخرى الى دار عديله الدكتور اسعد طلس أمين وزارة الخارجية العام ، فلم تجده في منزله . كما قصدت قوى اخرى الى دور بعض الضباط ، فاعتقلت المقدم محمد معروف رئيس الشرطة العسكرية والمقدم محمود الرفاعي رئيس المكتب الثاني . وفي الساعة السادسة رابطت مفارز من جنود اللواء الاول في مداخل ساحة الشهداء ومنعت الموظفين من الدخول الى الدوائر الرسمية . وذهبت قوة آلية الى دار الاركان ومقر الشرطة العسكرية فاحتلتها بعد مقاومة من خراسها دامت زهاء ساعة .

وفي الساعة السابعة والدقيقة ٥٢ بدأت محطة دمشق اذاعتها بالبلاغ التالي :

الى الشعب السوري الابي :

ثبت لدى الجيش ان رئيس الاركان العامة اللواء سامي الحناوي وعديله السيد اسعد طلس وبعض محترفي السياسة في البلاد يتآمرون على سلامة الجيش وكيان البلاد ونظامها الجمهوري مع بعض الجهات الاجنبية .

وان ضباط الجيش يعلمون هذا الامر منذ بدايته ، وقد حاولوا بشقي الطرق

— بالاقناع تارة وبالتهديد الضمني تارة أخرى — ان يحولوا دون اتمام المؤامرة .
وان يقنعوا المتآمرين بالرجوع عن غيهم فلم يفلحوا . فاضطر الجيش حرصاً
على سلامته وسلامة البلاد ، ومحافظة على نظامها الجمهوري ان يقصي هؤلاء
المتآمرين . وليست للجيش اية غاية أخرى . وانه ليعلم انه يترك امر البلاد
في أيدي رجالها الشرعيين ، ولا يتدخل اطلاقاً في القضايا السياسية اللهم الا
اذا كانت سلامة البلاد وكيانها يستدعيان ذلك .

التوقيع : العقيد ادب الشيشكلي

هذا وقد استقبل الاهلون الحركة لاول وهلة بالوجوم ثم ما لبثوا عند
معرفة التفاصيل ان عادوا الى اعمالهم وفتحت المتاجر ابوابها وانتظمت المواصلات
بعد توقفها .

وفي الساعة الثامنة والنصف ذهب الى فندق الشرق الكبير (اوربان
بالاس) ثلاثة ضباط يمثلون الحركة الجديدة واجتمعوا برئاسة الجمعية التأسيسية
السيد رشدي الكيخيا والدكتور ناظم القدسي زهاء ساعة . وفي الساعة
العاشرة والنصف اجتمع هؤلاء الضباط في القصر الجمهوري برئاسة الدولة
مدة ١٥ دقيقة على افراد .

وقد تعذر تأليف وزارة جديدة بعد الانقلاب وطال أمد الازمة ، واخيراً
قبل الدكتور ناظم القدسي نائب رئيس حزب الشعب ووزير الخارجية في
الوزارة التي استقالت تشكيل الوزارة الجديدة . ولكن لم يكتب لها العمر
سوى ٢٣ ساعة بعد تأليفها حتى قدمت استقالتها .

وكل ما أسكن معرفته حول الاستقالة هو ان اعضاء هذه الوزارة الجديدة
اجتمعوا ليلاً في وزارة الخارجية وقرروا الاستقالة بالاجماع من مناصبهم التي
لم يكونوا قد تولوا رسمياً مقابلتها .

وعلى اثر ذلك تنحى السيد هاشم الاتاسي عن منصبه كرئيس للدولة

السورية بمد ان يمت بكتاب الى رئيس الجمعية التأسيسية جاء فيه انه مضطر الى الاستقالة لعدم تمكنه من تشكيل حكومة يرنح اليها ضميره والرأي العام ولكن المجلس رفض الاستقالة باجماع الآراء .

ويبدو ان سبب هذه الازمة يعود في الدرجة الاولى الى طلب ممثلي الجيش ضمانات لصيانة النظام الجمهوري .

وقد يمت طلاب وطالبات المعاهد العلمية السورية كافة الى رئاسة الجمعية التأسيسية بمذكرة يؤيدون فيها النظام الجمهوري ويقولون ان من يعادي الجمهورية هو عدو لرسالة العروبة وخائن لها . واختموا المذكرة بتوجيه الشكر الى الجيش السوري لمحافظة على النظام الجمهوري .
وأذاعت رئاسة اركان الجيش السوري البيان التالي :

ان الاحداث الثلاثة التي وقعت في البلاد والتي قام بها الجيش هي انتفاضة الحيوية في صفوف الامة ونتيجة طبيعية للسياسة التي تبناها المسؤولون في فترة حقيقة من تاريخ الوطن .

ان الاركان العامة للجيش تحرص ان يطلع الشعب الكريم على تفاصيل الامور ليمتكن كل مخلص من كم أفواه المفرضين ومساندة الجيش في مسعاه لاقصاء العناصر الفاسدة وبث روح التقدمية في صفوف الامة صوتاً لانطلاق الجواهر العربي في اجواء حرة تفرها العزة والكرامة .

لقد استهدف انقلاب الثلاثين من آذار هذه المبادئ ، غير ان القائمين على الامور قد استفادوا لاغراض شخصية فخرج الانقلاب عن هدفه الاساسي .
وكان الانقلاب الثاني نتيجة طبيعية لتقويم هذا الاعوجاج .

وظن ضباط الجيش الذين ساهموا مع اللواء سامي الحناوي وتبنوه رمزاً لحر كبتهم أنه سيصلح ما أفسده الحكم السابق ، وأن مجرى الامور سيؤدي الى اعاده الحياة الدستورية والنظام الجمهوري الذي يوافق رغبات الشعب

والفكرة التقدمية في العالم . غير انه تبين لسوء الحظ ان اللواء سامي الحناوي لم يكن غير أداة طيعة تسيرها أهواء مفرضة تستهدف القضاء على استقلال البلاد . فقد بدأ اللواء سامي الحناوي فور تسلمه من كثر رئاسة الاركان العامة بمفاوضة كبار ضباط الجيش بطريقة مباشرة وغير مباشرة للموافقة على اعلان اتحاد يطيح باستقلال سوريا ونظامها الجمهوري ، مبيناً ان القيام بهذا العمل يجب ان يكون بصورة فجائية تجعل حسب زعمه الرأي العام العالمي والسوري امام الامر الواقع ، وكان يؤكّد في أحاديثه انه متفق على هذه الخطة مع بعض كبار رجال السياسة الذين يرون رأيه في وجوب الاسراع بهذا الامر عن طريق الجيش منعا للمشاحنات البرلمانية والحكومية ونقمة الشعب التي قد تحدث فيها اذا عرض الامر بصورة طبيعية على اعضائها .

وقد لفت كبار الضباط انظار اللواء سامي الحناوي مراراً وتكراراً - بعد ما تكشفت النوايا - الى الولايات التي يجرها على البلاد السورية خاصة والعربية عامة هذا الانجاء الخطر الذي سيؤدي الى انشقاق مربع في صفوف العرب وفقدان استقلال البلاد السورية ، كما أنهم لفتوا انظار بعض كبار رجال السياسة الى ذلك ، غير ان كل هذه المساعي باءت بالفشل .

وعقب اجتماع الجمعية التأسيسية بدأ ضباط الجيش المقربون بحكم وظيفتهم الى اللواء سامي الحناوي يشعرون بالتوجيه الذي يقوم به هو وعديله اسعد طلس باسم الجيش ، وكذلك بعض القادة السياسيين لقسم من النواب لحملهم على تحقيق اغراضهم .

وفي الايام التي سبقت اقضاء اللواء سامي الحناوي نقل الى بعض الضباط من مصادر موثوقة ان بعض رجال السياسة اشترطوا على اللواء سامي الحناوي اعتقال عدد من كبار الضباط حتى يتسنى لهم حمل الجمعية التأسيسية ولو بالقوة اذا اقتضى الامر على اقرار المشروع الاستعماري فوراً .

وبعد نقل الخبر باقل من ثلاثة ايام اي مساء الجمعة الواقع في ١٦ كانون

الاول ١٩٤٩ استدعى اللواء سامي الحناوي ليلا الى منزله خمسة من كبار الضباط بعد ان هيا الوسائل اللازمة لاعتقالهم ، ولكن عند ما علم ان سر الاعتقال قد ذاع بين اوساط الجيش ، واتخذت التدابير المماكسة له تراجع عن تنفيذه ، ولكنه في اليوم التالي امر باجراء بعض التنقلات في قيادات القطعات . وفي صباح يوم الاثنين الواقع في ١٩ كانون الاول ١٩٤٩ أمر اللواء سامي الحناوي ككتيبة المدرعات المرابطة ببحوار دمشق القيام بسد منافذ المدينة منعاً لدخول قطعات عسكرية من الخارج حتى يتمكن من اجراء الاعتقالات ولكن ضباط هذه الكتيبة عند ما ظهرت لهم نية اللواء سامي الحناوي عملوا فوراً على اقصائه عن القيادة .

وقد ذهب وفد من كبار ضباط الجيش الى منزل فخامة رئيس الدولة وعرضوا له أسباب التدابير التي اتخذت ، وصرحوا له بصورة قاطعة انهم لن يقدخلوا باي عمل سياسي ، وان كل رغبتهم هي ان يضطلع المجلس التأسيسي بمسؤوليته دون ضغط او اكراه .

ايها الشعب الكريم ان الجيش بضباطه وجنوده عربي قومي ينشد تحقيق الوحدة العربية الصحيحة بأجلى معانيها ، وان الجيش يرى في المشروع الاستعماري مؤامرة يقصد منها القضاء على استقلال سوريا وتحطيم جيشها وانشاء عرش جديد يبعد تحقيق الوحدة المنشودة .

ان الجيش يرفض ان يكون اداة طيعة لتحقيق الاغراض الاستعمارية لانه من ابناء الشعب يتحسس بشعوره وعليه تقع مسؤولية الدفاع عن استقلال البلاد وحفظ كياناتها وسيادتها .

كان يود الجيش بعد ان اقصى اللواء سامي الحناوي الا يذيع اي بيان على الرأي العام غير ان الدطيات المفرضة التي قام بها المتآمرون مع الاجنبي اضطرته الى اطلاق الجمهور على بعض خفايا الامور .

رئاسة اركان الجيش العامة

دمشق في ٢٦ - ١٢ - ١٩٤٩

وقد كان لاجماع الجمعية التأسيسية على رفض قبول استقالة رئيس الدولة واصرارها على بقاء فخامته على رأس هذه الدولة وقع مؤثر في قلب الرئيس النبيل فاستجاب نداء الواجب الوطني في هذه المرة ايضاً ، واستأنف المشاورات واد من جديد الى تكليف السيد خالد العظم بتأليف الوزارة . فألفها دولته بالسرعة المطلوبة على الشكل الآتي :

للرئاسة والخارجية	خالد العظم
الداخلية	الدكتور سامي كباره
للعديلة	فيضي الاتاسي
للدفاع الوطني	الكرم الحوراني
للمصحة والاسعاف العام	فتح الله اسيون
للمعارف	هانني السباعي
للمالية	عبد الرحمن العظم
للاشغال العامة	محمد المبارك
للاقتصاد الوطني	معروف الدواليبي
للزراعة	عبد الباقي نظام الدين

وهكذا انحلت الازمة الوزارية التي طال أمدها ، وقدم وفد من كبار ضباط الجيش لهيئة الوزارة مؤلفاً من الزعيم فوزي سلو الامين العام لوزارة الدفاع ، والزعيم انور محمود بنود رئيس اركان حرب الجيش بالنيابة ، والعقيد عزير عبد الكريم وتوفيق نظام الدين ، والمقدم فيصل الاتاسي .

وصرح رئيس الوزارة بان الحكومة الحاضرة ستكون مرآة للجمعية التأسيسية اذ تمثلت فيها جميع هيئات الجمعية ، وهي حكومة مؤقتة لتسيير الاعمال ريثما تنتهي الجمعية التأسيسية من وضع الدستور واقراره .

وقال : حرصت في تشكيل الوزارة على اشراك جميع الاحزاب والكتل فيها بغية ايجاد تآزر تام وتعاون شامل بينها وبين الجمعية التأسيسية وذلك في سبيل المصلحة العامة والاصلاح المنشود .

وذكر نافياً ما اشيع عن تدخل الجيش في أمر سياسته وقال : ان الجيش لم يخرج عن النطاق الذي أعلنه في بيانه .

آ — صدى الانقلاب

في سوريا — استقبلت البلاد العربية جميعاً انباء الانقلابات المتتابعة في سوريا بشيء كثير من الاشفاق ، فان عدم استقرار الحكم في اي بلد من البلاد مهما يكن سببه يؤدي الى توقف حركة الاصلاح الداخلي ويجعل البلاد عرضة لتيارات متناقضة متنافضة ، ومن ثم قد يفتح ثغرات في الكيان الوطني يمكن ان ينفذ منها التدخل الاجنبي .

وسوريا دولة جديدة حصلت على استقلالها بعد تضحيات كثيرة عديدة ، ولما اعلن استقلالها اهتمت البلاد العربية ان تخلص واحدة منها من الضغط الاجنبي وخلص لها استقلالها كاملاً .

وكان الرجاء ان تنصرف سوريا الى حياة من الاستقرار والهدوء ، تفرغ فيها الى شؤونها الداخلية ، توطد بالعناية بها بنيان استقلالها وتكفل في ظله لبنيها حظاً من الحياة خيراً مما كان لهم في ظل الاحتلال والنفوذ الاجنبي ، ولكن هذا الرجاء لم يتحقق ووقع في سوريا انقلاب في اثر انقلاب وترتب بها في كل مرة بعض الطامعين في استقلالها وبعض الحاقدين على نهضتها .

وبما يؤسف ان امم الشرق العربي لا تزال تعيش على مقربة من النفوذ الاجنبي ، فان منطقتها لم تتمخلص تخلصاً نهائياً منه بل انها على النقيض من ذلك يعيش بعضها تحت ظله الكامل ، ويعيش البعض الآخر في خوف منه .

ولا شك ان هذا النفوذ اذا كان قد انحسر عن بعض اجزاء الشرق العربي فقد انحسر كارهاً ، وهو يترتب لسبب يمتد من جديد ، وهذا النذير لا يخفى على احد ، فهو قائم نحس به هنا وهناك ، ومن واجبتنا ان نستيقظ لكل بادرة من هذا النوع .

ان استقلال سوريا بهم الشرق العربي لانه بمثابة حصن لاستقلال كل دولة عربية .

والاستقلال لا يمنح بالوائق ولا بالمعاهدات ولكنه يصدر عن طبيعة الشعب ذاته وقدرته على التقدم ، والنهوض بمرافقه والسعي لرفاهية ابناءه ، ومتاعب الشرق العربي ليست متاعب سياسية بقدر ما هي اجتماعية واقتصادية ، فاضطراب الحالة السياسية يرجع في اساسه الى ضعف القوة الدافعة للاصلاح الداخلي والى الانصراف عن قضايا الى قضايا اخرى .

ان جوهر قوة الشعب هو القدرة على الاصلاح الداخلي ، فكل تأخير فيه او انصراف عنه لا يسيء فقط الى مستوى ابناء الامة فحسب ولكنه يؤثر حصولها على حقوقها السياسية ويضعف قدرتها على الصمود في وجه الطامعين . بهذه العين ننظر الى الانقلابات في سوريا وبهذه العين وحدها نرجو لو استقرت الامور فيها وانصرفت الى عهد طويل من الهدوء تلتفت فيه الى مطالب الاصلاح الداخلي وما اكثرت في بلد كسوريا ...

اما التطورات التي صاحبت تأليف الوزارة السورية الجديدة فهي في سرعة تطورها كانت نخبية ورائها اموراً شعرت الجمعية التأسيسية بخطورها فرفضت استقالة رئيس الدولة ، لان قبولها كان معناه بقاء البلاد بغير رئيس ولا وزارة ، وبالتالي تمهيد الطريق للعودة بالبلاد الى حالتها الاولى ، كما فهم بعد ذلك ، وقد خطا رجال الانقلاب خطوتهم الاولى في هذا المضمار عند ما نقعد الموقف فبحثوا الامر مع بعض الساسة المستقلين بصورة مسهبة صريحة .

واذا كان كل شيء قد تم ولو بصفة مؤقتة لايجاد مخرج للالزمة التي

غمرت البلاد اياما غير قصيرة فان هذا لم يمنع من تديد ما قيل بأن هناك امورا
مجهولة ، فالاستقرار في سوريا غير مستتب ، ويرى بعض الساسة حزميين كانوا
ام غير حزميين هذا الرأي ويعتقدون انه لا بد من العمل لايجاد نظم
الاستقرار الصحيحة .

بقيت بعد ذلك المشكلة الكبرى التي حدثت من اجلها الانقلاب الثالث .
فرجال هذا الانقلاب اذاعوا في بيانهم الذي اثبتناه هنا ان اللواء سامي الحناوي
كان يسعى الى تطويع النظام الجمهوري والى تحقيق الاتحاد بين سوريا والعراق .
ويقول بعضهم - ويشترك معهم في هذا القول بعض الساسة - ان اللواء الحناوي كان
يعد العدة لتعزيز دعوة الاتحاد بقوتين احدهما تشريعية والاخرى تنفيذية .
مما دفعه الى التدخل بصفة غير مباشرة في انتخابات الجمعية التأسيسية حتى يجي
اعضاؤها من بين الذين يؤيدون فكرة الاتحاد ، ويستند هؤلاء الذين ينادون
بهذا الرأي الى سقوط عدد من المرشحين في معركة الانتخابات من غير
المؤمنين بهذا الاتحاد .

وقد اثبتت مسألة تدخل بعض رجال الجيش في الانتخابات في مجلس
الوزراء السوري عند ما فتح هذا الموضوع أحد الوزراء من الذين واجهوا
مع انصاره المرشحين تياراً معاكساً من جانب رجال الدرك والشرطة ، وهما
قسمان من الجيش ، فاعترف وزير آخر له صلة وثيقة بالجيش بصحة هذا
التدخل ، وعلى الاثر دعي اللواء الحناوي لحضور جلسة مجلس الوزراء ونوقس
في ذلك وانتهت بموافقة اصدار بيان يحذر فيه رجال الجيش من التأثير في
سير المعركة الانتخابية .

ويقول بعض رجال الانقلاب - ويؤيدهم بعض الساسة - ان الحناوي كان يطمع
من وراء ذلك بايجاد كتلة برلمانية قوية تؤمن بالاتحاد بين القطرين حتى اذا
عرض الموضوع عليها بعد اتمام نضجه نال الموافقة التي تخرجه الى حين
التنفيذ الشرعي .

اما القوة التنفيذية التي كان يسمى الحناوي الى ايجادها فهي - كما يقول رجال الانقلاب - ايجاد الفئة المؤمنة من رجال الجيش بفكرة الاتحاد لتسند القوة السياسية في تعزيز الدعوة الاتحادية ، ولذلك كان يسمى الى ايجاد العناصر غير المؤيدة لها أو وضع الخطط لالقاء القبض على رجالها .

ولكن المهم في الموضوع هو ان مجلس الوزراء السوري اثناء تولي فخامة هاشم بك الاتاسي رئاسة الوزراء بحث خلال انتشار الدعوة للاتحاد بين سوريا والعراق موقفه من هذا الموضوع ، ولم يكتف ببعثه مرة واحدة بل ببعثه ثلاث مرات في ثلاث جلسات متفرقة ، وكانت الآراء متجهة الى ارجاء البت في الامر ربما تقوم في البلاد وزارة دستورية تعتمد على تأييد البرلمان ، وعلم ان بعض الوزراء أبدوا ترحيبهم المبدئي بالفكرة والبعض الآخر طلب التريث ربما تنجلي الامور بينما نادى الفريق الثالث بان الاتحاد اذا تم يجب ان يقوم على الاسس التالية :

اولا - احتفاظ سوريا بنظامها الجمهوري .

ثانياً - ابقاء الجيش السوري بعيداً عن الجيش العراقي اي منفصلاً عنه في ادارته ونظامه ، ولكن يجمع بينهما دفع الخطر .

ثالثاً - سياسة سوريا الخارجية تبقى مستقلة .

رابعاً - ان تكون رئاسة الاتحاد بالتناوب بين سوريا والعراق .

فهذا الاختلاف في الآراء والاتجاهات جعل من المتعذر البت في موضوع الاتحاد بعد ما كثر الحديث عنه .

وقد ترددت بعد ذلك في الدوائر العربية المسؤولة اشاعة لا يمكن معرفة مداها من الصحة أن اللواء سامي الحناوي أرسل عند افتتاح الجمعية التأسيسية كتاباً الى الرئيس الاتاسي جاء فيه « ان الجيش موطن العزم على المحافظة على النظام الجمهوري وعلى انقاذ استقلال سوريا وسلامة اراضيها من كل عدوان » .

وقيل ان هذا الكتاب وقد وافق على ارساله اعضاء المجلس الحربي ومن
بينهم بعض رجال الانقلاب ينفي عن الحناوي التهمة المنسوبة اليه وهي التآمر
على سلامة الدولة والنظام الجمهوري ، ولذلك طلب بعض رجال السياسة الى
زعماء الانقلاب تقديم الدليل الذي يثبت تآمر الحناوي على استقلال سوريا
لتقديمه الى المحكمة بتهمة الخيانة العظمى ، وليتسنى وضع حد لامثال هذه
الموضوعات بالطريق القانوني ، وأن رجال الانقلاب اعتذروا عن اجابة هذا
الطلب ... هذا ما قيل ، ولكن منطق الاحداث وملابساتها ينفيان ولا شك
هذا الزعم نفيًا باتًا .

في مصر - صرح رئيس الوزارة المصرية حسين سري باشا عن موقف
الحكومة المصرية من الانقلابات المتوالية في سوريا وبخاصة الحادث الاخير
فقال : ان مصر لا تبغي الا ان ترى شقيقاتها الدول العربية في رغد من العيش
وفي بحبوحة من الاستقلال الداخلي والخارجي الذي لا يعكره ~~مع~~ من
المطامع والاهواء ، وذلك طبعاً ضمن نطاق ميثاق الدول العربية .

ولا شك ان مصر حريصة كل الحرص على استمرار وحدة كل دولة عربية
بوضعها السياسي الحالي ، وهي تنفر من سياسة العدوان ايا كان مصدره ، فانه
الانقلابات الداخلية في اية دولة عربية امر يخص الدولة التي يقع فيها الانقلاب ،
وليس للدول العربية الاخرى - اذا اقتضى الامر - الا ان تصلح ذات البين
دون ان يتجاوز تدخلها هذا النطاق بحال من الاحوال . اما اذا حدث عدوان
او ضغط على احدى هذه الدول من دولة اخرى فان مصر لن تقف مكتوفة
الايدي بل انها - على التحقيق - ستتخذ لنفسها موقفاً ايجابياً ، وذلك محافظة
منها على سلامة الوحدة العربية وأمن الشرق العربي .

في لبنان - تبدي الدوائر المسؤولة قلقها من تطور الحوادث في دمشق .
وقد صرح مصدر رسمي بأن اضطراب الموقف يحمل من المستحيل التنبؤ
بالتطورات المقبلة ، فسوريا تحتاز فترة من أدق ما عرفه تاريخها ، وعلى الرغم

من استرداد رئيس الدولة استقالته وتأليف الوزارة الجديدة فان هذه الدوائر تميل الى سياسة التمحفظ المقرون بالحذر .

في المملكة السعودية - ترقب المملكة العربية السعودية حوادث سوريا باهتمام زائد وقد عبرت حكومتها عن رأيها في هذه الحوادث بالبيان التالي :
« ان حكومة المملكة العربية السعودية حريصة كل الحرص على استقرار الاستقلال في كل دولة عربية بوضعها السياسي الحاضر ، وهي تثقت سياسة العدوان اياً كان مصدره ، وأن كل حدث داخلي في اية دولة أمر يخص الدولة التي يقع فيها ، وليس المدول العربية اذا اقتضى الامر الا اصلاح ذات البين دون ان يتجاوز نمرضا هذا النطاق بحال من الاحوال ، وان سياسة المملكة العربية السعودية تقوم على اساس لا يتزعزع ، وهو ضرورة المحافظة على استقلال كل دولة عربية ، واذا وجدت اي اعتماد على اية دولة من الدول الاخرى فان المملكة السعودية لا تقف عندئذ مكتوفة الايدي بل انها ستتخذ لنفسها موقفاً ايجابياً ، وذلك محافظة منها على سلامة وحدة البلاد العربية وأمن الشرق العربي » .

والجدير بالملاحظة ان هذا البيان يطابق بيان مصر لفظاً ومعنى .

في العراق - التزمت الدوائر الرسمية في بغداد الصمت ازاء الموقف الحالي في سوريا ، وقد أدلى الاستاذ جلال بايان وزير المواصلات السابق بحدث عن تكرار الانقلابات في سوريا فقال بان هذا مؤلم لجميع البلاد العربية ، واني أرجو أن تكون سوريا بصيرة بامورها وحريصة على استقلالها الذي ضحت من أجله بدماء ابنائها والذي هو فخر البلاد العربية .

ومما يجدر ذكره أن وفد حزب الاستقلال العراقي الذي يرأسه الاستاذ صديق شنشل بارح دمشق الى بيروت عقب الانقلاب بعد ان قضى في العاصمة السورية فترة في مناقشات مستطيلة حول الاتحاد بين سوريا والعراق .

وكان أعضاء الوفد العراقي خلال مقامهم في سوريا قد اتصلوا بالزعماء السياسيين وأعضاء الجماعات المحلية وأصحاب المصالح المالية والاقتصادية في البلاد. أما في عمان فسيبوزر جلالة الملك عبد الله الهاشمي في اليوم السابع والعشرين من شهر كانون الأول الحالي عاصمة العراق للاجتماع بسمو الأمير عبد الآله الوصي على عرش العراق .

والرأي السائد في عمان أن البحث سيدور بين الوصي والملك حول الحالة الراهنة في سوريا خاصة وتطور الموقف في الشرق الأوسط عامة .

في تركيا - امتنعت الدوائر السياسية في أنقرة عن التعليق على الانقلاب الذي حدث أخيراً في سوريا ، ومع ذلك فقد أعربت عن أسفها لعدم استقرار الأمور في هذه البلاد وقالت أنها لا تعتقد أن الحركة الأخيرة ستؤدي إلى أي تغيير في العلاقات بين سوريا وتركيا .

ويرى المسؤولون في أنقرة أن الانقلاب موجه ضد مشروع الاتحاد مع العراق ، وهو المشروع الذي لم تنظر إليه تركيا بعين الارتياح لأن من شأنه أن يزيد المصاعب في سبيل توطيد السلام والأمن في الشرق الأوسط .

في إنكلترا - يدرس الرعييون في هوايت هول (وزارة الخارجية البريطانية) قضية الانقلاب السوري باهتمام كبير لما قد يكون له من عظيم الأثر في تطور أوضاع الشرق الأوسط . وتفسر الدوائر العليا هذا الانقلاب بأنه بداية النهاية لمشروع (سوريا الكبرى) وفكرة اتحاد سوريا والعراق بعد اعتقال اللواء الحناوي الذي كان يقف سياسة التقرب من الأسرة الهاشمية الأردنية العراقية ، وترى فيه خطوة نحو دعم عرى التعاون بين سوريا ولبنان .

والمعروف أن بريطانيا تمطف على مشروع سوريا الكبرى ، ولكن يبدو كما تقول هذه الدوائر أن رجال الجيش السوري يرون في ذلك المشروع قضاء على سمعة الجيش السوري بعد توحيد القوات العسكرية في الدولتين إذا اتحدتا ولهذا يادر الضباط السوريون إلى القيام بحركتهم .

وقد بعثت المفوضية البريطانية في دمشق بتقريرين الى وزارة الخارجية عن الموقف الجديد في سوريا وتطوراتها .

وقيل ان التقرير الاول تناول المشاهد العنيفة التي وقعت في الجمعية التأسيسية يوم ٢٤ كانون الاول ١٩٤٩ . وكانت بمثابة تمهيد لما حدث من اقالة اللواء الحناوي وبعض الساسة ، وقيل ان المناقشات الحامية تطورت لان عبارة (الجمهورية السورية) لم ترد في صيغة اليمين الدستورية .

وأشار التقرير الثاني الى سماع طلقات نارية في ساعة مبكرة من يوم الانقلاب . وترى الدوائر الرسمية في لندن ان العلاقات بين سوريا وبريطانيا لن يطرأ عليها اي تعديل ، ولكن يخشى المراقبون ان تكون الكلمة الاخيرة لم تعرف بعد .

ونشرت جريدة « التيس » مقالا عن سوريا في عددها الصادر في ٣١ آذار ١٩٤٩ يمكن أخذه مثلا على وجهة نظر بريطانيا في حالة عدم الاستقرار القائم في سوريا . فقد أجمت الجريدة في مقالها التطورات التي وقعت في سوريا خلال الاشهر التسعة الماضية ، ثم اشارت حينما تسفي لها ذلك ، اشارات لاذعة الى النهج الذي تقيمه الجماعات السياسية السورية وكبار ضباط الجيش السوري . وهو النهج الموسوم بالانانية والغش والمحسوبيات ، وان سمعة سوريا قد تدهنت نتيجة لهذه الانقلابات كما تدهنت معها ايضا الى حد ما سمعة العالم العربي ، وان المصادر المطلعة في لندن ترى انه ما لم تعتمد الحكومة السورية الحالية الى ايجاد الاستقرار واعادة الثقة الى النفوس ، فان النتائج على سوريا قد تكون وخيمة . وذكرت الجريدة ان بوادر سوريا تشير الى ان مستقبلها ليس بافضل من ماضيها وان القرائن أجمعت على ان استقلالها قد حصل قبل اوانه ، وقيل ان تكون مقببة له .

ثم قالت : ان مشروع سوريا الكبرى يعتبر الآن وعلى كل حال مقضياً عليه بالنظر لقوة خصومه ، وأشارت بعد ذلك الى مشروع الاتحاد بين سوريا

والعراق فقالت : ان هذا المشروع لا يمكن تنفيذه لاسباب عديدة : منها ان الجيش السوري يعارضه ، وعلّة ذلك تعود الى تخوف ضباطه من تضائلهم أمام قوات العراق المتفوقة نسبياً ، كما يعارض ايضاً الملك عبد الله الذي يرغب في ان تكون الاردن وحدها نواة اي اتحاد سوري تام قد يخرج الى حيز الوجود في المستقبل ، ثم هناك مصر التي لا تؤيد اي اتحاد عربي صرف دون ان يكون لها فيه مركز رئيسي ، وكذلك المملكة العربية السعودية التي تقاوم أشد المقاومة تحقيق هذا المشروع ، وفي الختام مسيحيو لبنان الذين ما فتئوا يعارضون فكرة هذا الاتحاد .

وعلمت جريدة « المانشستر فارديان » على الانقلاب السوري بقولها : كان سبب الانقلاب معارضة مشروع الاتحاد السوري العراقي ، فلا يمكن للفرنسيين هذه المرة وهم من معارضي المشروع ان يزعموا ان بريطانيا هي التي دبرت الانقلاب ضد مصالح الشعب السوري كما زعمت عند ما قام الزعيم حسني الزعيم بالانقلاب الاول .

وخصصت محطة اذاعة لندن تعليقها الاسبوعي في ٣١ آذار ١٩٤٩ للتحديث عن سوريا فقالت :

ان الاحداث السورية ما زالت تحتل المقام الاول على مسرح السياسة في الشرق الاوسط ، وقد كانت الحالة في سوريا خلال هذا الاسبوع موضوع اهتمام الاوساط السياسية العالمية .

والحكومة الجديدة فيها لم تتألف الا بعد صعوبات شتى وتردد كثير ، حتى وفق أخيراً السيد خالد العظم ، وهو رجل دبلوماسي في طليعة الساسة السوريين مقدرة واتزاناً .

اما بقية اعضاء وزارته فربما كان بينهم بعض التفاوت وعدم الانسجام ، الامر الذي سبب بعض القلق عما اذا كانت هذه الحكومة قادرة على اعادة

الثقة الى نفوس الشعب الذي واجه ثلاثة انقلابات في البلاد جعلته يتردد في تصديق الوعود .

فان حركة اغتصاب الحكم التي قام بها حسني الزعيم كانت تهدف الى تحقيق تلك الاماني والوعود ، ولكنه ما لبث ان انحاز مع الايام عن السبيل السوي فكان الانقلاب الثاني الذي قام به الحناوي ، أعني ان الجيش ما لبث أن لاحظ ان هنالك خطراً على استقلال سوريا ونظامها الجمهوري ، ولكن لم يعرف ما اذا كان الحناوي يريد ان يحقق الوحدة مع العراق رغماً عن ارادة أغلبية الامة وبطريق قسرية او عن طريق الاقتناع ، ثم ظهرت حركة الشيشكلي فكانت حركة بارعة حتى من الوجهة السياسية ايضاً ، لأنها أبقّت على الجمعية التأسيسية وأظهرت العسكريين الذين قاموا بها بشكل المتزهين عن الحكم اذ أبقوا السلطة بيد رجال السياسة ، وبذلك كسبوا عطف وتأييد عدد كبير من سواد الشعب .

غير أننا رأينا بعد ذلك ان بعض الاحزاب قد أخذت تغير مبادئها وان هناك فروقاً كبيرة في تمثيل هذه الاحزاب في الجمعية التأسيسية .

اما موضوع اتحاد سوريا والعراق فقد لاقى صعوبات كثيرة بحيث كاد يشكل خطراً ، ويؤدي الى انقسام الجامعة العربية ، لان هناك دولتين عربيتين هما مصر والمملكة السعودية قد عارضتا تلك الوحدة معارضة قوية . فان سري باشا رئيس الوزارة المصرية قد أعلن بان مصر لن تقف مكتوفة الايدي اذا اعتدت دولة عربية على دولة عربية اخرى بل تهب للعمل على حفظ السلام والامن في الشرق الاوسط .

ولا شك بان هذا البيان كان بمثابة تحذير للعراق يشير بوضوح الى المخاوف التي تكن وراء اقرار الوحدة ، غير ان الامر الثابت هو ان كلا من العراق والمملكة الاردنية قد أكدت بأنه لن تحصل سوريا على قبول وضع جديد بطرق قسرية ، وقد ظلنا محتفظتين بالسكوت طوال مدة الازمة التي واجهتها سوريا .

ويلاحظ في الوقت الحاضر ان الملك عبد الله يزور الآن الوصي على عرش العراق . ولعل انجائها تدور حول موقف بعض الاحزاب السورية ، ولكن لا ينتظر ان يصدر ابياناً خاصاً بالشؤون السورية لان البيانات التي أصدرها سابقاً كانت كافية في هذا الصدد .

في فرنسا - نشرت بعض الصحف الباريسية بياناً شبه رسمي جاء فيه ان الدوائر الفرنسية العليمة ترى ان الحوادث التي وقعت في دمشق اخيراً ليست ثورة ، وانما هي مجرد تدهير اتخذ لابعاد شخصية عسكرية لعبت دوراً خاصاً . وأضافت الدوائر المذكورة انه لن يكون هناك ما يدعو الى اثارة مسألة الاعتراف بالنظام الجديد كما حدث في ٣٠ آذار و ١٤ آب ، لانه لم يطرأ اي تعديل على رئاسة الحكومة او البرلمان .

و كتبت جريدة « ليموند » تقول : ان سوريا طافت كثيراً في الانقلابات الثلاثة التي توالى عليها ، وان الشعب لم يكف في كل مرة عن الاعراب عن تمسكه بالنظام الجمهوري والعيش مستقلاً عن التأثير الاجنبي .

ونشرت صحيفة « ليراسيون » لمراحلها في لندن مقالا عن مركز بريطانيا في الشرق الاوسط جاء فيه : ان بريطانيا العظمى منيت بهزيمة اخرى من سلسلة الهزائم التي حلت بها في الشرق الاوسط منذ حوادث فلسطين .

في امريكا - تقول الاوساط الدبلوماسية في العاصمة الاميريكية انه اذا ثبت العقيد ادب الشيشكلي الذي قلب نظام اللواء الحناوي في سوريا في الحزم فمن المرجح ان يعود الى سياسة صديقه القديم الزعيم حسني الزعيم الذي قتل في ١٤ آب على اثر الانقلاب الثاني .

وتراقب الاوساط نفسها عن كثب الانقلاب الثالث من انقلابات الزعماء في سوريا وتقول بان العقيد شيشكلي كان من الانصار المتحمسين لسياسة حسني الزعيم الذي اعتمد في سياسته على تأييد مصر والمملكة العربية السعودية

ووطد العلاقات الودية مع فرنسا ، ولاحظت من جهة اخرى ان حكم اللواء الحناوي كان على العكس ميالا لتمهيد السبيل لحلف سوري عراقي .

والمقول في العاصمة الاميريكية ان العقيد شيشكلي استولى على الحكم لمقاومة هذا الميل وفرض احترام النظام الجمهوري في سوريا . وتشير المحافل الدبلوماسية - مع أسفها لسياسة الانقلابات - الى ان العقيد شيشكلي يتمتع بتأييد الشبان السوريين المؤمنين بضرورة الاصلاحات الاجتماعية في سوريا ضمن نطاق المؤسسات الجمهورية .

لذلك ترجو المحافل ان تتمكن سوريا من استرداد توازنها السياسي الذي لا يد منه لبقائها ، وللتوازن في الشرق الاوسط .

هذا وقد أذاع رجال الجيش بياناً جديداً جاء فيه : قرر الضباط تنحية اللواء الحناوي لانه كان يستعمل نفوذه للتأثير في بعض رجال السيادة ، وأنه باسم الجيش كان يحاول تحقيق أوضاع لا يوافق عليها الجيش ، وقد أرادوا من حركتهم هذه المحصورة في نطاق الجيش وحده ان يكفلوا للشعب الحرية والديمقراطية الصحيحة ، والجمعية التأسيسية هي وحدها صاحبة الرأي في توجيه السياسة السورية ويجب ان تكون كذلك فعلا لا قولاً ، وقد عاد الجيش الى مكانته مسلماً السلطات لرجالها الشرعيين متمنياً لهم التوفيق في مهمتهم واهماً نفسه تحت امرتهم للدفاع عن كل ما يهدد كيان البلاد وحريتها .

وكان لهذا البيان تأثير حسن أدى الى التخفيف من حدة الموقف بين رجال الحكم ورجال الانقلاب .

وقد أصدر المجلس الحربي الاعلى مرسوماً بتعيين الزعيم أنور محمود بنود رئيساً بالنيابة لهيئة الاركان العامة ، والعقيد اديب الشيشكلي مساعداً لرئيس الاركان ، والعقيد صلاح الدين خانكان نائباً لرئيس المحكمة العسكرية .

ويمكن القول بعد كل ذلك ان سوريا اصبحت في ظروفها الحاضرة مسرحاً للتطاحن الدولي تاتي على اديمها الدول الكبرى باوراقها فتربحها تارة

وتخسر هاترة اخرى ، وقد شهدت هذه البلاد سلسلة من المناورات بدأت مع الانقلاب الاول الذي قام به حسني الزعيم .

فقد تحمست الولايات المتحدة لهذا الانقلاب وأبدته على طول الخط ، وفي الاحاديث الهامة التي دارت بين الزعيم وكل من المستر هوبكنز المبعوث الشخصي لترومان والمستر كوبر وكيل وزارة الخارجية الاميريكية ، لا كبر دليل على مدى التفاهم السوري الاميريكي .

اما فرنسا فترحيبها بالانقلاب الاول لم يكن يرمي الا الى الرغبة في استعادة نفوذها الماضي ، وقد قطعت في ذلك شوطاً كبيراً بلغ حد تزويد الجيش السوري بالعتاد الفرنسي واعادة نشاط الشؤون الثقافية والاقتصادية في البلاد .

وأما بريطانيا العظمى فقد اختلف موقفها عن موقف اميركا وفرنسا لانه كان ينطوي على كثير من النفور ، وقد أحسن الزعيم بذلك فاستدعى اليه الوزير البريطاني في دمشق ووجه اليه عبارات عدتها الدوائر الدبلوماسية في ذلك الحين خارجة عن نطاق الحكمة .

وعند ما حدث الانقلاب الثاني تبدل موقف اميركا وفرنسا معاً فناصبتا رجال ذلك الانقلاب العداء ، وأعلنتا في صراحة تامة عن عدم رضائهما ، على ان بريطانيا رحبت بالانقلاب كل ترحيب .

وقد برز المظهر الحقيقي لعدم الرضا عن رجال ذلك العهد عندما أبدت الحكومة السورية تحفظاتها التالية للمستر كلاب الاميريكي رئيس البعثة الاقتصادية للشرق الاوسط لاجل اغاثة اللاجئين الفلسطينيين رداً على ما طلب منها في سبيل التعاون وهو :

اولا - تسمح الحكومة السورية للبعثة باجراء دراسات فنية مختصة لمشروعات ذات صبغة مؤقتة بحيث لا يفسر هذا السماح بأنه ملزم للحكومة بأي شكل من الاشكال بقبول اية مقترحات او توصيات قد تقدمها البعثة .

ثانياً - في حالة تقدم البعثة بمشروعات مقبولة من الحكومة السورية فإن الحكومة تحتفظ بحق اتخاذ قرار في اي من هذه المشروعات بنفذ قبل غيره .
وقد صرح المستر كلاب في ذلك الحين بأن هذه التحفظات تحمل في طياتها معنى عدم تسهيل مهمة البعثة ، وبأنه لا يجد مبرراً لها ، ولا سيما ان جميع الحكومات العربية لم تبد اي تحفظ لا من قرب ولا من بعد .

اما الغاية الى رمت اليها الحكومة السورية من التمسك بهذه التحفظات فهي اعلان رأيها للمسؤولين الاميركيين بصورة مباشرة على أنها لا توافق على اتخاذية خطوة ظاهرها اغاثة اللاجئين وباطنها تمديد الطريق لتعمير الاماكن الشمالية التي تلج امريكا في جعلها خطأ ثانياً لصد الخطر الشيوعي ، فأمرى بتركها تعتقد أن خط الدفاع الاول هو تركيا وايران ، وان خط الدفاع الثاني هو سوريا والعراق ، ولذلك يجب اتخاذ جميع الاحتياطات التي تكفل حماية مؤخرة الخط الاول ، وهذه الاحتياطات تتطلب كثيراً من التدابير التي نتخذ في بعض الاحوال من حرية هذه الدول واستقلالها .

وقد قال المستر كلاب خلال وجوده في سوريا لبعض المسؤولين : ان المشروعات الطويلة الاجل لاسكان اللاجئين يترتب عليها تحويل المنطقة الشمالية المتاخمة للحدود التركية الى منطقة حيوية هامة لا لسوريا فحسب بل وللعالم أجمع . لانه يعتقد ان احياء هذه المنطقة سيجعلها مركزاً رئيسياً لتعويض الجيوش التي تدافع عن الخط الاول .

ورأت امريكا ان التحفظات السورية لا تشجع على المضي في تنفيذ الخطط المرسومة ، ولهذا أبدت استياءها من الاوضاع السورية التي كانت قائمة في ذلك الحين .

وعند ما حدث الانقلاب الثالث تبدلت الحال رأساً على عقب ، فقد أعربت فرنسا عن ترحيبها به ، ورأت فيه بريطانيا طعنة موجهة اليها ، ولكنها كتمت

ألمها في قلبها ، أما اميركا فقد خرجت قليلا عن نطاق الترحيب الى نطاق الرغبة في رؤية الاستقرار ينجح على سوريا ، وهي كانت ترى ان احدى الوسائل العملية التي تؤدي الى ذلك تنأت بتشجيع الاتصال بين العرب واسرائيل . وتعلل ذلك بان الهدف من الانقلاب هو عدم اتحاد سوريا والعراق ، وان الداعين الى الاتحاد يعتمدون في تعزيز دعوائهم الى وجود الخطر الصهيوني ، فاذا تم الاتصال والاتفاق بين سوريا واسرائيل زال هذا الخطر وزالت معه بالتالي فكرة الاتحاد بين البلدين .

ولكن الدوائر الدبلوماسية كانت ترى ان امانى الدول الكبيرة ستخفي حتما متى هدأت الحالة في سوريا وادت الى استقرارها القديم ، لذلك ناشد خالد بك العظم رئيس الوزارة السورية رجال السلك السياسي لما اجتمع بهم بعد تأليف وزارته ان يعاونوه على استتباب الامن والهدوء في البلاد ، وهذا التعاون لا يتم الا اذا دفن الجميع اهدافهم ، فشؤون سوريا تم أهلها قبل سواهم . وعقدت الجمعية التأسيسية في ٧ كانون الثاني ١٩٥٠ اجتماعاً لمناقشة البيان الوزاري ، وقد أقيم في هذه الجلسة السيد هاشم الاتاسي رئيس الدولة اليمين القانونية التالية :

« أقسم بالله العظيم ان احترم قوانين الدولة وأحافظ على استقلال الوطن وسيادته وسلامة أراضيه ، وأصون أموال الدولة وأعمل على تحقيق وحدة الاقطار العربية » .

وقد سبق للجمعية التأسيسية ان اقرت هذه اليمين باكثرية ٦٣ صوتاً في جلسة ١٧ كانون الاول ١٩٤٩ ولم يطرأ عليها تعديل ، رغم التوتر الذي حدث في الدوائر السياسية العليا والنسحاب الاستاذين اكرم الحوراني وزير الدفاع وعبد الباقي نظام الدين وزير الزراعة من قاعة الجمعية التأسيسية احتجاجاً على خلوها من نص يتعهد بموجبه الرئيس « بالحفاظة على النظام الجمهوري » . هذا وقد اتى الرئيس الاتاسي كلمة تمني فيها ان توفي الجمعية التأسيسية

الى وضع دستور يتفق ومقتضيات الظروف المحيطة بالبلاد ، وهي تجتاز هذه المرحلة الدقيقة في تاريخها السياسي التي تمجاذبها فيها تيارات سياسية متنافرة وتقاذفها قوى متحفزة .

وبعد ان تلت الحكومة الجديدة بيانها الوزاري امام الجمعية نالت الثقة باغلبية ٩٢ صوتاً .

وعقب الاقتراع بالثقة تكلم الرئيس خالد العظم فشكر اعضاء الجمعية وأجاب على بعض ملاحظاتهم فقال : ان سوريا ليست سلعة أو العوبة في ايدي غيرها بل انها ولية أمر نفسها ، وستظل كما كانت تعمل في سبيل خير العرب والتأليف بينهم ، وهي لن ترضى لنفسها موقفاً ثنائياً بين شقيقتيها من الدول العربية . ثم أقسم اعضاء الجمعية اليمين التي أقسمها رئيس الدولة .

وأخذت لجنة الدستور تتابع عملها وقد اعترضها في سيرها موضوعان اثارا في الجمعية التأسيسية وفي الرأي العام كثيراً من الجدل ، وهما موضوعا الوحدة العربية ، ودين الدولة ، وقد اتفق بالاجماع على الموضوع الاول وهو ان تكون سوريا « جمهورية ديمقراطية عربية » تعمل في سبيل تحقيق الوحدة العربية على أسس سليمة ، وأما الموضوع الثاني وهو دين الدولة ، فهناك نموذجين من نماذج التعارض في صده :

(١) فخامة رئيس الدولة

دولة رئيس الجمعية التأسيسية

دولة رئيس لجنة الدستور

باسم الجموع المحتشدة في جامع بني امية في هذه الساعة المباركة أرفع الى مقامكم الكريم الرغبة بما يتفق وآمال الامة وأمانها وإيجادها التليدة . وتأييداً للداعين الى هذه الرغبة ان يُنص عادة خاصة في الدستور السوري :

✽ دين الدولة الرسمي الاسلام ✽

مبتها الى الله ان يوفق العاملين لسديد الرأي وهو ولي المخلصين
ابو الفرج الخطيب
خطيب جامع بني أمية

(٢) على اثر قرار اللجنة العامة للدستور السوري جعل الاسلام ديناً للدولة اجتمع بطاركة ورؤساء الطوائف المسيحية في دمشق واعدوا بياناً أعلنوا فيه احتجاجهم على هذا القرار لما فيه تمييز بين ابناء الوطن الواحد والفتائج التي تترتب عليه في التشريع الداخلي ، الامر الذي يناقض مبادئ هيئة الامم المتحدة التي اعتنقتها سوريا ، ونضمن البيان اعلان استياء المجتمعين من هذا القرار بالاعتذار عن قبول التهاني بعيد الفصح مؤملين من الجمعية التأسيسية ان تكون اكبر تقديراً لحاجات البلاد ومصلحة الوطن .

هذا ولما كانت الغاية من وضع الدساتير في هذا العصر الذي نعيش فيه كما نرى هي اقامة العدل ، ونشر الاخاء ، وحفظ كرامة الفرد ، والتسامح بين ابناء الوطن الواحد ، أعني المبادئ التي حددتها شرعة حقوق الانسان التي هي ولا شك خلاصة الفضائل التي بنيت عليها كافة الشرائع والاديان السماوية المنتشرة في كل قطر وصقع ، فقد أصبح من تحصيل الحاصل ان يعاد الى تخصيص دين في وثيقة رسمية حديثة ، وأثاره المشاكل بسبب هذا التخصيص في الوطن الواحد ... والواقع ألا أديان في الوطنية ... ولا وطنية في الاديان ... وذلك :

لان الوطن منزل تسكنه امة يظلمها سقفة ، ويغذوها دره ، ويروها ماؤه ، ويحميها سياجه ، وتجمعها وحدته ، والاديان معتقدات ومذاهب يختلف فيها الاخوان ، ويتباعد الابوان ، ويتباين الجاران ، ومعها تنقسم الامة الى طوائف وملل ، وعناصر ونحل ، فالوطن يجمع بوحدته ، والدين يفرق باختلافه ، والدين معتقد في النفوس ، هذه تنزع معه الى صحة المذهب الحمدي ، وتلك

لصحة المذهب المسيحي ، وغيرها الى صحة المذهب الاسرائيلي ، واخرى الى صحة غيره . وانها كلها ترمي الى غرض واحد ، الامر بالمعروف والنهي عن المنكر . والوطن لا يختلف فيه على كونه واحداً للجميع ووطنين ، اذ باذلاله اذلال جميع قطانه ، وبعلوه اعلاء شأن جميع سكانه ، فاذا تحاذل الوطنيان ديناً لا يتحاذلان وطناً ، لان ما يخسر الواحد يخسره الآخر ، فكما ان الوحدة في الدين دون الغاية مستحيلة كذلك التفرق في الوطن دون دمار محال .

بل اذا اوجد التفرق بالدين التفرق بالوطن كان الدمار الذي لا يدفع ، والفساد الذي لا يصلح ، اذ كل صاحب دين يرى نفسه غريباً عن مواطنه صاحب الدين المخالف دينه ، فينزح الى الاجنبي عن وطنه لانه من دينه ، وحينئذ لا يكون العمل للوطن بل للاديان ، والاديان منتشرة في كل وطن ، لا تحدد في صقع دون آخر ، فاذا كان السوري المسيحي ينزع الى الياباني المسيحي أخذ من خير وطنه سوريا واعطاه لمشايخه على مذهبه في اليابان ، وهكذا الياباني المسلم ، والمصري المسلم ، ويصبح العالم على هذا المبدأ لا اوطاناً محدودة لأمم مستقلة قائمة بنفسها ، بل أرضاً هملاً لا حدود تفرقها ، ولا تخوم تحفظ بينها ، وتصبح كل أمة متخاذلة متباغضة تضيع وحدتها وتفقد جامعتها فلا الهندي يكون هندياً في بلده ، ولا الفرنسي فرنسياً في صقعه ، ولا المصري مصرياً في ارضه ، بل الهندي مسلماً في الهند ، والفرنسي مسيحياً في فرنسا ، والصيني بوذياً في الصين ...

أجل لو صح ان يكون ابناء كل صقع على دين واحد لا حليط بينهم ولا غريب عن مذهبهم يتزل في بقعته ، لصح نوعاً ان يكون الدين الجامعة ، اذ تتحد معه الوحدة الوطنية . ولكن تفاوت مدارك العقول ومنازع النفوس قد لا تبقى اثنين - قاما للصلاة في معبد واحد - على معتقد واحد صليبا وصاماً به ...

وقد كان الناس في العصور الخوالي على جملهم يمدرون في التعصب لدينهم

قبل وطنهم لان الغالب كان يكره المغلوب على تغيير دينه وابدال معتقده .
اما الآن وقد استنارت العقول وأشرقت الحرية وتشعبت معها المذاهب فعرف
الناس ان الوحدة في الوطن والجامعة فيه ما زال الوطني ينتفع من وطنه دون
مشايعة في دينه ، ولو سار الغرب على مبدأ وحدة الدين دون الوطن لما تحاربت
منه دولتان بل لما وجد فيه كله دولتان .

بل قد تجد الانكليزي الدهري العاقل من كل دين متفقاً مع الكاثوليكي
او المسلم او الوثني ، وكل منهم لو سأله لما عرف نفسه في دينه بل في وطنه ،
وبهذا كان سر نجاح الغرب لانه عرف ما هو الوطن فجعله رابطة الاتحاد ،
وعرف ما هي الاديان فاختر كل واحد منه ما أقنع ضميره ، نعم ان لكل
صاحب دين دافعاً الى مشايعة ، ولكن ما فائدة المسيحي المصري من المسيحي الهندي
في ابان شدته ، وما فائدة المسلم المصري من المسلم الصيني في ساعة ضيقه ، ألا
يكون قريب الجوار ولصيق الدار البعيد المعتقد خيراً لجساره من ابن دينه
البعيد المزار ؟

حقيقة لا ينكرها قائل ولا مكابر ، ولها يجب ان يعمل كل شرقي يحب
نفسه ووطنه ، فاذا تساندنا لنصرة وطننا احييناه وحييناه به ، واذا تآزرنا
لاقالة عثرته واحياه رفاقه ألقناه ونعمنا بخيره ، فمما تخالفت أدياننا فلنا وطن
واحد نطلبنا سماءه ويريوننا مأواه ، ففي هذا الوطن كلنا اخوة وهو لكلنا ،
وفيه كلنا غرباء وهو لغيرنا اذا مكثنا على طادة القرون الوسطى نتنازع الاديان
وتتنازعنا عوامل التفريق والبهتان . . .

هذا وفي النهاية حذفت الجمعية التأسيسية من المادة الثالثة من الدستور النص
على « دين الدولة » وابدلته بقوله ان التشريع الاسلامي هو احد المصادر
التشريعية الرئيسية في الدولة ، وبذلك انتهت الازمة .

ب — مصرع اللواء سامي الحناوي

وقد اقر المجلس التأسيسي قانوناً تحت رقم ١٩ بمنح عفو تام عن جميع

الافعال التي ارتكبت بدوافع سياسية او على حقوق سياسية طامة او فردية
بين ٣٠ آذار ١٩٤٩ و ٣١ كانون الاول ١٩٤٩ ، وان يعطى الموقوفون
ممن يشملهم هذا العفو تعويضاً مقطوعاً على ان لا يتجاوز مبلغ عشرة آلاف
ليرة سورية لشكل منهم .

وشمل هذا العفو العام اللواء سامي الحناوي صاحب الانقلاب الثاني
ورفاقه الضباط الثلاثة محمود الرفاعي ، وعصام مريود ، ومحمد معروف ، وبعد
ما أخلي سبيلهم غادر الحناوي دمشق للإقامة في بيروت .

وفي يوم ٣٠ تشرين الاول ١٩٤٩ خرج من داره في حي المزرعة مع
المقدم عصام مريود وزوجته وهم في طريقهم الى البحر للزفة . وبينما كانوا
ينتظرون حافلة الترام سمع الناس دوي اربع رصاصات تملأ الفضاء واذا
باللواء الحناوي يقع على الرصيف والدم ينفر من فمه وصدره وظهره . وشاهد
الناس شاباً طويل القامة بيده مسدس يقصاعد الدخان من فوهته وقد أطلق
ساقيه للريح مبتعداً عن مكان الحادث .

وقد انقسم الجمهور الى فريقين ، الاول أحاط باللواء الحناوي وذهب
يقسم منه يخبر دائرة الشرطة بالحادث ، والفريق الثاني أخذ بمطاردة القاتل
الذي أطلق عليه الرصاصات الثلاث الباقية ارهاباً ، ولجأ الى بناية كبراء التي
يقطن في احدى شققها الاستاذ صبري حمادة رئيس المجلس النيابي اللبناني ،
وقد كان رجال الشرطة الذين حضروا فوراً طوقوا البناية وتبعوا القاتل
والتقوا به على سطح البناية ، عندئذ القى مسدسه وسلم نفسه وقال :

« انا الذي قتلت سامي الحناوي وثارت لابن عمي الدكتور محسن البرازي
الذي قتله » ، فاقادوه حالا الى دائرة الشرطة العامة .

وبعد ساعتين من وقوع الجريمة وضبط افادة القاتل الاولى من قبل
المدعي العام الاستثنائي وتسجيل اسمه : « محمد احمد حرشو البرازي من سكان
حماه ومن مواليد عام ١٩٢٥ » صدر مرسوم جمهوري لبناني بتأليف مجلس

عدي ، وفي تمام الساعة الخامسة والنصف مساء عقد المجلس العدي جلسته
للبدء في محاكمة القاتل .

ونظراً لأهمية الجلسة المنعقدة في ١٦ كانون الاول ١٩٥٠ نثبت هنا محضر
الجلسة وما ورد فيه من الاعترافات الخطيرة :

منذ الساعة الثامنة صباحاً كانت الساحة الممتدة امام دار المحكمة العسكرية
في شارع « فؤاد الاول » حاشدة بقوات كبيرة من رجال الدرك مسلحة
ببنادق او قنابل ميكية ، وسبق هذا التدبير تدابير أخرى قام بها رجال التحري
والمباحثات مساء اول امس في فنادق العاصمة والبانسيونات حيث جرى
تفتيش دقيق على سجلات الفنادق وغرف السوريين الذين وصلوا الى العاصمة
منذ يومين ، وشوهد أمس ما يزيد على الخمسين سيارة سورية خصوصية
وصلت الى بيروت لحضور المحاكمة .

وقد ترأس الجلسة الاستاذ بدري الموشى رئيس التمييز الاول ، ومثل
النياية العامة الاستاذ يوسف شربل ، وكان الاستاذان حبيب ابوشهلا واميل
لخود وكيل الدفاع ، اما الادعاء فقد كان يمثلهم الاستاذة : رزق الله انطاكي
ورزق الله سالم النائبان السوريان ونهاد بوز .

وكان الاحتشاد لهذه المحاكمة ملحوظاً ، فقد جاء لشهودها أرملة المرحوم
الدكتور محسن البرازي واطفالها متشجعين بالسواد وعدد من آل البرازي
وبعض الضباط السوريين وكثير من مختلف الطبقات اللبنانية حتى اكتظت
قاعة المحكمة العسكرية ، وظل الكثيرون خارج القاعة لضيقها عن استيعاب
الجميع .

وكانت قوة من الدرك وقوة من الشرطة ترابطان في مداخل المحكمة
وأروقتها وبين النظارة المحافظة على الامن والهدوء والنظام ، ولم يدخل احد
القاعة الا بعد تفتيش دقيق .

وبدا الرئيس المحاكمة فأشار الى ان القضية التي ينظرها المجلس ذات صلة

غير مباشرة بسياسة سوريا الشقيقة ، ورجا المحامين الا يتعرضوا اثناء المرافعة الى ما يمس أية شخصية سورية ، وان لا تبدوا في المحكمة اية ظاهرة استحسان او استنكار .

ثم تلا الرئيس مذكرة الاتهام بعد ان سجلت هوية محمد حرشو البرازي وأخرج الشهود من القاعة ، ثم أقسم القاتل اليمين وواعد الرئيس بان يكون صادقاً في اقواله وأخذ يتكلم :

« ابدأ كلمتي فأقول أشهد ان لا آله الا الله وأشهد ان محمداً رسول الله ، وان ارادة الله فوق الجميع ، أنني ولوع بالخيول وسباقاتها ، فأنا كثير التردد على بيروت ولي فيها اصدقاء ، وصباح يوم الحادث ذهبت الى سباق الخيل متأخراً ، ولا أنوي شيئاً ، ولما وصلت الى باب السباق وجدت صديقاً لي يدعى انطوان هاني فقال لي: جمّت متأخراً فالتارين انتهت ، وعندما علمت ذلك عدت من حيث أنيت .

ولدى وصولي الى محطة المزرعة وكنت أنتظر وصول الترام رأيت الحناوي وعصام مريود واقفين الى جانبي ففكرت بالامر ، ولم أشعر الا بعاصفة تدخل رأسي وتسري في عروقي ، وتمثلت كيف أنهم انتزعوا ابن عمي من فراشه ليلا وهو نائم لا يلوون على شيء وأعدموه ... وأعدت النظر اليهما فرأيت الاثنين يمدان ايديهما الى مسدسيهما فقلت : أما كفاهم قتل ابن عمي ليقولوني أنا أيضاً ! والتجأت الى دكان أحمي نفسي ، وبدون شعور انتزعت مسدسي وأطلقت منه رصاصات لا أعلم أين استقرت ولا من أصابت وركضت هاربا حتى دخلت البيت الذي قبض عليّ فيه ، وطلبت من صاحبه الاتصال برجال الشرطة لحمايتي من الذين يريدون قتلي ، وأني عاجز عن تمثيل الحادث ... هذه هي الحقيقة ، وأعرف أنني أصبحت بين أيديكم وأطلب منكم الرحمة ، وكلمة أخرى أقولها وهي ان حادث ابن عمي معروف فاسألوا كيف فعلوا به . »

— الرئيس : لماذا أنكرت اولا انك القاتل ؟

— حرشو : أنكرت لانهم ضربوني على خدي واستعملوا القوة معي بعد ان بدأت اعترافي ، وعند ما ضربوني قررت الانكار حتى أمثل أمامكم وأعترف .

— الرئيس : كم مرة قدمت الى لبنان خلال شهر تشرين الاول وأي الطرق سلكت وهل اتصلت بالامن العام على الحدود اثناء ذلك ؟

— حرشو : جئت الى لبنان أربع مرات في ذلك الشهر : الاولى بطريق طرابلس ، وفي الثلاث الاخرى بطريق بعلبك ، وفي كل مرة كان رجال الامن العام يراقبون اوراقي على الحدود .

وقال محمد حرشو اثناء استجواب الرئيس :

زارني رجال الامن العام في أوتيل « بيروت بالاس » قبل الحادث بشهر ففتشوا غرفتي ولم يعثروا على شيء ، وطلبوا مني مرافقتهم الى مركز الامن العام حيث استجوبت ، ومثلت امام الامير فريد شهاب فطلب اليّ شفويا مغادرة لبنان وقال ان السبب هو وجود الحناوي فيه وورود معلومات تفيد ان آل البرازي ينوون اغتياله ، ويخشى ان اتهم أنا بالحادث ، وكان طلب الامير فريد بصورة رجاء لانه لم يأخذ توقيمي على ورقة رسمية ولم يبلغني مذكرة ما .

وانما عدت الى لبنان لانني من هواة الخيول ، ومن النادر ان اتخلف عن حضور السباقات ، وميولي هذه دفعتني الى العودة الى لبنان .

أما مأمورو الامن العام على الحدود فانهم لم يمانعوا في دخولي الى لبنان ، ولو حصل شيء من هذا لكنت عدت ، واذا رأيتهم فاني أعرفهم ، ولا علاقة لي بهم ، وأني لم أكن طاماً ان اللواء الحناوي موجود في بيروت الا من الصحف اللبنانية التي قالت انه يقيم في مكان ما في بيروت .

— الرئيس : ماذا تعني بقولك « عندما وصلت الى المزرعة وشاهدت المرحوم الحناوي الخ ... » ماذا تعني بكلمة « ففكرت بالامر » و « حاصفة » ؟ هل كنت في معركة دفاع او انك انسقت مع طافقتك ؟ والتحقيق لا يدل على ان هناك ارأ محاولة الاغتيال التي قلتها ؟ أعترف بالحقيقة .

- حرشو : لقد قلت الحقيقة بكاملها ، وهذا ما حصل لي .
- الرئيس : متى اقتنيت المسدس ، وهل كان معك عندما حضرت من سوريا ؟
- حرشو : انني احمل مسدساً من صفري ، وكان معي حين حضوري من سوريا وعلى الطريق لم يفقدشنا رجال الامن بل اكتفوا بالاطلاع على تذاكر الهوية .
- الرئيس : متى تعرفت الى اللواء الحناوي ؟
- حرشو : أعرفه منذ كان قائداً لموقع حماه .
- الرئيس : هل فكرت بالانتقام لابن عمك ؟
- حرشو : كلا . لان هناك من هو الزم مني ، هناك اخوته .
- الرئيس : الامن العام يقول ان فريقاً من آل البرازي كان ينوي الانتقام .
- حرشو : انا لا أعلم شيئاً من هذا .
- النائب العام : عند ما قابلت مريود بالمتهم أنكر معرفته به ، فلماذا انكر مريود معرفته وهو يقول انها صديقان ؟
- حرشو : انه صديقي ، وقد جلست معه مراراً في مقامي دمشق ، وهو الذي انكر ، لا أنا .
- الرئيس : ان ابن عمك المرحوم محسن بك البرازي قتل في ظروف معروفة وقلت انت انك تصورت مصرعه لدي مشاهدتك المرحوم الحناوي والحالة التي انتزع فيها من منزله ، فعلى من نظن ان مسؤولية قتله تقع ؟
- حرشو : على الحناوي صاحب الانقلاب الاخير ، وهو المسؤول الاول عن قتله ، وقد ولد الحادث ضفينة على الحناوي في نفوس البرازيين . وان كل شريف يري قاتل ابن عمه لا يستطيع ان يفعل الا ما فعلت انا .
- وهنا سأله الرئيس قائلاً : من الشجاعة ايضاً ان تتحمل تبعة أعمالك . فلماذا انكرت الحادث ؟

وقال النائب العام تعقيماً على هذا السؤال : اذا تجسدت الضمينة في نفس المتهم فقد كان يجب ان يكون صريحاً اكثر مما فعل ، ثم لماذا الضمينة في نفوس البرازيين ؟ أكان عمل الحناوي مشروعاً ام غير مشروع ؟ فقد كان الحناوي رئيس البلاد ، وأصدر بلاغاً بأنه حاكم البرازي وحكم عليه ونفذ الحكم ، فهل يسعنا ان نقبل الانتقام عذراً بعد ان ظهر ان عمل الحناوي كان مشروعاً ؟ فأجاب الاستاذ ابو شهلا : اما نحن فنقول انه عمل غير مشروع وغير موجود ولم تحصل محاكمة .

— وقال المتهم : ان ابن عمي لم يحاكم ؟ ولماذا يحاكم ؟ فهل كان خائناً ؟ هذا ما وصمه به بلاغ القتل . هل سلم البلاد للاجنبي ؟

وهنا قرأ النائب العام البلاغ رقم ٣ الذي أصدره المرحوم الحناوي وقد جاء فيه تسمية لمجلس من الضباط ألف لمحاكمة الطاغوت حسني الزعيم والحائن محسن البرازي ، ثم قال ان هذا البلاغ أعلن صباح يوم قتل البرازي عن انقلاب جرى ليلاً ، وهذا يعني ان حسني الزعيم كان رئيساً للجمهورية في اليوم السابق ، ونحن نوضح للمحكمة ان الانقلاب حصل في منتصف الليل وجرت المحاكمة في الصباح وان الحكم نفذ صباحاً .

— حرشو : حسني لم يكن طاغية مزيفاً ، وقد اعترفت كل الدولة برئاسته ومنها لبنان ، ولكنني لا أخوض موضوعاً سياسياً انتم تعرفونه اكثر مني . ومعلوماتي أنهم هاجموا في منزله عند الساعة الثالثة من صباح يوم الحادث فأخذوه مع ابنه خالد حافيين وبألبسة النوم الى «الاركان» وان عصام مريود أشهر مسدسه محاولاً قتل ابن عمي فحيل دون رغبته ، ونقل حالاً الى «المزة» حيث أعدم بعد خمس دقائق ، وان الحناوي الذي أنقذ نذير نفسه من الاعدام كان بوسمه انقاذ ابن عمي ، اذن فهو المسؤول عن قتله ، وان البلاغ صدر بعد اعدامه .

— بوز مثل الادماء : ارجو سؤال القاتل عن الوسائل التي كان يستعملها

في سبيل الانتقال .

— حرشو : انا لست غنياً ولذلك أنتقل بالتزام الا في الطرقات التي تخلو من خطوط التزام .

— رزق الله سالم (الادعاء) : هل عائلة البرازي حزب واحد ومضامنة سياسياً ، وهل كان أحد من افراد العائلة سجيناً في عهد المرحوم محسن البرازي ، وهل كان أحد من آل البرازي في الجيش السوري واشترك في الانقلاب ، وهل يدعي المتهم ان البلاغات التي صدرت والظروف المتعلقة بالانقلاب الثاني كانت مزورة مزيفة ؟

— حرشو : ان البرازيين متضامنون سياسياً ، ولست أعلم اذا كان سجن أحد في عهد المرحوم ابن عمي ، ولم يكن في الجيش برازي اشترك في الانقلاب ، وان جميع ماسدر من بلاغات كان مزيفاً ومزوراً .

رزق الله انطاكي (الادعاء) : هل كان المتهم عند ما يأتي الى لبنان يمر بطريق الجبال ام بالطريق العام ، وهل شاهده رجال الامن ، وهل كان لديه اجازة من الامن العام السوري بالخروج من سوريا ؟

— حرشو : كنت أمر بالطريق العام وبعلم الامن العام ، ولدي اجازات بتواريخ معينة ، ويوم الحادث كان معي اجازة وهي موجودة لدى الامن العام السوري .

— ابو شهلا (الدفاع) : ما عدد عائلة البرازي وما علاقة المتهم به ، وهل كانت مجرد قرابة ام صداقة ؟

— حرشو : عددنا (٤٥٠) شابا وكانت علاقتي بالمرحوم جيدة جداً ، فهو الذي يحضنني في صدره وكان يستدعيني هاتفياً اذا طال غيابي عنه اكبر من اسبوع ، واخوته متزوجون من شقيقاتي الثلاث ، وقد وقع علينا الخبر وقوع الصاعقة ، ولمح ان تذهبوا الى حماة ، فحفي البرازيين مجلل بالسواد ، ونساؤنا يرتدين السواد ايضاً ، والعائلة أجمعت على استنكار الحادث ضد زعيمها المرحوم .

— أبو شهلا : هل تعتقد عائلة البرازي ان محاكمة جرت للمرحوم محسن ،
وهل أطلع المتهم على مضبطة الاتهام ؟

— حرشو : ابن عمي أعدم دون محاكمة ، ولا يوجد مضبطة والحالة هذه .
وهنا وجه الاستاذ أبو شهلا هذا السؤال : من كان حاضراً من المحامين
محاكمة البرازي . ومن تولى الدفاع عنه ؟

— حرشو : لم نجبر محاكمة ولم يكن محامون ، وإنما سمعنا الحكم ونص
البلاغ في الاذاعة .

— أبو شهلا : استغرب ذلك ولا يمكنني ان أتصور ان محاكمة كهذه
تجري في بلد عزيز كسوريا ، القوانين فيها تكفل الحريات ، دون ان يكون
هناك محام يدافع عن المتهم ! ...

— بوز : لقد خرج أبو شهلا من السؤال الى الاستنتاج ، ويجب ان يوجه
هذا السؤال الصريح عن طريق المحكمة الى العدلية في سوريا .

— أبو شهلا : كنت أتمنى ان نكون جهة الادعاء صريحة هي الاخرى فتجيبنا
صراحة عن ذلك .

— بوز : إما ان الدفاع يتهم بلاغات رسمية صريحة بالتزوير ، وإما ان يقبل
بها على علاتها . (وهنا ساد المرح وطلب الرئيس الى الجميع الهدوء والسكينة) .
فقال الاستاذ رزق الله سالم (الادعاء) : لاول مرة اقف للدفاع أمام محكمة
لبنانية ، وأرجو من الزملاء ان يكونوا هادئين فيسمحوا لنا بالكلام ولا
ينفعلوا ، والا فلنصمت ونعد من حيث أننا .

فلطف الرئيس الجو واعتذر الاستاذ أبو شهلا للاستاذ انطاكي ورحب به ،
ثم استمع المجلس العدلي الى اللجنة الطبية التي طابت جثة اللواء الحناوي فأبدت
ما جاء في تقريرها الموجود في الملف وهو يناقض ادعاء المتهم ويثبت ان
الرصاص أصاب الحناوي من الخلف ، واستمعت الى افادة الامير فريد شهاب .

ثم نوذي المقدم مريود وزوجته وتبين انها اعتذرا لاسباب شرعية
فأكتفي باقائهما المدونة وكذلك الشاهد مجدلاني صاحب محل الحلاقة الذي
حصل الحادث أمامه ، واستمع المجلس على التوالي افادات الشهود : حسن
ديب سليم (وكانت افادته تجرم المتهم) ومحمد خليل الموسوي وزكريا الحرسان .
ثم نوذي الشاهد نذير فنصه ، فطلب المحاميان انطاكي وبوزان لا يتوسع
المجلس بالاستقصاء حتى لا يخرج عن موضوع المحاكمة ، واعترض على الطاب
ابو شهلا ولخود .

وقد افاد الاستاذ نذير فنصه بانه لا يعرف المتهم ، ثم تحدث عن مقتل
البرازي فقال :

« كنت يوم الحادث في بيروت وعدنا في المساء الى دمشق ، وفي الساعة
الثالثة من صباح اليوم التالي طُرق باب منزلي ودخل علي عدد من الضباط
فطلبوا اليّ رفع يديّ ومرافقتهم ، فسرت بحراستهم الى ساحة الاركان .
وهناك عدد من الضباط والسيارات المصفحة ، وكان المرحوم البرازي وولده
خاله هناك محاطين باليبيجات ، فسألني المرحوم : « شو القصة » فقلت لا أعلم .
لعل هناك انقلاباً ... وظن بعض الضباط اننا نتكلم في أمر ما فضربني أحدهم
وقال اتنا سرون هنا ؟ وقالوا لنا ان محكمة الضباط حكمت علينا بالاعدام
فسكنتنا ! ثم قالوا لنا تفضلوا ، فسرنا والحراب في ظهورنا ، وهناك طلبت مقابلة
الحناوي ، وبعد مذاكرة بين الضباط سمح لي بمقابلته وأدليت اليه بحديث ،
وكان صديقاً لي فشرح لي ظروف الانقلاب ، وبعد حوالي ثلث ساعة دخل
الضباط قائلين « قتلناهم » فقال لي الحناوي : « قتلناه » وأخرجوني مخفوراً
الى سجن المطار ، ونقلت في اليوم الثاني الى سجن المزة ، وهذا كل ما أعلم ،
وأذكر اننا عندما كنّا في ساحة الاركان شاهدت من النوافذ الضابط مريود
ولفياً من الضباط ، ولم نلق هناك أكثر من خمس دقائق ، فكانت الشتمات
تظهر علينا وشاهدت أحد الضباط يصفع المرحوم البرازي .

— الرئيس : على من مسؤولية قتل البرازي في اعتقاده ؟
 — فنصه : لقد أذاعوا بيانات بتواقيعهم وعليهم تقع المسؤولية فلا موجب لهذا السؤال .

— الرئيس : هل كان الحناوي مضغوطاً عليه من أجل الحكم .
 — فنصه : لا أحكم بشيء ، ولكن المرحوم البرازي التفتاً الى الضابط محمد معروف كما التفتت انا الى الحناوي ، وأراد معروف انفاذه فلم يستطع .
 — الرئيس : هل المسؤولية تقع على الحناوي بوصفه رئيساً أم على مجلس الضباط ؟
 — فنصه : هذا سؤال سياسي يا سيدي .

— الرئيس : هل كان خلاف بين البرازي والحناوي ؟
 — فنصه : نعم هناك خلاف (وروي حادثة اقالة الاستاذ اسعد طلس من وظيفته في وزارة الخارجية ، وكيف ان المرحوم الحناوي توسط لديه بوصفه سكرتيراً خاصاً لحسن الزعيم ووعد بإعادته) ثم تابع الشاهد : ان الحناوي كان ملماً بالقبض على البرازي ووافق على قتله .

وطلب الاستاذ انطاكي تسجيل ما قاله فنصه من شكوى المرحوم الحناوي ولجؤته اليه من أجل الاستاذ طلس .

ونارت مشادة بين وكلاء الحق الشخصي والدفاع فهدأها الرئيس ، ثم استمع المجلس العدلي الى افادة خالد البرازي ابن المرحوم محسن البرازي الذي تعرف عليه المتهم بقوله : « ابن عمي وحبيبي » وبدأ يقص معلوماته عن حادث مقتل ابيه فقال :

« جاء والذي الى المنزل حوالي الساعة الحادية عشرة مساء واجتمع بشخصية سياسية سورية ، وكانت الساعة الثانية عشرة حينذاك فطلب الى الخروج ، وحوالي الساعة الثانية والنصف او الثالثة سمعت ضربة كالقنبلة ودوي رصاص وصرخاً ، وأخذ الضباط يطلقون الرصاص ويسألون الخادمة

عن والدي ، وسألوني أنا عنه وأطلقوا علي رصاصة ، فقات لهم انه غير موجود ، ورددوا جميعهم « اخرجوا السكاب » ثم حلوني وضربوني ووضعوني في مصفحة وبعد اربع دقائق خرج والدي بالبيجاما حافي القدمين ، وكانوا يضربونه ويشتمونه بينما تفوح من افواههم رائحة الخمر ، وكانوا يضربونه بوحشية وقساوة ... ثم نقلوه بسيارة « جيب » نحو الاركان ، وكانت تتبع السيارة مصفحة ، وكانت دار الزعيم عند ذلك مظافة الانوار .

« وأنزل بعد ذلك والدي من الاركان وأخذوه الى مسافة ١٠ أمتار تقريباً ، وكان هناك جميع الضباط وتسود المكان فوضى ، فحاولت الدنو من والدي وشمرت بالهول ، لان أحد الضباط كان يحمل مسدساً ويتكلم بلغة اقليمية قد تكون علوية مح ولا قتله ، ولكن أحد الضباط منعه .. أركبنا السيارة مرة ثانية وانتقلنا نحو المزة ، وكانت سيارة الجيب تبتعد عن المصفحة مسافة عشرة أمتار وكان الجنود الذين يحيطون بي في المصفحة يوجهون الي الرشاشات وقد قالوا لي : حسني الزعيم وابوك خلصوا يدمم يموتوا ، الآن دور الزعيم الخناوي ! »
« وبعد ان بعدنا عن محلة المزة مسافة ٢٠٠ متر وجدنا مصفحة وجنوداً وبينهم شخص أو كد انه المرحوم حسني الزعيم ، وقد استمر اطلاق الرصاص عليه من الرشاشات خمس دقائق ، وكنت أرى الرصاص يخترق جسمه كخيوط من نار ، كما رأيت الجنود الذين كانوا في السجن يدوسونه بالارجل ، وقال الضابط الذي كان معي : « شفت يا كلب » .

ثم عدنا من المزة وأخذوني الى الاركان ، وفي المدخل رأيت شخصيات تدخل وكانت تملأ الارض شظايا زجاج محطم سبب لي جروحاً في قدي اذ كنت حافياً وأخذني ضابط الى غرفة سجن فيها حتى الظهور تقريباً ، ثم أوصلوني الى منزل أحد الاصدقاء .

(وكانت حرم المرحوم محسن البرازي والبرازيون والمتهم نفسه سيكون عند ما كان يقص خالد هذه القصة) .

وسئل خالد عن معتقده المسؤول عن اعدام والده فأجاب : « اعتقادي الشخصي ان المسؤول هو الحناوي ! » .

وفي الساعة الثالثة والنصف تابع المجلس النظر في القضية ، فاستمع اولاً الى وكلاء الحق الشخصي فتمحدث الاستاذ رزق الله انطاكي عن البلاغات الرسمية التي صدرت وعن السلطة الحاكمة ومقرراتها ، وقال انه لا يجوز لفرد ان يتناول على القضاء باحكامه لان الجمعية التأسيسية يحملةا أصدرت عفواً عن الجرائم السياسية ، وتناول العفو الحناوي ، وان محمد حرشو بفعاله تجراً على عقاضة القضاء ، وأنه أجل تنفيذ تصميمه بناء على تدخل السيد هنري فرعون بالحادث لجهة رده عن القتل مراعيماً بذلك ضيافة السيد فرعون له ، وقال أخيراً أنه يرى في جريمته الجريمة المنطبقة على المادة ٥٤٩ من قانون الجزاء وطلب محاكمته بموجبها .

وقال الاستاذ نهاد بوز : قلت في نفسي لو أن لي شرف المثل بينكم كقاضي لكننت طرحت الجريمة السياسية جانباً ومحاكمته على اساءته للضيافة اللبنانية وأضاف : امام رهبة الموت نقف منصفين أمام رجلين زالا ، وكلبنائي لا يجوز لي التطرق الى سياسة سوريا ، وقد وفي زملائي السوريون هذا الموضوع حقه وان ما لا يجب ان نسكت عنه وعليه هو ان الدفاع الشخصي واقف للدفاع عن عائلة وأرملة وأولاد ، ولا علاقة له في نشوة الشعوب وفي ثورات المجموع .

ثم أعطي الكلام للاستاذ رزق الله سالم فقال انه لا يريد التعرض لمبحث القضية سياسياً ، وان القوانين الدولية تفرض على الحكومة التي تقبل لاجئاً ان تضمن له واجب الحماية الانسانية ، وان القضية ليست قضية شخصية كما تصور الاتهام ، وأنتقد طريقة وضع الاتهام بعد اظهار محاسنه ، وتلا بيان الحكومة المؤقتة - بعد الانقلاب - للشعب ، وقد شرح اخطاء الجيش وعودته عن الخطأ ، وخلص الى القول ان الاعتداء على الحناوي شمل الاعتداء على

الاضاع القائمة في سوريا اي الاعتداء على الشعب ، وطلب له أشد العقوبة .

وتلا النائب العام مطالعة جاء فيها : بتاريخ ١٦ ايلول ١٩٥٠ لجأ الى لبنان كل من الضباط السابقين في الجيش السوري وهم : اللواء سامي الحناوي وعصام مريود ومحمود الرفاعي وسواهم من الرفاق مع بعض أفراد عائلاتهم فنزلوا اولاً بفندق « سلكت » في بيروت ثم توجهوا الى بلدة برمانا حيث قضوا زمناً طويلاً بعد ذلك الى بيروت واستأجروا بيتاً كائناً في شارع الحارثي ، وكانوا يتنقلون في المدينة بالوسائط العامة منها القطار الكهربائي القريب من مسكنهم ، وحوالي الساعة الحادية عشرة من نهار الاثنين الواقع في ٣٠ تشرين الاول ١٩٥٠ بينما كان اللواء الحناوي ومريود وزوجة هذا الاخير واقفين في محطة المزرعة ينتظرون الركوب في القطار الكهربائي فاجأهم المتهمم محمد حرشو البرازي الذي كان يترصدهم وأطلق الرصاص على ظهر اللواء الحناوي ملاصقة فقتله وفر هارباً ، الا ان عصام مريود رفيق الحناوي وبعض شرطيين وسواهم من الناس لحقوا بالقاتل حتى اضطر الى الالتجاء الى بيت السيد فؤاد عباس في بناية كبرية الكائنة مقابل مكان الحادث مع بعض الانحراف .

وهناك الى القبض عليه الشرطيون خليل المرأوي ونعمة المولى وعبد الرزاق محفوظ وعبد الغني سلهب وضبطوا منه مسدسه وسلموه الى التحقيق . وفي التحقيق تمتع المتهمم عن الجواب الا ان الفعل كان ثابتاً من تلقاء نفسه ، وهل من ثبوت يضاحي فعلاً حصل على قارة الطريق في منتصف النهار فيهرب الجاني ويلحق به الناس صارخين مولولين ؟

ثم قال : « ادعاء ذو جواب وحل منشود ، فقضاء الحكم والنيابة ومحامو الدفاع والادعاء الشخصي ينفون اليقين ويتوخون الحقيقة حسنة كانت ام قبيحة . وحقيقة هنا هي معرفة السبب الحقيقي للدافع الى القتل ضمن نطاق

قضائي ونهج مسلكي يفرضه القانون ويوجبه الواجب ، فاذا كان محمد حرشو قتل اللواء الحناوي لاجل عمل مشروع وفعل مسموح أثناء هذا الاخير . فمحمد حرشو يستحق ليس عقاب القاتل المتعمد فحسب بل جزاء من قتل موظفاً قام بالواجب ونهض بمقتضيات السنن كما في المادة ٥٤٨ من قانون العقوبات ، اما اذا كان الحناوي أمر يقتل محسن البرازي ارتجاليا واعتباطاً فيسقط حكم المادة ٥٤٨ المذكورة ويكون للمتهم في القتل العمد وضع يقدره مجلسكم الموقر .

وختم مرافقته قائلاً : « وعليه فان النيابة لا تقرر مبدأ حق الاقتصاص للفرد لما في ذلك من خرق للقواعد ومثابة لاهل القواية ، ولان النار خلوت أوله ومر آخره ، الا ان هذا الشارع وهو لا يخلف قوله ولا ينقض حكمه رأى بثاقب نظر وطلي فكرة ما للبلاء في النفس اذا أحاطها ، والبأس في القلب اذا أطبق عليه من جراء شر حل او قهر وقع نهتها الشريعة وأنكرها العرف ، ان هذا الشارع أوصى بالرأفة ونصح باللين لما في ذلك من درية دون ان ينسب ذلك الى ضعفه ، بين خطب جسيم ، مصرع المرحوم محسن البرازي ، ومصاب أليم مقتل المرحوم سامي الحناوي ، لاحول ولا قوة الا بالله العظيم . »

وأعطي الكلام لمحامى الدفاع الاستاذ اميل لحود فألمح الى كل ما ورد في التحقيق وافادات المتهمين ، ناقضاً الحجج الواهية التي تقدم بها الادعاء والشهود ، مدللاً على ان القاتل انما قتل انتقاماً لابن عمه وربيبه ، وان البلاغات التي صدرت كانت مبهمة فخلت من تحديد الحيانة الموصوفة ، فحري بمائلة البرازي ان تحقد وان تعرف الى نوع الحيانة التي ارتكبها زعيم العائلة ومحمور فخارها ، وان تطمئن الى برأته وهي متأكدة منها ، ثم ناقض اقوال مدير الامن العام ، وتلا مذكرة وجهها الى المفوض حسين نصر الله جاء فيها : « الرجاء التحري عليهم وشوقهم الى الامن العام وابقاؤهم الى الفد لانتظار تعليمات الوزارة ، مدللاً بذلك على ان محمد حرشو لم يطرده من لبنان لانه

ترك بعد ذلك ولم تصدر الوزارة اية تعليمات .

وأخيراً أعطي الكلام للاستاذ حبيب ابى شهلا فتعرض لمجمل حوادث الانقلاب فمجدها ، ولام أبطال الانقلاب الثاني لانهم فعلوا ما لم يفعله سواهم في الانقلابين الاول والثالث من اراقة الدماء وقال : ان لبنان من اكبر ضابط حتى أصفر جندي قام بواجب الحناوي وشيعه الى الحدود ، وان دمشق لم تشيع بطلها كما فعل لبنان ، وحدد أسباب مقتل الحناوي كما جاء في افادة عصام مريود عند ما سئل اذا كانت الاسباب سياسية :

« على اثر الانقلاب الذي قام به الجيش بزطامة اللواء سامي الحناوي حوكم الزعيم ومحسن البرازي وأعدما ، ولما كان الحناوي رئيس الانقلاب ورئيس المحكمة التي اصدرت الحكم حقد آل البرازي على الحناوي لاعدام نسيبهم » .
وهكذا نرى ان تكون الاسباب غير نفسية وغير شخصية .

وقال انه يجب محاكمة القاتل بالنص القانوني « قتل » وهو يخضع لثورة غضب شديد من العمل غير الحق ، وهو على جانب كبير من الخطورة .
ومراعاة لحالته النفسية اذ كان يؤمن بان قربه قتل بدون محاكمة ، وان النص القانوني يعطيه الاسباب المخففة والعذر المخفف ايضاً الذي نصت عليه المادة ٢٥٢ من قانون العقوبات . وترك المحكمة رأيها في حكم عادل هو واضح له .

وفي يوم ١٧ كانون الاول ١٩٥٠ أصدر المجلس العدلي قراره التالي :
« بما ان الادلة توافرت على ان المتهم الحاضر انما اقدم على اقرار الجريمة عن سابق تصور وتصميم بقصد الانتقام لابن عمه المرحوم محسن البرازي ادراكاً لثأره من زعيم الانقلاب الثاني المرحوم سامي الحناوي .

وبما ان العمد ثابت بتقارير الامن العام وشهادة مديره الامير فريد شهاب الذي كان واقفاً على نية المتهم بتاريخ سابق لوقوع الجريمة باكثر من شهر

الامر الذي اقتضى ابعاده خارج البلاد ، ونابت ايضاً باعتراف المتهم بأنه بضمر الضمينة للواء الحناوي الذي يعتبره المسؤول الاول عن مصرع ابن عمه بغير حق - على زعمه - وهو قوفه مترصداً في محطة المزرعة اكثر من عشر دقائق يتربح يجفان ثابت مرور اللواء الحناوي ورفيقه المقدم عصام مريود .

وبما ان ادعاء المتهم ان اللواء سامي الحناوي ورفيقه المقدم عصام مريود حاولا شهر مسدسها عند ما رابط المتهم ، وادعاء هذا الاخر أنه قتل دفاعاً عن نفسه مكذب بمرافعات المحاكمة ومجرد عن اي دليل .

وبما ان المتهم لم يقدم على ارتكاب جريمة في ثورة غضب شديد فانقضى والحالة هذه التعبير الذي نصت عليه المادة ٢٥٢ من قانون العقوبات ، فادعاء الدفاع ان ثمة عذراً مخففاً قانونياً هو في غير محله .

وبما ان المتهم الحاضر يزعم انه انما قتل الحناوي اخذاً بثأر ابن عمه المرحوم محسن البرازي رئيس الوزارة الذي انتزع بحسب مزاعمه من سريره ليلاً وعنوة فقاد الجنود وهم يلكمونه الى ساحة الاركان حيث استقر الرأي على اعدامه بدون محاكمة ونفذ فيه الاعدام في محلة المزة على مشهد من ابنه خالد البرازي الذي روى للمتهم الحاضر ولافراد عشيرته ما حل بوالده فأنار هذا فأتتهم واعتبروا الحناوي المسؤول الاول عن مصرع زعيمهم البرازي فأقدم المتهم تحت تأثير هذه الثورة النفسية التي تراوده طيلة هذه المدة على الانتقام .

وبما ان شهود الدفاع السادة خالد البرازي ونذير ففصه والاستاذ المحاسب شهدوا بما روى الفتى خالد عن مصرع والده على هذه الصورة ، بينما البلاغات الرسمية وشهادة المقدم عصام مريود تفيد ان السيد البرازي انما أعدم على أثر محاكمة قام بها رجال الانقلاب .

وبما ان هذا المجلس ليس من شأنه ان يتعرض لبحث هذه النقطة غير انه لا يسمه في ظروف هذه القضية الا ان يجد للمتهم الذي ارتسخت في خيالاته الرواية التي رواها خالد البرازي عن مصرع أبيه اسباباً تقديرية مخففة .

وبما ان جريمة القتل عمداً تنطبق على المادة ٥٤٩ من قانون العقوبات
عقبتها الاولى .

وبما ان جريمته لجهة نقل السلاح بدون رخصة تنطبق على المادة ٢٢ من
القانون المذكور .

لذلك

يقرر المجلس بالاجماع الحكم على المتهم الحاضر محمد حرشو البرازي بالاعدام
لا ارتكابه جريمة القتل عمداً ، وبالا كثرية ازال هذه العقوبة للاسباب التقديرية
المخففة الى ثماني عشرة سنة ، وبحبسه شهراً واحداً ، وبقرينه ٢٥ الف ليرة
لبنانية لنقله سلاحاً ممنوعاً بدون رخصة على ان تطبق بحقه العقوبة الاولى
الاشد ويتضمنه خمسة وعشرين الف ليرة لبنانية بمثابة تعويض وضرر مادي
لورثة المرحوم سامي الحناري قراراً قاطعاً أعطي وأفهم علناً بالدرجة الاخيرة
في السادس عشر من كانون الاول ١٩٥٠ .

ج — اقرار الدستور

وانتخاب رئيس الجمهورية

وأقرت الجمعية التأسيسية في جلستها المنعقدة بعد ظهر يوم الاربعاء الواقع
في ٦ ايلول ١٩٥٠ الدستور السوري ، ثم اقرت المادة ١٦٤ المتعلقة باقرار
المراسيم من قبل رئيس الجمهورية ، ثم تلي نص مادة وضعتها لجنة الدستور بناء
على اقتراح عشرة من اعضاء الجمعية التأسيسية بتحويلها الى مجلس النواب
وهذا نصها :

١ - تنتهي الصفة التأسيسية للجمعية الحاضرة فور اقرار هذا الدستور
وتصبح مجلس نواب يمارس الصلاحيات المنصوص عنها في هذا الدستور .

٢ - يستمر مكتب الجمعية التأسيسية في عمله الى ان تجري انتخابات المكتب المنصوص عنها في المادة ٥٣ من الدستور .

وقد ورد في مقدمة الدستور ما يلي :

« نحن ممثلي الشعب السوري العربي المجتمعين في جمعية تأسيسية بارادة الله ورغبة الشعب الحرة نعلن أننا وضعنا هذا الدستور لتحقيق الاهداف المقدسة التالية :

اقامة العدل على أسس قوية حتي يضمن لكل انسان حقه دون رهبة او تحيز وذلك بدعم القضاء وتوطيد استقلاله .

نشر روح الاخاء والتسامح بين المواطنين في ظل حكم جمهوري ديمقراطي حر حتي يشعر كل انسان أنه جزء في بنيان الوطن وان الوطن في حاجة اليه . ضمان الحريات العامة الاساسية لكل مواطن ، والعمل على ان يتمتع بها فعلا في ظل القانون والنظام ، لان الحريات العامة هي أقدس المعاني التي تمثل فيها مفاهيم الشخصية والكرامة الانسانية .

دعم واجب الدفاع عن الوطن والجمهورية والدستور وذلك بمساهمة كل مواطن بدمه وماله وعمله وعلمه حين يقتضي ذلك واجب الحفاظ عليها .

تحرير المواطنين من وبيلات الفقر والمرض والجهل والخوف باقامة نظام اقتصادي واجتماعي صالح يحقق العدالة الاجتماعية ، ويحمي العامل والفلاح ، ويؤمن الضعيف والحقائف ، ويوصل كل مواطن الى خبرات الوطن .

كفالة المساواة في الواجبات العامة والحقوق التي قررها الدستور ونصت عنها القوانين ، وبصورة خاصة المساواة في الضرائب بنسبة تصاعدية حتي تكون مساواة في التضحية والقدرة على المساهمة في اداؤها .

تقوية الشخصية الفردية وتنقيتها وتمهدها حتي يشعر كل مواطن انه المسؤول الاول عن سلامة الوطن وعن حاضره ومستقبله ، ويعرف ان الوطن هو

الحقيقة الخالدة الباقية وأن السوريين جميعاً أمناء عليها حتى يسلموها الى اولادهم وأحفادهم موفورة الكرامة منبئة ، عزيزة الجانب ، ويكون ذلك بمثابة الشئب ثقافة وطنية صحيحة ، ونشر التعليم وتسهيل أسبابه وبث المبادئ الاخلاقية القويمة وتنمية الشعور الاجتماعي والتضحية في سبيل المجموع .

ونعلن ان شعبنا السوري الذي هو جزء من الامة العربية بقاريخه وحاضره ومستقبله يتطلع الى اليوم الذي تجتمع فيه أمتنا العربية في دولة واحدة ، وسيعمل جاهدأ على تحقيق هذه الامنية المقدسة في ظل الاستقلال والحرية .

ونعلن أن هذه المقدمة جزء لا يتجزأ من هذا الدستور ، وضعت لتذكّر المواطنين بالمبادئ التي قام عليها قانونهم الاساسي :

واننا نحن ممثلي الشعب السوري العربي لنضرع الى الله العلي القدير ان يحفظ أمتنا وشعبنا ويقيها كل مكروه ، ويسدد خطانا حتي نحقق مثلنا العليا ونعيد بناء المجد العظيم الذي شاده أسلافنا العظام ، ونرسم لابنائنا وأحفادنا طريق السؤدد والعز .

هذا وبعد ان اقرت الجمعية التأسيسية الدستور وتمولت الى مجلس نيابي اجتمع المجلس في الساعة الخامسة بعد ظهر يوم ٦ ايلول ١٩٥٠ لانتخاب رئيس الجمهورية ، وقد استعدت الحكومة لهذه الجلسة التاريخية استعداداً كبيراً فأوعزت برفع الاعلام على الدوائر الرسمية وضاءة الانوار الكهربائية واصطففت فصائل من الجند والدرك والشرطة على طرفي الطريق من القصر الجمهوري حتى المجلس النيابي ووقفت أمام المجلس فرقة من موسيقى الدرك وازدحمت الشوارع ببجواهر الاهلين .

وقد افتتح الجلسة رئيس المجلس النيابي معلناً أنها مخصصة لانتخاب رئيس الجمهورية ، ثم جرت عملية الانتخاب في جو من الهدوء والسكينة ، وبعد فرز الاصوات تبين ان عدد المقترعين (١٠١) وقد نال فخامة الاتاسي منها (٩٢) صوتاً .

وهنا أعلن رئيس المجلس النتيجة ، وأعلن رفع الجلسة نصف ساعة ربنا يبلغ مع اعضاء مكتب المجلس فخامة الرئيس ذلك ويرجوه الحضور الى المجلس لاداء اليمين .

وفي الساعة السادسة والرابع وصل موكب الرئيس وأدى فخامته اليمين الدستورية أمام الحضور وهي :

« أقسم بالله العلي العظيم ان احترم دستور البلاد وقوانينها ، وان اكون أميناً على حريات الشعب ومصالحه وأمواله ، وان اكون مخلصاً للنظام الجمهوري ، وان ابذل جهدي وكل ما لدي من قوة للمحافظة على استقلال الوطن والدفاع عن سلامة أرضه ، وأن أعمل على تحقيق وحدة الاقطار العربية » .
ثم التي فخامته الكلمة التالية :

« حضرات النواب المحترمين : أستهل كلتي بالشكر أزجيهِ اليكم جميعاً جزيلاً على ما منحتكموني من ثقة طالية ، وما أوليتكموني من شرف رفيع بانتخابكم إياي رئيساً للجمهورية السورية ، واني اذ اشكر لكم شعوركم النبيل نحوّي اتوجه الى الله العلي ان يوفقني لاداء الامانة التي حملتكمونيها وتحقيق الرسالة التي عهدتم بها الي ، وان ذلك منوط باحترامنا جميعاً للدستور ووفائنا لمبادئه والتنفيذ التزيه للقوانين والشرائع المستوحاة منه .

وانه ليسرني - وقد آتعتهم ما عهدت به الامة اليكم من مهمة سامية ومسؤولية خطيرة - أن أبارك لكم عملكم وان أفني على ما بذلتموه في سبيل ذلك من جهد واخلاص حتى جاء الدستور وقد ضمن لكل فرد حريته ، وصان لكل مواطن حقه ، واكد للشعب سلطانه ، وعزز للقضاء حرمة ، وحدد لكل سلطة حدودها ، في مبادئ تقدمية واضحة وعلى أسس حديثة عادلة تسير تطورات الزمن وتحقق العدالة الاجتماعية .

أيها النواب الاعزاء : اما وقد تم الدستور بحمد الله فاني أرجو ان نبداً اليوم مرحلة جديدة تتعاون فيها جميع عناصر الامة وتقا زكاة طبقات الشعب

على توفير أسباب الرفاه والازدهار للوطن ، واني ليطيب لي ان انتبهز هذه الفرصة لاعرب عن حرص سوريا على تقوية اواصر الود والتعاون مع جميع الاقطار العربية ، وعلى العمل باخلاص في جامعة الدول العربية على تحقيق كل ما يؤول لرفع شأن العرب وتقوية الروابط فيما بينهم ، وخاصة لاعادة الحق والعدل الى نصابها في فلسطين العريزة . كما يطيب لي ان انوه برغبة سوريا في اقامة علاقاتها مع الدول الاجنبية على اساس الود والتفاهم ، والمساهمة في منظمة الامم المتحدة ، وتحقيق ما انطوي عليه ميثاقها ، وتأييد كل ما من شأنه ان يعزز الحق والسلام في العالم .

أيها النواب الكرام : هذه فاتحة عهد جديد فلنقبل عليه بنفوس مملوؤها الامل والثقة والعزم ، ولنبدأ مرحلتنا الجديدة بالايمان الصادق والعمل المنتج والفرص التريه ، ولتكن غايتنا المثل وهدفنا الاسمى مرضاة الله وسعادة الشعب ومجد الوطن .

بارك الله فيكم وسدد خطاكم ووفقنا جميعاً الى سواء السبيل .

هذا وعملاً بالتقاليد الدستورية قدمت الوزارة القائمة استقالتهم الى رئيس الجمهورية الذي عهد بعد استشارانه الى رئيسها المستقيل الدكتور ناظم القدسي يتأليف الوزارة الجديدة ، وقد ألقها في الثامن من ايلول ١٩٥٠ من السادة :

الدكتور ناظم القدسي للرقاسة والخارجية

حسن الحكيم وزير دولة

زكي الخطيب للعدلية

هاني السباعي للمعارف

شاكر العاص للمالية

احمد قنبر للاشغال العامة

الدكتور جورج شلحوب للصحة والاسعاف العام

الدكتور فرحان الجندلي	للاقتصاد الوطني
الزعيم فوزي سلو	للدفاع الوطني
رشاد برمدا	للدخلية
علي بوظو	للزراعة

وعقد المجلس النيابي جلسة في يوم ١١ ايلول ١٩٥٠ لتلاوة البيان الوزاري وطرح الثقة ، وقد لوحظ ان النواب المستقلين ونواب الكتلة الجمهورية قاطعوا الجلسة وبذلك بلغ عدد الغائبين ٤٩ نائباً ، وقد نالت الوزارة الثقة بأكثرية ٦٢ صوتاً بما في ذلك اصوات الوزراء ، وكان عدد النواب الحاضرين ٧٢ نائباً .

د . مؤامرة دينية

على حياة العقيد أديب الشيشكلي

هذا وقد روعت البلاد مرة أخرى ووجعت الامة السورية وعلت عجاياها سمات الاشتراز والاحتقار والسخرية لما بلغت مسامعها المعلومات القالمة التي اذاعها النائب العام العسكري وهي :

« في الساعة الواحدة والنصف من ليل ١٠ - ١١ تشرين الاول ١٩٥٠ بينما كانت سيارة العقيد أديب الشيشكلي العسكرية تنقله ومعه بعض الضباط في طريق هودتهم الى دمشق عن طريق دمر ، فاجأهم كمين مسلح بأسلحة نارية اوتوماتيكية ، فأصيب الملازم الاول حسين حده باربعة رصاصات احداها في عنقه ، والثانية في كتفه الابر ، والثالثة في ساعده ، والرابعة في راحته ، وأصيب الملازم الاول بكري الزوبري برصاصة في فكه ، وأصيب الملازم غالب الشقفة بجرح خفيف ، ولم يصب الباقون بأذى ، وقد أشرف جراح المستشفى العسكري الدكتور مرشد خاطر مع طائفة من الاطباء على اسعاف الجرحى .

وقام القضاء العسكري بالتحقيق فوراً فتبين له ان الكين كان مؤلفاً من أربعة أشخاص هم المدعى عليهم : حسين توفيق ، وعبد القادر طامر ، وهما من التبعة المصرية ، وعباس الخرسان وهو طالب عراقي في معهد الحقوق بدمشق ، وزهير ابراهيم يوسف وهو لاجيء فلسطيني .

ووقف التحقيق على مخبأ الاسلحة والذخيرة في احدى دور حي المهاجرين وأحد حوانيت محي الشرابية ، وعثر فيها على عدد من الرشاشات والقنابل والمسدسات والالغام والديناميت ومختلف أدوات التفجير والتدمير وكمية ضخمة من الذخيرة المتنوعة .

وقد اعترف المدعى عليهم بجريمتهم وذكروا واقعاتها بالتفصيل ، وتبين لقاضي التحقيق ان هؤلاء المعتدين ينتمون الى منظمة ارامية تضم فضلاً عن بعض السوريين أشخاصاً من سائر الاقطار العربية قامت منذ سنتين بسلسلة خطيرة من الحوادث أخلت بالنظام والامن في البلاد .

وقد التى القبض على المدعى عليهم : عبد القادر طامر ، أحمد الشراياتي ، الدكتور أمين رويحة ، بهجت العلي ، عبد الحسيب العلي ، هاني محمود الهندي ، حسين توفيق ، عباس حميد الخرسان ، زهير ابراهيم يوسف ، نجيب سليم كحيل ، محمد علي نوبلاني ، اسماعيل كامل اسماعيل ، عبد الرحمن شرقاوي ، جودت موسى ضاحي ، فهد نافع المولى ، نشأة شيخ الارض ، انطون عبده الحمصي ، يوسف وديع البنا ، توفيق عثمان فبطان ، فتحي مصطفى الكتكاني ، جهاد الضاحي .

وليس بينهم اي عسكري ، وهؤلاء رؤساء وموجهو وممولو هذه المنظمة ، ولا يوجد الآن موقوف سواهم ، وسيتابع التحقيق عن علاقة هؤلاء بغيرهم ممن اشتركوا في هذه الحوادث او وجهوها ام مولوها .

اما المنظمة الارهابية المتقدمة ذكرها : فهي جمعية تدعى « كتائب الفداء العربي » وتقوم بمبادئها على محاربة الاستعمار واغتيال من يتعاون مع المستعمرين ،

وابادة المنصر اليهودي .

وقد فكرت هذه الجمعية بإيجاد تمويل لحركتها بالتعرف على الأثرياء واقناعهم بفكرتهم ، والسطو على المصارف الأجنبية للحصول على المال ، وهي تتألف من حسين توفيق الذي يقوم بالمهام المالية ، وعبد القادر حاصر بمهمة التسليح ، وهاني الهندي بمهمة الاستخبارات ، وجواد الضاحي بمهمة الدعاية ، وجورج حبش بالشؤون الخارجية الخ .

وقد تضمن قرار الاتهام اتصال هؤلاء الاعضاء المتهمين بالسيد احمد الشرابي والدكتور امين رويحة ونشأت شبيخ الارض وقبضهم الاموال منهم لتنفيذ خططهم ، وان حسين توفيق اتصل بالدكتور امين رويحة الذي طاول ان يحمله ويحمل أعضاء الجمعية على اغتيال العقيد ادب الشيشكلي لانه يحمي ويساعد النائب السيد اكرم الحوراني في سياسته القائمة على الاحتفاظ باستقلال سوريا ، وقد سرد قرار الاتهام الوقائع المنسوبة الى اعضاء الجمعية المشار اليها وهي :

١ - حادثة نسف الكنيس اليهودي بدمشق التي قتل فيها ١٣ شخصاً وجرح ١٧ .

٢ - حادثة محاولة قتل الكولونل سترلينغ بدمشق .

٣ - حادثة القاء قنبلة على مدرسة الالبانس في بيروت .

٤ - القاء قنبلة على المفوضية البريطانية بدمشق .

٥ - القاء قنبلة على المفوضية الاميركية بدمشق .

٦ - انفجار في الحي اليهودي بدار عجمي وفارحي بدمشق .

٧ - وضع متفجرات في وكالة اغاثة اللاجئين الفلسطينيين بدمشق .

٨ - تأليف جمعية كتائب الفداء العربي .

٩ - حادثة السيارة العسكرية التي كانت تقل العقيد الشيشكلي ورفاقه .

وقد شرح القرار الادلة على الوقائع التي سردت جميعها بما في ذلك اقوال المتهمين واقاداتهم الاستنطاقية ، وامام المحكمة وشهادة الشهود والادلة الثبوتية ثم طالع الجرائم التي يشملها قانون العفو فذكر ان هذا القانون تضمن العفو عن الجرائم السياسية التي وقعت خلال فترة ٣٠ آذار حتى ٣١ كانون الاول ١٩٥٠ ، وان الجرائم في هذه الدعوى والتي جرت وقائعها ضمن هذه المدة لا يمكن اعتبارها سياسية لانه رافقها حوادث خطيرة تهدد الامن في البلاد وتودي بحياة المواطنين .

وفي ١٢ آذار ١٩٥١ لفظت المحكمة العسكرية حكمها بالاعدام على :

حسين توفيق احمد باشا

عبد القادر بن محمود طامر

زهير بن ابراهيم يوسف

عباس بن حميد الخرسان

وبالسجن مع الاشغال الشاقة :

٥ سنوات على نشأت بن رفعت شيخ الارض من تاريخ توقيفه ١٨ تشرين الاول ١٩٥٠ .

٢٨ شهراً على احمد بن عثمان الشراباتي من تاريخ توقيفه ١٧ تشرين الاول ١٩٥٠ .

٣ سنوات على جهاد موسى ضاحي منذ توقيفه .

٣ سنوات على هاني بن محمود الهندي منذ توقيفه .

١ سنة واحدة على عبد الحسيب زكي العليبي منذ توقيفه .

١ سنة واحدة على كل من جودت موسى ضاحي ، ومحمد بهجة زكي العليبي ، وعبد الرحمن يوسف شرقاوي ، وفتح مصطفى الكتكاني ، واسماعيل محمد ، وكامل اسمعيل منذ توقيفهم .

وهو حكم قابل للتمييز ، اما الدكتور امين رويحة فقد تأجلت محاكمته الى وقت آخر بسبب مرضه .

وفي اوائل نيسان ١٩٥٠ وجه حسين توفيق المحكوم بالاعدام رسالة الى مدير العدلية العسكرية هذا نصها :

من مقدمه المحكوم حسين توفيق في قضية السيارة العسكرية .

أتشرف باحاطة سعادتكم علماً بأن كل ما جاء في افادتي الاستنطاقية الاولى بخصوص الاعتماد على السيارة العسكرية صحيح ومطابق للواقع تماماً ، فأنا وان كنت ضريت للحصول على الاعتراف الا ان ما وقع من الضرب لم يكن له اي اثر في حلي على الاعتراف .

ان الذي جعلني أقرر الحقيقة هو شعوري بالخطأ الجسيم الذي ارتكبته في حق رجل كريم أحسن إليّ ، فعندما واجهت سعادة العقيد أدب الشيشكلي قبل التحقيق أمرني بالجلوس وقدم إليّ سيجارة وعاملني معاملة حسنة فشعرت بتأنيب الضمير واحترقت نفسي وقررت امام المستنطق الحقيقة كاملة ولم أفتّر على أحد بالكذب ، وذكرت الحق عن نفسي قبل ان اذكره عن غيري ، ولم أحاول التنصل من تبعة عملي ، أما عن موقفي اثناء المحاكمة وما كان من افكاري فيرجع الى الاسباب الالية :

١ - شعرت بمجزى عن الاعتراف ، اذ كيف أقول للمحكمة اني اعتديت هذا الاعتماد المنكر على رجل أحسن إليّ ، وكنت قبل اقصامي على الجريمة أعتقد ان في القضاء على العقيد ادب الشيشكلي مصلحة للبلاد .. ثم ظهر لي ان اعتقادي بفي على أساس غير صحيح ، وان العكس هو الصحيح ، وان ما وصل إليّ من معلومات بهذا الخصوص كان عن طريق الدكتور امين رويحة الذي خدعت فيه واعتقدت بصدق وطنيته ، ثم تبين لي انه يعمل لتحقيق ما رُب شخصية لا علاقة لها بالوطنية الحقة ولا بصالح البلاد كما ظهر من التحقيق انه يعتمد على دولة أجنبية تمده بالمال ، فأنا لو كُنت علمت هذه الامور من

قبل لما كنت عملت معه مطلقاً بل كنت أعتبره خائناً لبلاده ، ثم تضطرتني الظروف ان أقف في قفص الاتهام مع مثل هذا الرجل وفي قضية واحدة ... فكيف أعترف وكيف أواجه المحكمة بعد الذي تمييزته من المخازي ؟

٢ - ظننت ان الانكار في المحكمة قد يفيد بعض المتهمين معي اذ لا ذنب لهم ، فالحطأ مني أنا ، وعلي وحدي تقع تبعة الجريمة .

٣ - وجدت أن جميع المتهمين اتفقوا على الانكار التام فاضطرت الى مسايرتهم .

هذه أهم الأسباب التي دفعتني الى الانكار في المحكمة ، اما الآن وقد صدر حكم القضاء ، فقد خلوت الى نفسي واستعرضت أطوار هذه القضية التهمة وقررت ان اكتب اليكم بالحقيقة المجردة وضميري مرتاح ، ولا يسعني الا ان اشكر الله على سلامة العقيد ، وأبتهل اليه ان يخفف الحكم عن اخواني ، وأرجو من سعادتكم ان تبلغوا الجهات المختصة عن رغبتي في التنازل عن حقي في التمييز الذي قدمه وكيلى الى المحكمة كما ارجو ان تعملوا على التعجيل بتنفيذ الحكم في ، وتفضلوا بقبول فائق الاحترام .

حسين توفيق

ولما كان المحكومون قد استأنفوا القضية الى محكمة التمييز فقد أصدرت هذه المحكمة في منتصف شهر نيسان ١٩٥١ قراراً بنقض الاحكام واعادة القضية الى دائرة اخرى للنظر فيها .

وفي ١٤ ايار ١٩٥١ التأمت المحكمة العسكرية برئاسة الاستاذ اسمعيل قولي وأعلنت موافقتها على انباع النقص الذي أقرته محكمة التمييز وأيد المتهمون أقوالهم السابقة وكذلك المحامون ، وأدلى النائب العام بمطالبة طويلة طلب فيها الحكم على عباس الحرسان بمنطوق المادتين ٥٣٥ و ١٩٩ ، ونظراً لظروف الحادث استعمال الأسباب التخفيفية بموجب المادة ٢٤٥ ، كما طلب براءة باقي المتهمين ، ولما عادت المحكمة الى الاجتماع تلا رئيسها نص الحكم وخلاصته :

الحكم على عباس الخرساني بموجب المادة ٥٣٥ (الاعدام) ثم تنزىل الحكم
الى عشرين سنة بالاشغال الشاقة ، وللاسباب التخفيفية ايضاً تنزىلها الى عشر
سنوات وبالنفي عشر سنوات خارج سوريا ، وبراءة باقي المتهمين وهم : احمد
الشراياتي ، نشأة شيخ الارض ، بهجة العلي ، هاني الهندي ، جودة ضاحي ،
كمال الشرفاوي ، احمد اسمعيل كامل ، وحكم على عبد الحسيب العلي بالسجن
شهرأ ، واطلاق سراح الذين اعانت براءتهم حالا ، ولما كان حكم الاعدام على
حسين توفيق ، وعبد القادر عامر ، وزهير يوسف ، قد تأيد فلم يبق امامهم
سوى اللجوء الى لجنة العفو .

الفصل السابع

١ - بين الواقع والرجاء

يتزايد الاحساس يوماً بعد يوم بأن الاحوال في الشرق العربي عامة أبعد ما تكون عن الهدوء والسلام ، ويتزايد الاحساس يوماً بعد يوم بأن الحاجة ماسة الى الطمأنينة والاستقرار .

وهذان الاحساسان المتضاران المتناقضان بين ما هو واقع وبين ما هو مرجو ان يكون هما طابع الشرق العربي اليوم ، كل فرد فيه يرجو ان تطمئن الاحوال ، وتسفر الحكومات ، وتوضح المعالم ، وتفرغ القوى لمعالجة شتى المشكلات ، داخلية وخارجية ، وليس كل فرد فحسب بل وكل سياسي في الحكم أو خارج الحكم يساوره مثل هذا الرجاء ، ويتحلى ادراك هذا المطالب ، ولكن الشرق في مجموعه محروم من الاستقرار ، لا تزال مشاكله بغير حل سواء المتعلق منها بتحديد علاقاته بالدول الاجنبية ، او موقفه من الكتل المتنافسة في العالم ، او عنايته برفع مستوى المعيشة بين اهله واستقلال موارده وتحقيق ما تسعى اليه اليوم كل الدول من اشاعة الطمأنينة الاجتماعية في ارضها .

ويتوق كل عربي الى رؤية عهد من الاستقرار والطويل يقوم على الفهم العميق لمختلف التيارات والاتجاهات والادراك الشامل لكل الامور ومعقباتها ومحتملاتها .

ولا مصلحة لاحد من الاضطراب الا ان يكون داعية من دماء الفوضى ، او صائداً من الصائدين في الماء العكر ، وهؤلاء هم أعداء الشرق مستخفين أو ظاهرين سواء أكانوا من أهله أو أجنب عنه .

أما ينبغي ان نفيق لانفسنا ، ونترك ثقل التبعات التي نتحملها نحو انفسنا وأوطاننا، نحو هذا الجيل والاجيال القادمة ، أفترضى ان نختم الجهاد المر المرير من أجل الاستقلال والحرية بان يسود بلادنا القلق ونُدع بأسنا بينما شديداً بينما يضحك الاجنبي ملء شذقيه وكأنه يقول ، بل هو بالفعل يقول : ها هو الاستقلال قد أخذتموه . فإذا أجدى عليكم ؟ .

ما أكثر البلاد العربية التي تتفاجر احزابها في داخلها وتضطرب حكوماتها بين الانصار والمؤيدين ، بين الراضين والساخطين ، بين الطامعين والشامتين ، بين المسالمين والكائدين .

وما أكثر البلاد العربية التي تشغلها متاعبها في الداخل عن قضية بلادها في الخارج ، فإذا علاقتها بالدول الاخرى لم تستقر وسياستها لم تبلغ مبلغها فيما ترجوه ويرجوه شعبها .

وليت الامر كان مقصوراً على خلافات كل دولة في داخل ارضها وخلافاتها مع الدول الاجنبية ، بل ان أكثر الدول العربية فيما بينها لا تعيش في صفاء ، ولا تتناجى كما يتناجى الاصدقاء ، ولا تفضي كل منها الى شقيقتها بحقيقة نياتها ، وهكذا تعيش هذه الحكومات في هم بينها وبين احزابها وشعوبها وفي هم بينها وبين جيرانها ، وفي هم بينها وبين العالم الخارجي عنها .

ومن الغريب ان شعوبها تحس بالخطر المحيط بها ، وليس شعوبها فحسب ، ولكن ساستها وحكامها ايضاً ، ولك ان تعجب بعد ذلك لماذا اذن لا تتضافر والخطر يحف بها ؟ لماذا اذن لا تفرض من الاحقاد والخلافات في ارضها ، والخلافات والاحقاد فيما بينها ، لكي تكون صفاء واحداً وقلباً واحداً ؟

ان الحوادث تجري بسرعة تكاد تصم الاذان فان لم يستيقظ القوم فالله وحده يعرف ماذا يكون المصير !!!

٢ — توحيد الدول العربية

في مشروع رئيس وزراء سوريا

هذا وقد قدم الدكتور ناظم القدسي رئيس وزراء سوريا الى اللجنة السياسية للجامعة العربية المنعقدة في شهر كانون الثاني ١٩٥١ في القاهرة مشروعاً سياسياً خطيراً يقترح فيه اقامة دولة عربية موحدة تضم جميع الدول العربية على أساس نظام من ثلاثة أنظمة : الاول نظام الاتحاد المطلق تحت حكم موحد ، والثاني نظام «فيدرالي» كنظام الولايات المتحدة ، والثالث نظام «كونفيدراسيوني» كنظام سويسرا ، وهو يفضل الاول دون ذكر قواعد هذا الاتحاد ودوائمه الدولية ، وقد بسط الغرض من اقتراحه فقال : ان هذا الاتحاد العربي يحقق توحيد السياسة الخارجية وقوى الدفاع القومي والاقتصادي والمرافق الرئيسية ، ويرى ان الصلات القائمة الآن بين الدول العربية لم تؤد الى تقوية شأن العرب في الماضي القريب ، ولا ينتظر من بقائها شيء كثير في الحاضر الخطير والمستقبل الدائم ، وان الجامعة العربية خيبت آمال العرب اذ كانت اسرافاً في المظاهر والاقوال ، وجذباً في النتائج والافعال ، والروح السائدة فيها لا تسير وقائع العصر وسرعة الزمن وخطورة الاحداث .

ولا شك في ان البيان الذي أفرغ الاقتراح فيه يشتمل على ملاحظات صحيحة ويدل على غيرة وطنية صادقة ، أما من الوجهة العملية فهذا الاقتراح يعد مشروع انقلاب سياسي طام في طام الشرق العربي ، وتقوم حوائل طييعية وتقليدية وقومية في سبيل تنفيذه .

ولسكي ننظر الى خطورة هذه الحوائل يجب ان نعيد الفكر قليلا الى العهد العثماني البائد ، الذي كانت الدول العربية فيه ولايات متباعدة في السلطنة العثمانية ، وولاتها من الترك تتصل عن طريقهم بدار الخلافة والمهابين الهابوي

الذي كان مصدر الامر والنهي ، وينبوع العظمة والمفاخر ، والاسراف في المظاهر والاقوال ، وسبب الجذب في النتائج والافعال .

فقد تم انفصال العرب عن الترك بعد الحرب العالمية الاولى وتحولت هذه الولايات اذ ذاك الى دول فأنشئت الملك حسين الهاشمي في بداية الاستقلال العربي فرصة فذة لانشاء دولة عربية ممتدة من النوع الفيديريالي او الكونفيدرياسيوني تضم سوريا والعراق والحجاز وفلسطين ولبنان ، واتجه النظر اذ ذاك الى هذا النوع من الحكم او ما يقاربه ، فوضعت لدول هذا الاتحاد راية موحدة ذات اربعة الوان هي الابيض والاسود والاخضر والاحمر قيل ان فكرة وضعها على هذا الوجه اوحى به بيت صفي الدين الحلي :

بيض صنائعنا سود وقائعنا خضر مرابعنا حر مواضينا

ثم أضيف الى هذا الاصل بعض نجوم تمييز راية قطر عن راية القطر الآخر ، ومن هذا الاصل اشتقت راية سوريا الحالية كما اشتقت راية العراق ، غير ان سياسة الاستعمار عصفت بعد انتهاء الحرب بهذه السياسة القومية كلها فعادت الاقاليم العربية الى التفرق بعد ان آل اليها ميراث الحكم العثماني القديم وما كان يشمله من شوائب ومساويء فعدت دولها الجديدة في نظر هيئة الامم المتحدة في حكم القاصر ، وانتدبت انكلترا لتدريب بعضها على الحكم ، وفرنسا لتدريب البعض الآخر ، وكان عهد الانتداب هذا فيها كعهد الحماية البريطانية في مصر .

وهكذا تحتم على حكومات الشعوب العربية وفي مقدمتها مصر ان تهب لمكافحة الاستعمار على اختلاف ضروبه وأشكاله ، فلم يكن في وسعها ان تقتارب وتعاهد وتربط ، ولا ان تفكر في انشاء أية وحدة او اية كتلة سياسية من اي طراز الا بعد ان خفت وطأة الاستعمار عليها وزال كابوسه عن بعضها ، وهو لم يذهب الا بعد ان خاف لها علة جديدة هي علة الصهيونية وما فيها من خطر .

وكانت البلدان العربية تعرف عيوبها الموروثة ومواضع الضعف والنقص فيها ، لذلك قامت نطلب الوحدة في السياسة ولا تجدها ، الى ان تيسر تأليف جامعة الدول العربية ، وقد وُقِعَ ميثاقها في ايار سنة ١٩٤٥ ، فانطلقت تعمل في جو اخاء عربي للمصلحة العربية العامة .

وقد نصت المادة الثانية من هذا الميثاق على جميع الاغراض الاساسية التي ألّفت جامعة الدول العربية لاجلها ، وهي تشمل تنسيق خططها السياسية لتحقيقاً للتعاون بينها وحماية استقلالها وسياستها ، كما تشمل التعامل الوثيق « بحسب نظم كل دولة منها » في الشؤون الاقتصادية والمالية والتجارية والمواصلات والجنسية والتأثيرات وغير ذلك .

وجاء في المادة السادسة : « اذا وقع اعتداء من دولة على دولة من اعضاء الجامعة او خشي وقوعه ، فللدولة المعتدي عليها او المهددة بالاعتداء ان تطلب دعوة المجلس للانعقاد فوراً ، ويقرر المجلس التدابير اللازمة لدفع هذا الاعتداء » . وهذا يعد اساساً للدفاع المشترك .

وقد ألّف مجلس الجامعة ست لجان للبحث في الشؤون السالفة الذكر وانقضى على الاشتراك في هذه البحوث حوالي خمس سنوات دون ان يتيسر لتواحدة منها ان تصل الى نتيجة عملية تنفيذية ، فكان معنى هذا ان عملي دول الجامعة - وهم الذين عرض عليهم مشروع الدول المتحدة - لم يروا حتى الآن ما يقضي بازالة الحواجز القائمة بين بلدانهم ، وانما حبذوا توحيد السياسة الخارجية ومبدأ الدفاع المشترك ، وهما العاملان اللذان برزا كل البروز في الجامعة ، ومن مصلحة الجميع الآن ان يكون المعول فيها عليها .

وقد انتفعت دولها جميعاً بتوحيد كلمتها في محيط هيئة الامم المتحدة ومجالسها الفرعية ، وبرز ممثلوها فيها بروزاً ظاهراً في هذا الميدان الدولي الكبير ، وكان لبعضهم مواقف مشهورة تستحق كل تقدير .

اما فيما يختص بالدفاع فقد كانت مصر هي البادئة في وضع مشروع الضمان

الجماعي وعرضه على الهيئة ، اذ رأت بعد تجارب السنوات الاخيرة وما فيها من العبر
ان التعاون الحربي هو اول مقتضيات التعاون بين دول الجامعة وعليه كل
المعول في ضمان سلامة هذه البلدان وتيسير وسائل نهوضها ورقبها .

فاذا نحن وضعنا مشروع الدكتور ناظم القدسي ازاء ما تقدم ذكره من
الحقائق والاعتبارات وجدنا ان العلة التي يصفوها في بيانها لم تأت من تفرق
حكومات الجامعة ، وتباعد مصادر الامر والنهي فيها حتى يصح الاعتقاد بان
ربطها بحكم فيدرالي يذهب أسباب العلة ويزيلها ، بل نجد ان الاسباب آتية من
وراء الخطوط ، ومن آثار التركة القديمة والتقاليد النخرة .

وقد كان يرجى ان يظل الزمن مؤانئاً لهذه الجامعة حتى تواصل عملها
وتزداد قوة وخبرة في اداء مهمتها الكبرى ، غير ان بعض التيارات الداخلية
المتضادة فيها - وللسياسة الخارجية ما آرب في تقويتها بين بلدانها - أحل فيها
ضروباً من الخلاف أحدثت تلك النتائج المعكوسة التي أشار اليها صاحب
الاقتراح ، ثم انفجر مر رجل الصهيونية في فلسطين فأزول بالحيط العربي الكارثة
التي اذاقت الشعوب العربية وحكوماتها مرارة الفشل والخسارة ، غير ان هذه
الصدمة ألقت عليها درساً نافعاً ، وهي ما زالت تحت تأثيرها يفكر كل بلد من
بلدانها في نتائجها الخطيرة ووسائل مقاومة الصعوبات التي أقامت في سبيلها ،
وخاصة ما كان منها آتياً من ناحية اسرائيل الجديدة ، ومن السياسة الاستعمارية
القديمة ، ولا بد من ازالة هذه الصعوبات ، فاذا حسنت النيات وتقبلت المصلحة
العربية عليها فالعمل على أساس ميثاق الجامعة يكفي لاقالة العثرة ، وإيجاد القوة
وشفاء العلة .

اما اندماج دول الجامعة كلها في دولة فيديرالية ترفع من بينها مختلف
الحواجز كي تتوحد فليس في منطق الحالة والواقع والحقائق المادية والمعنوية
ما يؤدي الى ذلك ، وهذا لبنان اول من أعلن رفضه للاقتراح .

ويلوح لمن ينظر الى الافق السياسي البعيد ان مشروع الدولة المتحدة يوصل الى احلال القاهرة محل الاسقانة العلمية في العهد العثماني ، وهذا ليس من مصلحة مصر ولا من مصلحة الشعوب العربية ولا حكوماتها ، واصلاح نظام الحكم المحلي في كل مكان أيسر من ابداله بنظام جديد . . .

أضف الى هذا ان ميثاق هيئة الامم المتحدة وطد استقلال كل دولة من اعضائها ، فلم يعد في وسع واحدة منها ان تنزل عن شيء من سيادتها واستقلالها ، وهذه دول الكومونولث التي كانت تربطها روابط الامبراطورية المتينة أصبحت وانكثرت اخوات متساويات في الاستقلال وجميع المميزات الدولية ، ورايبتها من حيث النظام الآن ليست أقوى من رابطة الجامعة العربية ، فلماذا نرجع نحن الى الوراء ؟ ان الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم .

ولعل آثار التركة القديمة والتقاليد النخرة التي ألغينا اليها كانت احد الاسباب الرئيسية التي تذرعت بها الدول الثلاث الكبار في هذه الظروف العصيبة وتوتر الموقف الدولي المحفوف بالمخاطر ، وموقع الشرق العربي الجغرافي العصبي الحساس الذي يجعله - كما قال بسمارك - فاحة المتنازعين ، واعتقاد هذه الدول - بحق أو بغير حق - كما صرح المستر كنيت يونجر وزير الدولة البريطاني بأنه « لا يوجد في الشرق الاوسط بلد يستطيع استقلال ما فيه من موارد الثروة ، وأظن ان هذا الرأي ينطبق على تلك المنطقة فيما يتصل بمسألة الدفاع ايضاً ، ذلك بأنه يستحيل على بلاد الشرق الاوسط الاضطلاع بالدفاع عن نفسها ما لم تتعاون مع البلاد الغربية » . نقول : كل هذا وغيره من اعتبارات حملت هذه الدول على اصدار بيانها الثلاثي الخطير .

٣ — بيان الدول الثلاث الكبرى

أمريكا وبريطانيا العظمى وفرنسا

لقد انتهن وزراء خارجية بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة الاميريكية

فرصة اجتماعهم في ٢٥ أيار ١٩٥٠ بلندن فبحثوا بعض القضايا المتعلقة بشؤون السلم والاستقرار في الدول العربية واسرائيل وخاصة ما يتصل في ذلك بإرسال الاسلحة والاعدة الحربية الى تلك الاقطار ، وعلى ضوء هذه المباحثات قر رأي الحكومات الثلاث على ما يلي :

١ - ان الحكومات الثلاث تعلم ان الدول العربية واسرائيل في حاجة للاحتفاظ بمقدار معين من القوات المسلحة بنية صون أمنها الداخلي والدفاع الشرعي عن نفسها بصورة خاصة ، وتمكينها من القيام بدورها بالدفاع عن المنطقة بأسرها بصورة عامة .

وعلى ضوء هذه الاعتبارات سينظر في جميع الطلبات التي تقدمها تلك الدول بشأن رغبتها في الحصول على الاسلحة والاعدة الحربية ، وان الحكومات الثلاث تود ان تؤكد من جديد نصوص البيان الذي كان قد اتخذته ممثلوها في مجلس الامن الدولي في الرابع من شهر آب ١٩٤٩ والذي أبدوا فيه معارضتهم في قيام سياق للتسلح بين الدول العربية واسرائيل .

٢ - تعان الحكومات الثلاث انها كسملت تعهداً من جميع الدول التي تتلقى شحنات من الاسلحة في الوقت الحاضر تقول فيه أنها لا تضرع أية نية للقيام بأي عدوان ضد أية دولة أخرى في هذه المنطقة فيسمح لها في المستقبل تسلم الاسلحة .

٣ - ان الحكومات الثلاث تنتهز هذه الفرصة للاعراب عن اهتمامها بهذه القضية ، وعن رغبتها في المساهمة بالعمل لاستتباب السلم والاستقرار في هذه المنطقة ، وعن معارضتها الثابتة لاستخدام القوة او التهديد باستخدامها بين دول هذه المنطقة .

وانه اذا انصل بعلم الحكومات الثلاث ان اياً من هذه الدول تستعمل الاسلحة لانتهاك حرمة الحدود او خطوط الهدنة الدائمة فان الدول الثلاث لن تتأخر بمقتضى التزاماتها في عضوية هيئة الامم المتحدة عن اتخاذ التدابير

الكفيلة بالحيلولة دون هذا الانتهاك ، وتكون هذه التدابير ضمن نطاق هيئة الأمم او خارجه .

وقد توزعت مهام توريد الاسلحة بين الدول الثلاث الكبرى فعهد الى امريكا بتلبية طلبات مصر ، والمملكة العربية السعودية ، واسرائيل ، والى بريطانيا بطلبات العراق وشرقي الاردن ، والى فرنسا بطلبات سوريا ولبنان .

٤ — التعليق على البيان

وما أذيع البيان المشترك البريطاني - الاميريكي - الفرنسي حتى أخذت التعليقات المختلفة تتوارد من شتى عواصم العالم ، فقد علق الرئيس ترومان في مؤتمره الصحفي الاسبوعي بقوله :

« لقد تسنى لوزراء خارجية الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا أثناء اجتماعهم في لندن استعراض الحالة في الشرق الاوسط من ناحيتي الامن والتسلح ، وتسنى لهم كذلك درس التدابير التي نستطيع حكوماتهم اتخاذها لتوطيد الاستقرار في هذه البقعة من العالم ، وبنتيجة هذه المشاورات أذيع بيان عن الدول الثلاث يعتبر من النتائج الفرعية العديدة لمؤتمر لندن ، وان مساهمة والحكومة الاميريكية في هذا البيان يظهر رغبة الولايات المتحدة في تأييد صيانة السلام في الشرق الادنى ، وترى حكومة الولايات المتحدة ان هذا البيان سيزيد امل الدوائر العربية واسرائيل في مستقبل وطيء ، وهكذا سيتمتع نطاق التقدم المحقق في الشرق الادنى حالياً لفائدة وخير شعوب هذه المنطقة . »

وصرح موظف اميريكي كبير ان هذا البلاغ قد دل على ان الدول الثلاث تتبع الآن سياسة واحدة منسقة بالشرق الاوسط ، وأشار الى العقوبات الواردة في الفقرة الثالثة من البلاغ بقوله : ان على الكونغرس ان يوافق على هذه العقوبات في حالة تطبيقها ، وأشار الى الحدود القائمة بين اسرائيل والدول العربية فقال : ان البلاغ لا يحدد بقاء هذه الحدود ولكنه يمانع

في تغييرها عن طريق العنف .

وكشف الناطق المذكور النقاب عن ان الولايات المتحدة قد تلقت تأكيدات من الدول التي زودتها بالاسلحة وهي مصر ، والمملكة العربية السعودية واسرائيل بانها لا تحمل نوايا عدوانية .

وأضاف الى ذلك ان بريطانيا قد تلقت تأكيدات مماثلة من العراق والاردن ومصر ايضاً ، وان فرنسا هي كذلك قد تلقت مثل هذه التأكيدات من حكومي سوريا ولبنان .

وصرح ناطق بريطاني رسمي قائلاً : ان الدول الثلاث الكبرى ستضع من الآن وصاعداً ميدان الشرق الاوسط قيد النظر والمراجعة ، وقال ان الاستقرار النهائي في هذه البقعة يتوقف على حكمة ومسؤولية رجال وحكومات الشرق الاوسط .

وجاء في البيان الذي أصدرته وزارة الخارجية البريطانية « ان البيان الثلاثي من شأنه ان يخفف من احتمال حدوث عمل قد يؤدي الى استئناف القتال بين العرب واليهود ، كما من شأنه ان يدفع دول الشرق الاوسط الى عدم التسابق نحو التسلح وتحويل اموالها الى رفع مستواها الاقتصادي » .

وصرح رئيس وزراء سوريا بقوله : سألت الوزراء المفوضين لبريطانيا وأمريكا وفرنسا هل صحيح بان الدول الثلاث تقاسمت مناطق النفوذ في الشرق العربي ؟ وطلبت منهم جواباً صريحاً ، فأكدوا لي بان ليس هناك مناطق نفوذ ، وكانت هذه التأكيدات شفوية .

واجتمع وزير فرنسا المفوض في لبنان الى وزير الخارجية اللبنانية ودار البحث حول البيان الثلاثي ، وقد نقل الوزير الفرنسي للوزير اللبناني الايضاحات التي تلقاها من حكومته بصدد البيان الثلاثي ، وتؤكد هذه الايضاحات الفرنسية انه ليس في البيان تقاسم مناطق نفوذ ولا اعتراف بالاضاع الراهنة في الشرق الادنى اعترافاً قاطعاً الا من حيث منع تغييرها بالقوة .

وسألت « وكالة أنباء الشرق » الدكتور عبد الوهاب حومد عضو الجمعية التأسيسية السورية ومن أركان حزب الشعب السوري عن رأيه في البيان الثلاثي فأجاب بما يلي :

ان اول ما يخطر على الذهن هي النقاط الآتية ولكنها ليست بخواطر نهائية لاننا لا نعلم حتى الآن على الضبط الدواعي الحقيقية والمرامي الأكيدة لاصدار هذا البيان المشترك .

على انه يمكننا أن نجمل ملاحظتنا في الفقرات التالية :

١ - اعتبرت الدول العربية بلاد العرب منطقة داخلية في المنطقة الاستراتيجية العربية دون ان تدخل مع حكومات هذه البلاد بمفاوضات ثنائية على أساس الرضى والثقة المتبادلة .

٢ - اذا صح ان وزير فرنسا المفوض سلم البيان الى حكومتي سوريا ولبنان كما سلم الوزير البريطاني الى حكومتي بغداد وعمان ، وفي الوقت نفسه سلم الوزير الاميركي البيان الى مصر والحجاز واسرائيل ، فان هذا دليل على الرجوع الى فكرة عزيزة على قلب البريطانيين والفرنسيين لا تزال تذكرها في معاهدة سايكس - بيكو .

٣ - اعتبر البيان المذكور اسرائيل دولة قائمة لا يجوز الاعتداء عليها والمساس بكيانها ، وما دام السلاح الذي وعدنا به لنستخدم في عمليات حربية ضد اسرائيل فعنى ذلك بدهاءة أنه سيستخدم ضد جهة يعتبرها الغربيون خطراً عليهم ويعملون على تطبيقها تنفيذاً للخطة المحيية الى قلب ونسعون نشرل المشهور في سياسة التطويق والتطويق .

٤ - لا اعتقد ان لهذا البيان أية فائدة من الناحية الداخلية لسوريا كما زعموا ، فقد قالوا انه حفظ لسوريا حدودها وأبعد عنها شر المشاريع الاستعمارية ، والواقع ان السوريين راضون وسعداء بنظامهم الجمهوري ، ولم تظهر أية حركة جديدة في البلاد ترمي الى استبداله بنظام آخر ، لانهم تمتعوا بحرياته الديمقراطية وتذوقوا أقدس ما يمنحه نظام حر على الرغم من بعض ما اعتوره من عثرات

ذلها الشعب بشجاعة خارقة .

ولا يخطر ببال أحد ان يجعل من الجمهورية برجاً عاجياً يعتمس فيه ، فنحن نانتظر اليوم الذي نتحد فيه مع اخواننا العرب في ظل نظام حر ديمقراطي .

٥ - وليس له فائدة من الناحية الخارجية اي من ناحية اسرائيل واعتدائها على الحدود العربية ، لان اسرائيل ليست مستعجلة ، وقد انتظر اليهود نحواً من ثلاثين قرناً مشردين حتى ظفروا بدولة لهم ، وفي مقدورهم ان ينتظروا عدة سنوات اخرى حتى يهيئوا أنفسهم لاعداء جديد ، وأعتقد ان المهم هو الفتح الاقتصادي وغزو الاسواق العربية وقتل المعامل واجاعة اليد العاملة ثم التحكم فيها سياسياً . ومتى تم لهم ذلك فان الاحتلال العسكري يصبح امراً ثانوياً لهم .

واستطرد الدكتور حومد يقول بمرارة : وهكذا فان العرب طادوا سلمة ، شأن الضعاف في كل عصر تحل الدول الكبرى مشاكلها على اكتافهم ، وقد ضربتهم هذه الدول الكبرى نفسها ضربة - لم يعرف لها التاريخ العربي مثلاً - في فلسطين لانها ضربة أذهبت ما اقتصدناه اثناء الحرب العالمية وأبادت سلاحنا ورجالنا وأظهرتنا امام العالم المراقب بصورة لا تقبل بها أمجادنا وأسلافنا وتاريخنا حتي نفقد الثقة بانفسنا ونستسلم للارهاب والضغط العربي وفي ركابه الضغط اليهودي ايضاً ، فهل يتعظ العرب بعد هذه الضربات القاتلة ؟ أترك الحكم في ذلك لكل عربي ، ولكني أعتقد ان يقظة الشعوب العربية ستقاوم من قبل عدوين : العدو الاجنبي نفسه ، والعدو الداخلي الذي يتمثل في الفئات الحاكمة المستثمرة التي لا يهملها من الوطن الا ان تؤمن مصالحها المادية ومن بعدها ليكن الطوفان ...

وأدلى الدكتور وحيد رأفت بك مستشار الرأي في وزارة الخارجية المصرية ومن كبار المفكرين في مصر بمحدث عن رأيه في البيان الثلاثي القاضي بتسليم دول الشرق العربي آثرنا اثباته هنا بحجة صاحبه في الشؤون الخارجية قال :

يتناول البيان مسألتين هامتين : الاولى امتداد دول الشرق الاوسط
بالسلاح والى اى قدر يؤذن لها في ذلك ، والثاني ضمان الامن الدولي في هذه
المنطقة بمنع ومقاومة اى اعتداء مسلح يقع من احدى دول الشرق الاوسط
على احدى دوله الاخرى ، وهاتان المسألتان متصلتان ببعضهما اتصالاً وثيقاً
بالنظر لما تخشاه الدول الكبرى من أن يسفر تسليح دول الشرق العربي عن
اغرائها لامتناسق الحسام في سبيل تحقيق ما ربهها بطريق العنف .

ولا شك ان اكثر ما تعنى به الدول الكبرى وفي مقدمتها الولايات المتحدة
وبريطانيا هو استقرار الامن والسلام الدولي في هذه المنطقة الاستراتيجية من
العالم ، وتكاد تتفق فائتها هذه مع رغبة الدول العربية ذاتها او معظمها على
الاقل بالرغم من الدعاية الصهيونية التي ما فتئت توجه التهم الى دول الجامعة
العربية كافة متهمه اياها زوراً وعدواناً بالاستعداد لاستئناف القتال في فلسطين
بصورة من الصور ، وذلك لكي يتسنى للصهيونيين او بعبارة أخرى لاسرائيل
الاستزادة من السلاح بشتى انواعه بدعوى ضرورة الدفاع عن نفسها ضد
العدوان المزعوم احتماله ، وبهذه الطريقة استطاعت اسرائيل ان تعقد قروصاً
ضخمة لدى بعض البيوت المالية الاميركية ومن بينها جماعة مورغان للحصول
على السلاح من الولايات المتحدة وتشيكوسلوفاكيا وغيرها - وكان طبعياً
ان يحفز ذلك الدول العربية نفسها حرصاً على سلامتها ان تجاري اسرائيل في
تسليح نفسها وتخصيص ما يلزم لذلك من اعتمادات كبيرة في ميزانيتها السنوية -
وقد أثار هذا التنافس في التسليح حفيظة الدول الكبرى ولا شك ، وكان
حاملها من العوامل التي دفعتها الى المبادرة باصدار بيانها الثلاثي المشترك الذي
أعلنت فيه عزمها على التدخل ضمن نطاق ميثاق هيئة الامم المتحدة او خارجه
لمنع كل اعتداء مسلح او لجوء الى القوة قد تعتمد اليه احدى دول الشرق
الاوسط ضد دولة اخرى من دوله ، ومن الواضح ان هذا التدخل ينصب
على اسرائيل كما ينصب على دول الجامعة العربية .

وما من شك ان اول من يفيد من هذا التصريح هي اسرائيل ، تلك الدولة التي نشأت على اساس القوة والعنف وعلى حساب السكان الاصليين واضطهادهم وحملهم على مفادرة بيوتهم وقراهم الى المهجر بلا عودة مرجوة قريبة أو بعيدة .
ولذلك فان مايمهم اسرائيل هو ان تطمئن على دوام ما حققته من غنم ، والاحتفاظ بكل ما تحت يدها الآن من اراض عربية اصلية هي في الواقع خير ما في فلسطين ، حتى اذا ما اطمأنت الى ذلك أمكنها الانصراف الى معالجة ما تعانيه من مشاكل عسيرة اجتماعية واقتصادية .

وضمن الوضع الحالي ومنع تغييره بالقوة معناه ان تقبل الدول العربية الامر الواقع في فلسطين - وهذه ناحية هامة من نواحي البيان الثلاثي لايحوز اغفالها ، وثمة ناحية أخرى هي اعتراف الدول الكبرى الثلاث لنفسها بمرکز خاص لدى دول الشرق الاوسط لا نقول انه نوع من الحماية بل لعله أقرب ما يكون الى الوصاية ، وعلى كل حال فهي قد أعلنت عزمها على التدخل في هذه المنطقة سواء بالتطبيق لميثاق الامم المتحدة او خارج هذا الميثاق .

ولعل الخطورة هي في هذا النوع الاخير من تدخلها ، اذ ان تدخلها عملاً باحكام ميثاق الامم المتحدة معقول ومقبول ، وهو لن يتم الا بتفويض من هيئة الامم نفسها التي قبلت الدول العربية مقدماً أحكامها بانضمامها اليها وباشتراكها في عضويتها ، اما التدخل خارج الميثاق فلا يفهم الآن ما سوف يذهب اليه مداه ... وبما يجب ان يزيد في مخاوف الدول العربية مطامع الدول الكبرى في هذه المنطقة اذ ما زالت بريطانيا تعمرها من مناطق نفوذها وما زالت قواتها تسكر في أماكن هامة معينة منها كمصر والعراق وشرق الاردن .

كما ان فرنسا لم تنس بعد ما كان الى عهد قريب لها في سوريا ولبنان ولعلها ترجو ان يعود نفوذها الى هذه المناطق في شكل من الاشكال يوماً ما .

واذا كان الامر يختلف بعض الشيء بالنسبة الى الولايات المتحدة الاميركية الا انها هي الاخرى تود ان يكون لها صوت مسموع في هذه الاصقاع

لأسباب عسكرية واقتصادية لا تخفى على احد ، فالشرق الاوسط هو خط الدفاع الثاني في الحرب العالمية القادمة اذا ما انهار خط الدفاع الاول الذي يشمل تركيا واليونان وايران ، والشرق الاوسط غني ببتروله الذي تفي به الولايات المتحدة عناية خاصة مرموقة .

هذا فضلا عما هو معلوم وغني عن البيان من احتضان حكومة الولايات المتحدة منذ البداية للقضية الصهيونية ، فهي اول دولة اعترفت في ١٤ ايار سنة ١٩٤٨ بدولة اسرائيل وبذلت جهودها في سبيل توطيد اقدام الصهيونية في فلسطين العربية الآمنة .

فليس غريباً اذن ان تشترك هذه الدول الثلاث في تصريح لاشك انه يخدم اغراضها واهدافها ومقاصدها .

* * *

هذا وقد نفت الاوساط البريطانية الرسمية على مصر وسوريا نقدها البيان الثلاثي ، وهي ترى ان وجهة نظر هاتين الدولتين في ان هذا البيان سيكون في صالح اسرائيل وحدها امر لا يستند على اساس منطقي ، ومثل هذا ينطبق على الرأي الذي صرحت به بعض المصادر العربية من ان الانتداب قد تم في منطقة الشرق الاوسط بأسرها نتيجة وقوف الدول الثلاث وقفة موحدة حيال قضايا الشرق .

وتؤكد هذه الاوساط ان القصد الاساسي هو تعزيز السلم والاستقرار في تلك الاصقاع الحساسة وتضيف بانها تعتقد ان السبب الاساسي في التهمج على البيان هو ازواج العرب من عدم استطاعتهم بعد صدور البيان التفاهم مع دولة دون اخرى مما يتصل بمقوون الشرق الاوسط كحالة التفاهم مع بريطانيا مثلاً على حساب الخصومة مع امريكا ، أو مع فرنسا ضد بريطانيا . ويقول المراقبون البريطانيون : ان وحدة الرأي بين الدول الغربية حول شؤون الشرق الاوسط قد قطع الحبل على مثل هذه المناورات ...

٥ — رد الدول العربية

على البيان الثلاثي

أما حكومات الدول العربية فقد عنت عناية خاصة منفردة ومجتمعة بدراسة البيان الثلاثي الصادر في ٢٥ ايار ١٩٥٠ ، وكان تبادل الرأي في هذا البيان من أهم الاسباب التي رأت الدول العربية التعجيل باجتماع مجلس الجامعة العربية في ١٢ حزيران ١٩٥٠ ، وتم الاتفاق بعد عدة جلسات على اصدار رد موحد على البيان المشار اليه تقوم كل دولة في ٢٠ حزيران ١٩٥٠ بتبليغه الى سفير او ممثل الدولة الغربية التي سبق ان ابلغتها البيان الثلاثي ، وفي الوقت نفسه يقوم سفراء وممثلو الدول العربية ، في الدول الثلاث بتبليغ الرد الى وزراء خارجية هذه الدول . وهذا هو نص الرد :

١ - ليس أحرص من الدول العربية على استقطاب السلام والاستقرار في الشرق الاوسط ، فهي بطبيعتها في طبيعة الدول المحبة للسلام ، وقد أثبتت الحوادث المتوالية مبالغ احترامها لميثاق هيئة الامم المتحدة .

٢ - اذا كانت الدول العربية قد اهتمت وتهم دائماً باستكمال تسليحها فانما يرجع ذلك الى شعورها العميق بمسؤوليتها عن حفظ الامن الداخلي في بلادها والدفاع الشرعي عن حياضها والقيام بواجب حفظ الامن الدولي الذي يقع اولا بالذات عليها وعلى جامعة الدول العربية باعتبارها منظمة اقليمية ينطبق عليها حكم المادة الثمانية والخمسين من ميثاق الامم المتحدة .

٣ - سبق ان قررت الحكومات العربية من باء امرها وقبل تفكير الدول الثلاث في اصدار بيانها الاعراب عن نيات العرب السليمة وتكذيب ما دأبت اسرائيل على اشاعته من ان الدول العربية تطالب السلاح لاغراض عدوانية ، وهي لا تجد بأساً من ان تعرب من جديد عن نياتها السلمية وتؤكد ان السلاح الذي طلبته او تطلبه من الدول الثلاث او من غيرها انما يستعمل للاغراض الدفاعية .

٤ - من البديهي ان مستوى القوات المسلحة التي تحتفظ بها كل دولة لاغراض الدفاع والقيام بنصيبها في حفظ الامن الدولي هو أمر يرجع تقديره الى هذه الدولة نفسها ويخضع لعوامل كثيرة أهمها عدد السكان ومساحة البلاد وتراحي حدودها وتنوعها .

٥ - يرم الدول العربية ان تسجل التأكيدات التي تلقتها بأن الدول الثلاث لم تقصد من تصريحها بحياة اسرائيل او الضغط على الدول العربية لتدخل في مفاوضات مع اسرائيل او المساس بالتسوية النهائية للقضية الفلسطينية او المحافظة على الوضع الراهن بل قصدت اظهار معارضتها للاتجاه الى القوة او الاعتماد على خطوط الهدنة .

٦ - تعلن الدول العربية ان أفضل الطرق وأضمنها لصيانة السلام والاستقرار في الشرق الاوسط حل قضاياها على أساس الحق والعدالة واعادة حالة الواقع والتجانس التي كانت سائدة فيه والمبادرة الى تنفيذ قرار هيئة الامم المتحدة الخاص بعودة اللاجئين من فلسطين الى ديارهم وتعويضهم عن أملاكهم وأموالهم .

٧ - كذلك يرم الدول العربية أن تسجل التأكيدات التي تلقتها بأن تصريح الدول الثلاث وطريقة تقديمه وما نص عليه بشأن تلقي التعهدات من الدول المشترية للأسلحة لا تعني مطلقاً تقسيم هذه المنطقة الى مناطق نفوذ او الاعتداء بآية صورة من الصور على استقلال الدول العربية وسيادتها .

٨ - من الواضح ان الشكوك التي أريد تبديدها بالتأكيدات المشار اليها في البند السابق قد أظان على آثارها نص البند الثالث من بيان الدول الثلاث وما جاء فيه من أنها اذا علمت أن احدى دول المنطقة تستعد للاعتداء على الحدود او خطوط الهدنة لدولة اخرى فانها ستبادر الى العمل على منع هذا الاعتداء سواء في نطاق هيئة الامم المتحدة او خارجه .

وما من شك في ان العمل وحده هو الكفيل بتبديد هذه الشكوك اذا اثبت ان الدول تحرص حقاً على استتباب السلام في الشرق الاوسط في غير تحيز أو ميل وعلى أساس الحق والعدل واحترام سيادة الدول لا بوسط قواعد السيادة او النفوذ عليها .

ولا يسمع الدول العربية في الختام الا أن تؤكد مرة أخرى أنها مع بالغ حرصها على السلام ، لا يمكن ان تقر اي عمل من شأنه المساس بسيادتها واستقلالها . وقد وصف المراقبون السياسيون في الدول الغربية رد الجامعة العربية على البيان البريطاني الفرنسي الاميريكي المشترك بأنه رد يبعث على الرضا بشكل حازم ، وقد رأى هؤلاء المراقبون فيه ما يدل على ان الدول العربية تقبل بمضمون بيان الدول الغربية الثلاث ، وأنها تعترف السير جنباً الى جنب مع الدول الغربية في تعزيز الاستقرار والامن في ربوع الشرق الاوسط لرد اي عدوان .

ورأى المراقبون الغربيون في الرد العربي ايضاً بأنه ينطوي على تعهد أكيد بأن الدول العربية لا تنوي مطلقاً استئناف او الاستعداد لاستئناف العمليات الحربية ضد اسرائيل .

وبعد كل ذلك نرى ان ما وراء الالكمة لا يمكن ان يعلمه الا الله جل جلاله ...

٦ — غيوم الحرب

هذا وانا نسأل الله ان يمين هذا العالم وينقذه من فلسفة بعض دوله الكبرى ، فانها على شدة نفور شعوب الارض من الحرب طادت الى التأهب لها والبحث في تأليب الدول الديموقراطية على الدول الشيوعية في الشرق والغرب لان هيئة الامم المتحدة التي أنشئت لخدمة السلام العالمي لم تنجح حتي الآن في التوفيق بين الدول المتنافرة من أعضائها وأخصها روسيا وامريكا .

لقد أخذت الاحداث تتطور تطوراً سيئاً منذ نشوب الحرب في كوريا

في شهر حزيران ١٩٥٠ بين الشمال والجنوب اذ دارت رحاها بين اميريكامعاضديها وبين البلدان الشيوعية في الشرق الاقصى تنافسها روسيا منشئة المذهب الشيوعي في العالم ، وبذلك باتت اميريكادول المفضمة اليها باسم هيئة الامم المتحدة تواجه الخطر الاصفر الذي كان اقطب ساسة الغرب يحسبون له حسابا كبيرا فيما مضى من الزمن قبل ان تولد الشيوعية وحينما كان أقل خطورة مما هو الآن .

وقد برزت الصين في الايام الاخيرة بيجيوشها الجسارة الى الميدان لمقاتلة الجيش الاميريكي والقوات الملحقه به ، فتحول تقدم جيش ماك آرثر الى تقهقر وأصبحت خطورة الموقف الحربي تشغل الافكار من الناحية الدولية العامة ، وقد قام المستر ترومان رئيس الولايات المتحدة يهدد الشيوعية الصينية باستعمال القنبلة الذرية في ذلك الميدان الكبير ، وظهرت غيوم الحرب في الافق الدولي تنذر بقيام حرب طلمية ثالثة حتى قيل ان الحرب واقعة لا محالة عما قريب .

واذ نبأ يقول ان انسكرتارفرنسا انفقتا على عدم الاشتراك في محاربة الصين لان كلا منهما لم تكمل استعدادها للحرب جديدة ، وكان المستر ترومان قد أعلن في واشنطن ان حكومته تعد القنبلة الذرية سلاحاً من اسلحة الحرب ، ففي استطاعة القوات المحاربة باسم هيئة الامم المتحدة في كوريا استعمالها دون استئذان الهيئة ، وطلب الف مليون ريال لاستخدامها فكان معنى ذلك انه يحمل مسؤولية الحرب باسم الامم المتحدة على اساس اشتراكها في القتال لاجراج جيش الشمال من الجنوب ، غير انه بعد قليل اضطر كما يظهر الى تغيير هذا الرأي اذ وعد بعدم استعمال القنبلة الذرية بدون مباحنة الدول المتحالفة ، ثم طار رئيس الوزارة البريطانية لمقابلة ترومان وذوي الاختصاص في واشنطن في هذا الامر الخطير فكان ذلك عاملا جديداً في تخفيف شيء من القلق الذي يساور الدول والشعوب على امل اقناع الرئيس ومن حوله بتجنب المجازفة والمغامرة في توسيع نطاق الحرب حتى لا تتحول

الى هجرة عالمية تؤدي حماسة امريكا في انارتها لاختضاع الصين ، وهي عالم كبير ، الى ايقاع الدول جميعاً وخاصة الصغيرة منها في ورطة عظيمة لا يعرف الا الله كيف تستطيع التخلص منها .

اذ ينحني كثيراً ان تؤدي الحرب الجديدة والشعوب لا تزال تعاني مقاعب الفناء والحرمان الى ارتقاء الطبقات الفقيرة والوسطى في أحضان الشيوعية التي يزداد من الحرب القضاء عليها ، ولا ندري كيف يبلغ اهتمام الرئيس ترومان بتوسيع نطاق الحرب باسم الامم المتحدة هذا الحد من الحماسة دون ان تكون للدول الكبرى مثل هذه الحماسة في تعضيده والاستعداد لمواجهة الموقف على خطورته وخطورة مبارزة عالم الشرق الاقصى في دياره وعالم الشيوعية فيها وفي شرقي اوربا ، ولكننا ندري ان الولايات المتحدة ليست لها سياسة خارجية محدودة ولا تقاليد في السياسة الدولية كبريطانيا العظمى وفرنسا وغيرها ولا سياسة حربية خاصة تقوم على قواعد معينة ، وهي لم تهجر مذهب « مونرو » الا من عهد قريب ، وقد استطاعت بريطانيا العظمى ان تحتذيها الى الحرب العالمية الاولى ثم الى الحرب الثانية ، فاندفعت تحارب في كليهما حرباً شديدة بقوة المال وقوة الرجال ، وهي لم يسبق لها عهد في تحمل مسؤولية الحرب خارج بلادها ، وان ندعو الى المغامرة في ميدان من الميادين فتلبى دعوتها بمنزل السهولة التي لبث هي بها الدعوة للاشتراك في الحريين الماضيتين .

يقول الكاتب الفرنسي « غارا » في مقال نشره في جريدة « كارفور » ما مؤداه : « ان الولايات المتحدة ليست لها سياسة خارجية وانما لها طرق خاصة بتفكيرها في معاملة الدول الاوروبية وغيرها ، وربما كان الكاتب يشير بهذه الى الشروط التي تقدم امريكا فيها ضروب المساعدة المسالية لهذه الدول كمشروع الاعارة والتأجير الذي ابتكرته في اثناء الحرب الماضية ، ومشروع مارشال لانعاش اوربا ، و « النقطة الرابعة » لمساعدة الدول المتأخرة عن الركب ، وما الى ذلك ، فهي تسمى لخدمة السلام العالمي ، على اساس مالي

اقتصادي يساعد على استغلال الاموال الاميركية في الخارج ، كما يساعد الدول التي أفنت الحرب أموالها على اصلاح بعض شؤونها الداخلية .

وهي بلا شك شديدة الاهتمام بمحاربة الشيوعية أينما وجدت كغيرها من الدول الديمقراطية ، ولكن عدم وجود قاعدة ثابتة لسياستها الخارجية حال حتى الآن دون نجاحها في تنفيذ هذه السياسة ، فهي فيما يختص بموقفها في كوريا لم تنطق تهجم الشيوعية الشمالية على منطقتها في الجنوب فقام جيش ماك آرثر الاميركي المنتمي الى هيئة الامم المتحدة لصعد الزاحفين من الشمال وقد أبعدهم عنها وردعهم الى ما وراء خط العرض الثامن والثلاثين (الخط الوهمي الذي رسمته هيئة الامم بين شمال كوريا وجنوبها) الذي تجارزه ، ولما وصل الى حدود منشوريا متجاوزاً حد حملته برز جيش الصين الجرار لمقاتلته بقوة لا يمتلك مثلاً ، ولم تمنعه الحكومة الاميركية من تجاوز هذا الحد فدل ذلك على انه لم يحسب حساباً صحيحاً لتقدم الصين بقوة عظيمة للاشتراك في القتال ، كما دل على عدم وجود سياسة حربية خاصة تتبعها أميركا خارج بلادها ، ولهذا قال المستر شنويل وزير الحرية البريطانية ان الجنرال ماك آرثر تجاوز التعليمات الصادرة اليه من هيئة الامم بمواصلة الزحف الى حدود منشوريا ، وقد تكررت هذه العملية عدة مرات الى ان اقبل ماك آرثر من منصبه وأثبرت ضجة عظيمة حول ذلك في جميع انحاء الولايات المتحدة ، أما أزمة كوريا والصين فما زالت قائمة ومركز جيوش الامم المتحدة فيها حرجاً ، واذا كان ثمة من أمل في تفريج هذه الازمة وانقاذ العالم من كارثة حرب جديدة فهذا الامل هو ان تفجح السياسة ذات التقاليد القديمة بطريقة من الطرق .

ان اضطراب الحالة الدولية العامة في الوقت الحاضر يهيج خواطر

جميع الشعوب لان لها تأثيرات محلية خطيرة في كل بلد قاسى وبيلات
الحرب الماضية او تعرض لآخطارها ، واذا نحن نظرنا الى موقع الشرق
العربي الجغرافي بوجه خاص واتجاه انظار الدول الكبرى الى الثبات فيه
موقفها المعلوم بحجة التأهب لمواجهة الطوارئ في هذا الشرق كان لنا
ان نقول ان هناك ضرراً كبيراً خاصاً يصيبنا من اضطراب هذه الحالة
العامة ، فهي فضلاً عن كونها تهدد السلام العالمي بشئ مستطير تؤثر
في القضايا الوطنية العربية أسوأ تأثير .

الخاتمة

١ - كلمة ربها

أما اننا نعيش في منتصف القرن العشرين ونقترب تدريجياً من القرن
التالي له فقول صحيح اذا قصرنا حسابنا على العنصر الزمني وحده ، ولكن
هذا الامر ليس بذى بال وأما المهم ان نعيش بعقلية العصر وأن نعمل ونقتصر
في امورنا طبقاً لها ، وأن نتأثر في مختلف أساليب حياتنا بكل ما تحقق من
مظاهر التقدم ، هذا هو المعيار الذي يجعلنا نتحدث عن الامم الراقية وعن
الشعوب المتخلفة او المتأخرة التي كانت وما زالت هدفاً للسيطرة والاستغلال
الاجنبيين .

فالواجب على زعماء العرب ان يؤمنوا ايماناً جدياً صادقاً بأنهم من ابناء
القرن العشرين ، وان لهذه الحقبة من تاريخ التطور الانساني صفات مميزة
دعاهها العلم والفن والاقتصاد والاجتماع في ظلال الحلق المتين وان البطء في
معالجة شؤونهم واصلاح الفاسد من امورهم ، وتوحيد كلمتهم ، وتفهم واجباتهم ،
وتوجيه شعوبهم توجيهاً صحيحاً صالحاً ، ومكافحة الامية المتفشية فيهم ، قلنا
ان البطء في معالجة هذه الامور يورثهم الندامة لان الركب سائر بسرعة
البرق فطوبى للعبد الذي يجده مستيقظاً ، اما الذي يجده غافلاً فهو غير مستحق .

٢ - مكافحة الامية

أما الامية التي عنيناها فهي ذات شقين : الامية الابدئية والامية العقلية :

أ - الامية الابدئية - لا نستطيع أمة ان تنبأ مكانتها المحترمة بين الامم
ما دامت الامية متفشية فيها ، وليس في الامكان استقلال مواهب الافراد

وخبرات البلاد في أمة أكثريتها من الاميين ، ولا قيام نظام ديمقراطي صحيح كالذي تريده الشعوب العربية في بلاد أكثر من نصف سكانها يحول القراءة والكتابة .

ونحن لا نعرف عملاً يتقنه الامي كما يتقنه المتعلم ، ولا مجهوداً وطنياً يتساويان في بذله (وهل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون) ؟ فالامية هي مصيبة الامة الكبرى ففعل بها ما لا يستطيع اعداؤها ان يفعلوه .

ب - الامية العقلية او أمية المتعلمين - لقد يبدو هذا العنوان غريباً اذ يجمع بين لفظين متناقضين هما الامية والتعليم ولكنه في الحق تناقض ظاهري لاننا نقصد بالامية الامية العقلية لا الابدئية كما نقصد بالتعليم تكوين الملكات لا الحصول على وثيقة مدرسية ، وهي ظاهرة ذات صلة بكيان الامة .

والذي نود ان نقرره منذ البدء هو ان الثقافة تتركز جدواها على ملكات النفس في عملية تحصيلها والسعي وراءها اكثر منها في مضمون تلك الثقافة واختزان ما نحصله منها ، وهي في ذلك أشبه ما تكون بالصيد الذي يستشعر الصائد لذته من مزاولته اكثر من الاستحواذ على القنص ، ومن البديهي ان القنص باستطاعتنا ان نشتره بديرام معدودات ونوفر على أنفسنا مشقة صيده ، ولكنها لذة الصيد في ذاته ، وهكذا الثقافة ، فاليوم الذي نتوقف فيه عن صيدها والسعي وراءها هو اليوم الذي نفقد فيه لذتها بل نضيع جدواها .

والثقافة ليست تحصيلاً فحسب بل هي رياضة عقلية ، ويفضل السعي المستمر وراءها تستحصد ملكاتنا ، ومتى استحصدت تلك الملكات أصبحنا قادرين على ان نقود أنفسنا أولاً في الحياة ، ثم نقود بعد ذلك غيرنا ونحل ما في الحياة العامة والخاصة من مشاكل ، اذ يصبح عندئذ ان نوصف بالذكاء باعتبار ان أصبح تعريف لهذه الملكة هو أنها القدرة على الحكم على الناس وعلى الاشياء حكماً يمكننا من حل المشاكل التي نلقاها او بلقاها غيرنا من مواطنينا افراداً كانوا او جماعات .

وعلى ضوء هذه الحقائق العامة نستطيع أن نستنتج الى اي حد تنفسي
الامية بين متعلمينا الذين يستقر في نفوسهم ان القراءة ليست واجبة الا لضرورات
الامتحانات والحصول على الدرجات العلمية ، فاذا انتهوا من تلك المرحلة أحرق
بعضهم الكتب التي أضنته قراءتها وألقاها البعض الآخر في زوايا الاهمال حتى
فأكلها القرصة ، وأما ان يقرأ احدهم كتاباً جديداً او يواصل الاطلاع على
قديم لم يقرأه فذلك أمر لا يخطر له ببال ، ولعله يرى بالفئلة والجنون من
يرتكبون أمراً كهذا .

ان مقاومة أمية المتعلمين لا تقل أهمية في بلادنا عن محو الامية الابدئية
وذلك لان الامية الابدئية أعني عدم القراءة والكتابة قد لا تمنع من النضج
الفكري وسلامة الحكم واتساع الحيلة بدليل اننا نلقى كل يوم من لا يقرأ ون
ولا يكتبون ومع ذلك لا يمكن ان يوصفوا بالامية العقلية ، لانهم يجيدون
المناقشة والفهم والحكم ويحسنون التصرف في حياتهم وفي معاملاتهم مع الغير ،
وأما الامية العقلية فان أذاها لا يقف عند الجهل بل يصحب هذا الجهل عادة
غرور مرذول واستعصاء على الفهم ، ونفور منه ، ثم اسراف في الاحكام ،
ومبالغة في الالفاظ ، وفجاجة في التفكير ، وغلط في الاحساس ، واستهتار
بالقيم ، وخبط في التصرفات الشخصية والعامة ، وعجز عن الابتكار والتجديد ،
وكل هذه آفات خطيرة خالقة بأن تقوض أركان النفس وتغرق تقدمها ، لان
الشعور بالنقص هو اول مراتب الكمال ، وقديماً قالوا انه ليس من العيب ان
نكون فقراء وانما العيب ان لا نعمل على التخلص من هذا الفقر ، والامر
في فقر الروح يستوي مع فقر المال وحكمهما واحد .

ان المعاهد العلمية في البلاد العربية تلقن الطالب ولا تصلحه ، وهذا نقص
عظيم ، فهو لا يخضع للنظام الا اذا شاء ، وكثيراً ما يتحكم الطالب باستاذه
ويقرض عليه البرنامج الذي يرتثيه ، ويضرب كلما عن ذلك ، ويقضي ثلث
السنة في الاضراب بسبب او بدون سبب وكم استغلته الاحزاب السياسية

لتففيذ ما آرتها وهي تعلم ان الاضراب من أخطر الامراض على الحياة العلمية ؟
هي حالة تنسب لأسف لما جميع مفكري البلاد المجريين عن كل غرض الذين
يعلمون اكبر الآمال على تثقيف ناشئتهم ، وهي ذاتها التي حفزت الدكتور
طه حسين باشا إثر قوله وزارة المعارف المصرية الى الادلاء بالتصريح التالي :

« هناك أمر خطير يشغاني في هذه الايام هو العمل لشفاء الطلاب من
مرض الاضراب الذي أفسد عليهم حياتهم العلمية افساداً خطراً ، وبوشك ان
يفسدها افساداً تاماً ، فليس من المعقول ان تنفق الدولة ما تنفق من جهد ومال
لتيسير التعليم للناس ثم لا يكون لهذا كله أثر الا الضعيج والاضطراب والاضلال
بالنظام والامتناع عن الدرس واضاعة وقت الشعب كله في الشر ، وتفويت
الغرض الذي قصد اليه الملك والبرلمان والحكومة من تيسير التعليم ، وهو تكوين
اجيال صالحة خير من الاجيال الماضية والحاضرة تستطيع ان تحتمل اعباء
الحياة وتبعاتها خيراً مما احتملها آباؤنا وخيراً مما نحتملها نحن .

ومن أجل ذلك اتخذت الخطوة الاولى في علاج هذا المرض ، فالتعليم
الذي لا يريد ان يتعلم يجب ان يدع مكانه لتعليم آخر يحرص على التعليم ،
والمدرسة التي لا يريد تلاميذها ان يتعلموا يجب ان تغلق وتوفر على الدولة
ما تنفق في سبيلها من مال وجهد حتى يوجد التلاميذ الذين يريدون ان يتعلموا
ويفرغوا المدرس حقاً .

وهناك خطوات أخرى يجب ان تتخذ ، بعضها خاص بالنظر الذين عنيت
بهم كل العناية هذا العام وأتحت لهم احتمال تبعاتهم ، وأريد أن أشعر شعوراً قوياً
واضحاً بانهم يحملونها حقاً ، وبعضها يتصل بالمعلمين ، فليس واجب المعلم ان
يلقن الدرس ثم لا يزيد على ذلك ، وانما واجبه الاول ان يكون قدوة حسنة
لتلميذه في الحرص على اداء الواجب في غير تهاون ولا كسل ولا تقصير ،
وأعتقد أن المعلمين هم خلف الآباء على ابنائهم أثناء وجودهم في المدارس ،
فيجب عليهم ان يحموا تلاميذهم من كل شر ، ومن الاضراب الذي هو شر

ما يمكن ان يتعرض له التلميذ .

واذا خلصت نيات النظار والمعلمين في خدمة الشعب والدولة فبصروا تلاميذهم بواجبهم وحببوا اليهم العلم وعلوهم ان اضاعة الوقت إنهم في حق الوطن ، فليس من شك في ان امور التعليم ستستقيم أحسن الاستقامة وأجداها .

وأحب أنؤكد لاولياء امور التلاميذ أنني اذا أقرر حرمان التلميذ دخول الامتحان اذا أضرب ، او اغلاق المدرسة الى آخر العام اذا اضطرب فيها نظام الدرس ، لست بالذي يمزح او يهدد ، فاذا كانوا يحرصون على مستقبل أبنائهم - وما أشك في أنهم يحرصون عليه - فليعاونوا الوزارة والنظار والمعلمين على حماية أولادهم من هذا الخطر ، والا فليحتملوا نتائجها لئلا تقاسية .

وهناك تصريح آخر أدلى به السيد هاني السباعي وزير المعارف السورية بقوله :

« حدثت في بعض المدارس في الايام الاخيرة اختلافات ومشاجرات بين الطلاب أدت الى الهائم عن دروسهم والى اثارة الفوضى والاضطراب في هذه المدارس ، وهذه المشاجرات يعود سببها الى اهتمام الطلاب بالامور الحزبية وانقسامهم الى الاحزاب المختلفة .

وقد تكررت هذه الحوادث في مدرسة دار المعلمين بحلب وفي متوسطة « السويداء » وفي متوسطة « السليمية » .

« لذلك طلبت وزارة المعارف من هذه المدارس ان تشدد في تطبيق أنظمتها الداخلية كما أرسلت لجنة للتحقيق ، وأسفر هذا التحقيق عن اداة (١١) طالباً من مدرسة حلب طردوا لمدة تتراوح بين اسبوع وشهرين و (٣٦) طالباً من متوسطة السويداء طرد بعضهم طرداً مؤقتاً وبعضهم طرداً مؤبداً و (٩) طلاب من متوسطة السليمية طردوا طرداً مؤبداً كما طرد غيرهم طرداً مؤقتاً » .

٣ — الاخلاق العامة

والخدمة المدنية

للفنكليز اصطلاح يكادون ينفردون به وهو « الخدمة المدنية » وهم يقصدون به مجموعة الخدمات التي تؤديها الدولة للافراد في المحافظة على حياتهم وأموالهم وحقوقهم وحررياتهم وتمكينهم من الافادة من مرافق الدولة المختلفة كالمدارس والمستشفيات والمحاكم وما اليها ، وهم لا ينفصلون بين هذه الخدمات وبين الادوات الحكومية وشبه الحكومية التي تنهض بادائها حتى لينصرف هذا الاصطلاح حيناً الى هذه الخدمات في ذاتها وحيناً آخر الى الادوات التي تنهض بها .

ويعلق المواطن الانكليزي الاهمية الاولى على هذه الخدمة المدنية ، وعنده ان السهر عليها هو هدف الدولة وذلك لانه رجل عملي لا تستهويه النظريات بقدر ما تحزبه الحقائق ، وعنده ان الحياة ليست الا مجموعة من التفاصيل اليومية التي يحس بوقوعها المباشر في نفسه وفي ذويه ، وفي اليوم الذي يشعر فيه بان الدولة لم تعد تنهض بهذه الخدمة المدنية النهوض الواجب السليم لا نظنه يطيق صبراً او يحتمل فساداً ، وما من شك في ان هذا الحرص الشديد على حسن اداء الخدمات المدنية قد كان من الاسباب التي أدت الى تكوين الاخلاق العامة في انكلترا تكوينا قوياً .

والواقع ان هناك تلازماً متيناً بين الاخلاق العامة والخدمة المدنية ، وهذه حقيقة يجب ان يعنى بها العناية التامة في البلاد العربية وبخاصة في الايام الحاضرة حيث كثرت الحديث وكثرت الكتابة حول نظم البلاد ووجوب حمايتها من طالة الفلج التي تسود النفوس ومن امارات السخط التي تمهد لاعتناق المبادئ المتطرفة او الجنوح الى وسائل العنف .

ولكي ندلل على هذا التلازم لا نريد ان نذهب بعيداً اذ يكفي ان

تستعرض بعض الحقوق التي تحوطها الدساتير والقوانين للأفراد لننظر : هل تمكنهم الاخلاق العامة من استخدام تلك الحقوق ام لا ؟

للأفراد الحق في الشكوى من كل اعتداء يقع على اشخاصهم او على أموالهم ومع ذلك لا يستطيع منصف ان يؤكد ان الفلاح في الريف او رجل الشعب في المدن باستطاعته ان يصل الى من يشكو اليه ، ثم ان تلقى شكواه ما ينبغي لها من اهتمام ، وكم منهم من لا يجرؤ على دخول مراكز الشرطة او دوائرها ، وكم منهم يدفع عن ابوابها حتى لترام يؤثرون تحمل الاذى او التفريط في حقوقهم على التعرض لأذى آخر او بذل الجهد في غير طائل .

وللأفراد الحق في التوجه الى المستشفيات والمصحات ودور العلاج العامة ومع ذلك لا يستطيع أحد ان يدعي ان عامة الشعب باستطاعتهم ان يلجوا تلك المؤسسات بدون وسيط او شفيع او رشوة ، واذا ولجوها لا يستطيع أحد ان يزعم أنهم سيلقون العناية الواجبة بدون وسيط او شفيع او رشوة .

ومن البديهي ان هذه الوسائل لا تتوافر لعامة الناس وان منهم من يقتله المرض مع انهم قد يكونون على بعد أمتار من تلك المؤسسات ، وعند ما يحدث ان يساوم احد مديري المستشفيات أهل مريض من ذوي النفوذ على اخراج قريب لهم من المستشفى باسم الشفقة عليه ليحيط عموده الفقري المكسور بقميص من الجبص في عيادته الخاصة مقابل كذا من النقود يحق للمرء ان يتساءل عما يمكن ان يفعله هذا المدير مع عامة المرضى ممن لا حول لهم ولا طول ، ولا سند ولا شفيع غير الله .

وللأفراد الحق بل عليهم الواجب في ان يذهبوا بابنائهم الى المدارس والمعاهد العلمية ، ومع ذلك لا يستطيع أحد ان ينكر ان نصف وقت ذوي النفوذ يضيع في رجاء هذا الوزير او ذاك الامين او المدير لقبول طفل في مدرسة او شاب في معهد ، وأما من لا يستطيعون الوصول الى الوسيط او الشفيع فانت لا ندري ماذا سيمصير اليه أبناؤهم ولا على اي نحو سيعدون للحياة .

ولا مبلغ الالم الذي سيحز في نفوس آبائهم كلما ذكروا او تذكروا أنهم قد
وطدوا العزم على التضحية لتعليم ابنائهم ، ومع ذلك لم تمكنهم الحالة الخلقية
السائدة حتى من تقديم هذه التضحية لفلذات اكبادهم .

للافراد الحق في ان تؤدي المصالح الحكومية اليهم ما هي مكلفة به من
خدمات وان تنجز ما لهم من اعمال ، وزد ما سلب لهم من حقوق ، ومع ذلك
لا يستطيع أحد ان يدعي انه من الممكن ان تتحرك ورقة من درج الى درج
فضلا عن مكتب الى آخر دون السعي وراءها بل والبذل في سبيلها من ماء
الوجه او حر المال ، وعند ما يعجز موظف كبير في احدى الوزارات على ان
يشفع لدى زميل له لكي ينقل مدرساً من مكان الى آخر ، ثم يأتي اهل هذا
المدرس ليسجلوا على هذا الموظف الكبير ما ظنوه تهاوناً منه ، وهو في الواقع
عجز ، ثم يجبروه ان الاسر أهون مما يظن ، وان النقل حصلوا عليه ببيع
ليرات ، لا يملك المرء نفسه من ان يثور وان يحز فيه الالم ، واهله يتسائل عندئذ
عن مصير اولئك الذين قد لا يجدون هذه الدريبات وأي سخط سيملاً نفوسهم .
هذه امثلة سقناها من واقع حياتنا اليومية ، ولقد كان باستطاعتنا كما
باستطاعة غيرنا ان يسوق الكثير غيرها ولكننا نكتفي بها ، لان هذه الحالة
المؤسفة لم تعد خافية على احد ، والذي نود ان نلفت اليه الانظار هو ان
فساد الخدمة المدنية نتيجة لفساد الاخلاق العامة يعتبر في الواقع أكبر خطر
يهدد سلامة الكيان كله ، وهو خطر يستفحل يوماً بعد يوم ويجب
مكافحته بحزم وعزم .

وما من شك في ان علاج هذه الحالة لا يقع على طائق الحكومات
وحدها بل يقع أيضاً على جميع المواطنين كبيرهم وصغيرهم ، وانه لمن
الواجب ان تنهض الصحافة وينهض المفكرون والساسة بحملة قوية على
أنواع هذا الفساد ومقاومته بتمسك كل فرد بحقوقه المشروعة والكفاح
في سبيل هذه الحقوق والفوز بها دون توسل ولا شفاعاة ولا رشوة

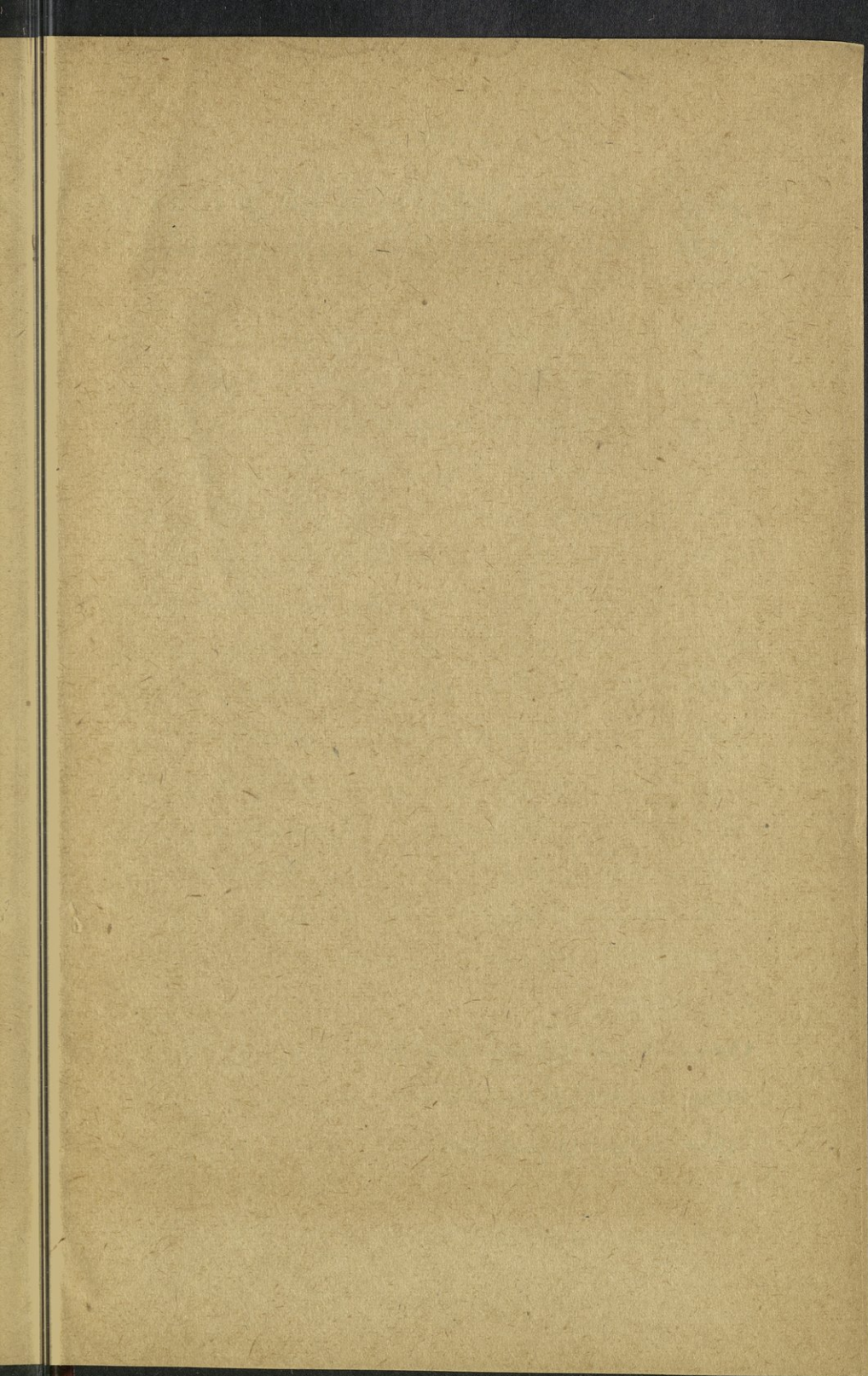
أو ذلة ، وأنا على ثقة بان الحزم والعزم يساعدان كثيراً على تقويم
أمثال هذا الاعوجاج ورد ما ينبغي الى الاخلاق العامة من استقامة .

اتمى

بدء التأليف في ١ تشرين الثاني ١٩٥٠

الانتهاء منه في ١٦ ايار سنة ١٩٥١

انجاز الطبع في نهاية سنة ١٩٥١



فهرس

صفحة

كلمة

٢

الفصل الاول

٤

نقطة العرب غير فوات بال

١ - نظرة الانكليز	٤
٢ - نظرة الاميريكيين	٧
٣ - نظرة الصحافة الغربية	٩
٤ - نظرة المصريين في العروبة	١١
٥ - الخلاصة	١٥

الفصل الثاني

١٧

الجامعة العربية

١ - أمنية العرب	١٧
٢ - تمثيل الجامعة العربية في هيئة الامم المتحدة	٢٣
٣ - حسنات الجامعة	٢٥
٤ - سيئات الجامعة	٢٦
٥ - ضم القطاع العربي من فلسطين الى المملكة الاردنية الهاشمية	٢٩
٦ - عودة بريطانيا الى فلسطين	٤٦
٧ - الضمان الجماعي	٤٨
٨ - دورة مجلس الجامعة : مناقضات وألغاز !!	٦١

٩ - مجلس الجامعة لم يحل مشكلاتها والضمان الجماعي غير ملازم لموقعه اذا خالفوه	٦٤
--	----

٦٦ الفصل الثالث

المسألة الفلسطينية

١ - فلسطين شغلنا	٦٦
٢ - كان بإمكان العرب ان يتفادوا النكبات !	٧١
٣ - هذا اللاجئ العربي يجب ان يعود الى مسكنه	٧٥
٤ - سياسة العرب وموقف العناد	٧٩

٨٥ الفصل الرابع

١ - سوريا الكبرى او الهلال الحبيب : حقائق رسمية يجملها العرب	٨٥
٢ - الهلال الحبيب	٨١
٣ - صدى الاتحاد في العراق	٩٢
٤ - صدى الاتحاد في شرقي الاردن	٩٣
٥ - صدى الاتحاد في لبنان	٩٤
٦ - ماذا حال دون تحقيق مشروع الاتحاد السوري العراقي	٩٤
٧ - مشروع الضمانة الجماعية	٩٥

٩٩ الفصل الخامس

١ - الازمة الاقتصادية بين سوريا ولبنان	٩٩
٢ - الضائقة الاقتصادية في سوريا	١٠١
٣ - قطيعة ضد الطبيعة	١٠٣
٤ - الحركة التجارية في سوريا بعد القطيعة	١٠٧

الفصل السادس

١١٢

الوقعتات العسكرية في سوريا

١ - الانقلاب الاول	١١٢
٢ - الانقلاب الثاني	١٤٥
٣ - الانقلاب الثالث	١٧٢
آ - صدى هذا الانقلاب	١٧٨
ب - مصرع اللواء سامي الحناوي ومحاكمة القاتل	١٩٦
ج - اقرار الدستور وانتخاب رئيس الجمهورية	٢١٣
د - مؤامرة دنيئة على حياة العقيد اديب الشيشكلي	٢١٨

الفصل السابع

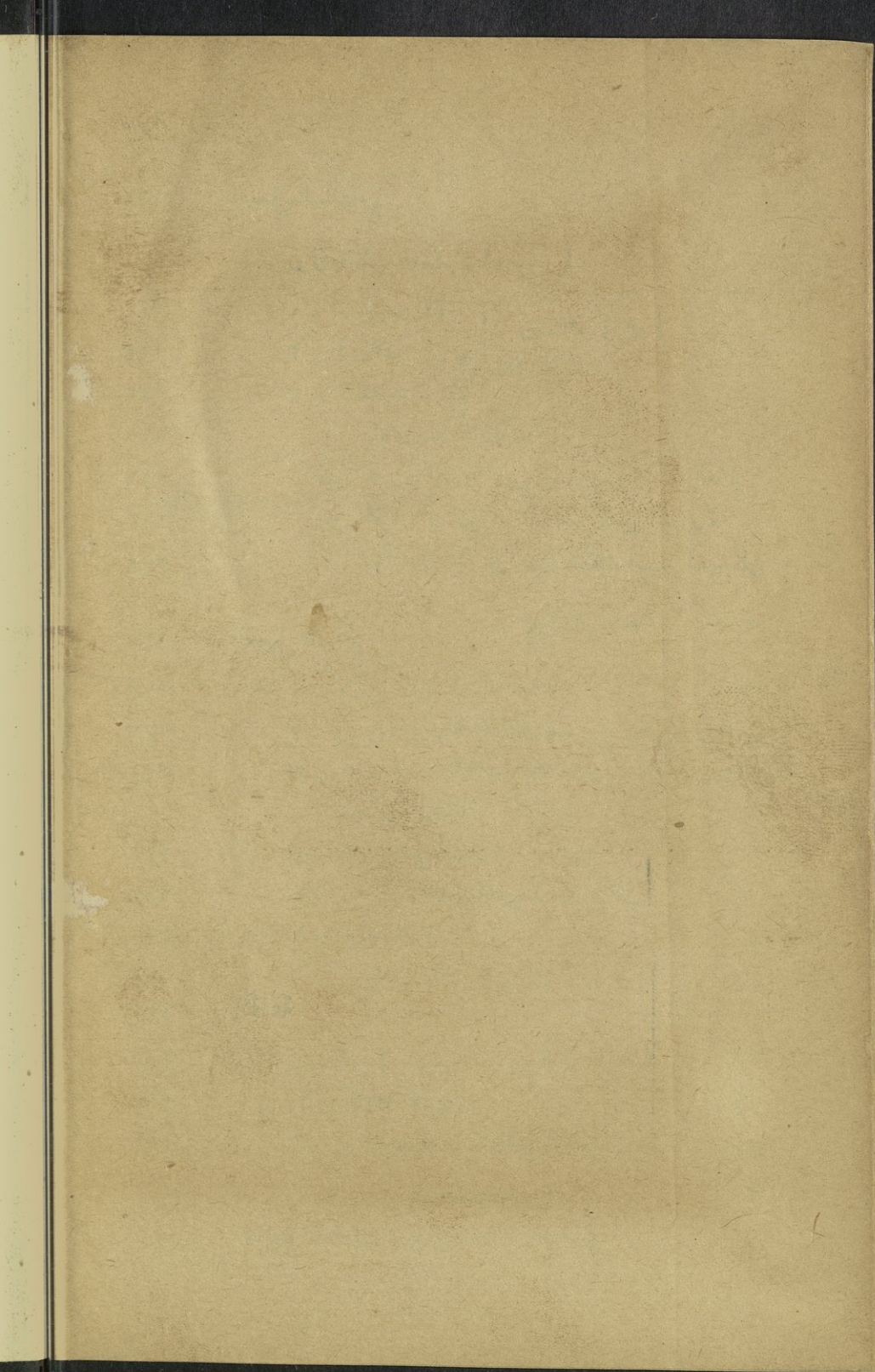
٢٢٥

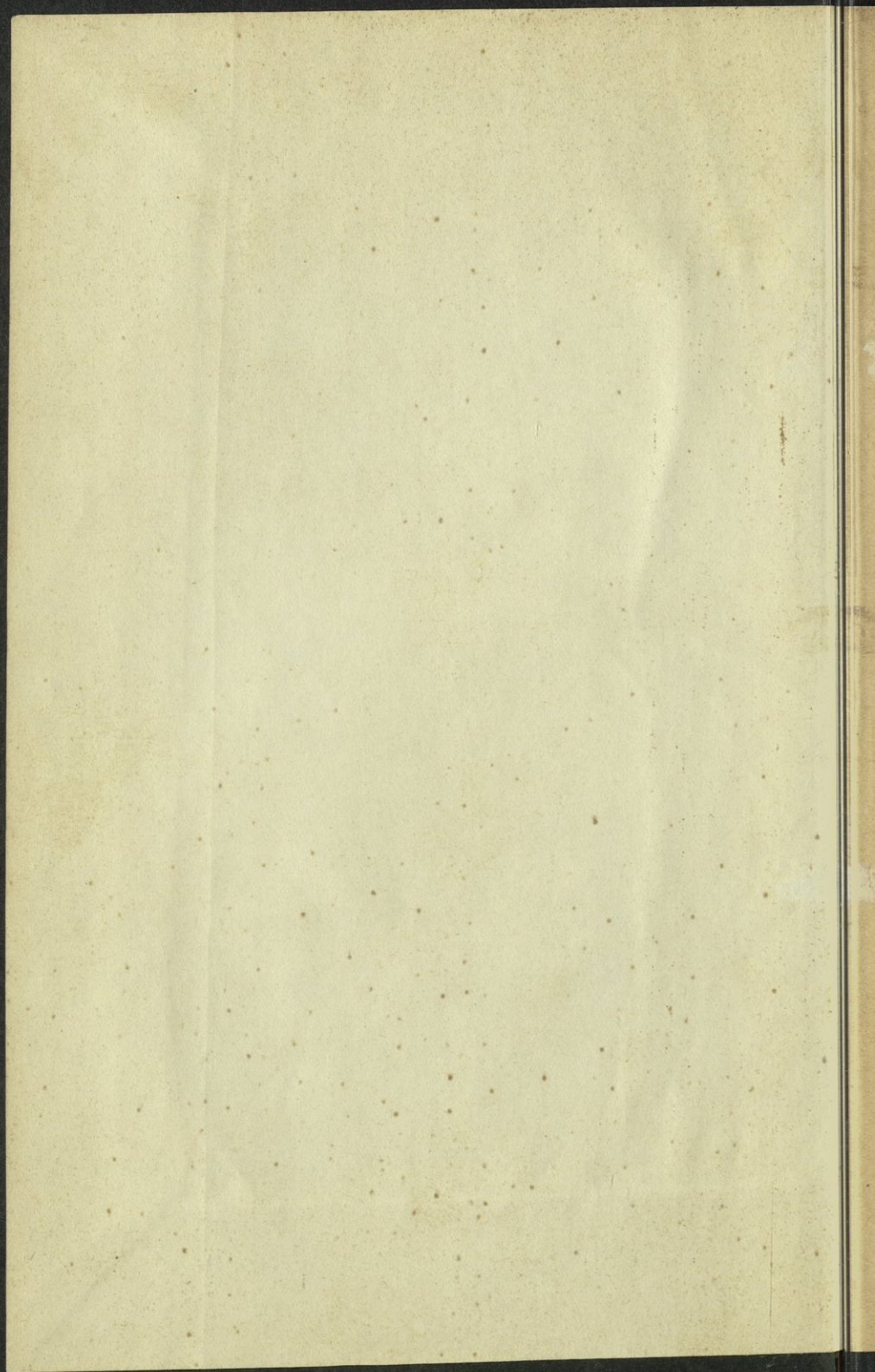
١ - بين الواقع والرجاء	٢٢٥
٢ - توحيد الدول العربية في مشروع رئيس وزراء سوريا	٢٢٧
٣ - بيان الدول الثلاث الكبرى : اميركا وبريطانيا العظمى وفرنسا	٢٣١
٤ - التعليق على البيان	٢٣٣
٥ - رد الدول العربية على البيان الثلاثي	٢٤٠
٦ - غيوم الحرب	٢٤٢

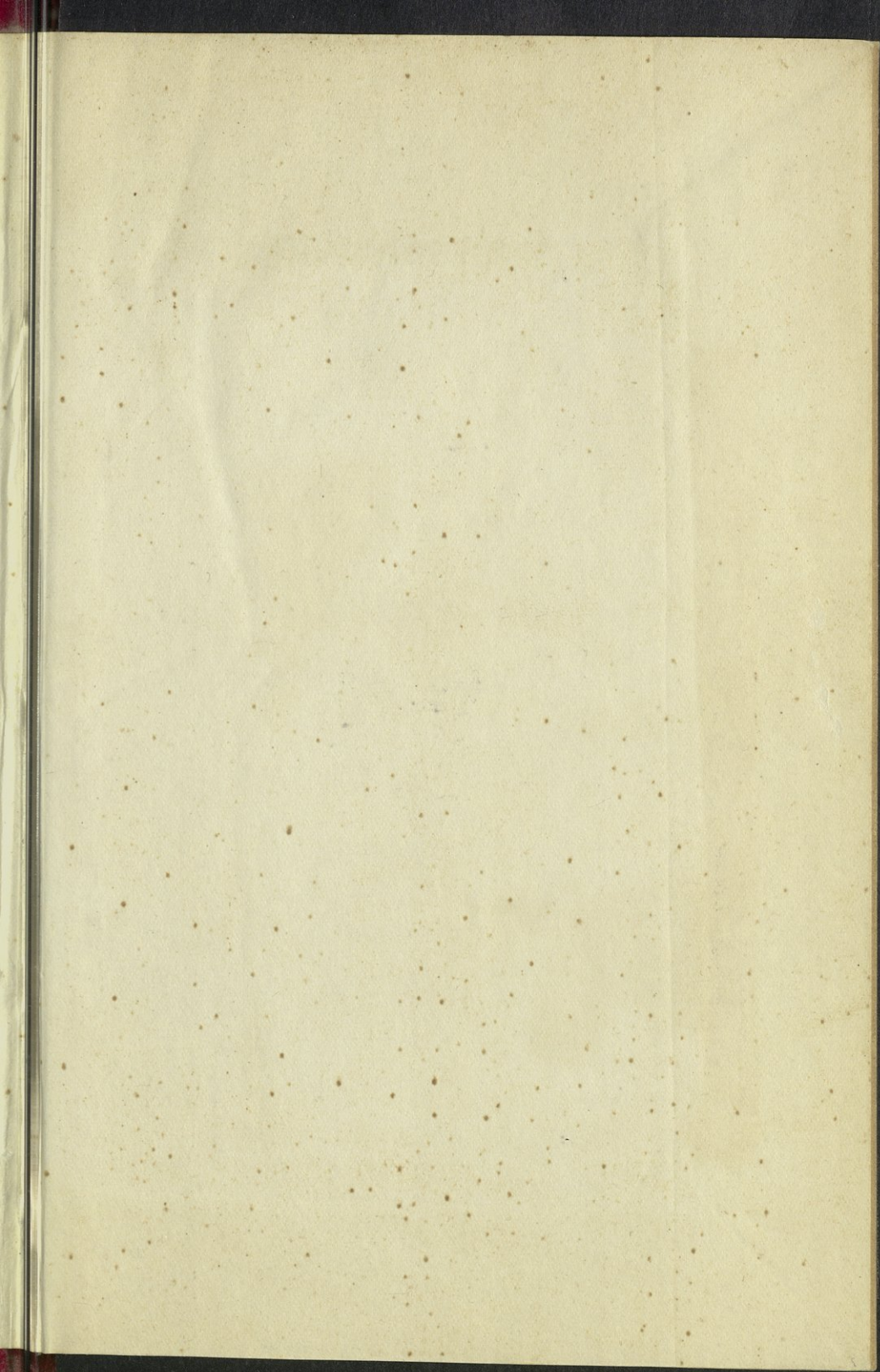
الخاتمة

٢٤٧

١ - كلمة لا بد منها	٢٤٧
٢ - مكافحة الامية	٢٤٧
٣ - الاخلاق العامة والخدمة المدنية	٢٥٢







956.9:Z961aA:c.2

زريه، فريدريك

العرب في نظر الغرب

AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT LIBRARIES



01055721

American University of Beirut



956.9

Z961aA

c.2

General Library

رقم

ترب

نظر

ترب

ع ٥

١٩٦٤

٢٥

٢٥

٢٥

٢٥

٢٥